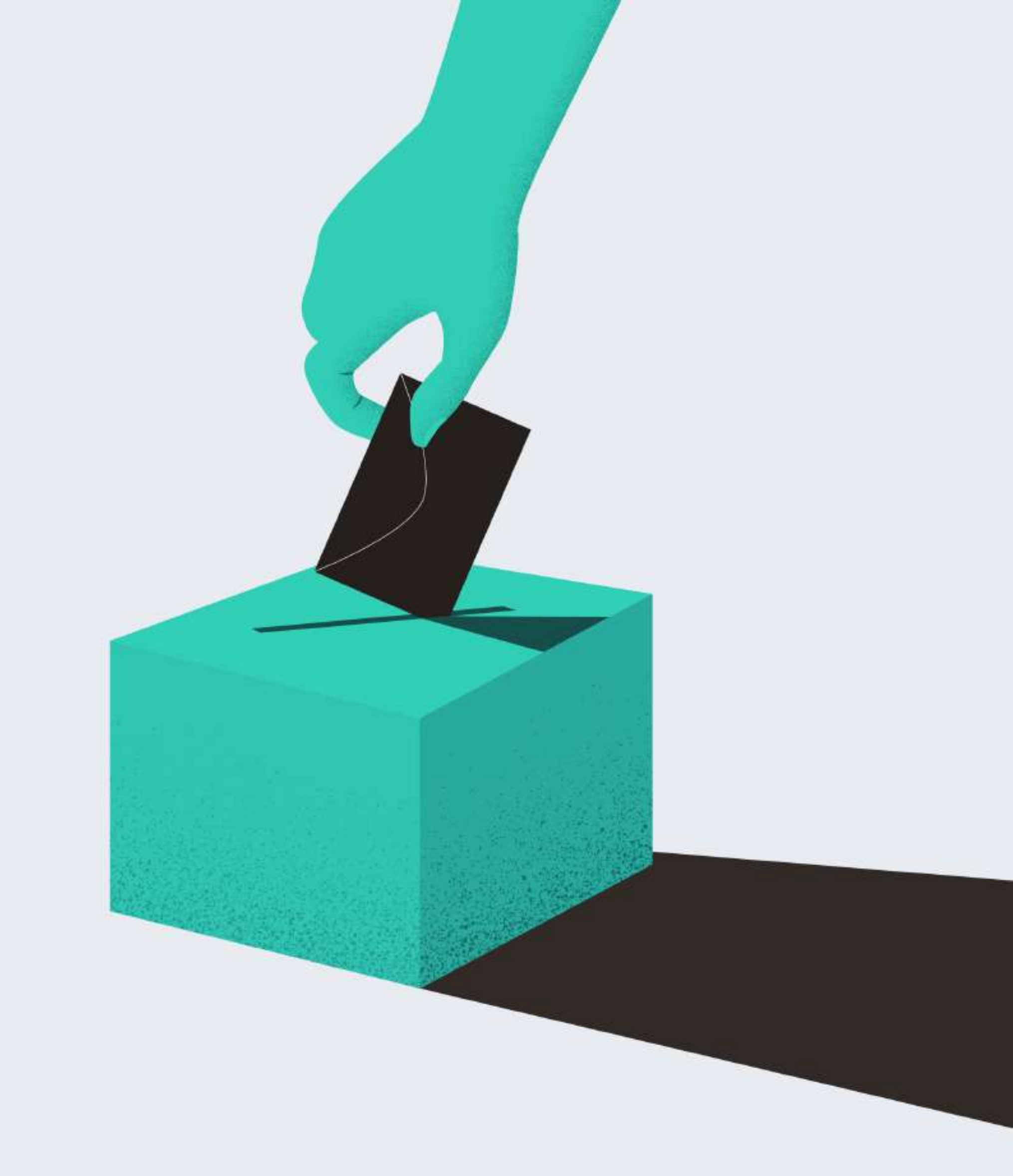


الدولة نظريًّا وعمليًّا

هارولد ج. لاسكي


mohamed khatab

الدولة نظريًّا وعمليًّا

تأليف
هارولد ج. لاسكي



الدولة نظريًّا وعمليًّا

هارولد ج. لاسكي

The State in Theory and Practice

Harold Laski

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٨ ٣٢٦٣ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٣٤.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٦١.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

المحتويات

تعريف بالكتاب

هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها. ويحاول الكتاب، على ضوء هذه السمات، أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائمه النظرية الكلاسيكية.

هارولد ج. لاسكي

لندن

أكتوبر ١٩٣٤م

تصدير

«العدالة والحرية»

العدالة قوة؛ وإذا لم تستطع أن تخلق شيئًا، فإنها تستطيع — على الأقل — أن تدمر؛ ومن ثَم، فإن السؤال الذي يواجه المستقبل ليس هو السؤال: «هل ستنشب ثورة؟» وإنما: «هل ستكون هذه الثورة نعمة، أو نقمة؟»

ج. لويس ديكنسون

الفصل الأول

المفهوم الفلسفي للدولة

١

منذ أن نادى أفلاطون بأن العدالة ليست هي حُكم الأقوى، أخذ الناس يُصدرون حكمهم على الدولة بناءً على حكمة الأهداف السامية التي تعمل الدولة على حمايتها. والواقع أن العقل البشري بدأ يمُجُّ الفكرة القائلة بأنه من الممكن الدفاع عن احتكار الدولة للسلطة الإلزامية، بغضِّ النظر عن الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. إننا نرى، كما يرى أرسطو، أن الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة، ونصرُّ أيضًا — كما أصرَّ هوبز من قبل — على أنه لا يمكن أن تقوم حضارة من الحضارات لو لم تكفل الدولة الأمن المنشود اعتمادًا على سلطانها على الحياة والموت، ونوافق، مع لوك، على أن وجود جهاز حاكم عام يَرضَى الأفراد عن أعماله هو الذي يمكن أن يخول لنا حقنا في الحياة والحرية، وفي امتلاك الأشياء التي لولاها لأصبحت حياتنا شقاء وبؤسًا. وقد تمكن روسو من التوصل إلى شروط الدولة التي يمكن للأفراد، بالخضوع لقوانينها، أن ينعموا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذي كانوا ينعمون به في المجتمع السابق على المجتمع المدني. وقد كتب هيجل في هذا الصدد عبارة مشهورة قال فيها: «إن الدولة هي الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض.» وقال: «إن الفرد يستمد كل ما له من قيمة من اندماجه في أوجه النشاط التي تقوم بها الدولة.»

والواقع أنه ليس هناك سوى القليل من الأنظمة التي حَظِيت بقدر من الثناء والإطراء أكثر مما حظيت به الدولة، باعتبارها نظامًا سياسيًّا. ولعله من الضروري أن نتفهم الأسباب والدوافع التي دعت إلى الثناء على الدولة. والحقيقة أنه نادرًا ما انصبَّ المديح على دولة حقيقية، على الرغم من أن الممتدح قد يجد مثله الأعلى متمثلًا في مجتمع حقيقي. وهذا الثناء ليس دفاعًا عن أهداف معينة يعتبرها المفكر أمرًا صالحًا، ويرى أنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق هيئة لها طابعها الخاص، نطلق عليها «الدولة». ومما هو جدير

بالذكر أن هذه الأهداف لها طابع ثابت لا يتغير تقريبًا في تاريخ الفلسفة السياسية، وهي محاولة للبحث عن الشرائط التي يحقق الأفراد — رجالًا ونساء — عن طريقها ذاتيتهم. كما أن الأفراد يحاولون أيضًا تحقيق رغباتهم المتصارعة بوسائل مختلفة؛ ولذلك وجب قيام منظمة عامة تحدد هذه الشرائط التي يمكن أن يسير عليها مثل هذا العمل. بيد أن الأفكار قد اختلفت وتضاربت من حيث شكل هذه المنظمة، إلا أن الأسس العامة التي يجب أن تسير بمقتضاها ما هي إلا المسائل التي أُثِيرت، والتي لم يتم الاتفاق عليها.

وإذا ما استبعدنا الفوضوي المتفلسف (ونادرًا ما تكرر ظهور هذا المخلوق في تاريخ الفلسفة السياسية)، وجدنا أن هناك اعترافًا عامًّا تقريبًا بضرورة وجود سلطة إلزامية تحدد لوائح السلوك الاجتماعي التي يمكن السماح بوجودها.

إن التسليم بطبيعة البشر يوضح لنا أن الحل الذي يخالف الحل السابق يؤدي إلى وجود قرارات فردية تشيع الفوضى في جنباتها، وهذا كفيلٌ بالقضاء على سبل الحياة المستقرة.

ولكن إذا حاولنا مناقشة حاجة المجتمع إلى سلطة إلزامية يجب أن يطيعها الجميع، فمعنى ذلك أننا فتحنا الباب لمشكلة لا نهاية لها؛ فالأفراد لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها، وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدي هذه السلطة عملها، فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنًى، وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذي يَسعون إلى تحقيقه في هذه الحياة، ومن حين لآخر يرفضون هذه الأوامر على أساس أنها تحرمهم من هذه النواحي. وما الطاعة إلا عادة البشر الطبيعية، ودائمًا ما تحدث بعض الحالات العرضية حيث يكون القرار الذي يُتَّخذ هو العصيان، ولكنه يُتَّخذ بحرارة، ويُدافَع عنه بحماسة شديدة.

وتوضح لنا هذه الحالات أن الأفراد يؤدون الطاعة للدولة، لا يفعلون ذلك من أجل النظام فقط، ولكن لِما سيتمخض عن هذا النظام أيضًا. وهم يقومون بتقدير قيمة الدولة من زاوية موجبات الرضا التي يعتقدون أنها تُتيحها لهم، وما من شك في أن هذه التقديرات تختلف باختلاف عامل المكان وعامل الزمان. وإن الخبرة هي التي تجعلنا نتوقع كل ما هو قانوني، كما أن مطالب مجتمعٍ ما في فترةٍ ما ستختلف عن مطالب مجتمع آخر في فترة أخرى، بيد أن ما يتضمنه ذلك واضح كل الوضوح؛ إذ إن ممارسة السلطة الإلزامية في مجتمعٍ ما ليست غير مشروطة، ويجب أن تؤدي عملها عن طريق القوانين واللوائح؛ إذ يجب عليها أن تحقق تلك الأهداف التي يعتبرها المواطنون نواحيَ أساسية. ولذلك، إذا

قمنا بدراسة طبيعة الدولة، فمعنى ذلك أنها دراسة نواحي السلطة التي أمكن تحقيقها. وتتحدد الدولة في نظر كل مواطن بما تقوم به من أعمال. ولكنه لا يمكن تبرير ذلك بمجرد أنها دولة، ولا يهتم المواطنون بالهدف الفلسفي للدولة، ولكنهم يهتمون بالنتائج التي تتمخض عن هذه العمليات الحقيقية التي تتركز في الخبرات التي يمرون بها في حياتهم اليومية.

وربما ينظر فيلسوف، مثل بيرك، إلى الدولة على أنها مشاركة في كل نواحي الفضيلة، وما تبلُغه من كمال. أما الرجل العادي فينظر إليها على أنها الوسيلة التي تحكمه، هذه الوسيلة التي تشبع موجبات الرضا التي له حق فيها. ولقد شعر الفيلسوف بالارتياح ليكون مثلًا أعلى للدولة، وعندئذ يقوم بتحويل ما يتضمنه هذا المثل الأعلى إلى نواحي الدولة الحقيقية. ويمكن القول بأن هذا المثل الأعلى ما هو إلا فكرة الفيلسوف الشخصية، وهي فكرة مرغوب فيها على ضوء الخبرة التي مر بها؛ فلقد قام بإخراج سيرة حياته إلى حيز الوجود وترجمتها إلى مقاييس حقيقية. وإن نظرية هوبز عن الدولة هي في أساسها مبنية على إصراره، وكان ذلك في فترةٍ سادَتْها الحرب الأهلية. على أن النظام في حد ذاته هو أعلى مرتبة دون النظر إلى ما يحدده هذا النظام، بيد أن تأكيد هيجل من أن شخصية الدولة تعتبر قاصرة إلا باختيار ملك يسوسها، لهُو حقيقة أقل شيوعًا من تجنيده لمملكة بروسيا كأسمى شكل، حيث تستطيع الدولة أن تدمج نفسها. فإذا لم نأخذ بوجهة النظر التي تقول كما جادل بوزنكييه بأن الهدف النظري يمكن تحقيقه دائمًا في ظل الحقيقة الحية، وأن الفشل الذي مُنينا به لا يُعزى إلى الدولة ولكن إلى الموارد التي لا تأتي بها الدولة، ولكن تسعى جاهدة إلى تعاونها. ومن الواضح أن نظرية الدولة يجب أن تكون وسيلة للحكم على ما تحققه الدول لا للحكم على الواقع. ولا نستطيع أن نقول مع هيجل: إن «واجب واجب الفرد الأعلى هو أن يكون عضوًا في الدولة، حتى نقدر صفة الدولة التي يعتبر الفرد عضوًا فيها.»

وسأحاول في هذا الكتاب أن أبرر وجود الدولة من ناحيتها الفلسفية؛ إذ إن ذلك كان له أثره في الحضارة الغربية. كما سأقوم بدراسة هذا المبرر على ضوء ما نعرفه عن الدول في أيامنا هذه. وسيؤدي بي هذا الأمر إلى تكوين نظرية الدولة حيث ترتبط بالحقائق التي نعرفها. وأخيرًا، وعلى ضوء هذا التكوين، سأحاول أن أستخلص بعض الحلول العملية التي يمكن التنبؤ عن طريقها بالأحداث التي ستقع مستقبلًا.

وستقوم دراستي على افتراض واحد؛ هو: أني أفترض أن مبرر السلطة الإلزامية هو سد أقصى حد ممكن من احتياجات الأفراد، بيد أنه ليس مما يُرمى إليه تحقيق هذا الهدف،

ولا يمكن أن تكون نظرية الغرض أساسًا لفلسفة سياسية وافية، فهي ليست الهدف الذي يُنادَى به، ولكن الهدف الذي يمكن تحقيقه، وعندئذ يمكن أن تكون مقياسًا تقدر به قيمة المؤسسات البشرية.

٢

ولا يسعنا إلا أن نبدأ ببعض التعريفات؛ إذ إننا نعيش مع آخرين في هذا المجتمع الذي تندمج فيه جميع المؤسسات البشرية في وحدة نطلق عليها الدولة. وتقوم بإدارة شئون هذه الدولة هيئة من الأشخاص نطلق عليها اسم «الحكومة»، ولكن ما معنى هذه المصطلحات؟

المجتمع هو: مجموعة من الأفراد يعيشون جنبًا إلى جنب، ويعملون معًا لسد احتياجاتهم. وهذه الاحتياجات الأساسية المفروض إشباعها هي اقتصادية في نوعها، ويجب عليهم أن يكسبوا بعرق جبينهم قبل أن يعيشوا عيشة سعيدة.

ولكن إذا نحَّيْنا الاحتياجات الاقتصادية جانبًا، فستكون هناك فوارق متنوعة، كالاحتياجات الدينية، والثقافية، والداخلية، ويمكن للغريزة الاجتماعية إشباع هذه الاحتياجات. وليس هناك من سبب من الناحية النظرية لعدم تعادل هذه المجموعة مع مجموع الأفراد. وما تتضمَّنه هذه الاحتياجات من وسائل الإنتاج الاقتصادية تجعل من الضروري أن ننظر إلى هذا التعادل على أن له مغزى ينصب على الهيئات الاجتماعية. ولكن لأسباب تاريخية وجغرافية لا نود الخوض فيها؛ فإن المجتمعات التي نحن بصددها هي مجتمعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا، حيث توجد مجموعات الأفراد فيها جميعًا، وتختلف كل مجموعة عن غيرها من حيث اللغة والتقاليد، والنواحي السيكلوجية والسياسية. ولقد اخترنا هذه المجتمعات؛ لأنها قد اتخذت طابع الدولة القومية، وذلك بعد فترة طويلة من التاريخ.

وتعتبر الدولة مجتمعًا من هذا النوع، حيث توجد سلطة إلزامية، لها سموُّها من الناحية القانونية على أي فرد أو أية جماعة، وإن أية دراسة لأي مجتمع قومي ستكشف بين ثناياها لا الأفراد فحسب، ولكن الهيئات التي تندمج جميعًا للنهوض بجميع أهدافهم السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

ويمكن أن نطلق على هذا المجتمع اسم «الدولة» عندما تحدد السلطة الإلزامية الطريقة التي تتمشى مع الأفراد والهيئات. نرى مثلًا أن الدولة الفرنسية هي مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ورعايا، سواء أكانوا أفرادًا أم هيئات من هؤلاء الأفراد، وأن الذي يقوم بتحديد هذه العلاقات هو ممارسة هذه السلطة الإلزامية العليا.

ويُطلق على هذه السلطة اسم «السيادة»، والواقع أن الدولة تتميز عن جميع الأشكال الأخرى من المجتمعات الإنسانية بإحرازها للسيادة، فالمديرية أو المحافظة مجتمع إقليمي ينقسم إلى حكومة ورعايا، وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة لنقابة العمال أو الكنيسة، ولكن ما من مجتمع من هذه المجتمعات له سلطة إلزامية عُليا؛ لذلك يخضع كل منها — في الأحوال العادية — بعاداته وتقاليده لتلك العادات والتقاليد التي تعترف بشرعيتها السلطة الإلزامية العليا. ولا يمكن انتهاك إرادة الدولة من الناحية الشكلية؛ وإلا لكانت تصبح إرادة عليا، ولنفس هذا السبب أيضًا لا يمكن أن تنقسم الدولة، أو أن تتعرض لأي تدخل، وقد قال «بودان» في هذا الصدد: «إن الدولة ذات سيادة؛ لأنها تصدر الأوامر للجميع، ولا تقبل تلقي الأوامر من أحد؛ لذلك أصبح لأوامرها قوة القانون، وبالتالي تصبح أوامر الدولة ملزمة لكل مَن يخضع لتشريع الدولة.»

وجدير بنا أن ندرك أن إسناد السيادة إلى الدولة لا يُقصَد به إلا مجرد الإشارة إليه فقط، باعتباره عنصرًا شكليًّا لقيام الدولة، فهذا التحليل يُقصد به وصف بناء الدولة، ولا يُقصد به استنباط ما لإسناد السيادة إلى الدولة من قيمة، ولا يُقصد بالإشارة إلى هذا الأمر التعرض لمقدار الحكمة أو العدالة التي تنطوي عليها إرادة الدولة، ويُقصد بإسناد السيادة إلى الدولة أن الدولة تعلو جميع الهيئات الاجتماعية الأخرى؛ وذلك لأنَّ لها الحق في إجبار هذه الهيئات على طاعتها دون أن تُجبَر هي على شيء.

والواقع أنه قد تعوز الدولةَ الحكمة أو العدل فيما تُصدر من أوامر، غير أن ابتعاد الدولة عن الحكمة أو العدل ليس من شأنه أن يُدخل أي تغيير على حقها الشرعي الرسمي في أن تُفرَض الطاعة لأوامرها.

فالدولة إذن، هي: سبيل من سبل تنظيم الحياة الجماعية في مجتمع معين، والواقع أنه يجب ألا ننظر إلى الدولة على أنها المجتمع نفسه؛ لما بين أفراده من المصالح المتشابكة، بل يجب أن ننظر إليها باعتبارها المظهر الذي تتجمع فيه حياة المجتمع بأسره. وطالما كانت سلطة الدولة الإلزامية هي السلطة العليا؛ فلا يُمكن أن تتوقف الدولة — من الناحية النظرية — عن تقييد أيِّ وجه من أوجه النشاط التي تخضع لتشريعها الداخلي. والواقع أن من يقوم ببحث مدى اختصاصات الدولة الحديثة لن يجد ما يُغريه على أن يقلل من قدر سيادتها، فمن اختصاصها: المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي، والإشراف على الصناعة، ووضع التشريعات الاجتماعية بما في ذلك اختصاصات واسعة النطاق؛ مثل: التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة، وتشجيع البحث العلمي، وإدارة نظام

العملة وما ينطوي عليه هذا الاختصاص من الأهمية المتزايدة، والإشراف على تحصيل الضرائب، وتحديد الشروط التي يتم بمقتضاها اجتماع الأفراد، وصيانة نظام المحاكم التي تقوم بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية، بصرف النظر عن الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين تُطبَّق عليهم هذه المبادئ القانونية. ومن الواضح أن مجرد إلقاء نظرة عاجلة على اختصاصات الدولة البارزة سيمكننا من أن نتعرف على مدى تدخل الدولة في حياة الأفراد، فالمواطن الحديث — في كل حركة يبديها — يتعرض لاختصاصات الدولة.

ولكن يجب علينا أن نتبين كيف يمكن للمواطن كفرد أن يقف أمام الدولة؛ فالهيئات جميعًا لا بد وأن تعمل عن طريق الأشخاص، ولا يمكن للسلطة التي تمارسها الهيئات أن تكون نافذة إذا لم تصدر عن هذا الطريق؛ لذلك فإن الدولة تحتاج إلى مجموعة من الأشخاص الذين يقومون — نيابة عنها — بتوجيه السلطة الإلزامية العليا التي تتخلى عنها الدولة لهم، ونطلق على هذه المجموعة من الأشخاص «حكومة الدولة». والواقع أن التمييز بين الدولة والحكومة من المبادئ الأساسية في علم السياسة، فالحكومة إن هي إلا وكيل عن الدولة؛ إذ إنها تقوم بتنفيذ أغراضها، وهي ليست في حد ذاتها السلطة الإلزامية العليا، ولكنها تعتبر ببساطةٍ الجهازَ الإداري الذي يقوم بتنفيذ أغراض الدولة، ويقال عنها إنها ليست صاحبة السيادة إذا كان يقصد بذلك السيادة التي تنعم بها الدولة، إذ إن قدرتها تتوقف على مقدار السلطة التي ترى الدولة تخويلها لها (أي للحكومة). وعلى ذلك إذا تخطت الحكومة حدود السلطة الممنوحة لها فإنها قد تُحاسب على ذلك، والواقع أن فكرة تحميل الحكومة مسئولية القيام بأعمال تخرج عن نطاق سلطتها هي الفكرة الرئيسية عند كل دولة يحل فيها الحكم الشرعي محل الحكم الاستبدادي كأساس للأعمال السياسية التي تقوم بها الدولة، فقد كان في إمكان لويس الرابع عشر أن يطابق أغراضه الخاصة بإرادة الدولة، وقد كان هناك ما يبرر له ذلك، ولكن حتى الحاكم القوي مثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة لا بد له من أن يتوصل إلى السلطة التي تمكنه من ممارسة إرادته إما بناء على نص في الدستور، أو بناء على تشريع يصدره الكونجرس الأمريكي. بل إن هناك بلادًا — مثل الولايات المتحدة — تحرم فيها الدولة صراحة على الحكومة، بالاستناد إلى الدستور الذي يجب على الحكومة أن تعمل بمقتضاه، أن تمارس سلطات معينة أو انتهاج طرق معينة أثناء ممارستها لسلطات أخرى ممنوحة لها.

ويقال إن الغرض من التمييز بين الدولة والحكومة هو تأكيد حدود سلطة الحكومة ومراعاتها التامة للهدف الذي تعيش من أجله الدولة، والواقع أن هذا الهدف كيفما أمكن تحديده هو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لإشباع

رغباتهم. والواقع أن وسائل الحد من سلطة الحكومة مثل الدساتير المكتوبة وقوانين حقوق الأفراد، ومبدأ الفصل بين السلطات وغيرها من الوسائل، ما هي إلا أساليب أوحت بها الخبرة لمنع سوء استخدام الحكومة للسلطة التي تمنحها لها الدولة؛ وذلك لأن كل حكومة تتألف من أشخاص ليسوا معصومين من الخطأ، إذ إنهم قد يتعمدون استغلال سلطتهم في سبيل تحقيق أغراضهم الخاصة، هذا كما أنهم قد يفهمون خطأ المصلحة الخاصة لقليل من الأفراد على أنها في صالح رفاهية المجتمع بأسره، على الرغم من حسن نواياهم، فقد يكون السبب أيضًا هو جهل أعضاء الحكومة بدقائق الموقف الذي يواجهونه، أو عدم كفاءتهم لبحث الموقف، وقد حدثت مثل هذه الظروف في كل مجتمع سياسي في فترة من فترات التاريخ. وإن قيمة الفارق بين الدولة والحكومة هو الإمكانية التي تقدمها لإيجاد النظم المنصوص عليها للهيئات الاجتماعية لتغيير وكلاء الدولة (أي الحكومة) عندما لا تستطيع الأخيرة القيام بحمل تلك المسئوليات.

ولكن يجب القول بأن هذا الفارق بين الدولة والحكومة له مغزاه من الناحية النظرية، وليس من الناحية العملية؛ إذ إن كل عمل تقوم به الدولة هو في الحقيقة عمل حكومي، وتكمن إرادة الدولة في قوانينها، ولكن الحكومة هي التي تقوم بتنفيذ ذلك، فنحن نقول: إن الدولة البريطانية قد دخلت الحرب مع ألمانيا في ٤ أغسطس عام ١٩١٤م، ولكن الحكومة هي التي أتاحت الفرصة للسيادة البريطانية في أن تؤدي عملها في ذلك الوقت. ويمكن القول بأن الدولة البريطانية قد استعادت عصرها الذهبي عام ١٩٢٥م، ولكنها افتقدته عام ١٩٣١م، بيد أنه في كلتا الحالتين كانت الحكومة هي الأداة التي اتخذت هذا القرار.

ويمكن القول بأن الدولة الروسية قد اتخذت صبغتها الشيوعية في نوفمبر عام ١٩١٧م، ونقصد بذلك أن بعض الأفراد الذين يشكلون الحكومة هم الذين استخدموا سيادة الدولة الروسية لتحقيق الأهداف الشيوعية. والدولة بذاتها في الواقع الملموس لا تأتي بتصرف قط، إنما الذين يقومون بذلك هم هؤلاء القادرون على تحديد سياستها.

ولكن يجب أن نعرف ما هي النواحي التي تُولد فيهم هذه القدرة، وتستمد هذه القدرة من القانون، غير أننا إذا نظرنا إلى القانون نجد أنه مجموعة من الألفاظ وُضعت ليقوم الأفراد بتنفيذها، وأن الموافقة التي يبديها هؤلاء المحكومون هي التي تخلق القدرة والسلطة لإلزامهم بإطاعة إرادة الحاكمين.

وما من شك في حقيقة هذه النظرية التي أكدها هيوم عندما أصر على القول بأن جميع الحكومات مهما بلغت من عدم الصلاحية تعتمد على الرأي العام لتستمد منه السلطة، ولكن لا يجب أن ينظر إلى هذا الرأي على أنه الحقيقة بأكملها لا لسبب إلا لوجود بعض الأماكن

والأوقات، حيث تحكم الدولة الأفراد بمقتضى السياسات التي لا يبدون موافقتهم عليها. ولا يكاد الإنسان يُصدق العبارة الصحيحة على أن الدولة القيصرية قبل عام ١٩١٧م أو دولة النمسا الفاشستية، ولا ينظر إلى أي منهما على أنها قامت على موافقة المواطنين؛ لأنه في كلتا الحالتين نجد أن هناك بعض الأفراد يسعون إلى تغيير سياسات الدولة عن طريق الثورة ضد الحكومة.

ولذلك ترسي الدولة دعائمها على قدرة الحكومة على ممارستها السلطة الإلزامية العليا بمهارة. والحق يقال: إنه عندما تتلاقى وجهات نظر أعضاء الدولة حول الأهداف التي تتجسم في سياستها تترسب الناحية الإلزامية وتتوارى.

والحقيقة أنه في أية دولة دستورية تتيح الدولة فرصة عادلة للذين ينتقدون الحكومة (المعارضين) للوصول إلى السلطة بعد انتهاء الفترة المحددة، وهنا نجد أنه لا سيطرة للناحية الإلزامية كذلك.

ولكن عندما تمر فترة عصيبة في تاريخ دولة من الدول، تبزغ هذه الحقيقة التي تنادي بأن السلطة تقوم على القوة لقمع معارضي الحكومة، ولتفتيت إرادتهم وإجبارهم على الخضوع والإذعان. تبزغ هذه الحقيقة كعامل رئيسي في طبيعتها، وأن الدولة التي تصادف أهدافها مقاومة يجب عليها أن تتحدى هذه المقاومة، أو تقوم بتغيير أهدافها، وإذا أرادت التمسك بها فيجب استخدام القوة.

وبذلك وجب أن يوجد تحت تصرفها وسائل إلزامية منفصلة عن الجمهور تعتمد عليها لتنفيذ سلطتها؛ فإن أساس سيادة الدولة ما هو إلا السلطة المطلقة لاستخدام القوات المسلحة للدولة لفرض الطاعة لإرادتها.

ويترتب على مقاومة القانون الإخلال بالنظام، وتقوم كل حكومة باستخدام القوات المسلحة للدولة إذا أخل بالنظام، وعندما لا تستطيع استخدام هذه القوات لسبب ما، يجب عليها أن تجري بعض التغييرات في القانون أو تعتزل الحكم.

فعندما تتصارع دولة مع أخرى نجد أنها تفرض إرادتها على منافستها باعتبار ذلك وظيفة للقوة التي تحت تصرفها.

وفي كل مجتمع سواء أكان مجتمعًا قوميًّا أم دوليًّا نجد صراعًا يحتدم أُواره في الجهر أو في الخفاء. أما القوات المسلحة للدولة فهي تقف بالمرصاد حتى تقوم بحماية سيادتها من أي هجوم منتظر. ولذلك فإن هؤلاء الذين يتحكمون في استخدام القوات المسلحة للدولة هم في الحقيقة أصحاب هذه السيادة.

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن الدولة ينظر إليها من الناحية القانونية على أنها وسيلة لتنظيم سلطة الإلزام العامة حتى تسود إرادة الحكومة جميع الإرادات في الظروف العادية، وهي سلطة خارجة عن سلطة الشعب، وهي لا تؤدي عملها طالما لا يقاوم أحد إرادة الحكومة. ولكن عندما تتعرض إرادة الحكومة نجدها تقوم بأداء عملها خير قيام. وإن حيازة هذا الحق القانوني الذي يقضي بالالتجاء إلى الإلزام هو الذي يميز حكومة الدولة عن أية جماعة من الجماعات، ولا يمكن أبدًا أن تكون سلطة أية نقابة أو كنيسة على أعضائها ذات قوة إلزامية، غير أن سلطة النقابة أو الكنيسة يمكن أن تكون ملزمة لو قررت الدولة تأييد هذه السلطة.

والواقع أن الموافقة على هذا معناه إدراك أن سلطة القوات المسلحة الإلزامية التي يُعتمد عليها الحكام بمقتضى القانون، هذه السلطة تقف وراء كل قرار تتخذه الدولة.

وثمة حقيقتان على جانب كبير من الأهمية في تاريخ إنجلترا يجدر ذكرهما باعتبارهما تأييدًا لهذا الافتراض؛ إذ إن شعور البريطانيين بالحقد على جيشهم العامل الذي ظل سائدًا حتى القرن الثامن عشر قد نشأ عن إدراك هؤلاء المواطنين بأن هذا الجيش لا يقوم في الحقيقة إلا بخدمة أولئك السادة الذين كانوا يتحكمون في أرواح وحريات المواطنين. لذلك كان تحديد سريان قانون التمرد بمدة عام واحد إعرابًا من الشعب عن خوفه من أن يجد الحاكم المستقل ما يغريه على اغتصاب اختصاصات الهيئة التشريعية. وكان سبب هذا الخوف هو التجربة القاسية التي عاناها الشعب الإنجليزي من سوء حكم استيوارت، غير أنه لا شك في أن ظهور النظام الديمقراطي الدستوري قد غير سطحيًّا الموقفَ الطبيعي الذي نتخذه إزاء هذه المشاكل. غير أن الحقيقة هي أن الحكومة التي تستطيع التحكم في القوات المسلحة التابعة للملك يمكنها في خلال هذه الفترة أن تجعل سلطتها فعالة، وهذا هو السبب الذي من أجله بذل حزب المحافظين خلال أزمة الأسرة المالكة التي نشبت بين عام ١٩١٣، ١٩١٤م كل جهوده لإضعاف ولاء ضباط الجيش للحكومة التي كان حزب الأحرار يتولَّاها في ذلك الوقت. ولما كانت النزعة الواقعية هي التي تسيطر على كبار رجال الحكومة؛ فإنهم أدركوا على الفور أنه لا يمكن للحكومة أن تتولى زمام الأمور لو عجزت عن الاعتماد على الجيش عند نشوب أزمة من الأزمات؛ لأن فقدان الحكومة للجيش فيه ضياع للسلطة الحكومية الإلزامية التي تفرضها على المعارضة. وهذا السبب أيضًا هو الذي اضطر هتلر في يونيو ١٩٣٤م إلى شراء تأييد «الرايخسفير» طبقًا للشروط التي فرَضَها عليه؛ إذ لولا قدرته على السيطرة على الجيش ما أصبح لسيادته أي معنى.

وعلى ذلك يمكننا أن نقول: إنه لا يمكن أن يُكتب النجاح لأية ثورة في العصر الحديث لو لم يكن ولاء القوات المسلحة أمرًا ثابتًا لا شك فيه؛ لأن القوات المسلحة هي جوهر سيادة الدولة.

والواقع أنه ليس لهذا القول أية علاقة بالرأي الذي سأتناوله بالبحث تفصيليًّا فيما بعد، وهو القائل بأن مصلحة الدولة فوق جميع مصالح الأفراد في المجتمع، وأنها تستخدم سلطتها الإجبارية نيابة عن المصالح الدائمة التي يعيش من أجلها الأفراد مجتمعين. هذا كما أن هذا القول لا يتصل أيضًا بالرأي الذي تؤمن به مدرسة هيجل، والقائل بأن الدولة على الرغم من كل شيء «هي تحقيق لفكرة الفضيلة الأخلاقية».

إن بحثي حتى الآن لم يتعرض للأغراض التي تعلن الدولة أنها تعمل على تحقيقها، ولكنه يتناول الحقيقة التالية، وهي أن الدولة — مهما كانت أغراضها وأهدافها — هي قوة منظمة تستند إلى حقها الشرعي في إلزام الأفراد بتنفيذ إرادتها، وأن القوات المسلحة التابعة للدولة هي الأداة التي تستعين بها الدولة لتنفيذ إرادتها.

والواقع أن بحثي هذا لا ينطوي على أية مبادئ أخلاقية، فهو وصف محايد لحقيقة تستفيد منها أية دولة من الدول التي نشاهدها اليوم. ولكن يجب عليَّ أن أعرب عن موافقتي على أن امتلاك الدولة لهذه السلطة هو شرط لبقائها، كما أنه ضمان لتنفيذ القانون واستتباب الأمن من ناحية أخرى. ويتضح لنا من تاريخ فترة الإقطاع أن أي مجتمع لا تسيطر فيه الحكومة على القوات المسلحة وتكون السلطة الإجبارية فيه غير موحدة؛ فلا يمكن أن تنجح الدولة تمامًا في المحافظة على الأمن في الداخل. ويمكننا أن نبرهن على ما يمكن أن يحدث في أي مجتمع من المجتمعات إذا لم تكن السلطة الملزمة ثابتة موحدة برجوعنا إلى بعض الأحداث التاريخية السابقة مثل الفوضى التي سادت في عهد ستيفن و«حرب الوردتين»، والمأساة التي حدثت نتيجة للمنافسات الدينية في فرنسا، وما قام به كثير من المغامرين الذين استغلوا سقوط دولة روسيا في عام ١٩١٧م ليقوموا بصراع مسلح من أجل رد السيادة للدولة.

ولا يُفهم من كلامي هذا أن الشعور بالخوف هو الذي يدفع للخضوع للدولة، فلا جدال طبعًا في أن الخوف حافز للخضوع لها، ولكن عند شرح العوامل المختلفة التي تدفع إلى الخضوع لا يمكن أن يكون الخوف عاملًا فعَّالًا، فالذين يخضعون لإشارة المرور التي يصدرها رجل البوليس الذي تتمثل فيه قوة القانون يفعلون ذلك اعترافًا من جانبهم عن رضًا بقيمة التوجيهات التي يصدرها لهم الشرطي، وخوفًا من العقاب الذي قد يتعرضون

له في حالة مخالفتهم لهذه التوجيهات. فالناس مثلًا لا يخضعون لقانون التعليم الإجباري؛ خوفًا من دفع الغرامة أو من تعرضهم للجيش في حالة إهمالهم الواجب القانوني؛ لذلك قد يكون من المشكوك فيه اعتبار خوف الناس من العقاب سببًا لخضوعهم للقانون إلا في بعض الأزمات العاطفية.

ولعله من الجدير بنا الآن أن نقول كلمة عن العلاقة القائمة بين الدولة والقانون، ولا يمكن أن يختلف القانون عن إرادة الدولة؛ لأنه بمجرد أن تخلع على القانون صفة السيادة؛ لا بد وأن يتخذ القانون شكلًا معينًا وهو الشكل الذي تكون الدولة على استعداد لتنفيذه، ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أي قانون ما لم يتمشَّ مع إرادتها. ربما كان الأمر مفتقرًا إلى الحكمة ويشيع فيه الخطأ، ولكنه قانون لأن الدولة هي التي تضعه وتقوم بتنفيذه. والواقع أن المصدر الذي نشأ عنه القانون هو الذي يُكسبه صفة الإلزام، ولولا ذلك لما كانت الدولة هيئة ذات سيادة، ولو ادعت أية إرادة أنها تضمن قدرًا من الطاعة مماثلًا لذلك القدر الذي تنعم به الدولة؛ لأصبحت هذه الإرادة ذات سيادة مثل الدولة تمامًا. وفي مثل هذا المجتمع إما أن تزول السيادة تمامًا، وفي هذه الحال لن يكون للدولة كيان، وإما تنسب السيادة إلى تلك الهيئة — إن كانت هناك أية هيئة — التي لها الحق في الفصل في المنازعات التي تنشب حول مسألة تضارب السيادات، ولكن مثل هذه الهيئة لا بد وأن تصبح دولة؛ لما لها من حق الفصل في المنازعات؛ لأنه في هذه الحال سينطبق عليها تعريفنا للدولة؛ لأنها هيئة لا تفرض عليها أية سلطة ملزمة عليا، وهذه هي — على الأقل — نظرة المشرِّع الكلاسيكي لمشكلة القانون. ويجب علينا ألا نحمِّل هذه النظرة معنى أكبر من المعنى التي توحي به، فهي نظرة مجردة تقوم لأغراض معينة واضحة بفصل القانون عن العدل، وتجعل من القانون الحد النهائي لمجموعة الإرادات التي لا يمكن التعدي عليها. والواقع أن المشرع في هذه الحال يسير في تحليله من الوجهة الرسمية البحتة، فهو يستثني من نطاق بحثه جميعَ الاعتبارات المتعلقة بما هو صحيح من الناحية الأخلاقية وما هو ضروري من الناحية الاجتماعية، ويقصر عبارة القانون على كل ما يصدر من إرادة منبثقة عن مصدر هذه السيادة. وهو — باعتباره مشرعًا — يرى أن المشكلة الوحيدة تتلخص فيما إذا كان صاحب السيادة قد وافق على هذا التصرف الذي لا يُعتبر تصرفًا شرعيًّا أو أنه لم يوافق عليه. ولذلك يرى ميتلاند أن أية مشكلة أخرى عدا ذلك لا تعتبر مشكلة تشريعية، فهي خارجة عن نطاق عمل المشرِّع.

ورب قائل يقول: إن العقل البشري أصبح يمقت الآن التشريع المجرد الذي يتمسك بأهداب الشكلية؛ لأن هذا اللون من التشريع يذكرنا بالجهود التي كانت تُبذل في العصور

الوسطى للمطابقة بين القانون وبين الإرادة الإلهية، ويذكرنا بنظرة الرواقيين إلى القانون باعتباره صوت العقل الكامل، وبعبارة أولبيان الشهيرة التي تجعل من القانون العام الذي يختص بالفصل بين ما هو صحيح وما هو خطأ في السلوك الإنساني. ويرفض العقل أيضًا الفكرة التي تذهب إلى أن السلطة ذات السيادة تقف من وراء القانون؛ وذلك لأنه في هذه الحالة يجب النظر إلى كل قانون مهما بلغت حماقته، ومهما خالف المنطق، ومهما كان يستحق الاحتكار على أنه قانون حقيقي، وأن أحدًا ليس له الحق في الجأر بالشكوى من الظلم الذي ينطوي عليه هذا القانون. وهذا ما قاله المشرع الجيزتوي كاترين، ويسود الشعور الآن بأن القانون لا بد لكي يصبح قانونًا من أن يتفق مع شيء أكثر قوة من إرادة إحدى السلطات التي لا تقيم مطالبتها (بمراعاة الأفراد والهيئات الأخرى لها) على السلطة الملزمة التي تحت تصرفها.

وهناك ردَّان على هذا الرأي، فأي نقد في نظرية القانون البحتة يعتبر محاولة لتغيير فروضها القانونية بسبب الكراهية التي ترجع إلى النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض. وطبيعي أن ذلك إجراء منهجي غير كافٍ، وربما يفضل أي فرد أن يعدل عن اتباع نظرية إقليدس، بيد أن هذا التفضيل لا يدخل أي تغيير على أن إقليدس نظام قائم. ونجد أن وجهات نظر كاترين مثلًا تكون نظرية عن حقيقة الدولة بقدر ما هي تعريف للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. فهي تعتبر مقياسًا لتقدير ما تقوم به الدولة من أعمال، وما من شكٍّ في أننا نجد وراءها تاريخ فكرة القانون الطبيعي والبحث عن إمكانيات العدالة الشاملة، والوصول إلى هذا الهدف هو مقياس ما تقوم به من عمل مُرضٍ، بيد أنها تثير بعض المسائل التي ليست من اختصاص أحد من المحلفين؛ وذلك من الناحية الشكلية المحضة، وأن أي مجهود يُبذل لترجمة القانون في حيز العدالة يخرجه من نطاق نظرية القانون البحتة، ويدخله في ميدان الفلسفة السياسية؛ ولذلك وجب عليه أن ينظر في مسائل القيمة، ولكن الإجابة على ذلك لا يمكن معرفتها من الناحية الشكلية للقانون.

لذلك؛ وبناء على هذه النظرية نجد أن فلسفة الدولة لا تتمشى مع المشاكل التي يهتم بها المحلفون ويُولونها اهتمامهم، بيد أنها تستمد من هذا الميدان، مجموعة من الحقائق يجب عليها أن تستمر لتقويم الفروض القانونية المستمدة من علم الأخلاق لا من القانون، وهناك نجد المستوى الذي نقيس به كل العلاقات الاجتماعية. وطبيعي أن قواعد علم الأخلاق يجب أن تقوم على الخبرة التي نعرفها، أما عن أفكار الحياة الصالحة ومقاييس القيمة فيجب أن يحصل عليها الأفراد عن الطريق الاجتماعي. هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في

العالم الذي نعرفه، ولا تكاد أسس القيمة التي تؤدي عملها في اليوتوبيا (المدنية الفاضلة)؛ إلا أن تعالج معالجة جدية في عالم اليوم، ولكن لن نستفيد كثيرًا من أن مطابقة إرادتنا مع إرادة الله هي أساس العمل الصحيح في ميدان السياسة، ومعنى ذلك أنه يجب استبعاد مسألة هذا الإله الذي يجب أن تُرد إليه المسائل المتصلة بالقدم للإدارة المعترف له بها.

ولقد انهار الكومنولث المسيحي في العصور الوسطى؛ لأن تطبيق قواعد القيمة أثار عدة تفسيرات مختلفة في حدود ما إذا كان الأفراد على استعداد لقتل بعضهم البعض.

إنني أرى أنه يجب على الدولة أن تهدف إلى تحقيق رغبات مواطنيها على قدر مستطاعها وبأقصى ما يمكنها. واستنادًا إلى هذا الهدف يمكننا أن نستنبط الرغبات المتباينة التي نتبينها في المجتمعات التي نعلم عنها الشيء الكثير. ويمكننا أيضًا أن نتوصل إلى أن سبب عدم تحقيق بعض الرغبات هو أن الدولة تصل إلى غايتها بالنتائج التي يمكن أن تحققها. فلا شك في أن أثينا القديمة مثلًا — كانت غاصَّةً بالعبيد الذين كانوا يؤمنون بأن وضعهم الاجتماعي لا يتفق مع مبادئ العدالة، ولكن يجب أن نفهم في نفس الوقت، بناء على ما بلغنا من المعلومات، أن دولة أثينا القديمة كانت ترى أن اعتمادها على العبيد كأساس لحضارتها هو أفضل سبيل يؤدي إلى الهدف الذي كانت تسعى إليه؛ لذلك أرسلت الدولة اللأثينية أسس سلطتها الإجبارية على قواعد نظام العبيد. وينطبق هذا الكلام أيضًا على ألمانيا في عهد هتلر؛ إذ حرمت الحكومة اليهود من حقوق المواطنة مستندة إلى أنه لا يمكن أن تحقق الدولة أهدافها دون اتخاذ هذا الإجراء. والواقع أن الذين يمارسون سيادة الدولة يقيسون أغراض الدولة دائمًا بمعيار الخير الذين يقبلون على الذود عنه، ولا بد أن يكون دفاعهم عن هذا المعيار قائمًا على أساس المنطق والعقل. فلو قام دفاعهم على الوحي والإلهام أو على القوة لما أصبح له أي معنى في نظر أولئك الذين ينبذون فكرة الوحي والإلهام، ولا نكره أولئك الذين يؤمنون بأن القوة لا يمكن أن تؤدي وحدها إلى الحكم الصحيح.

ولو كان هذا صحيحًا يمكننا طبعًا أن نتوصل إلى أن يجب على الدولة أن تهدف إلى إرضاء رغبات جميع المواطنين على قدم المساواة؛ إلا إذا كان في إمكان الدولة أن تدلل بالحجة والبرهان على أن الخير بالنسبة للبعض هو في عدم معاملتهم معاملة متساوية. وعلى هذا الأساس أقام أرسطو حجته حينما دافع عن نظام العبيد عند الإغريق.

لأنه عمل يثبت أن بعض الناس عبيد بطبيعتهم؛ لأنه يدلل على أن نظام العبيد هو أفضل وسيلة تمكن العبيد من تحقيق رغباتهم في الحياة إلى أقصى حد ممكن. ويمكننا أن نعمم هذا الرأي فنقول: إنه يجب أن تسود المساواة في تحقيق رغبات الأفراد، وأن الاستثناء

من قاعدة المساواة لا يمكن تبريره إلا بالدليل والمنطق على أنه عنصر ضروري من عناصر المساواة التي تهدف إليها الدولة.

وإذا لم تعمل الدولة على تبرير استثنائها فسيبدو التحيز ظاهرًا في أعمالها، كما أنها لو لم تفعل ذلك لاتضح أن الدولة لا تهدف إلى تحقيق رغبات جميع المواطنين إلى أقصى حد، وإنها تهدف لإرضاء رغبات أولئك الذين تمارس الدولة سلطتها بما هو في صالحهم. ولا بد أن يدلل أولئك الذين يمارسون إرادة الدولة والذين بأيديهم السلطة الإجبارية العليا باسم الدولة على أن إرضاء رغبات بعض المواطنين أكثر من غيرهم من شأنه تحقيق رغبات أكثر لباقي المواطنين. فحماية الدولة لنظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج القائم يجب أن تسفر عن تحقيق قدرٍ من رغبات الأشخاص الذين يؤثر فيهم هذا الإجراء أكثر من الرغبات التي يمكن أن تتحققَ في ظل النظام البديل، مثل النظام الاشتراكي الذي تصبح فيه وسائل الإنتاج ملكًا للدولة. وإذا أمكن حدوث ذلك لأمكن تبرير التفرقة في المعاملة من حيث تحقيق رغبات الأفراد.

ويجدر بنا في هذا المجال أن نلاحظ أنه يجب على الدولة — عند تفرقتها في المعاملة — أن تقنع من شملهم الاستثناء بمزايا هذا الإجراء، فلا يمكن الاكتفاء بآراء أصحاب العبيد بما لهذا النظام من مزايا في دفاعهم عنه، ولا يكفي للدفاع عن نظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أن نستند إلى اعتقاد مالكي وسائل الإنتاج في أن هذا النظام يحقق أكبر فائدة للذين لا يملكون وسائل الإنتاج، فرأي هتلر فيما يتعلق بالمكان الذي يجب أن يقيم فيه اليهود في ألمانيا لا يرضى عنه اليهود، بل لعله من الصواب أيضًا أن نقول: إن المحامين والأطباء والمدرسين — في ترحيبهم بموقف هتلر — قد يكونون صادقين في حكمهم على سياسة هتلر. ولا نزاع في أنه لم تثبُت قط صحة مبدأ عدم المساواة؛ وذلك لأن مؤيدي هذا المبدأ هم الأشخاص الذين ينتفعون من ورائه؛ لذلك يجب أن ندخل في اعتبارنا أن أحكامنا في جميع الأمور المتصلة بتكوين المجتمع مبنية على اعتبارات شخصية؛ لأننا قبل إصدار هذه الأحكام نتأثر بما نعتقد أنه سينشأ عنها. ويجب أن ندخل في اعتبارنا هذه الحقيقة إذا أردنا أن تكون أحكامنا موضوعية.

ولقد صاغ هويهاوس هذه النظرية صياغة جيدة حين قال: «إنه إغراء ظاهر للتغلب على موضوع الصواب والخطأ عن طريق تنبؤات يمكن الثقة بها، وهي في الحقيقة تعتمد على ما تتكهن به الآراء أكثر من اعتمادها على السبب والمسبب.»

إن التاريخ قد كتب بفُتات من التنبؤات التي رآها الأفراد الذين ضللتهم الاستنتاجات التي استخلصوها من خبرتهم الشخصية في سبيل تقدم الحضارة وازدهارها. ولقد ذكر

ماكولي لمجلس العموم أن حق التصويت العام (الانتخاب) سيزعزع دعائم المجتمع، وأصر ناسو الكبير على القول بأن القيود القانونية لساعات العمل لا تتعارض مع رخاء الصناعة البريطانية، وإننا جميعًا أسرى التجارب التي نمر بها، فهي تجبرنا دون وعي على مطابقة ما نتكهن به مع الحقيقة التي لا مفر منها، وأن نصف مآسي التغيير الاجتماعي تنبثق من عدم قدرتنا على إقناع أنفسنا بأننا ربما كنا على خطأ.

وقصارى القول أن من العسير تتبع النظرية العلمية في «السبب والمسبب» في الشئون الإنسانية، كما نتبعها مثلًا في النواحي المادية؛ لأننا عندما نحكم على الشئون الإنسانية ينبغي أن ندخل في الاعتبار العواطف والأهواء. وإننا لا نستطيع أن نحرر أنفسنا منها، فهي تؤثر في اختيارنا للفروض القانونية التي تعتمد عليها استنتاجاتنا، حتى عندما نعتقد أننا كنا نحللها تحليلًا موضوعيًّا، فالحقائق تلونها البيئة التي تعتبر جزءًا منها؛ ولذلك فإن الموضوعية التي نجدها في الطبيعة أو الكيميا لا نجدها مثلًا في هذا العالم. وربما نسعى جميعًا بكل ما أوتينا من قوة للتمسك بالفارق بين الحقائق والأهداف التي نوافق عليها، بيد أن الصورة هنا ليست كاملة، ولكن تتفاوت درجة التحيز أو التحامل، بالرغم من وجودها دائمًا، وتظهر بوضوح؛ لأن هذا العالم ما هو إلا نسيج واحد متصل غير منفصل، وحيث إننا لا نستطيع مطلقًا أن نعزل (كما هي الحال في ميدان الطبيعة) العوامل بمثل هذه الطريقة التي يمكن بها أن نجعل بين السبب والمسبب علاقة مطلقة أو علاقة بحتة. وربما لا يجد المرء أنه من الضروري النظر في الأهداف التي من أجلها تطالب الدولة مواطنيها بطاعتها.

وربما أصر رجل الاقتصاد على أن مشاكل الرخاء بعيدة عن ميدان عمله، فهم يهتم بإيجاد أحسن السبل لرفع الإنتاج، فعندما يتخذ من مبادئ النظام القانوني والاستقرار السياسي والعوامل النفسية عند الأفراد المقادير المعلومة لمعادلاته، والتي يقوم بواسطتها بوضع هندسة ذهنية مهما كانت قيمتها كتنظيم للفكر؛ نجد أن ذلك غريبٌ عن العالم الحقيقي الذي يعيش فيه؛ إذ إنه بالرغم من أن الرجل السياسي يهتم بالإنتاج إلى أقصى درجة فإن الإمكانيات التي تقترن بصنع الأشياء والطريقة التي توزع بها، وهما عنصران من عناصر الرخاء، لا ينفصلان عن مسألة هذا الإنتاج. فليس عالمه بالعالم الجامد حيث تتحدد بعض المقادير تحديدًا دائمًا. ولكننا نجد أن الأفكار والأحكام تعتبر في عالم الإنتاج ناحية لها فاعليتها؛ ولذلك وجب أن تتمشى سياسته مع هذه الأفكار وهذه الأحكام كحقائق ليست بأقل شأنًا من نسبة الإنتاج إذا كُتب له النجاح في عمل هذا التحديد.

ويجدر بنا أن نورد هنا مثالًا يوضح هذا التأكيد، ففي كتاب للبروفسور روبنز ناقش فيه أسباب الركود الذي حدث سنة ١٩٢٩م وما بعدها، والوسائل التي تنقذنا من هذه النتائج الوخيمة. وذكر أن هذا الإنقاذ يتوقف على قدرتنا على توطيد معالم الاستقرار السياسي واستعدادنا للتخلي عن سياسات التدخل والمعونة وما شابه ذلك؛ إذ إنها تعرقل السير الطبيعي للنظام الرأسمالي، وأن ما يستخلص من هذه الدراسة أكثر استلفاتًا للأنظار من العلاج الذي قدمه؛ لأن الاستقرار السياسي، ولو أنه ينشأ إلى حد ما عن أسباب غير اقتصادية؛ إلا أنه لا يمكن الفصل بينه وبين هذه النواحي. والحقيقة هي أن معنى أنك تبغي الاستقرار السياسي، وأنك تريد تحقيق الانتعاش الاقتصادي، ويُعزى كل وضع سياسي إلى الوضع الاقتصادي، وأن نمو الفاشستية وترعرع الشيوعية والفشل الذي مُني به نزع السلاح، وتهديد اليابان في الباسفيك، كل ذلك يرجع إلى الناحية الاقتصادية. وإذا سلمنا بأن القضاء على مثل هذا يعتبر شرطًا للانتعاش معناه أننا ندور في حلقة مفرغة.

ولكن ماذا نقصد بالسير «الطبيعي» للرأسمالية؟ من الواضح أن البروفسور روبنز قد وضَعَ في ذهنه ما أسماه مستر ليمان بطابع الرأسمالية الجامد الذي لا يمتُّ بأية صلة للنظام الموجود، ولكنه وليد نظرية تجريدية حيث نجد مضامينها خاليةً من الواقعية؛ لأن سياسات التدخل لم تكن وليدة رغبة قوية عند رجال السياسة المسئولين في القضاء على النظام الرأسمالي، ولكنها وليدة أهواء وضغوط كافية في النظام ذاته. أما الالتجاء إلى التدخل سواء أكان ذلك أمرًا خاطئًا أم صحيحًا فهو نتيجة محاولات الضغط التي قام بها الرأسماليون الذين يعتبرون في وضع يتيح لهم الأمان من الأعمال التي تقوم بها الدولة إزاءهم، فرغبتهم في الربح وليدة تلك الحاجة كما أن الربح يعتبر الدافع الأساسي للنظام الرأسمالي. ولكن لكي يجعل من المتعذر على رجل السياسة أن يخضع لضغط المصالح التي ترمي إلى التدخل، نجد أنه من واجب البروفسور روبنز تغيير رباط العلاقات في الدولة الحديثة التي بها نجد لهذا الضغط أثره وفاعليته، ولكنه إذ يفترض وجود هذا الرباط كفرض قانوني في دراسته؛ فإنه في الواقع يجرد نفسه من العوامل الأساسية للقضاء على الأخطاء التي يشكو منها.

ولم تكن تلك هي العقبة الوحيدة التي تورط فيها البروفسور روبنز من جراء فروضه القانونية.

والواقع أنه يحاول أن يدفع الجميع إلى الرجوع إلى «نظام الحرية الطبيعي» الذي دافع عنه آدم سميث بقوة. ويقضي هذا النظام بأن تكون وظيفة الدولة الأساسية هي

البعد ما أمكن عن التدخل في الصراع الاقتصادي الدائر. ومن البطولة أن تقوم بالوعظ للرجوع إلى نواحي الدولة السلبية، وبذلك تتخلى على هذا الأساس عن مناقشة النواحي العملية، بيد أن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية أهم من مسألة ما إذا كانت هذه الافتراضات تنطوي على أية سياسة عملية. وأول هذه الافتراضات هو أن المناقشة الحرة بين المصالح الخاصة التي لا تفرض عليها أية قيود ستولد مجتمعًا منظمًا دقيقًا. وثاني هذه الافتراضات أن هذه المنافسة، وهي ميزة ظاهرة في هذه الحياة من الناحية النظرية، هي التي تبدأ عن هذا الطريق وستستمر كذلك. فالافتراض لا يتمشى مع الخبرة التي تمر بها؛ إذ إننا من الناحية التاريخية نجد أن نمو التدخل الناشئ عن الدولة قد نجم عن الحقيقة التي تتمثل في أن الثمن الاجتماعي الذي تتقاضاه هذه المنافسة المتحررة من أي قيد لا يُطيقه أحد إذا لم يشترك في هذا الثمن. ومن الناحية التاريخية أيضًا نجد أن ما يتمخض عن المنافسة الغير المنظمة هو السير قدمًا إن آجلًا أو عاجلًا نحو الاحتكار، ولا توحي الدلائل التي لدينا بأن الدولة قد دفعت الصناع إلى تكوين الشركات المندمجة التي تمكنهم وحدها من تفادي النتائج التي تتمخض عن هذا النوع من المنافسة. وعلى العكس فالتاريخ يوضح أن الدافع على الاندماج والتكوين (مثله في ذلك مثل الدفاع على المنافسة) قوي جدًّا، وذلك في مرحلة التطور الاقتصادي؛ ولذلك أصبح تدخل الدولة ضرورة لحماية المجتمع من نتائج هذا التكوين.

وربما يجادل المفكرون الذين يشاطرون البروفسور روبنز وجهةَ نظره في أن هذا التاريخ ما هو إلا نتيجة سوء استغلال الرأسمالية، ولكنه ليس كامنًا في طبيعة الرأسمالية ذاتها. وطبيعي أن الرد الصائب على هذا هو أنه لم تتح لنا السبل للتمييز بين سوء الاستغلال والطبيعة، وبدون هذه السبل نجد أننا مضطرون إلى افتراض تتابع سببي. وحتى إذا وجدت وجب علينا الرجوع إلى الدولة للتدخل عندما يحول اندماج رءُوس الأموال دون المنافسة الغير المنظمة. ويعتبر ذلك جوهر مبدأ «قانون شيرمان» في الولايات المتحدة. وإني أجسر على التشكك فيما إذا كان ذلك باعثًا لنا على الإعجاب به.

بيد أن هناك ردًّا أكثر تعميمًا، وأن مغزاه هو السبب في أنني قمت بدراسة وجهة النظر هذه التي قام البروفسور روبنز بتوضيحها، وأن هذا الرد هو الحاجة في كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي، إلى أن نكون واثقين من ماهية المشكلة التي نستجيب لها، ولا سيما إذا ما كانت المشكلة تقوم على الناحية الواقعية أو الناحية المثالية، وأن الاستجابة إلى أي حل له قيمته بالنسبة للناحية المثالية يمكن ترجمتها إلى الناحية العملية بواسطة صيغة تقوم على الإدراك التام للافتراضات الأُولَى التي تُبنى عليها. ولم نخول الحق — لأن ندفع

أية نظرية مثالية إلى أن تؤدي عملها — في أن نناقش أنه مهما عُورضت هذه الافتراضات فذلك يعتبر أمرًا غير طبيعي؛ ولذلك وجب أن ينظر إليها على أنها أقل واقعية من الصور التي يطلبونها. فإذا وجدنا — في مجال التنافس الذي نمر به وفي مرحلة من مراحل تطور مثل هذه الخبرة — أنه دائمًا ما تتبع بذلك الإدماج أو التكوين، وإذا اتبع التكوين — وهو في ناحية جوهرية من النواحي الصناعية — بعمل تقوم به الدولة بأية صورة من الصور، نجد أنه من الواضح أن تنظر إلى هذا التكوين والعمل الذي تقوم به الدولة على أنهما متصلان اتصالًا وثيقًا بالمنافسة. وأما عن الفروض المبدئية التي لا ينظر إليها من هذه الزاوية، فإننا نجد من الضروري استمرارها عن طريق تحويل عالم الحقائق الذي نتناوله بالبحث، وأن «المذهب الطبيعي» الذي نقرنه بعمل دون آخر ليس — بالتحديد — من الحقائق ذاتها، وأنه نتيجة لهذه الفروض التي اخترناها لتكون بداية البحث. ولكن هذه الفروض ذاتها هي في الواقع بيان لمجموعة من القيم التي أخذنا على عاتقنا حمايتها. وهي وسيلة للوصول إلى نتيجة في مجال السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، سواء أكان متسمًا بالحكمة أم لم يتسم بها.

والواقع أننا نجد أن مقررات أية نظرية اجتماعية هي أحكام منصبَّة على القيم التي تُستمد من خبرة أي مفكر والتي تصدر عنه. ولقد بُني صرح نظرية هوبز على أساس الاعتقاد المزدوج بأن الطبيعة البشرية شريرة في طبيعتها، وبأنه لا مناص من وجود ملك يستطيع أن يحتفظ بالأمان من هذه الطبيعة الكامنة والميل إلى الجنوح نحو الشر. ولكن لوك كان يؤمن بوجود نوازع الخير في الطبيعة البشرية، وكذلك بالخطر الذي تتعرض له أية حكومة تقوم بالعمل دون النظر إلى رغبات رعاياها.

ولقد حاول روسو وضع نظرية للدولة، هذه النظرية التي ستتيح لجميع المواطنين فرصة متساوية في مختلف النواحي الاجتماعية. ومنذ أفلاطون نجد أننا كلما عرفنا التاريخ الشخصي لأي مفكر استطعنا تفسير الأسباب التي أدت إلى هذه الافتراضات التي بُنيت عليها أعماله، وأن هذه الافتراضات دائمًا ما تكون نتيجة وجهة النظر التي يتخذها فيما يجب أن تكون علي الدولة.

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الافتراضات خاطئة، ولكن ذلك يعني وجود تحيز في المعادلة الشخصية في هذه الافتراضات، هذا التحيز الذي لا يوجد مثلًا في قانون مندلييف أو نظرية بقاء الطاقة في الطبيعة.

وأن أية نظرية اقتصادية تستبعد فكرة الرخاء من الميدان الذي تعمل فيه يحرمها من الاعتراف بها كنظرية من النظريات؛ تمامًا، كما تفتقر الحمى القرمزية إلى أعراضها،

إذ عندما نعرف السبب تكون لدينا الوسائل التي بها نستطيع أن نتحكم فيها. وذلك بطريقة تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التي بها نتحكم في ركود الرأسمالية، عندما نعرف الأسباب التي أدت إلى ذلك. وفي مثال الحمى القرمزية نلاحظ أن نشاط الجرثومة التي تسببها يتبع إجراء خاصًّا لا يمت إلى الإرادة البشرية بصلة. ولكن في حالة ركود الرأسمالية فإن إرادة الأفراد ومؤسساتهم الاجتماعية التي تنشأ عن هذه الإرادات تعتبر ناحية أساسية بالنسبة للقرارات التي تتخذها. أما في الأمراض الجسمانية فنجد أن علاج المريض يعتبر عملية موضوعية تصدر عن طبيعة المرض ولا تعتمد على الطبيب أو المريض. أما في الأمراض الاجتماعية فنجد أن إرادة الطبيب وإرادة المريض — أي الدولة والمواطنين — تعتبران العاملين الحاسمين في عمليتي التشخيص والعلاج.

وأن التطبيق الناجح لهذا العلاج هو وظيفة موافقتهما على كل مرحلة من مراحل العلاج، وأن موافقتهما تعتمد على وجهة النظر التي يتخذانها عما يجب أن تسعى الدولة في سبيله، وأن وجهة النظر هذه تحدد تفسيرهم لأسباب المرض الاجتماعي وأعراضه.

٣

ويجب أن تُوضع الفكرة الأساسية للدولة في هذا الإطار. فمن الناحية التاريخية نجد أن ما فعله الفيلسوف السياسي هو اتخاذه نظرية المشروع في الدولة، ومحاولة اكتشاف مبرر خارج نطاق مرافعات المحامين، وهي في الوقت ذاته يمكن تطبيقها في نظرة على أعمال الدول القائمة، وعندئذ تصبح النظرية الفلسفية وسيلة لتبرير تلك الدول التي نعرفها، وإن استحقاق تلك الدول للطاعة قد قام على أساس علاقتها بالنسبة للدولة المثالية والأهداف التي يعزوها الفيلسوف إليها.

وأيسر السبل لتوضيح هذه القضية هي دراسة النظرية المثالية — هذه النظرية التي ما زالت تسود في وقتنا الراهن — دراستها في إطارها القديم. فهي كنظرية تعرف الدولة على أنها منظمة الجماعة التي تعتبر وظيفتها الاحتفاظ بالإمكانيات الخارجية الضرورية لحياة أفضل يمكن للإنسان أن يحياها، ونحن مدينون لها بالولاء على أساس أنه عندما نطيع أوامرها فنحن في الواقع نطيع هيئة من الهيئات وظيفتها نشر الرخاء الذي ينطوي عليه رخاؤنا الشخصي.

ومن الواضح أن توجيه هذا التعريف إلى ناحية وجود الدول الحقيقي سيثير مشاكل عدة، مثل: هل لنا أن نقول مثلًا عن الدولة الهتلرية: إن لها وظيفة الاحتفاظ بالإمكانيات

الخارجية الضرورية لحياة أفضل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب التي يقوم عليها هذا الزعيم؟ وهل هذا لأنها تتظاهر بهذا المظهر؟ وفي هذه الحالة، هل نأخذ التصريحات التي يدلي بها الرسميون المختصون عن أغراض الدولة على أنها المقياس المعتمد الموثوق به للحكم على هذه الأهداف؟ أم أن ذلك لأن هذه التصريحات يقبلها هؤلاء الذين توجه إليهم ويعتبرونها معتمدة موثوقًا بها؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فما معنى «يقبلها»؟ هل تعني انعدام المقاومة الفعالة لمثل هذا التصريح والإعلان؟ والمؤكد أنها لا تعني أكثر من هذا.

فاليهود والاشتراكيون والشيوعيون والأحرار يصرون جميعًا على أن الدولة الهتلرية تحرمهم من هذه الإمكانيات الخارجية التي يعتبرونها أمرًا ضروريًّا بالنسبة «لحياة أفضل»، والواقع أن هذا يعتبر إنكارًا لأبسط مبادئ الإدراك السليم.

والحقيقة هي أننا إذا اتخذنا النظرية المثالية مقياسًا للحكم على الدول الكائنة فعلًا فإنها ستدفعنا إلى الجدل في أن الدولة تكون هي الدولة عندما «تحافظ على الإمكانيات الضرورية لحياة أفضل»، ولكنها لا تعتبر كذلك عندما لا تحتفظ بهذه الإمكانيات، ولا يحتاج إبهام هذا الرأي وغموضه إلى أي تأكيد؛ لأنه يترك الباب مفتوحًا للتساؤل عمن هم القضاة الذين يفصلون بين هذين النوعين من النشاط، وما هي الحقوق التي بيدهم عندما يقررون باعتبارهم قضاة أن أولئك الذين يزعمون أنهم يعملون باسم الدولة — بسبب ما تنطوي عليه أنماط سلوكهم — لا يمثلون الدولة بالمرة. ومن الواضح — على ما أعتقد — أنه إما أن يكون تعريف وظيفة الدولة عاملًا يمكننا دائمًا من الربط بين ما تقوم به من الأعمال وبين أفعال تلك الهيئة من الرجال المختصين بمقتضى القانون بممارسة سلطتها؛ وإلا اضطررنا إلى الرجوع إلى تعريف تراسيما خوس للعدالة بأنها هي حكم الأقوى، وعلى أساس هذا الرأي تكون دعوى الدولة في حق الطاعة لها، ما هي إلا لأن في يديها السلطة العليا، ولكن في الحقيقة لا يوجد شخص مثالي يقيم حقها في الطاعة على هذا الأساس.

وينطبق هذا النقد على تعريف آخر هو تعريف الدكتور بوزانكيه الذي يقول: «إن الدولة هي الهيئة المعترف — عادة — بأنها وحدة ذات حق قانوني في استخدام القوة.» ومن الواضح أن صحة هذا التعريف تتناقض مع ذلك المعنى الذي يقترن بكلمة «قانونًا». فإذا لم تكن أكثر من مجرد نسبة اختصاص رسمي إلى الدولة؛ فإنها حينئذ تكون وصفًا دقيقًا لطبيعة الدولة، كما نعرفها من أعمال الدول الكائنة فعلًا، ولكن إذا لم يقف الأمر عند هذا الحد، نجد أنها إما تعتمد على وجهة النظر التي تقول بأن الواقع هو المثل الأعلى، أو على نظرية أهداف القانون التي يجب أن تكرس الدولة نفسها لتحقيقها. أما في الحالة

الأخيرة فإننا نجد أن «ممارسة السلطة قانونًا» تعني أن ممارسة السلطة من أجل أهداف معينة تعتبر أمرًا حيويًّا من أجل أسباب لا تدخل في النطاق الشكلي للقانون، وعندئذ تصبح المشكلة مشكلة ذات وجهين: الأول بشأن ما هي هذه الأهداف؟ والثاني بشأن من الذي يحكم على ما إذا كانت هذه الأهداف قد نفذت أو لم تنفذ.

أما الطريقة المثالية للهروب من هذه الورطة؛ فتكمن في المعنى الخاص الذي تضفيه على فكرة الحرية.

فمن الناحية التاريخية، وقد كان المقصود من الحرية حتى وقت روسو — ولدى أغلب المفكرين — هي أنها انعدام الضغط والإكراه، وأن الفرد يتمتع بحريته عندما يستطيع أن يحدد نمط السلوك الذي يتخذه دون أن يُجبَر على اتخاذ نمط معين، وما دامت الدولة منظمة إلزامية، فبالتالي تتضمن أعمالها بعض الافتئات على الحرية الفردية. ولقد كان من المسلَّم به ضرورة وجود هذا الافتئات، ونحن نعرف أن القانون ضد الجريمة، ولكن بعض القوانين تعتبر قيودًا على الحرية الفردية، بيد أن هذا الافتئات له ما يبرره عندما نشاهد النتائج، ولقد نُظر إلى بعض الحريات كحرية الكلام أو الكتابة دون أن يقع أي قصاص على الفرد على أنها من التجارب التي تمر بها الحكومة، وأن الدولة التي تَحْرِم الناس من هذه الحريات تكون مدفوعة بالتجرد من الأهداف.

ومن اليسير إدراك الخبرة التي تنطوي عليها هذه النظرة وإدراك أن الأفراد الذين يكافحون في سبيل تخويلهم الحق تحديد الديانة التي يعتنقونها أو تشكيل التشريع المدني الذي يعيشون في ظله، ولا ينددون بالدولة بطريقة غير طبيعية على أنها سلطة طاغية تحول بالقوة بينهم وبين نيل مثل هذه الحقوق. فبالنسبة إليهم ليس من المهم أن تكون الأساس الذي تستند إليه الدولة لكي تحمي ما تقوم به من الأعمال هو سعيها إلى الخير العام، أو حماية العقيدة الدينية، أو حفظ النظام، فلقد وجدوا — أو اعتقدوا أنهم وجدوا — أنه عندما تقوم الدولة بحرمانهم من هذه الحريات، فمعنى ذلك أنها تحول بينهم وبين تحقيقهم السعادة. وقد نظروا إلى الدولة (ولا سيما بعد الثورة الدينية وثورة العلوم في القرنين السادس عشر والسابع عشر) على أنها منظمة وُجدت بصفة أساسية لتحقيق سعادة الأفراد، وليس صحيحًا على ما أعتقد أنهم وضعوا الفرد فوق الدولة، وكانوا يرون الدولة على أنها ملتزمة بأغراض معينة يجب أن تتطابق طريقة معيشتها كدولة مع تيسير تحقيق هذه الأغراض.

وإن مثل هذا الإدراك لمدلول نظرية الدولة يمكن توضيحه عندما نقول: إن الأفراد يُنظر إليهم على أساس حيازتهم حقوقًا أساسية معينة، أو بعض الحقوق الطبيعية ليس

في سلطة الدولة انتهاكها أو الاعتداء عليها قانونًا، ونعني بهذه الحقوق أنماط السلوك التي بدونها لا يمكن تحقيق السعادة.

وهذه تتغير طبقًا للزمان والمكان ولمدارس الفكر المختلفة، فنحن نجد في بعض الأحيان أن الحرية الدينية هي التي حُرموا منها، وعندئذ يقوم أي مفكر مثل أكونتيوس أو كاستيلون أو لوك بتوضيح السبب وهو أن الحق في الحرية الدينية يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الخير الاجتماعي، كما نجد في أحيان أخرى أن الشر الذي يشكو منه هو الحكومة.

ولكننا نجد أن مفكرًا مثل كلود جولي، والذي عاش في فرنسا في القرن السابع عشر، أو ليفلرز، الذي عاش في إنجلترا في القرن السابع عشر، سيدافع عن حق الأفراد في رسم سياسات الحكومة التي تحدد سبل الحياة.

ولا يهمنا كثيرًا الدخول في تفصيلات هذا الجدل، ولكن الذي يهمنا هو تفاصيل الاتجاه العام. ويعتمد هذا الاتجاه على مبدأين أساسيين، أما الأول فهو أن السلطة التي لاحول لها تعتبر سلطة تفتك بالذين يمارسونها والذين يقعون تحت طائلة هذه الممارسة. أما المبدأ الثاني فهو أن القيود التي تُفرض على السلطة ستتحدد تحديدًا تامًّا، حتى إن نواحي النشاط المعينة على الأقل في ظل الأحوال العادية — سنحرم منها السلطة ذات السيادة في أية جماعة، وأن المحاولة — وهي محاولة مستحيلة — لإيجاد أساس قانوني للحق في الثورة كما حدث في سني ١٦٤٢م و١٦٨٩م و١٧٧٦م و١٧٨٩م لم تصدر عن شيء مثلما صدرت عن ذلك المجهود الذي بُذِل لإكراه الدول على اتباع أنماط السلوك التي يعتبرها الأفراد في وقتٍ ما أمرًا له أهميته، وأن النظريات التي يدافعون بها عن وجهات نظرهم ما هي إلا جهود تُبذَل لتحويل الشعور بالاحتياجات الخاصة إلى شعور بالاحتياجات العامة تُطبق على كل زمان ومكان.

ويتميز تاريخ الفلسفة السياسية من فترة الإصلاح حتى الثورة الفرنسية بصفات خاصة هي أن الدولة تنظر إليها على أنها منظمة ترمي إلى تحقيق سعادة الأفراد، وأن سلطتها كقوة تنطوي تحت لواء هذا الهدف، وأن الحرية هي انعدام وجود القيود، وهي شرط أساسي لتحقيق السعادة، وأن الدولة لم تخوِّل الحق في انتهاك تلك الحقوق التي تعتبر المعالم التي تحدد لنا أنماط السلوك. ويقدر ما لاقته هذه التقاليد التي تمثلها هذه الصفات من إنكار، بقدر ما لاقته من تأكيد، كما أن قبول التقاليد بأية طريقة يكاد يكون قبولًا تامًّا حتى منتصف القرن التاسع عشر.

والشيء الجدير بالتحقيق هو أن الدولة بحكم وجودها لن تكون غاية في حد ذاتها، ولكنها دائمًا وسيلة إلى غاية. ولأن الفرد له كيانه الخاص المحدود؛ نجد أنه يُنظر إليه على

أنه موجود في الإطار الخاص به، وليس مجرد وحدة تقوم بخدمة الدولة التي ينتمي إليها، وتعتبر سعادة الفرد لا سلامة الدولة هي المقياس الذي به تصدر الأحكام على المسلك الذي تنهجه، وإن مصالحه — لا صولجانها — هي التي تحدد السلطة المخوَّلة لها لممارستها.

وإن التقاليد — التي تُطلق عليها تقاليد الدولة المتحررة حتى يكون المعنى أعم وأشمل — لم تسِرْ بالطبع دون مقاومة، فلقد هاجمها هوبز بلباقة في القرن السابع عشر على أساس أنه من الضروري أن تؤدي محاولتها تقييد مطالب السلطة إلى الفوضى. ولقد ردد دي ميستر في نهاية القرن الثامن عشر وجهة النظر هذه، وإن اختلف التأكيد اختلافًا كبيرًا، والتفسير الوحيد لمولد التقاليد الحرة هو التغيير في السلطة الاقتصادية التي اصطحبتها. وهي تعتبر طريقة لتبرير تحويل السلطة السياسية من الأرستقراطية المالكة إلى الطبقة الوسطى التي تشتغل بالتجارة.

ولقد ذكرت مبادئها — مثلها في ذلك مثل جميع الفلسفات التي تسعى إلى تبرير مثل هذا التحوُّل، في صيغة لها مدلولها الأوسع في النواحي النظرية وفي المنطق من مدلولها في النواحي العملية. ولقد أعلن هؤلاء الأفراد الذين قاموا بالثورات الإنجليزية والفرنسية أنهم هم أبطال حقوق الإنسان، وبالرغم من ذلك فإن أي تحليل للمقاييس التي بها استطاعوا التأثير في مبادئهم أو أن أي تحليل للمطالب التي نظروا إليها على أنها أمور غير مقبولة سيوضح لنا أن «حقوق الإنسان» قد قُصد منها في الحقيقة حقوق تلك الطبقة المحدودة من الرجال الذين في أيديهم أدوات الإنتاج في المجتمع، وأن التقاليد الحرة إذا نُظر إليها من الناحية التاريخية لهي ثورة فكرية كانت تهدف إلى تحقيق مصالح الملَّاك في الميدان الصناعي الجديد.

وما من شك في أنها تمثل نفسها أكثر من ذلك؛ لأنها من الناحية الأخرى — لم يكن في مقدورها أن تنال — كما نالت — تأييد الأفراد بحماسة، هؤلاء الأفراد الذين يُعتبرون في فقر مدقع، حتى إنهم لا يستطيعون أن يمتلكوا شروى نقير.

وبالرغم من ذلك فإن ما يسترعي الانتباه في كل مرحلة ثورية من مراحل التقاليد الحرة سواء أكان ذلك رد فعل يحمل طابع كرمويل في إنجلترا أو تيرميدور في فرنسا — هو خيبة الأمل التي ولدته عندما أصبح من المعروف أن التأثير في بسط الامتياز الخاص أقل بكثير مما هو في الأساس الشكلي الذي تكوَّن منه. وبالتالي نجد مثلًا للبيرن وونستانلي في عهد كروميل وبابيف وأتباعه في عهد حكم المديرين. وقصارى القول أن التقاليد الحرة التي انبثقت عن أغراض الأفراد الحقيقية الذين قاموا باستغلالها لتقف دائمًا في وجه

الدولة، وطالما أحس هؤلاء الذين حُرموا من مزاياها بأنهم قد حُرموا منها، وطالما دُفعوا إلى القيام بعمل ما استجابةً لهذا الإحساس، فإن التقاليد الحرة تتيح لهم عاملًا قويًّا للقيام بمثل ذلك؛ ولذلك فإن نظرية الطاعة نظرية قاصرة إلى الحد الذي تؤكد فيه هذه النظرية الطبيعية العرضية لسلطة الدولة.

وقد ظهرت النظرية المثالية في الدولة لعلاج هذا العيب، والرأي الذي سعت إلى إثباته مبنيٌّ على أربعة أسس متصلة بعضها ببعض، فقد أنكرت أولًا أن الحرية معناها انعدام الضوابط، وهي تعتبر هذا الرأي سلبيًّا مبالغًا في السلبية، وقد يكون انتفاء الضوابط من ظروف الحرية، ولكنه ليس روح الحرية بذاتها.

وهي تؤكد أن هذا الروح هو الحق في تقرير المصير، فالواجب هو أن أحكم نفسي بنفسي، وإذا أنا لم أُطِع الغير لكي أنجو من العبودية؛ فلا بد لي من طاعة نفسي لكي تكون حريتي ذات هدف إبداعي.

ولكن تقرير المصير ليس معناه طاعة أية رغبات عارضة تطرأ على ذهني، فإن عبودية الشخص للحوافز المفاجئة هو أسوأ صور الرق. ويجب أن يكون معنى الحرية حسب مدلول تقرير المصير وهو أن يسيطر على ذلك النظام الثابت المستمر من الرغبات التي تتمثل فيه ذاتيتي الحقيقية. فهناك أهتدي حقيقة إلى ذاتيتي، وهناك أجد أعظم فرصة ممكنة لتحقيق ذاتيتي على أفضل وجه، وأنا أكون حرًّا حقًّا عندما أطيع القواعد التي وضعتها لنفسي في حدود الغرض الأسمى الذي أسعى إلى إدراكه. فهذا الغرض هو الخير الحقيقي لي وفي طاعتي لمقتضياته أجد حريتي؛ لأنه بغير هذا الهدف الذي أرمي إليه أكون كالسباح الذي تتقاذفه أمواج بحر لم يرتَدْه أحد، وأتحرك بدون اتجاه، وأكون عبدًا لعوامل لا تمكنني السيطرة عليها.

ويجب ألا أفعل ما يمليه الحافز الأعمى، بل أفعل ما تفرضه ذاتي الحقيقية، ولكن ماذا يجب عليَّ أن أفعل؟ إن رد الرجل المثالي هو الرد الحيوي في هذا الصدد، وتتمشى إرادتي الحقة مع أغراض تقاليد المجتمع العامة التي أنتمي إليها، وإن هدفي في الحياة ليس من صنع يدي، لقد شكلته مجموعة الأغراض والأهداف الموجودة في المجتمع الذي وجدت نفسي فيه، فإذا أصبح هذا الهدف في عزلة، فسأكون عاجزًا عن تحقيق أهداف سامية، ولكني أستطيع ذلك عن طريق العلاقات الاجتماعية التي تعطي لحياتي معنى وتقوم بتوجيهها، وإن إرادتي التي لو لم تكن، والتي لن تسعى إلى أكثر من إشباع لا يتمشى مع المنطق للدافع المباشر الذي إن كان في عزلة فسيكون خاليًا من أهداف دائمة.

إن إرادتي سيحولها الإطار الاجتماعي الذي وُضعت فيه، ونجد كما جاء في تعبير بوزانكيه «أشياء لها من القوة على أن تجعل من الحياة حياة تستحق الشخصية أن تعيش فيها هذه الشخصية التي تتحكم في هذه الأشياء.»

إننا كمخلوقات عاقلة لا نستطيع الهروب من الالتزامات الموجودة في ذلك الإطار الذي أشرنا إليه، إذ إنها تمثل شطرًا كبيرًا من وجودنا، وهي تكون — سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف — الأهداف الدائمة لذلك السعي لتيسير تحقيقها، هذا السعي الذي يزيد من حياتنا جمالًا ويكسبها معنى ولونًا. وطالما لا تتسنى الحياة للمجتمع إلا عندما تنفذ هذه الالتزامات بطريقة جبرية عندما نضع ذلك الهدف نصب أعينها، فإن المؤسسات التي تطوي هذه الالتزامات بين ثناياها لها دعوى واضحة بالنسبة لولائنا؛ إذ إننا عندما نطيعها نتمتع بالحرية كاملة، وعندما نطيعها فإننا نحقق هذه الإرادة الحقة التي تمكننا من تنظيم أنفسنا لتحقيق أعلى مراتب الرضا التي نبتغيها، وإننا لنسلم بأن العبودية للحوافز الطافرة مما لا يليق بالمخلوقات العاقلة، وبدلًا منها نلتزم بطاعة قواعد السلوك التي يعتبر الولاء لها هو الشرط اللازم للحياة السامية المهيأة للإنسان وتكمن حريتنا في طاعة فضائل المجتمع.

ولكن ما هي النواحي التي تحدد مضمونها؟ فوسط ذلك الخضم من المطالب المتصارعة لولاء الفرد. هذا الولاء الذي يواجهه في معيشته، كيف له أن يعرف ذلك الذي يجسم إرادته الحقة؟ فهو عضو في هيئات لا حصر لها ولا عدد، كالأسرة والقرية والنقابة والكنيسة — كل ذلك يسير في اتجاهات متناقضة. فما هو الأساس الذي يمكن للفرد الاعتماد عليه حتى يدرك تمام الإدراك أنه بذلك قد اختار حريته؟ أما الرد المثالي فهو الرد الذي لا مناص منه، وهو أن حرية الفرد الحقة تتمشى مع حرية الدولة، فعندما يطيعها فهو يقدم فروض الولاء للسلطة التي تحمي مصالح المجتمع الدائمة من المصالح الذاتية الممثلة في الهيئات الأخرى التي تدخل في نطاق سلطة الدولة؛ إذ إن الدولة هي الهيئة العليا التي بين طياتها تجد الهيئات الأخرى معنى وجودها، هي «المنظم الوحيد للحقوق، وحامي حمى القيم الأخلاقية، فكلما تمشت إرادتنا مع إرادتها أمكننا أن نحقق تلك الحقوق، وتلك القيم الأخلاقية في حياتنا، وفضلًا عن ذلك فإن هذا التحقيق هو الهدف الحقيقي للحرية المعقولة».

وإن الإنصاف لوجهة النظر هذه يقتضي الإشارة إلى إحدى النقط التي تؤكدها قبل المضي في دراستها، ولا ينادي الرجل المثالي بأن الدولة هي المهيمنة على ضمير الفرد، فإذا

اعتقدت بوجوب عصيان أوامرها فلدي من شعور بتقدير الواجب ما يؤهلني للقيام بذلك، وفي الحقيقة يجب أن يدفعني عامل أكثر من الرغبة الشخصية إلى التمرد والعصيان «ويجب علي أن أتذكر أنه كلما» دنوت من ذاتيتي، تمشيت مع «العقل الجماعي». وطالما كان هذا العقل الجماعي هو الدولة، فإن لي الحق في أن أثور وأن أتمرد على أساس الاعتقاد العام الذي ينادي بأني أمثل مصالح الدولة الدائمة خيرًا من ممثليها الشرعيين. ويجب عليَّ أن أتذكر المدى الذي ربما أتورط فيه من خطأ التقدير في هذه النظرة، وثانيًا المخاطر التي أتعرض لها في التضحية بالقيم الدائمة للمنظمة الاجتماعية قربانًا لكسب عملي سريع. وعلى العموم، فمن عادة الثائر أن ينسب إلى الدولة أخطاء ترجع إلى ما تقوم به الحكومة من أعمال، فعندما يسعى إلى الإطاحة بالحكومة فهو يعرض الخير الدائم للخطر.

وجدير بالملاحظة أن هذا التأكيد يهدم النظرية المثالية؛ إذ إنه من المعترف به وجود حق وواجب في التمرد والثورة، بالرغم من ممارسة هذا الحق في النادر، وبالتالي فإن ولائي ليس لمؤسسة من المؤسسات، ولكن لأهداف هذه المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها، ولقد طُلب إليَّ أن أطيعها طالما هي تقوم حقيقة بتحقيق هذه الأهداف، وإني لا أعرف ما إذا كانت تقوم بذلك إلا عن طريق دراسة ما تؤديه من عمل، فإذا تيقنت بعد دراستي لها أنها لا تقوم بتحقيقها، فموقفي واضح كل الوضوح. وتتمشى حريتي الحقة مع إرادة الدولة عندما تكون إرادة الدولة «حامية حمى القيم الأخلاقية». فإما أن ينادي الرجل المثالي بأن جميع الدول تقوم بهذا الدور تلقائيًّا، وإما أن هؤلاء الذين يستأثرون بالسلطة ولا يقومون بأي عمل لا يمثلون الدولة.

بيد أنه في الحالة الأولى، لا نجد أي أساس يقوم عليه الحق في الثورة والتمرد، ونجد في الحالة الثانية أنه طالما لم تكن الثورة موجهة ضد الدولة فإنها لا تتيح الفرصة أمام النقد الذي يؤكده الرجل المثالي.

ومجمل القول أن الحقيقة تكمن في أن نظرية الدولة المثالية لم تتوصل — حتى في صيغتها الحديثة — إلى حل مشكلة العلاقة الأساسية بين المثل الأعلى والحقيقة؛ إذ إن الدولة التي تكلم عنها تكمن (كما أصر بوازنكيه على القول) في مجال المدركات، وهي بذلك لم تكن دولة من الدول الحقيقية، ولكنها طريقة للقياس نقيس بها ما تقوم به الدول الأخرى من أعمال، وهي في هذا الوضع لا تقوم بحل مشكلة الالتزام السياسي في العالم الواقعي. فهي تحكي لنا مقومات الدولة التي نقدم فروض الولاء لها. بيد أننا نواجه مشكلة ما إذا كانت الدولة في العالم الواقعي تقوم بتحقيق تلك الشروط التي يترتب عليها استحقاقها.

ولكن إذا وافقنا هيجل على ما يقوله، وأكدنا أن الفرد الحقيقي هو الفرد العاقل، ومهما يكن يجب أن يكون كذلك، فإننا نحرم وجوه الخير الواضحة للجنس البشري؛ إذ إن ذلك الذي يتسم بالشجاعة هو الذي يثبت ويؤكد مثلًا أن الدولة الفرنسية قبل عام ١٧٨٩م، أو أن دولة روسيا القيصرية تستحق الولاء الذي قدمه لها مواطنوها. كما أن أي رأي عن الدولة يؤدي إلى استنتاجات ملتوية — تبدو لأول وهلة على الأقل — أنها متناقضة كل التناقض، فهو لذلك لا يستحق أن نثق به. فهو إما أن يكون مجرد تفسير بُني على ذلك التأكيد الذي يقول: إن كل شيء موجود يعتبر شيئًا صحيحًا، ولا يعتقد في ذلك أحد، وإما أن يكون دراسة تقضي بأن طريقة التغيير يجب أن تسلك طريق الإقناع لا طريق القوة، وتعتبر هذه دعوى مؤداها أن وسيلة الثورة باعتبارها أداة لإجراء التغيير الاجتماعي تعتبر طريقًا غالي الثمن إذا قورن بقيمة نتائجه.

ولكن إذا تغاضينا عن كل ذلك، فإن النظرية المثالية لا تبعث على الرضا، فهي قاصرة من الناحية السيكولوجية ولا سيَّما في تحليل طبيعة الإرادة، وتصبح الحقيقة التي تنادي بها هي أن ما وقع عليه اختياري لأعمله، ولقد أسفت على هذا الاختيار تصبح أساسًا للنظر إلى ما يجد من أسف على أنه شرط أساسي بالنسبة لذاتيتي أكثر من النظر في الاختيار الأول، على أنه أكثر واقعية وأكثر حقيقة، فأنا أكون إرادتي بكل ما فيها من قصور، وإنها تكون تلك الشخصية التي تميزني عن غيري من بقية أفرد الجنس البشري، وإن إرجاع تلك الحقيقة إلى ذلك الجزء من إرادتي وهي متحررة من ذلك القصور الذي يميز جزءًا آخر لتعتبر مجرد ألفاظ بليغة؛ لأنني يجب أن أمثل ذاتيتي. وتوحي — كما يوحي المثاليون — بأني أستطيع أن أقوم بما تفصح عنه شخصيتي عندما أحدد ما يحدده المجتمع الذي أنتمي إليه، ومعنى ذلك أنني أخطئ في تقدير طبيعة الشخصية.

وما من شك في أن وجهة النظر المثالية قد اعتراها الضعف والوهن حتى إنها عجزت عن إدراك طبيعة الشخصية.

ولا تكمن أهميتها في عزلة نهائية نمر بها كل يوم، ولكن في المساهمة التي تهبها هذه العزلة لحياة الكل حيث يشاطر فيها الفرد. وعلى ذلك يمكن القول بأن عزلتي غير حقيقية، أي إنها تكون وحدة مع عزلة الجميع الذين يمرون بتجربة مشتركة أمر أنا أيضًا بها، بيد أن النقطة التي أهملناها هنا هي النقطة الحيوية التي تقول: إن الخبرة المشتركة لن تمثل نفسها في شخص ما كما تتمثل في شخص آخر، فكارل ماركس ومستر جلادستون لم يستخلصا نفس النتائج من الحياة الاجتماعية التي عاشا فيها. فلا يصدر الاتحاد عن

المشاركة في عالم مشترك، بل هو يصدر عن وجهة نظر واحدة حول الأعمال التي يهيئها ذلك العالم المشترك. ولا يصبح للتاريخ أي معنًى ما لم نعتقد أن الأفراد يجوز اختلافهم حول الأفكار الموجودة في ذلك العالم. فليس الاتحاد وليد شيء يُمنح، لقد خرج إلى حيز الوجود؛ لأن الأفراد أدركوه عن طريق بحثهم عن أهداف متشابهة، وهي ناحية خاصة بي، بمعنى أنه لا يدرك معناها أحد عدا ما أكتبه هنا.

وتكمن أهمية هذه النظرة في أنها تمكننا من نبذ الفكرة المثالية عن الحرية؛ إذ إنه عندما يُنظر إلى الشخصية على أنها ليست واقعية في انعزالها، ولكن على أنها تشترك مع شخصيات أخرى، نجد أن الإكراه هنا لا يُقصد منه استخدام الدولة للقوة ضد الفرد، ولكن فرض الإكراه على الإرادة التي تتوق إليها ذاتيته الحقيقية، ومن هذه الزاوية لا نجد أية مشكلة عن الحرية؛ إذ عندما يكره الفرد بهذه الطريقة، فهو في الحقيقة قد أبدى استعداده لقبول ما تتوق إليه ذاتيته الحقة، ولكن نجد كثيرًا منا ينادون بأن الرجل الثوري لا يدرك مطلقًا أن الحكومة التي تسجنه هي في الواقع تمنح الحرية لذاتيته الحقة. فإن ما يمر به من تجارب هو الإكراه، وهو ينظر إلى ذلك على أنه حرمان من الحرية، فإذا أخبرناه أنه قد تمتع بالحرية عندما حيل بينه وبين تحقيق الغرض الذي ينظر إليه على أنه «علة وجوده» فمعنى هذا أنك تسلب الألفاظ معناها.

وليس هناك من رد على هذه النظرة يبعث على الرضا عندما نجاري بوزانكيه فيما قاله من أن نبذ المثالية يجعل من المتعذر تفسير تناقض الحكم الخاص. وإني أشعر بالحرية في مجتمع يمارس سلطة الإجبار على نفسي للحد الذي أتقبل فيه الأهداف التي من أجلها يقوم المجتمع بممارسة هذه السلطة، بل وربما أتنازل عن حقي في مقاومة هذه السلطة بكل سرور في بعض الأحيان؛ لأني — لكي أعادل كفتي الميزان — أتخذ وجهة النظر التي تقول: إن خير النواحي العامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها تفوق نواحي الشر التي ينطوي عليها ذلك الهدف الذي أمقته وأبغضه. ولكن ليس معنى ذلك أني أرحب بالإجبار والإكراه؛ لأني أجد فيه (إذا قمنا بتحليله) الأغراض الحقيقية التي أسعى إلى تحقيقها، أما ذلك النتكنفورمست (المنشق عن الكاثوليكية) الذي قام بدفع ضريبة تعليمه طبقًا لقانون عام ١٩٠٢م؛ فهو لم يقم بذلك لأن حريته الحقة قد وافقت على هذا القانون. فهو قد قام بذلك لأنه اتبع وجهة النظر التي تقول: خير لك أن تصبر على قانون عقيم من أن تتحدى السلطة التي تستمد منها جميع القوانين. بيد أن ذلك القرار لم يجعله يشعر بحريته إلا أن ما يتركه من أثر هو إقناعه بضرورة تغيير هؤلاء الذين يمارسون سلطة الدولة لسن قوانين عقيمة.

هناك ناحية أخرى من نواحي النظرية المثالية تحتاج إلى شيء من الدراسة، فهي تبني دفاعها على الالتزام السياسي على فكرة الصالح العام الذي يشاطر فيه جميع أعضاء المجتمع ويمكن تحقيقه عن طريق الدولة. ففي الدولة يتمثل التضامن المتجسم في الهيئات الاجتماعية وهو تضامن الإرادات الحقيقية لجميع الأفراد، ولكن من الواضح: (١) أن وجهة النظر هذه تتوقف على نظرية الإرادة الحقة التي نبذناها من قبل. وإن الصالح العام فضلًا عن ذلك (٢) هو عبارة تشمل عددًا من الأفكار المختلفة، وكل فكرة متميزة عن غيرها، وربما تعني (أ) النفع أو الخير الذي حققه التعريف في الدولة المثالية. وذلك يعني عدم الوصول إلى حل بالنسبة للصالح العام، في الدول الحقيقية. وربما تعني (ب) مبدأ الرخاء الذي يجب أن تهدف إليه الدول، ولكن ذلك بطبيعة الحال لا يحدد مسألة ما إذا حاولت دولة بالفعل أن تحقق عملًا ما. ويقصد من العبارة أيضًا (ج) تلك العادات والتقاليد والأغراض التي يهدف أي مجتمع إلى الاحتفاظ بها. وإننا نقرن فكرة إنجلترا بأفكار من هذا النوع، وإننا نشعر بأننا كإنجليز تشترك في صفتها حتى ولو كنا غير متيقنين من تعريفها. وإننا نتوقع أن الدولة ستستخدم سلطاتها للاحتفاظ بتلك الروح التي تتسم بصفة خاصة هي الصفة الإنجليزية. كما أننا نحس أيضًا بأن انتهاكها سيضعف على الأقل، أو فيما يمكن أن يقضي على الولاء لفكرتنا عما تسعى الدولة الإنجليزية إلى أن تكون عليه. أما إجراء التغييرات الضرورية، فذلك أمر حقيقي بالنسبة للدول الأخرى التي تساهم في تراث قومي يتشبث به الجميع.

أما ما عجزت النظرية المثالية عن تحقيقه، فهو الحقيقة الهامة التي تنادي بأن كل فكرة من هذه الأفكار عن الصالح العام هي العمل على ما يعتبر الأفراد أنهم يواجهونه في الحياة اليومية. وهم لا يقدرون الدولة على أساس النوايا التي تفصح عنها بالرغم من أن ذلك يدخل في حكمهم وتقديرهم. أما في كل الحالات العرضية — وهي الحالات الهامة في هذا الصدد — فهم يصدرون أحكامهم من وجهة نظرهم فيما تكشفه من سلوك حقيقي، وإن ما يطلبونه من الدولة هو أن يكون الصالح العام الذي تحققه شيئًا يشعر كل مواطن بأنه يساهم فيه بوسيلة ما؛ حتى يبعث ما تقوم به من عمل على رضاه. وليس مما يدعو إلى الاستكفاء أن نقول له: إن المثل الأعلى هو الناحية الواقعية، أما في الحالة العرضية فيجب عليه أن يعتقد في ذلك، وليس هناك من نظرية عن الدولة يجوز أن تدعي الكفاية أو الوفرة ما لم تشبع هذه الحاجة لتقنع الفرد — إذا كان في عزلة عن الآخرين — أن صالحه يكمن في الصالح العام الذي تشيده دولته وتحققه له.

ومما هو جدير بالإشارة أن روسو كان يسير على هذا المنوال، ويتفق في هذا أيضًا ت. هـ. جرين ولكن بدرجة أقل. فبالرغم من أن نظرية روسو في الإرادة العامة قد جعلت منه المؤسس الجديد للمدرسة المثالية في ميدان السياسة، وقد بنى تطبيقها — في أعماق دراسته — على مبادئ أُعدت بدقة للحيلولة دون انحراف أغراضها. أما الفكرة التي تنطوي عليها نظريته فهي قائمة على فكرة المساواة. ولأجل حماية دعائم المساواة في كيان المجتمع المدني يجب أن يتخلى جميع الأفراد عن ذاتيتهم للدولة، ولحماية أركان المساواة يجب أن يكون القانون — لكي يصير قانونًا — عامًّا، وأن يكون له أثره على الأفراد بقدر متساوٍ، ولحماية دعائم المساواة يجب أن يتناسب حجم الدولة دائمًا بحيث يحدد أعضاء المجتمع الإرادة العامة ثم يشكلونها. وأخيرًا، فإنه لحماية دعائم المساواة يجب وضع ديانة مدنية، وأن يدرب الأفراد بغيرة بالغة على الاحتفاظ بروح الدستور. ويمكن للملك عند روسو أن يطلب طاعة أعضاء المجتمع؛ لأنها هي المجتمع ذاته. أما الفكرة التي تقول بأن السلطة الملكية يمكن ممارستها على مصلحة المجتمع، وذلك عن طريق هيئة كالحكومة تزيل فكرة روسو عن الدولة الشرعية من أساسها.

وينطوي موقف ت. هـ. جرين على مثل هذه النظرة؛ ولذلك أذكر «أن مطالبة الفرد أو حقه في أن يكون لديه من السلطات المعينة التي يكفلها له المجتمع بأن يمارس بدوره بعض السلطات على الفرد — يعتمد على الحقيقة التي تقول بأن هذه السلطات ضرورية لإشباع احتياجات الفرد في مهنته باعتباره كائنًا فاضلًا، وكذلك لكي يكرس نفسه للعمل على تطوير نواحي الشخصية التي تبلغ حد الكمال في نفسه وفي الآخرين»، وهذا هو مضمون تعريفه الشهير عن الدولة التي يعتبرها «هيئة من الأشخاص يسلم كل فرد منهم بما له من حقوق، وما له من مؤسسات معينة تكفل له الاحتفاظ بتلك الحقوق»، ومن الواضح أن حقوقي كفرد من الأفراد ليست منفصلة عن الدولة، وأن الدولة التي تفشل في إدراك مثل هذه الحقوق، ستفشل حتمًا من وجهة نظر جرين في أن تكون دولة طالما ستكون خالية من الصفة الأخلاقية التي تجعل لها الحق في أن يدين لها المواطنون بالولاء. وذلك هو السبب في أن جرين قد أصر على أن الإرادة لا القوة هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة. فاستخدام القوة له ما يبرره ما دام يتسنى عن طريقه تحقيق إمكانيات حياة رغدة. ولقد أكد أن المجتمع السياسي الذي يقوي من دعائمه عن طريق الإجبار والإلزام لا يستحوذ على السلطة الأخلاقية على المواطنين، وذكر في كتابه «إننا نعتبر روسيا دولة مجاملة على أساس أن سلطة القيصر بالرغم من عدم خضوعها لأية سيطرة دستورية لم

تحدث ممارستها طبقًا لتقاليد معترف بها يتطلبها الصالح العام ويعتبرها سندًا لحقوقه.» ولقد داخله الشك في حق الدولة الروسية في أن تُطاع؛ نظرًا لما يبدو له من أن ما تقوم به من عمل لا يمت إلى الأهداف التي يجب على المجتمع السياسي أن يحققها. وليس هناك أي مجهود في نظرية جرين للمطابقة بين الواقع والمثاليات.

ومما هو جدير بالملاحظة معرفة التأكيدات المختلفة في وجهات النظر هذه من عرض هيجل للنظرية المثالية؛ إذ إننا نجد أن حق الفرد في أن يتمتع بحقوقه (وذلك بالنسبة لجرين روسو) يعتبر تفاعلًا لوضعه باعتباره كائنًا فاضلًا. وهذه الحقوق متساوية بين كل فرد وغيره، وليس من حق الدولة أن تختار بعض هذه الحقوق وتغدقها على بعض الأفراد بينما تحرمها على آخرين؛ ولذلك فإن ما يجب عليها أن تعمله هو إتاحة المساواة لأفراد المجتمع، فهم باعتبارهم كائناتٍ فاضلة لهم مصلحة مشتركة فيما تقوم به من حماية لذلك الرخاء؛ ولذلك فلهم الحق في أن يصدروا أي حكم على ما تقوم به من أعمال. وأما عن سيادتها فتعتبر في نظر كل فرد منهم محاولة في وجود المزاج المشترط، وتصبح ممارسة صحيحة للسلطة عند تحقيق إمكانيات حياة رغدة حيث يمكن «إشباع احتياجات الفرد في مهنته».

ولا نجد مثل ذلك المعنى عند هيجل، فهو لا يزيد عن مجرد إنكار إمكان تطبيق القواعد الأخلاقية على ما تقوم به الدولة من الأعمال، «فالدولة تعتبر العقل المطلق الذي لا يعترف بأية سلطة غير سلطتها التي لا تعترف بقواعد مجردة غير ملموسة عن الخير والشر ... إلخ.» ويبدو اتجاهه في أن يقرن الدولة الحقيقية بتلك النواحي السامية التي تصدر عن تجسيمها واعتبارها من الكائنات البشرية الذين لديهم مثل أعلى عمل في حدوده الضيقة، يتحدد بما يقومون به من عمل. وإن كسب المال واحترام الجماعة التي ينتمون إليها هما المقياس الذي يقيسون به الأماني التي يهدفون إليها، فهم لا يمكنهم إدراك مزاج الجندي. لقد شغلهم جمع المال، فلم يهتموا بالوطنية، أما بالنسبة للعلاج فإن هيجل ينظر إليه نظرة عالية؛ إذ إنه قادر على الولاء وعلى الإخلاص، ويعتبر ذلك موجهًا لشخص ما لا موجهًا نحو فكرة بعينها. فالفلاح ماهر في عمله إلا أنه يفتقر إلى الذكاء الذي يمكنه من النهوض إلى مستوى أعلى من المصالح المعينة التي يعتبر فيها ذا كيان فردي.

ولذلك فإن الدولة التي تتكون من أمة واحدة نستطيع أن ندرك أنها تتكون من ثلاثة مظاهر؛ إذ نجد أنه ربما أوتي بعض العمال الصناعيين شيئًا من الذكاء، لا أنهم قد غرقوا في محيط ضيق الحدود تسوده الأنانية. إلا أننا ربما نجد الفلاح الذي يتصف بالولاء

للمجموع، ولكننا نتبين أنه بسبب افتقارها إلى هذا الذكاء يتخذ ولاؤه للمجموع صفة الثقة السلبية العمياء. وهكذا يكون عنصرًا سليمًا في الدولة، لا أنه يظهر عدم كفاءته لممارسة تلك الصفات التي تتطلبها الحكومة. أما طبقة النبلاء فهي التي في إمكانها أن تسمو على المصالح الذاتية لوضعها في المستوى الذي يتمشى فيه الواجب الخاص مع الواجب العام، والهيئة التي تتسم ببعد نظرها هي وحدها التي تصلح لإصدار الأوامر باسم الدولة. وهي لإمكانها أن تسمو على المصالح الشخصية تستطيع أن تمثل أسمى أشكال الفضائل الاجتماعية، وهي أيضًا الهيئة الوحيدة التي تستطيع إخراج المثل الأعلى إلى حيز الوجود؛ هذا المثل الذي يناضل في الدولة القومية لكي يخرج إلى حيز الوجود.

وليس من العسير معرفة مصادر هذا الاتجاه، فهو يصدر عن الحماسة لتلك النظرة الإغريقية التي تحرم صفة الرعوية من هؤلاء الذين يعتمدون على أنفسهم للحصول على القوت، وهذه النظرة تجاري أيضًا نظرية بيرك في أن الأفراد الذين تحرروا من الحاجة إلى التفكير في المستقبل قد تحرَّروا — نتيجة لذلك — من الخضوع للمصالح الشخصية الضيقة. فهي تمثل تفاعل هيجل المتحمس مع التجارب والتطورات المرتبكة التي حدثت في العهد الثوري الذي كان يعيش فيه، وبناء على ما جاء في مؤلفات هيجل السياسية، نجد أنها تتسم بالإدراك التام لنواحي الضعف التي تتميز بها هذه الطبقات التي يمقتها ولا يحبُّها، إلا أنها تتميز أيضًا بنفس الغموض الذي كشف بيرك اللثام عنه.

وإن النتيجة التي تمخضت عنها طريقة عرض هيجل هي سلب فاعلية الرعوية من الجميع عدا أقلية في الدولة. فلقد استبعدوا من إرادة السيادة؛ لأن طبيعة المهنة كانت تندد دائمًا بتلك النظرة المحدودة الأفق التي تقدم الصالح العام قربانًا لمصالحهم الذاتية. فهم جديرون بتحقيق الخير العام، مضحِّين بأنفسهم في سبيل الأرستقراطية التي قال عنها هيجل: إنها تتلقى المساعدة منهم في مقابل المساهمة في الاتجاه السياسي للمجتمع. ومن الواضح هنا توافر تلك الافتراضات التي يقوم عليها هذا الاتجاه، بيد أن ذلك لا يظهر أي حرص، هذا الحرص الذي أبداه كل من روسو وجرين؛ لأنها تبدأ أول ما تبدأ باستبعاد جزء كبير من الجنس البشري من القدرة على اعتبار أنهم كائنات فاضلة. ثم إنها تستمر عن طريق الاعتقاد بأن الطبقة الأرستقراطية تستطيع معرفة الصالح العام دون أن تتعرض للوقوع في أي خطأ. وهي تقوم بعمل كل هذه الأشياء بالرغم من جميع شواهد التاريخ التي تدل على أنه لا دخل للمهنة في نشأة الكفاءة السياسية. كما أن كل الطبقات الأرستقراطية مهما بلغ سمو المثل الأعلى الذي تبدأ به تعجز دائمًا في النهاية عندما تتخذ وجهة نظر

ضيقة جدًّا بشأن أهداف السياسة العامة. وإن وجهة النظر هذه لتعتبر نتيجة للحقيقة التي تنادي بأن الطبقة الأرستقراطية — مثل طبقة التجار أو العمال أو الفلاحين — تعتبر أسيرة للتجارب التي لا يستطيعون الإفصاح عنها. ولقد قرأ هيجل بتمعن كتاب بيرك «خواطر عن الثورة الفرنسية». ومما يدعو إلى الشفقة أنه لم يدرك أن كتاب «أفكار حول أسباب التذمر الحاضر» يعتبر آخر تعقيب على ما يتضمنه من المبادئ، وأن ما يقوم به حزب العمال لهو الجواب الأوفى على المثل الأعلى لحزب العمال.

ونجد وجهة نظر هيجل، وكذلك في الواقع جميع أركان النظرية المثالية، تعتمد على افتراض يدور حول التنظيم الاجتماعي، ومضمون هذا الافتراض من الأهمية بمكان. ومحوره هو أن الكل أهم من الجزء، وعلى ذلك فإن مصلحة الدولة القومية يجب أن يُنظر إليها على أنها أعظم أهمية من مصلحة أي فرد أو أية هيئة؛ ولذلك فإن هؤلاء الذين يسيطرون على سيادة الدولة — وذلك بسبب المصلحة العليا التي يُعتبرون مسئولين عن رعايتها — تكون دعواهم في المطالبة بالطاعة أجدر من دعوى أي كائن ممن يتولون رعاية أية مصلحة أخرى أقل شأنًا من مصلحة الدولة.

إلا أن مثل ذلك الافتراض تكتنفه مشاكل عديدة، فهو لا يوصلنا إلى حل لها. فإذا لم تتطابق الدولة مع المجتمع — وذلك ما تؤكد النظرية المثالية دون أي دليل — فإن مصالح الأمة لن تتطابق مع مصالح الدولة. فالدولة كما يقول بوزانكيه «هي مجتمع قد جرى العرف على الاعتراف به على أنه وحدة لها حق قانوني في استخدام القوة.» وهي باعتبارها الهيئة صاحبة السيادة نجد أن أية هيئة أخرى تخضع لقوانينها، وذلك في النطاق الذي حدد لها، ولكن ليس معنى ذلك أنها جزء منها، فالكنيسة الكاثوليكية في روسيا لا تعترف بأنها جزء من الدولة السوفيتية، وإننا لا نستطيع — عندما ندرك الحقائق — أن ننظر إلى الدولة على أنها تطوي بين جنباتها كل الأغراض الاجتماعية، وأنها تقوم بتحديد مشروعيتها، ولكنها تحدد النواحي القانونية فقط، وهي تستطيع أن تسعى إلى أن تلزمهم قانونًا بالخضوع لمطالبها، ولكن إذا افترضنا أن ذلك الخضوع للقانون يعتبر أكثر من نتيجة شكلية مجردة تمخضت عن طبيعة السيادة، فمعنى ذلك أننا قد أخطأنا معرفة طبيعتها، فالنواحي الشرعية تعتبر أمرًا منسوبًا إلى عالم مختلف تمام الاختلاف، هو عالم الجدل.

ونحن إذا قلنا: إن الدولة في ذاتها أعظم من مجموع مكوناتها؛ فإن هذا قول لا طائل تحته؛ لأنه أولًا ينطبق على جميع الهيئات كالكنائس والنقابات والأحزاب السياسية. وثانيًا: أن هذا القول لا يحل مسألة الاستنتاجات الممكن استخلاصها منه. ومن الواضح أننا نكون

على يقين إذا قلنا: إن خير الدولة (حيث يتضمن ذلك خير الأفراد) أعظم شأنًا من خير الفرد الواحد. ولكن ذلك أيضًا لن يحل المسألة الكبرى الخاصة بما إذا كان ما تقوم به الدولة من عمل يحقق الخير لجميع الأفراد. والأكثر من ذلك هو أنه يجب علينا أن نتذكر أن «العمل الذي تقترحه الدولة» يعني العمل الذي تقترحه الحكومة التي تصدره باسمها. ولا يوحي أي فرد بأن ما تتخذه الحكومة يعتبر أمرًا شرعيًّا؛ لأن ذلك هو العمل الذي تقوم به الدولة، وليس ذلك أكثر من محاولة تقوم بها هيئة من الأفراد تسعى إلى تحقيق بعض الأغراض التي تعتبر مرضية بالنسبة لهم، وتنطوي على نوايا طيبة. ولكن لا يعتبر ذلك غرضًا حقًّا؛ لأنهم يعدونه كذلك. ولا يعتبر كذلك غرضًا حقًّا؛ لأنه ينطوي على تلك النوايا. ولقد ارتُكِبت أسوأ الأخطاء في التاريخ بأيدي بعض الأفراد في سبيل إحقاق الحق.

وإذا نحن تغاضينا عن الصعوبات التي تتعلق بنواحي ما وراء الطبيعة، فإن مغالطة وجهة النظر المثالية تعتمد على الخلط المتواصل بين أغراض الدولة المثالية، وسياسة الحكومة الواقعية. فالدولة تُعتبر منظمة تمارس السلطة الإلزامية لتحقيق الخير الاجتماعي. وتستطيع أن تؤدي ما تقوم به من أعمال عن طريق أفراد يتكلمون باسمها، ومن المفروض أنهم يقومون بذلك العمل من أجل الأغراض التي تكونت الدولة لتحقيقها، وإن أفعالهم هذه هي صاحبة الفضل في هالة الإجلال التي تحيط بالفكرة الفلسفية للدولة. ولكن لن يعزو أي شخص من أتباع ماركس، أو أي يهودي أو أي فرد من أتباع حزب الأحرار، هذا الفضل إلى هتلر عندما يقوم بعمل ما باسم الدولة الألمانية. كما أنه لا يوجد أي فرد يعارض الشيوعية قد ينسب هذا الفضل إلى ستالين إذا قام بعمل ما باسم الدولة السوفيتية. ففي كل حالة يمكن القول بأنه يجب إصدار حكم ما على العمل عن طريق ما نعتبره متمشيًا مع السياسة التي نعتبرها صحيحة في أي موقف من المواقف، كما أننا لا ننظر إلى حكم الدولة نفسها، وهو حكم هؤلاء الذين يمارسون سيادتها، على أنه جدير بأن يتبوأ المكان الذي نشغله لا لشيء إلا لأنه الحكم الذي أصدرته الدولة.

وعندما نقول: إن الدولة تعتبر اتحادًا يشمل كل شيء يجب أن نتذكر أن هذا الاتحاد ما هو إلا مثل أعلى مجرد لا حقيقة واقعة؛ إذ إن الذي نفخ فيه هذه الصورة هو التعريف المجرد، ويمكن تحقيقه عندما يهدف الأفراد إلى إيجاده، ثم إننا نستطيع أن نؤكد الشروط التي نُرسي عليها الدعائم لإيجاده، ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق الإمعان في عِظات التاريخ ودروسه. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك لن يتحقق طالما أن مجموعة يعتد بها من المواطنين قد استُبعدت من المشاركة في الخير الذي يمكن للدولة أن تحققه. وسنجد

أن الحرمان من السلطة السياسية في أي مجتمع سياسي يعني أيضًا الحرمان من الفائدة التي تعود من ممارستها. وهي كذلك لن تكون حقيقة عندما لا يتاح للمواطن أن يعبر عن رأيه بصراحة في شئون الدولة، فإن السياسة التي تتسم بالحكمة تكون دائمًا نتيجة الصورة المنعكسة عن التجربة. فعندما يُحال دون الإفصاح عن التجارب، لا نجد المواد المكوِّنة لهذه السياسة التي تتسم بالحكمة، وفي ذلك يكمن السبب في أن الدكتاتوريين لا يستطيعون تأسيس أسرة حاكمة مستقرة، وهم بسبب قصرهم للتجارب على القدر الذي يسمحون بالإفصاح عنه، والذي يعرب عن الرضا عما بذلوه من مجهود، فإنهم يحرمون أنفسهم من الاتصال بعقول رعاياهم. ونجد أنه في الدولة التي تتاح فيها الفرصة لتوجيه النقد: أن استخدام القوة له ما يبرره في أي مجتمع من المجتمعات.

وليس ذلك هو كل شيء، فإن اتحاد أية دولة دائمًا لا يعد دليلًا على قدرتها في إشباع احتياجات مواطنيها وتحقيق أهدافهم. ولا تستثنى هذه القاعدة في أي شيء في مجال التعاون، فعندما تقوم بحرمان شعب من حريته السياسية — كما حدث في ألمانيا الهتلرية — فمعنى ذلك أنك حرمته من الاستقرار؛ إذ إن الأفراد الذين لا يعرفون ما يتوقعون حدوثه في الغد، سيصبحون نهبًا للخوف والقلق اللذَيْن لا يتمشيان مع الولاء الذي يمنحونه عن طيب خاطر. وفضلًا عن ذلك نجد أن هناك عددًا قليلًا من الدول لا تستطيع أن تتحمل انخفاضًا شديدًا في مستوى المعيشة إلا إذا وقفت على الدلائل التي تثبت: (١) هذا الانخفاض ضرورة يتطلبها الموقف الراهن، وأن (٢) جميع طبقات المجتمع في ذلك سواء. ولكن عندما يدرك أفراد الدولة أن ذلك العمل قد شابه التحيز، فإنهم لا ينظرون إلى التزامهم السابق أمام السلطة على أنه التزام له شرعيته. وقد كانت هذه اللحظة دائمًا بداية فترات يوجه فيها النقد، هذه الفترات التي تسبق عهدًا ثوريًّا.

وإن القدرة على إشباع تلك الأماني المصطلح عليها لا تتطلب أي شكل معين من الدستور، ففي الماضي حقق كل نوع من أنواع الدولة — سواء أكان ذلك في النظام الدكتاتوري أم النظام الديمقراطي — حقق الاتحاد الذي تمخض عن هذا الإشباع بطريقة ناجحة، والشيء الجدير بالملاحظة في تاريخ أشكال الدولة وأنواعها هو عدم الاستقرار النسبي لجميع تلك الأشكال. وكان من عيوب النظريات الفلسفية السياسية أنها عجزت عن تفسير تلك الظاهرة تفسيرًا يبعث على الرضا، ونرى مثلًا أن النظام البرلماني الذي حاز منذ زمن بعيد ولاءً تامًّا من رعاياه، ونُظر إليه على أنه مثال يقتدي به العالم أجمع، يُنظر إليه اليوم بعين ملؤها الريبة أو الشك أو الكراهية، ونرى في ميدان آخر أنه مما يسترعي

الانتباه أن نجد أن استخدام سلطة الدولة لتعزيز الأسس القانونية للرأسمالية (التي لم تقاوم عام ١٩١٤م في أي بلد إلا من شرذمة من المتحمسين) تكون اليوم — أكثر مما كانت في أية فترة من تاريخ سعيها لتحقيق هذا الهدف — مثار جدال شديد على نطاق واسع.

ولكن قبل دراسة أسباب هذه الظاهرة يجدر بنا أن نبدأ بالعموميات، فأفراد الدولة لا يهتمون بالمحافظة على هذا الاتحاد في حد ذاته، بل هم يسعون للمحافظة عليه لما يرونه من نتائج هذا الاتحاد. وتقوم فكرة تخويل الحق في ممارسة سلطة الدولة على رأيهم فيما تتمخض عنه هذه الممارسة، ولقد سقطت الدولة القيصرية؛ لأن حكامها لم يستطيعوا إشباع احتياجات الجماهير، وذلك من جراء السياسة التي انتهجوها. ولقد سقطت جمهورية فيمار الألمانية؛ لأن جماعة من المواطنين فيها لهم وزن يمكنهم من نزع سيادتها، قد اقتنعوا بعجزها عن أن تكفل لهم ظروف الحياة الخيرة.

ففي كل من هاتين الحالتين نجد أن الأسس التي قامت عليها هذه النظرة ليست بالأمر الهامِّ نسبيًّا. وما من شك في أن المثال الألماني يبدو وهميًّا لأي مراقب محايد، غير أن الأمر الهام في المثالين هو أن اتحاد الدولة قد قضى عليه، وأن اتحادًا جديدًا قد خرج إلى حيز الوجود، على أنه في ظروف جديدة سيكرس لتحقيق أغراض أفضل من سابقتها، وكان فريق من رعايا الدولة التي قُضي عليها لهم من القوة ما يمكنهم من نزع سيادتها يعتبرون أنها عجزت عن تحقيق أمانيهم المشروعة.

إن النظريات القديمة التي وُضعت عن الدولة، ولا سيما النظرية المثالية، لا تفسر تفسيرًا وافيًا تلك المواقف التي ذكرناها من قبل. ويناقش أرسطو في الجزء الخامس من كتاب «علم السياسة» فيشرح علم السياسة لا فن الحكم، وكثيرًا ما يتكرر مثل هذا الموقف، حتى إن بعض المراقبين المحنكين أمثال ميكافيلي أصروا على وجهة النظر عن دورات التاريخ إذ يأخذ طابع الدولة في التدهور؛ وذلك نتيجة حتمية لأنها تأخذ طابعًا آخر. واتحاد الدولة في التاريخ يتدهور دائمًا عندما يكون بعيدًا كل البعد عن مفهوم كلمة الاتحاد. وتفتر حرارة الولاء الذي يفرضه لتحقيق أهدافه على أساس أن هذه الأهداف لم تتحق بعد، وأن وجه الشبه بين الدولة النظرية والدولة العملية يكاد يكون وقتيًّا، حتى إن أولئك الذين يتأثرون بما تؤديه من أعمال لا يستطيعون الاعتراف بصحتها.

ولا تعتبر هذه الناحية الوقتية عما توجهه الدولة من نقد، ولكنها هاتف ضروري ينادي بأن حكومات بعض الدول لا تؤدي عملها على خير وجه، إلا أن المواطن يستطيع التغلغل في أعماق دولته عن طريق الحكومة. وهو يصر في الأوقات العصيبة على أن هناك تشابهًا بينهما؛ إذ طالما تقوم الحكومة بأداء عملها باسم الدولة؛ فالأهداف تصبح أهدافها

وتقوم سلطة السيادة بتحقيقها. ويشير إلى طبيعة الدولة من واقع أعمالها الحكومية دون سواها، وهنا يكمن السبب في قصور أية نظرية عن الدولة، ولا يرجع ما تقوم به الحكومة من عمل إلى التفسير الذي تقدمه، فالدولة هي ما تقوم به الحكومة من أعمال، وإن أية نظرية تطلب من الحكومة تحقيق الأغراض المثالية للدولة تعتبر بمثابة أساس للحكم عليها، وليست مجرد إشارة إلى نواحيها الهامة.

وسأحاول شرح ما يبدو لي أنه تفسير للظاهرة التاريخية التي ذكرتها هنا فيما بعد. أما هنا فسأكتفي بمناقشة علاقة هذه الحقيقة بالنظرية الفلسفية، ولقد أُقيمت دعائم هذه العلاقة على الاتجاه المستمر للحافز الإنساني الذي أخذ يشق طريقه ليكون صفة كبرى تظهر في المجتمع، ويعتبر هذا التأكيد قديمًا قدم الفلسفة السياسية ذاتها، وذلك ما استرعى انتباه أرسطو، ومن الأهمية بمكان أن نعرف العنصر الرئيسي الذي يكمن في معالجة بعض الأفراد لهذا الموضوع — وهم أفراد يختلفون عن روسو وتوكيفيل — وهم يوافقون على وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات في الدولة تتطلب ما يبررها، فحرمان بعض الأفراد من بعض الامتيازات الخاصة يؤدي إلى مناوراتهم بإلغائها أو منحهم إياها، وعندئذ سيسود عدم المساواة، غير أنه بمجرد اعتقادهم في وجود حد فاصل بين ما يستحوذون عليه، وبين ما يتوقعونه، نجد أن عدم المساواة راجع إلى أن سلطة سيادة الدولة تسانده، وذلك هو تاريخ التسامح الديني، وتاريخ تدخل الدولة في النواحي الاقتصادية، وتاريخ حق الانتخاب، ويجب أن ندرك: «أنه كلما اتسع أساس حق الانتخاب، تغلغل التدخل وتعمق، وإننا لا نبالغ في القول أن منح حق الانتخاب لطبقة العمال قد جعل من الدولة منظمة قادرة على إشباع احتياجات مواطنيها بالقدر الذي يمكنها أيضًا من تصحيح المقارنات التي يعقدها أي مجتمع اقتصادي لا يقوم على المساواة، ولا تكاد تكون هناك أية ناحية من نواحي نشاط الخدمات الاجتماعية التي تزاولها الحكومات اليوم يعتبر مجهودًا يُبذل لمنح الفقراء بعض الحصانات التي يستطيع الأغنياء الحصول عليها لأنفسهم.»

وتحاول الدولة أن تقنع مواطنيها بأن ما تقوم به من عمل معصوم من الخطأ لا تحيز فيه ولا تحامل، وهي تقوم بذلك عن طريق تنظيم النواحي المادية لهم من أجل حياة خيرة، لا سيما بالنسبة لهؤلاء العاجزين عن الحصول على هذه النواحي لأنفسهم، ولقد جذب نطاق هذا التنظيم الأنظار منذ عام ١٩١٩م، والأمثلة عديدة لهذا النطاق نضرب منها نواحي التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتحديد ساعات العمل والأجور في ميدان الصناعة، وكذلك تزويد المدارس الفقيرة بالطعام، ونقوم بتفسير ذلك التغيير الذي

قد يطرأ على أسس مختلفة، فيمكن إرجاعه إلى أنه نتيجة للضمان الاجتماعي، وندلل على ذلك بقولنا إن ذلك هو الثمن الذي يجب على الأغنياء دفعه للفقراء في نظير أمنهم، وربما نعتقد أن ذلك يعتبر برهانًا لنظرية هيجل التي تقول إن التاريخ هو الكشف عن معالم الحرية التي يتسع نطاقها دائمًا. ومهما كانت وجهة نظرنا في هذا المجال، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها منذ الانقلاب الصناعي على الأقل هو: أن اتجاه التشريع الجديد يرمي — وذلك عن طريق ما تقوم به الحكومة من عمل — إلى تخفيف حدة الموازنة التي بدونها ستعقد حياة الأغنياء وحياة الفقراء. أما عن قدرة الدولة في كسب ولاء مواطنيها، فيعتمد على سلطتها التي تخفف من حدة هذه الموازنة باستمرار، إذ إن تحقيق هدف في مجال ما يستتبعه نشوء حاجة في مجال آخر.

وتظهر أهمية هذه الخبرة بالنسبة للنظرية الفلسفية للدولة. ويجب أن نبدأ بالحقيقة التي تؤمن بوجوب قيام الدولة بعمل ما دون التحيز لفريق أو لآخر وذلك لمصلحة مواطنيها، وهي لا تستطيع أن تحقق هدفها كدولة إذا حاولت التمييز بينهم، ما لم تجز حقًّا يبيح التمييز بينهم على أساس يثبت أن هؤلاء المغبونين سيستفيدون نتيجة لذلك. وليس لدينا أي دليل من التاريخ يثبت لك، اللهم إلا التباين بين الكافر والمسيحي، والغني والفقير، والأبيض والأسود، ولكن ذلك كله يعتبر دليلًا على السعي وراء الخير الذاتي، وليس لتحقيق الخير العام، كما أن استطاعة الناس دائمًا إقناع أنفسهم أن ذلك التمييز له ما يبرره، وليس هناك أي خطأ في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، هذا الخطأ الذي لم يستطع الناس أن يحملوا أنفسهم على أنه حقيقة؛ إذ كان من مصلحتهم القيام بذلك.

ولذلك وجب على الدولة أن توزع ما تجنيه من فوائد من ممارسة السلطة على المواطنين بالتساوي، ولكن إذا أرادت أن تحقق هذا الهدف فيجب عليها — تمشيًا مع المنطق — أن تتحكم في الإمكانيات التي يتوقف عليها تحقيقه. كما يجب على النظرية الفلسفية أن تصدر حكمها على ما تنتهجه الدول الراهنة من سلوك في نطاق هذه الإمكانيات. ولقد حاولت في الماضي القيام بذلك بطرق مختلفة، وغالبًا ما كانت تستنبط أن هناك حاجة إلى وضع مجموعة من الحقوق يُنظر إليها على أنها مطالب ضرورية لتحقيق حياة خيرة لمواطنيها، كما أنها قد أصدرت حكمها على السلوك الحقيقي لهذه الدول في صيغة علاقتها بتلك الحقوق التي يجب الاعتراف بها، ولكن هناك استثناء لهذا الاتجاه العام، وهناك أدلة كثيرة من تاريخ الفلسفة السياسية عن المحاولات الكثيرة التي تثبت أن بعض الجماعات التي تتكون من أفراد معينين لا تصلح أن تمنح امتيازات الرعوية؛ ولذلك نجد أن استبعادها

له ما يبرره، ولكن إذا قمنا بدراسة ما استبعدناه دراسة وافية، نجد أنها تعتمد على رغبة المفكر، وهي رغبة مشوبة بعاطفته، للدفاع عن توازن السلطة الوقتي الذي يريد له البقاء دائمًا، وأن دفاع أرسطو عن العبودية، ودفاع لوك عن إقصاء الكاثوليك، ودفاع هتلر عن إقصاء اليهود وحرمانهم من الرعوية إن هي إلا محاولات لإدخال الحزازات الشخصية في مبادئ عامة تخضع للعقل.

وإذا قمنا بتحليل أية مجموعة من الحقوق وضعها أي مفكر، سنجد، عندما نقوم بدراستها، أن هذا التحليل قد كيَّف وعدل من الناحية التاريخية. وإذا سلمنا بالبيئة التي يعيش فيها، كان مما سيلفت الأنظار عدم قيام أرسطو بتبرير العبودية، وكذلك إذا سلمنا بالبيئة التي عاش فيها لوك، تجد أنه من السهل تفسير حرمان الكاثوليك من الرعوية، وأن أفكار الناس عما يتوقعونه لتصدر عن الخبرة التي يواجهونها والاحتياجات التي يستخلصونها من هذه الخبرة. ونجد أن نظرية السلطة البابوية غير المباشرة لهي نتيجة طبيعية لتفكير يقبل النتائج السياسية لعهد الإصلاح ولكنه في الوقت ذاته يسعى بهذا القول جاهدًا إلى أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لروما. ولقد اعترف لوك بأن ما يرمي إليه في «البحثين»: «هو الدفاع عن استحقاق وليم الثالث للعرش، والفارق بين شيوعية مابلي وموريلي وشيوعية لاماركس وإنجلز قد حدده تدخل الانقلاب الصناعي بين النواحي الفكرية، ويتمشى العنصر البرجماسي «العملي» دائمًا في الأفكار الفلسفية في ميدان السياسة مع مقدار فهمها.»

وإن أهمية هذه العلاقة بين البيئة النظرية والبيئة التاريخية ذات جوانب عدة، غير أنه يجب في هذا المجال أن نلفت الأنظار إلى عنصر واحد من العناصر الموجودة في هذه العلاقة التي تنطبع على موقف الأفراد بالنسبة للسلوك الذي تنتهجه الدول، وإن حالتهم تؤدي بهم إلى توقع إشباع بعض النواحي نتيجة لما يؤدي من عمل، ويقومون بإصدار أحكامهم على الدولة عن طريق الاستجابة لما يتوقعونه، ومن العبث أن نقول اليوم لعامل إنجليزي: إن مستوى دخله الحقيقي هو أربعة إضعاف دخل العامل الإنجليزي أثناء «الفترة النابليونية»، وذلك إذا قصد منه أن يستخلص الواجب الذي يتمشى مع حالته؛ لأن الافتراض الحيوي الذي يضعه في تقديره لحالته لا يقوم على المقارنة من هذا النوع، ولكن على الحكم الذي يستحقه الآن، ويكاد يوجد العنصر المادي في هذه الحياة التي نحياها، والتي لا تظهر أي تحسين كبير، وذلك على أسس مستويات قرن مضى، ومن الأهمية أن ندرك أن ما نتوقعه من منفعة ذات فائدة جمة، وإن كل تقدم لا نقوم به في الميدان الفني يزيد من إحساسنا بما يجب علينا أن نفعله، والدافع على ذلك هو إنجازه وتحقيقه ولم تثر الأزقة الكئيبة ولا الأحياء القذرة التي كانت موجودة منذ قرن أي اشمئناط أو اشمئزاز

بين الأفراد الذين قاموا ببنائها، كما تثيره بيننا الآن. أما الحرمان من فرصة التعليم في العهد الذي عاش فيه بنتام، فكان بمثابة حرمان — ولكن على نطاق أوسع — من حق من الحقوق في الوقت الحاضر.

ولذلك فلن ترضى الفلسفة السياسية بالأخذ بنظرية جامدة، إذ وجب عليها معرفة كيفية تفاعل أسسها وقيامها بالعمل، إذا ما تاقت إلى الحصول على أية سلطة لا تخاف لها وطأة؛ ولذلك فعندما نذهب إلى أن الدولة يجب عليها ضمان تلك الإمكانيات التي في ظلها يستطيع كل مواطن أن يحقق ذاتيته ككائن أخلاقي يجب علينا أن ندرك أن هذه الإمكانيات ليست على حال واحدة، ولكنها نسبية للبيئة التي يطرأ عليها التغيير دائمًا، وأن المستوى الذي تُصان فيه هذه الإمكانيات لوظيفة ثابتة لهذه البيئة. ولا يمكننا أن نقف على أية فترة من الفترات ونجعل من إمكانياتها مقياسًا نقيس به أماني معقولة، فالخبرة الوثابة المتطورة تجتاح مستوياتها التي نحقق بها ما نبتغيه.

ويجب وضع مجموعة من الحقوق للتأكيدات الجديدة التي تخرج إلى حيز الوجود في كل فترة نقوم بتطبيقها عليها. ففي عهد بت الصغير كاد قانون التشهير يسبب بلبلة للرأي العام، غير أن العهد الفيكتوري بما عُرف عنه من أمن وتسامح ألبس مقاييس التعبير الحر ثوبًا جديدًا، وأثار قانون بت موجة من السخط لم تكن لتحدث في عهده أو يقوم بإثارتها معاصروه، وربما أدخل ضمان البطالة بعض الصعوبات التي لا تلين في نظام الأجور الذي يتعارض مع المرونة التي يتطلبها ما يؤديه نظام الأسعار من عمل حر، ولكن عندما يذوق العمال في أية دولة حلاوة المنفعة التي يهبها هذا النظام، فإن رجل السياسة الذي يقترح إلغاءه، يجازف بقيامه بذلك. ولقد اعتقد معظم رجال الاقتصاد منذ نصف قرن أن ذلك النظام يعتبر جزءًا من الحياة الخيرة التي لا يمكن تغييرها، أما اليوم فالدفاع عن عاداتها على هذا الأساس هو استثناء نادر الحدوث لا قاعدة عامة.

ويوضح ما نستخلصه من كل هذا أن الفكرة الفلسفية للدولة تمدنا بمقياس نستطيع أن نقيس به ما تفضح عنه الدول من سلوك، أما صلاحية هذا السلوك فنجعله أمرًا علينا أن نقرره بالرغم من قصوره، وإذا تغاضينا عن الميدان الشكلي المحض فإننا لا نجد هناك أي التزام يقضي بطاعة الدولة الحقيقية. إن الطاعة تعتبر بمثابة حكم تصدره على ما تقوم به من عمل، وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحكم لا يعتبر حكمًا يستطيع كل مواطن أن يصدره على نفس الفروض سواء منها المبنية على أساس عقلي أم الفروض المبنية على أساس عاطفي. إن ما يقرره سيكون نتيجة للمكان الذي يشغله في الدولة وعلاقة هذا

المكان بالنسبة لنظرته فيما يجب عليه أن يحققه، وربما أخطأ الصواب في اتخاذه هذه النظرة، ولكن ليس هناك بديل لما يتخذه من عمل على أساس يتمشى مع العقل والمنطق على ضوء ما لديه من يقين.

٤

تقوم على هذا الموقف نظرة في القانون تعتبر مضامينها ذات أهمية؛ إذ إنها تنظر إلى صحة القانون على أنه لا يمت إلى مصدره بصلة. إن القانون يصبح قانونًا عندما يدخل في نطاق التطبيق والتنفيذ، فهو يتخذ صفة القانون عندما يُوافَق عليه، ولكن ليس معنى ذلك أن كل قانون مقبول يعتبر قانونًا صحيحًا؛ إذ يمكن قبول القانون عن طريق القوة التي تسانده وتقف دائمًا وراءه. وينبغي لنا أن نميز بين ثلاثة معانٍ مختلفة حيث تستخدم فكرة القانون، فهناك المعنى الشرعي، وهو معنى شكلي، لا أكثر من أنه إعلان عن الإرادة لتنفيذ بعض القرارات المعينة. ويعتمد اعتمادًا كليًّا على السلطة ذات السيادة، وهناك المعنى السياسي حيث تثبت صحة هذا الإعلان، وذلك عن طريق قبول هؤلاء الذين سيطبق عليهم. وأخيرًا، فهناك المعنى الأخلاقي حيث يوجب طاعة ذلك القرار؛ لأن وجوب تنفيذ ما يقدمه من اقتراح صحيح من الناحية الأخلاقية.

ومن الواضح أنه في المعنيين الأول والثاني لا يكمن أي واجب للطاعة في أعماق المواطن، وستطالب فئة قليلة من الناس بحماسة أن المعنى الشرعي يجب أن يتعادل مع المعنى الأخلاقي. وترى مثلًا أنه لا يستطيع أي فرد من أتباع الكويكراز (وهي طائفة الأصحاب التي أسسها جورج فوكس ١٦٤٨—١٩٥٠م، وهي تكرس نفسها لمبادئ السلام والبساطة في الملبس والحديث ...) أن يسلم بأن الدولة التي أمرت حكومتها المواطنين أن يشنوا حربًا، تستحق لهذا الغرض أن يطيعها المواطنون، كما لا يمكن القول إن الجانبين السياسي والأخلاقي متطابقان، فإن الأوامر التي ألقتها الدولة الهتلرية في ٣٠ يونيو ١٩٣٤م كانت تعتبر بمثابة قانون بمعنى أنها أدخلت في حيز التنفيذ، وقبلت من الشعب الذي حكمته الدولة الهتلرية، بيد أن أغلب الناس الذين يكونون في وضع يسمح لهم بإصدار حكم محايد سينظرون إليها على أنها منافية للنواحي الأخلاقية. إن القوة مهما كانت شديدة لا تخلق الحق، وإن ما يؤديه القانون من عمل له فاعليته لا يزال يترك مسألة الكفاية الأخلاقية دون قرار.

ولا يمكن للمقدرة الرسمية أو السلطة السياسية أن تخولا حقًّا عادلًا للطاعة، ولكن ما هي النواحي التي بقيت لنا؟ إنه الإصرار على القول بأن القانون لكي يثبت صحته من الناحية الأخلاقية يجب أن يطابق ما تتطلبه مجموعة الحقوق التي تقوم الدولة بتحقيق أهدافها. وطالما كان القانون بمثابة أمر يسعى إلى التحكم فيما أفصح عنه من سلوك، ينبغي أن أصدر حكمي على هذا التطابق على أنه مقياس للكفاية الأخلاقية. إن جذور القانون الصحيح تتأصل في أعماق الفرد، وأستطيع أن أضفي على القانون فاعليته القانونية بما يبديه ضميري من موافقة ما يؤديه من عمل.

فإذا قيل: إن مثل هذه النظرة عندما تبرر الرفض على الطاعة تفتح الباب للفوضى؛ فإن الرد على ذلك هو أن الاتهام صحيح، إلا أن هذا الاتهام ليس خطيرًا. ونجد الطريق المؤدي إلى الفوضى في الدول أمامنا دائمًا؛ لأن الأفراد لا يبدو استعدادهم للاعتراف بفرض سلطة غير مشروطة، ولكن إذا قيل إن ضمير الفرد ربما تعرض لمواطن الزلل كضمائر هؤلاء الذين يحكمون الدولة؛ فإن الإجابة هي أنه بينما يكون هذا صحيحًا نجد أن المواطن الذي يركز اعتقاده على أساس أنه ربما يقع في الخطأ سيتخلى عن أن يكون مواطنًا بالمرة. وليست هناك طريقة تجعل الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف العمل المناط إليها إلا الإدراك من أن الأفراد سيرفضون طاعة أوامرها حيث ينظرون إليها على أنها انتهاك لهذا العمل. ها هي الحقيقة التي رآها بيركليس عندما أخبر المواطنين في أثينا أن سر الحرية يكمن في الشجاعة، فإذا لم تدفعهم فراستهم إلى العمل — حتى عندما تحيد هذه الفراسة عن الصواب — فسيصبحون لا أكثر من مجرد أفراد سلبيين يقومون بتلقي الأوامر التي لا يكترثون بصفتها الأخلاقية. وعندما يتخذون هذا الموقف يقومون بهدم الأسس التي تقوم عليها الدولة، والسبب في ذلك هو تخليهم عن كونهم كائنات أخلاقية، وهم يقرنون الحقيقة والعدالة والحق، يقرنونها آليًّا بالقوة المادية، ومثل هؤلاء الأفراد لا يستطيعون بمرور الأيام الإبداع في شيء، وعندما يقوم أي فرد بالتخلي عن حكم أخلاقي معناه أنه يزج بنفسه في طبقة العبيد.

لقد قيل: إن الفرد لا حول ولا قوة، وأن تأثيره على حكمه يبدد طاقته ويفت من عضده، إلا أن هناك ردين على وجهة النظر هذه. فالالتزام الأخلاقي ليس بأقل من أمر اضطراري؛ لأنه ربما انتهى أمره إلى الفشل. ومعنى أنك تتخذ قانون الجهد أنك توافق على النظرة التي تذهب إلى أن العدالة هي إرادة الأقوى، وهي مذهب يعارضه تاريخ البشرية بأجمعه، ويعتبر الدخول في مناقشة عجز الفرد لا أساس له من الصحة، إنه عاجز عندما

تهمل إحساساته ويفشل في إثارة استجابة أي من المواطنين، ويجب عليه أن يتذكر دائمًا أن التغيير الذي يطرأ على الأحداث ربما يجعل من السهل في فترة أخرى ان تتجاوب إحساساته مع إحساسات الآخرين. ولقد بدا العقم على وجه المسيحيين الأوائل بالنسبة لجيلهم عندما تحدوا عظمة روما وجلالها، إلا أن صلابتهم وثباتهم قهرا العالم الغربي.

ولقد بدت معارضة لوثر ومقاومته ضربًا من ضروب الجنون، في نظر الكنيسة التي تذكرت انبثاقها وما اقترن به من نجاح، من شدائد الثورة الكنيسية، ولكن شجاعته غيرت وجه العالم، تاريخ العالم.

والتاريخ يضرب لنا كثيرًا من هذه الأمثلة، وإن الفرد الذي يحتج على القانون الذي يعتبره لا يتمشى مع العدل أو القسطاس ولا يقف وحده، وهناك من يؤيده أكثر مما يتصور وهو يعمل في نطاق عقلي حيث تجد الخبرة قد وجدت صداها عند الآخرين، كما أن الإيماءة التي يقوم بها ربما أيقظت الآخرين وجعلتهم يتفهمون التزاماتهم، ولن يتطرق الشك إل عقل أي فرد ينظر إلى التاريخ من أن المطالبات بحق الانتخاب اللائي قاومن القانون لمدة ثماني سنوات قد أيقظن الحكومة البريطانية لأن تدرك أن دعواهن جد خطيرة، حتى إنها غيرت نظرتها تجاه هذه الدعاوى، كما أنه لن يتطرق الشك إلى أي فرد في أن إرادة لينين التي لا تلين كانت محور نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧م.

وإن ما يبدو لي من تضمين لا مفر منه في هذا المضمار، وهو أنه يجب علينا أن نكافح من أجل الفلسفة التي نؤمن بها.

ومقابل هذه النظرة نجد اعتبارين في كل منهما عامل يعتد به من القوة، فلقد قيل إن مقاومة الحكومة وتحديها معناه إضعاف سلطة القانون، ومعنى أنك تقوم بذلك أنك فتحت الأبواب للفوضى لكي تسود وتعم.

إن ذلك الشعور بالخطر هو الذي جعل ت. هـ جرين الذي أباح الحق في الثورة، كما لجأ أخيرًا أن يصر على أنه يجب علينا أن ندنو من الدولة في وجل وخوف. ومن الأهمية أن ندرك أن احترام القانون يجب أن يعني دائمًا الاحترام لما يقوم به القانون من عمل. وإذا أصدر الفرد — سواء أكان بمفرده أم مع آخرين — حكمه على ما يؤديه القانون على أنه غير محتمل حدوثه من الناحية الأخلاقية يجب عليه أن يؤثر في أساس حكمه. ولكن إذا قررت غير ذلك فمعناه أن الواجب الأسمى الملقى على كاهل الفرد هو حفظ النظام دون النظر إلى صفة النظام المراد حفظه. وإني لا أجد أن هذا الدليل يتمشى مع فكرة الفرد ككائن أخلاقي.

ولقد قيل: إن هذه النظرة تبيح الحق لأية مذاهب أن تساند نفسها عن طريق القوة إذا استطاعت، وأن على الأفراد التصريح بأن هناك اعتقادًا راسخًا قد دفعهم إلى ذلك حتى يجدوا المبرر لاستخدام العنف؛ لكي يحققوا أهدافهم. ويعتبر مثل هذا الموقف بمثابة ناحية هدامة للأسس التي تقوم عليها الرفاهية الاجتماعية.

غير أن الرد على ذلك هو عدم وجود أي مذهب مهما كان هدامًا؛ لكي يحض على استخدام القوة ما لم يكن متأصِّلًا في خضم من الضيم، ولا يجد وسيلة أخرى للعلاج، فربما آمنا أن الثورة البلشفية كانت ثورة اتسمت بنوازع الشر، بيد أنه من الواضح أن الأحوال السابقة للدولة الروسية هي التي تبين لنا أسسها والطرق التي اتبعتها. وربما نذهب مع الشيوعيين إلى أن هتلر لم يكن أكثر من مجرد عميل للرأسمالية في ألمانيا، ولكن من الواضح أيضًا أن النصر الذي أحرزه قد بُني على أشلاء الملايين من الألمان الذين لم يجدوا في عادات جمهورية فيمار الألمانية إنصافًا كافيًا. وتنطوي الحقيقة على أن الأفراد بوجه عام قد تعودوا على التسليم بأن خروجهم على قواعد السلوك السياسي العادي يعتبر دائمًا دليلًا على مرض عضال ينخر في عظام الدولة، وكما قال بيرك: إنهم لا يبدون أي اهتمام في اختلال النظام واضطرابه.

وعندما يحيدون عن الصواب يعتبرون هذا خطأ منهم، لا جريمة لهم، ولا داعي إلى أن نناقش أن المذهب الذي يحصن نفسه يتسم بالحكمة أو الصواب لمجرد قيامه بذلك، ولكن يجب أن نناقش على أساس الحقائق أنه لا يوجد أي مذهب استطاع أن يحصن نفسه جيدًا ما لم يقم بمهاجمة الحكومة، وأنها قد مُنيت بالفشل في معالجتها للشدائد التي تعبر عنها بطريقة معقولة.

وهذا واضح كل الوضوح في تاريخ أغلب الثورات. وما من شك في أن الطالب الذي يدرس الحروب الأهلية الإنجليزية والثورات التي قامت بها فرنسا وروسيا سيرى تلك الجهود التي اتسمت بالصبر، والتي قام بها الأفراد العاديون لانتظار الإصلاح قبل اتجاههم إلى نواحي العنف.

ونجد أنه ليس من المحتمل في أي مجتمع من المجتمعات حدوث أي عنف إذا انتشر الاعتقاد على نطاق واسع أن الدولة تحاول أن تقوم بتنفيذ التزاماتها.

ويسود العنف عندما تدفع الحقائق الأفراد إلى الاعتقاد بأن ما يقوله الحكام لا يوثق به، وربما وقعوا فريسة الخطأ حينذاك، وهناك من مناسبات عدة في التاريخ عندما أطيح بحكومات كان أفرادها يكافحون كفاحًا مريرًا للتغلب على الصعاب التي لم يستطيعوا

التغلب عليها، كما أن هناك مناسبات أخرى عندما تكون الأهداف التي سعى إليها الأفراد الذين قاوموا الدولة لا يمكن تحقيقها في داخل نطاق المؤسسات الراهنة، وأن الإطاحة بالدكتور براتنج لمثل للنوع الأول، أما تاريخ الثورة الفرنسية فهو واضح للنوع الثاني.

أما استخدام العنف — وليس ذلك نادرًا — للتغلب على القانون فهو نتيجة لتصارع القيم التي لا يمكن تلاقيها في نقطة واحدة، ولكن ماذا هو الموقف الذي سيكون عليها عندما تثار هذه المسألة؟ لن يدعي أحد بساطة هذه المشكلة، ونرى مثلًا أن القول الذي يذهب إلى أن الواجب المُلقى على عاتق الأقلية التي حرمت من قيمها هو أن يصبحوا أغلبية ليس ردًّا على ذلك؛ ولذلك يقومون باستخدام النواحي الدستورية لنيل السلطة عن طريق الإغراء، ولكننا نجد أنه ربما لا توجد هذه النواحي الدستورية.

وليس هناك فائدة ترجى من قولنا لأي مواطن في الدكتاتوريات الأوربية: إنه يجب استخدام طرق الإغراء السلمية للحصول على وجهات نظر قد قُبلت من قبل؛ لأننا نجد بداهة أن الحق في استخدام تلك الطرق من الناحية القانونية قد خلى عنها، وليس هناك من بديل سوى القيام بالثورة إذا رأى أنه عن ذلك الطريق يمكن تحقيق أهدافه، بيد أن الرجل الاشتراكي في ألمانيا لا يمكن أن نطلب منه أن يرنو إلى تغيير ألمانيا الهتلرية بالطرق السلمية.

ولقد قيل: إن الموقف يختلف في دولة تتخذ طابع الديمقراطية الدستورية. وعلى أية حال فإن الحرية لتوجيه النقد مكفولة، وإن القرار قد يتخذ عن عمد بالنسبة لهؤلاء الذين يختلفون عن حكومات اليوم، لأن يحلوا محلها إذا استطاعوا استمالة أغلبية المواطنين حتى يصوتوا في جانبهم، وتمكين الحقيقة في مثل هذه النظرة.

وعلى العموم فمن المستحيل الصفح عن استخدام العنف في الميدان السياسي إلا إذا اعتبر سلاحًا نلجأ إليه أخيرًا. ويجب أن تستنفد جميع التصرفات التي يمكن القيام بها قبل اللجوء إلى العنف، ومن الأهمية أن ندرك أنه في الدول الديمقراطية الدستورية نجد أن الاعتماد على الإغراء بوسائل معقولة يعتبر وظيفة لبعض النواحي على أساس أن الأقلية المسئولة بتنفيذ كل شيء. على أن ذلك يجب أن يدخل في الاعتبار، وأول هذه النواحي هو تخويل الحق في توقع ما تؤديه مؤسسات الدولة من أعمال، فتلك المؤسسات ينبغي أن يتعادل وزنها ووقعها على جميع الأطراف التي تتكون منها المعادلة السياسية.

وهذا التعادل نفسه حتى في الدولة التي تبلغ من الحرية مبلغ بريطانيا لا يمكن أن يحقق نفعًا ما. فمجلس اللوردات يعد آلة صماء في يد حزب واحد في الدولة، وأنه يمارس سلطته عن قصد؛ ليسخر من إرادة معارضيه حتى عندما تكون لهم أغلبية في المنتخبين، ولكن إذا قيل: إن مجلس اللوردات سيرضخ دائمًا عندما تعرف إرادة المنتخبين (وذلك

بعد انتخاب عام مثلًا تميز بالصراع حول مسألة خاصة) فإن الرد سيكون بالتأكيد، حتى ولو كانت ذلك هي الحال فهو يخضع حزبًا واحدًا في الدولة لنقائص كثيرة لا يتصف بها الحزب المنافس له.

وإن النتيجة التي ستنجم من جراء هذه النقائص هي فشل المجهود الذي يبذله الحزب الذي نال أغلبية في الانتخابات؛ وذلك بسبب الإمكانيات الفنية التي يضحِّي في ظلها بأن تكون أغراضه لها فاعليتها.

وليس ذلك هو كل شيء، فمن المهم أن عمل مؤسسات الدولة لا ينبغي أن يدخله أي تحيز، ومن المهم أيضًا أن يكون هؤلاء الذين يقومون بإدارتها قادرين على معرفة افتراض أن المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الدستورية ستسترعى انتباه معارضيهم. ومن اليسير التدليل على أن هذا الافتراض له ما يبرره على أنه يعتبر قاعدة ثابتة لا تتغير تقريبًا. ونستطيع أن نقول: إنه في أي مجتمع من المجتمعات التي تعودت على هذه المبادئ نجد أن التخلي عن هذه المبادئ، ويحق لنا أن نقول بشيء من التأكيد: إن الخروج على هذه المبادئ في مجتمع طال العهد على تعوده إياها سوف يكون أقل احتمالًا مما يتيسر في مجتمع آخر هو حديث عهد بهذه المبادئ، ولكن ذلك يعتبر تعميمًا معقولًا، حتى إنها ستلفت الأنظار عندما تكون المصالح التي تعتبرها نخبة من الأقلية، سواء أكان ذلك خطأً أم صوابًا، أساسية لا تتعرض للخطر. وهذا هو ما تضمنته أزمة الستر في بريطانيا في ربيع عام ١٩١٤م، وهو ما تضمنه موقف المستخدمين الأمريكيين مثل مستر فورد وما تضمنه موقف رجال صناعة الصلب بالنسبة لذلك النص في قانون الإنعاش الصناعي القومي الذي يضمن للعامل الحق في اختياره بحرية تامة الهيئات التي عن طريقها سيتمثل في استقرار النواحي الاقتصادية، فإذا لم تتأكد أي حكومة في الديمقراطية الدستورية من أن القرارات التي ستتخذها ستلقى الاحترام الخليق بها؛ فإن الفرد سيكون على يقين من أن الافتراضات التي بُني عليها هذا النظام لن تلبث طويلًا.

ونستخلص من هذا أن ذلك يؤدي إلى الالتزام وهو واجب على حكومات مثل هذه الدول، والذي لا يستشيط غضب الإحساسات الأساسية للأقلية الهامة، وهناك قيود مفروضة على حقوق الأغلبية التي يمارس ممثلوها السلطة ذات السيادة، وأن هذا من البديهات المسلم بها، ولكنها ليست ذات معنى عميق؛ إذ يستطيع كل شخص أن يرى أنه إذا قام أي ملك في البرلمان وحال دون ممارسة اعتناق الديانة الكاثوليكية، فعندئذ سيقوم هؤلاء الذين اعتنقوه بانتهاك القانون بدلًا من طاعته، وإذا أعلن الملك أن النقابات تعتبر بمثابة هيئات غير شرعية؛ فإنها ستقوم بالمقاومة بدلًا من الرضوخ. وما من شك في أنه لا يوجد أي فرد

يرى أن الحق القانوني في ممارسة سلطات السيادة يخوِّل للحق الأخلاقي أن يقوم بعمل ما يشاء.

ولكن ليس معنى وجود قيود مفروضة على حقوق الأغلبية أننا قمنا بتعريف هذه القيود، وهذا هو جوهر المشكلة ولبُّها، ولا نستطيع الدخول في مناقشة حامية نذهب فيها إلى أنه لا توجد أية حكومة يخول لها الحق في اتخاذ أي قرار ربما يدفع الأقلية التي لها أهميتها إلى الهياج، ولقد استشاطت أقلية الرأي الأمريكي غضبًا من القرار الذي اتخذ لإلغاء العبودية.

ولقد اعتقدت أقلية لها أهميتها أن قانون الإصلاح الصادر عام ١٨٣٢م كان مدعاة للهياج والغضب، ولكن يجب ألا نحاول أن نجد المبرر لاتخاذ قرار يبطله على هذا الأساس، وأن الأقلية الهامة في بريطانيا تعتقد أن «وسائل الاختبار» فيما يتعلق بالتأمين على البطالة تعتبر بمثابة هجوم، غير أن هذا الهجوم لا يبرر إبطالها، ويكاد يوجد عمل اجتماعي واحد نافع له ضخامته، وله أثر مضاد لمصلحة هامة لا تعتبرها الأقلية التي تأثرت بها في وقت أو آخر مدعاة للغضب والهجوم، وحامت الشبهات على مراسم الوفاة التي فرضها سير وليم هاركورت وندد بالضرائب المفروضة على الأرض والتي فرضها مستر لويد جورج.

فهل لنا أن نقول: إن النقطة التي تتضح فيها قيود حكم الأغلبية قد حددت معالمها عندما تكافح الأقلية، وتناضل بدلًا من أن تذعن وترضخ؟ إلا أن هذا يثير مشكلات عدة، وهل يعني الكفاح صدامًا حقيقيًّا في الشوارع، أو أنه يكفي أن نقوم ببعض المحاولات كإضراب عام حيث يمكن العنف في النفوس؟ ولكن من المستحيل إدارة الحكومة القائمة على النظام على أساس أن الأغلبية يجب ألا تستخدم سلطتها عندما تهدد الأقلية بالمقاومة، ونرى مثلًا أنه في موقف أيرلندا عام ١٩١٤م كانت إدارة الحكومة مهددة بالتوقف؛ إذ هدد المتطرفون في الستر بالكفاح إذا دخل قانون الحكم الذاتي حيز التنفيذ، وهدد الوطنيون الأيرلنديون بالوقوف في وجه الحكومة إذا سحبت هذا القانون.

وإن الحل الذي توصل إليه سكويث، والذي يقضي بتنفيذ هذا القانون ولكن أُوقف عمله، تمخض عنه نجاح المتطرفين في الستر نجاحًا تامًّا.

وما من شك في وجود ملابسات عندما يكون من الحكمة أن تقوم الحكومة بالتراضي والوصول إلى نقطة البناء بدلًا من محاولتها الإبقاء على هيبتها دون النظر إلى الثمن الذي يدفع نظير ذلك. ويعتبر اتخاذ لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١م مثلًا قديمًا لإذعان مبدأ يتسم بالحكمة في وقت عصيب، ولكنه ليس مثلًا يتخذ قاعدة عامة؛ لأنه

سيستحيل على الحكومة الحصول على أغلبية ثابتة، إذ إن الحكومة التي تقاوم تجدها مضطرة طالما تشعر — وكلها ثقة — أن الرأي العام يساندها أن تقابل هذه المقاومة؛ إذ إن النظرية الأولى للديمقراطية الدستورية يمكن أن تطيحها بعض الطرق التي يجيزها القانون؛ ولذلك فإن قيود حكم الأغلبية لا يمكن تحديدها بالدقة، إلا أنها تقوم على الفراسة والتبصر وبُعد النظر، لا على المقاييس الصحيحة عما تكون عليه بعض المواقف المعينة، ونجد بالتأكيد أن الحكومة التي تقدر أهميتها يجب أن تتذكر دائمًا أن أي رضوخ لما يتمخض عن المصلحة من ضجيج سيحول بينها وبين قدرتها على الوقوف على مقاييس جد هامة.

وإن ما يصدر عن الخبرة التاريخية التي مررنا بها لدرس يستشف منه أن الحكومة تستطيع أن تفرض إرادتها على المواطنين في الديمقراطية الدستورية لمدة طويلة، طالما أن هؤلاء المواطنين متفقون على أهداف الدولة الأساسية، ولكن عندما يحدث أي انشقاق في الرأي يظهر الضعف والوهَن جليًا في الهيئات الدستورية، وفي هذه الملابسات ما ييسر الاندفاع سريعًا نحو النظام الدكتاتوري.

وعلاوة على هذا نجد أن ذلك يسترعى الانتباه في أوقات الضيق الاقتصادي، كما أن هؤلاء الذين يفقدون الكثير من جراء التغييرات التي تطرأ على الحكومة في إجراء مثل هذه التغييرات، وسيقومون بتعميم الفكرة التي تقول: إن مصالحهم الخاصة تتعرض للخطر؛ إذ إن رفاهية المجتمع يتهددها الخطر، وسيندفعون إلى القيام بأعمال تعتبر في نظرهم خير دفاع عن مصالحهم، حتى ولو كان هذا العمل هو الإطاحة بالقانون والنظام.

وسيقومون بذلك بكل إخلاص وتفانٍ، ولن يتطرق الشك إلى إخلاص اللورد كارسون وأتباعه عام ١٩١٤م.

وربما نعتقد أن أعمالهم تتصف بالخطأ من الناحية الأخلاقية، أو أنها لا تتسم بالحكمة من الناحية السياسية، غير أننا لا نصدر دائمًا هذا الحكم على ما يقومون به من أعمال. ويذهب نفر قليل إلى أن مقاومة البرلمان لشارل الأول لا مبرر لها، كما ينكر نفر أقل أن هؤلاء الذين قاوموا جيمس الثاني عام ١٦٨٨م لديهم ما يبرر هذا العمل. كما أن أغلب الفرنسيين يدافعون عن أحداث الثورة الفرنسية، ويستطيع جيلنا أن يتذكر موجبات الرضا الشاملة التي امتدحت الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧م.

ولكن ذلك مدعاة للقول بأن المقاومة كان لها ما يبررها، وطالما لا توجد محكمة نرجع إليها لاتخاذ قرار حاسم حول بعض المشاكل، نجد بالتالي أن القرار لبدء المقاومة قد أصبح

في أيدي بعض الأفراد. وكل ما نطلبه منهم هو أن يصدروا حكمهم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التي يطبقونها على الحكومة التي يعارضونها.

إن الأثر الذي ينجم عن إصدار بعض الأفراد الحكم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التي يطبقونها على الحكومة التي يعارضونها، هذا الأثر على فلسفة القانون أثر مباشر؛ إذ إنه يجعل قيود الأعمال القانونية التي لها فاعليتها تتوقف على موافقة المواطنين، وطبيعي أن هذه الموافقة يحددها عدم المبالاة بالإلزام. ومن الواضح أن هناك ملايين غفيرة من المواطنين في ألمانيا الهتلرية قد طُلب منهم بالقوة تقديم فروض الطاعة، غير أن فلسفة القانون التي لا ندرس المبادئ التي يقوم عليها، وذلك عن طريق الإشارة الدائمة إلى جذورها المتأصلة في عقول هؤلاء الذين طبعتهم نتيجة تطبيقها، لا يمكن أن تتمخض عن نظرية عن الدولة تؤدي عملها، وينبغي أن نؤكد أن القانون الصحيح هو القانون الذي يقدره الأفراد تقديرًا كافيًا لكي ينال موافقتهم، وليس هناك رأي قاطع بشأن الموافقة عليه؛ لأنه يصدر من السلطة ذات السيادة، وليس هناك رأي قاطع يشير إلى أنه يحقق دعائم الحق، كما أن دعواه في الطاعة تستند إلى القرار الذي يتخذه الأفراد حول مشروعية دعوى القانون، والقانون يصبح قانونًا صحيحًا عندما تتمكن السلطة التي خولت له من أن تشبع الاحتياجات التي تصدر عن المؤسسات التي يمثل إرادتها.

وجدير بنا أن نشير إلى ملاحظة أخرى في هذا المجال، فلقد قامت هذه الدراسة على إنكار فرضين: الأول: هو أن النظرية الإيجابية البحتة عن القانون يمكن أن تمدنا بفلسفة وافية عن الالتزام السياسي، إذ لا يمدنا إطار الحقيقة في حد ذاته بقانونٍ عادل. ومن جهة أخرى أنكرت وجهة النظر المثالية التي تذهب إلى أن القانون الواقعي يجب أن يتمشى في أي وقت من الأوقات مع القانون كما ينبغي له أن تكون المطابقة التي عقدها هيجل بين النواحي الحقيقية والنواحي المعقولة في ميدان السياسة لا تؤدي إلى فلسفة في صدد التاريخ تبعث على الرضا، كما أن جميع نظريات الالتزام السياسي تسير على هذا المنوال.

وليس هناك اتصال بديهي بين القانون والعدالة، أو بين القانون كما هو والقانون كما ينبغي أن يكون؛ ولهذا السبب دللت على أن الحكم الذي يصدره المواطن هو الأساس الذي يجب أن يخول القانون الحق في الموافقة، فإذا قيل: إن تعرض الفرد للوقوع في الخطأ يضعف من هذا الأساس، ويجعله يئن من وطأة ما يُلقى عليه من أعباء، نجد أن هناك ناحيتين من الإنصاف ذكرهما، فإن كل ما لدينا هو حكم الفرد (أي رأيه)، وإذا نحن نبذنا حقه في اتخاذ القرارات نكون قد أكدنا ناحية من نواحٍ ثلاث، ويجب أن نقرر أن النظام هو

الخير الأسمى، ومن ثم فمن الخطأ أن ننتهك حرمة القانون كما أنه من المستحيل أن يتخذ أي فرد مثل هذا الموقف، أو أنه من الواجب أن نذهب إلى أن القانون الإيجابي يجب أن يطاع دائمًا بسبب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ولقد نبذت هذا التدليل على أساس عدم وجود أي سبب كامن للافتراض بأن القوانين الإيجابية ترمي في الحقيقة إلى تحقيق هذه الأهداف طالما كانت هذه المسألة يجب تقريرها عن طريق دراسة العلاقة بين هذه الأهداف وما يجب أن تكون عليه هذه الأهداف، أو أنه يجب أن نقول إن القانون الذي يعبر عن إرادة الدولة ذات السيادة يعتبر قانونًا عادلًا؛ لأنه إرادة هذه الهيئة، وتلك هي وجهة النظر المثالية. ولقد أوضحت الأسباب التي جعلتني أعتقد أنه لا يمكن التمسك بها والدفاع عنها.

ولكن إذا قيل: إن الدور الذي يقوم به أي فرد يتسم بالحكمة يجب أن يكون دورًا يخيم عليه الشك، فيكفي أن نجيب على ذلك بأننا لا نستطيع الهروب من تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ في ميدان السياسة، وسيؤدي بنا المطاف إلى نبذ موقف التشكك لأسباب عدة. وسنجد أن وجهات النظر المختلفة والدعاوى التي لا تقوم على قدم المساواة في المجتمع، وكلما نجد بعض العلاقات التي تحمي في ظلها هذه الاختلافات، نجد أن في الإمكان اعتبار القانون قانونًا عادلًا لهؤلاء الذين يرون فيه شيئًا إجباريًّا وإلزاميًّا. ومن الأهمية أن ندرك أن فترات التاريخ، التي يكون فيها القانون باعثًا على الرضا، هي فترات التوسع عندما تهيئ الفرص لتحقيق الأهداف وإشباع احتياجات شخصية الفرد. ومثل هذا التوسع يمهد الطريق للأمن، وفي الفترات التي يخيم الأمن على ربوعها نجد أنه قد أتيحت للعقل فرصة ثمينة لبسط هالته على تفكير الأفراد. ومن هذه الزاوية يبدو أن القانون يكون أكثر احتمالًا وأوسع نطاقًا لأن يبدو قانونًا عادلًا عندما يسهل استخدام أدوات الإنتاج في المجتمع، وحيثما وجد التناقض الذي تتمسك به المؤسسات الاجتماعية بين القوى الإنتاجية المتطورة والواقعية يكون من المحتمل أن هؤلاء الذين يعانون من جراء نتائج هذا التناقض أنهم ينظرون إلى ما تؤديه هذه المؤسسات الاجتماعية من أعمال على أنها تنطوي على نواحٍ غير عادلة.

هذا والفرد كائن عاقل؛ وهذا هو السبب في أن أولئك الذين يسنون القانون في شغف دائم بالدفاع عنه، على أساس أنه في الواقع شيء متكافئ مع العدالة. فهم يجادلون محاولين إثبات أن القانون الراهن ربما يُنظر إليه على أنه القانون كما ينبغي له أن يكون. ومن الواضح أننا عندما ندرك وجود مثل هذا القانون — في موقف من المواقف — فإننا في الواقع ندرك وجود قانون طبيعي. وإني أجاري وجهة النظر التي تقول: إنه بالرغم من

جميع العقبات التي تقف في طريق هذا القانون الطبيعي نجد أنه لا يمكن التغاضي عن ضرورة النظر إليه على أنه جزء هام لفلسفة الالتزام السياسي. ولم تنجح تلك المناقشات التي حاول بها النقاد القضاء عليه؛ إذ إن الهجوم التاريخي الذي شن على هذا القانون الطبيعي قد فترت حدته؛ لأن المشكلة التي تكمن في الميدان الطبيعي لا يمكن تحديدها على أساس مشكلة الحقيقة وحدها، فلقد خفَّت حدة هجوم رجال القانون الإيجابيين؛ لأنه أصبح من الواضح أن القانون الإيجابي لا يتضمن نصوصًا لجميع القضايا الممكنة، فإنه عند حدوث أية قضية على حين غرة؛ فعلى القاضي أو المشرع أن يحاول مقابلة ذلك عن طريق إدخال بعض الأفكار التي تعتبر معقولة أو عادلة في مثل هذه القضية. وقد وضع سير فريدريك بولوك هذا في صيغة دقيقة، فكتب يقول: «إن محاكمنا يجب عليها الاستمرار في سن القانون الذي يعتبر في الواقع قانونًا طبيعيًّا، سواء أعرفوا ذلك أم لم يعرفوه؛ لأنه ينبغي عليهم أن يجدوا الحل لكل مشكلة تواجههم، كما أن عدم وجود السلطة الإيجابية يعتمد على اعتبارات العدالة.»

ومما هو جدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الذين يميلون إلى معارضة فكرة القانون الطبيعي مثل ديجويت يبنون على عناصرها آراءهم في الالتزام السياسي.

وليس الهجوم الميتافيزيقي (ما وراء الطبيعة) ذا صفة أفضل، فلقد دل على أن جميع المسائل المتعلقة بالعدالة تعتبر مسائل نسبية، والزمان والمكان وحدهما يجعلان لها كيانًا ذا معنى، أما في العالم حيث يبدو الاتجاه الوارد في الوصية أمرًا طبيعيًّا للرجل الإنجليزي، بينما يعتقد الرجل الفرنسي (وهو على بُعد عشرين ميلًا) أن من الطبيعي أن يقوم القانون الذي وضعه نابليون بتحديد اتجاه الوصية وتنظيمها، وقد قيل: إنه لا جدوى بالمرة من محاولة وضع علم للعدالة يسعى إلى أن يسري على الجميع، وربما يتخذ الهجوم الميتافيزيقي قالبًا له شعبيته على نطاق واسع في فترة تخضع لتقلبات المقاييس الأخلاقية، هذا القالب الذي يصر على أن العدالة هي مسألة تتعلق برأي فردي؛ ولذلك لا يمكن السماح لأي مقياس موضوعي بالوجود قبل هذا الرأي.

ولا تبعث هذه النظرة على الرضا كما بدت لأول وهلة؛ إذ إنها كما أشار البروفسور كوهين أقيمت على سوء فهم بسيط لمنطق العلم، فقد كتب يقول: «إن الاعتراض يهمل الاختلاف بين قانون له كيانه وعلم المبادئ، وهذه ميزة يجب أن تتضح لنا من اتجاهات المهندس في علم الميكانيكا.» والآراء المتباينة التي نصادفها حول موضوع العدالة لا تجعل من المستحيل وجود علم للعدل، شأنها في ذلك شأن التباين في طرق الفلاحة عندما لا يجعل من المستحيل وجود علم للزراعة.

ويجب علينا ألا نبالغ في ذلك التنوع الذي نواجهه، فمن الواضح أننا نستطيع أن نغالي في الاختلافات الموجودة بين العادات الفرنسية والعادات الإنجليزية في ميدان القانون، كما نجد في حالة «اتجاه الوصية» مثلًا؛ لأن إرادة الوصي (هو الشخص الذي يكتب الوصية التي يرغب في تنفيذها بعد وفاته) سينظر إليها أغلب الأفراد على أنها إرادة واضحة ولكنها غير عادلة. وإذا تغاضينا عن الأسباب التاريخية نجد أن السبب في الإبقاء على اتجاه الوصية في إنجلترا يكمن في كون أغلب تاركي الوصية يتركون كل ممتلكاتهم لذويهم، وبالرغم من وضوح الاختلافات في أحكامنا عن القيمة، إلا أن يتضح كذلك ما نتفق عليه. فنجد أن الجميع تقريبًا يوافقون على أن القتل والبطالة والجوع وتعاطي المخدرات أمور سيئة للغاية، كما أن أغلب الاختلافات في أحكامنا عن القيمة ناتجة عن الأحوال الاجتماعية المختلفة التي نواجهها، ولن يتوقع أحد اليوم من أرسطو أن يقوم بالدفاع عن مقومات العبودية. وجدير بالذكر أن نواحي السياسة قد أُقيمت دعائمها على افتراض أن المناقشة التي يتحكم فيها العقل والمنطق ستكفل لنا موافقة لها فاعليتها حول ما يوجد من العدالة في أي اقتراح يُقدم، ولكن إذا كان الأمر عكس ذلك، فيستحيل خلق حياة اجتماعية مشتركة.

ولكن ليس معنى ذلك أننا اليوم قد اقتربنا من وضع علم وافٍ للقانون الطبيعي، فالصعاب التي تقابلنا في الطريق جسيمة، ولا يعني كذلك أن كل شيء عادل من حيث طبيعته من الواجب حدوثه من الناحية الاجتماعية فحسب. كما أنه لا يعني أيضًا أن اختيار الفروض القانونية في هذا المجال مغامرة أكثر تعقيدًا مما في ميادين الطبيعة والكيمياء؛ إذ إننا نجد دائمًا أن هناك شروطًا «واستثناءات» تعتمد على حقائق الموقف الملموس، كما أن هناك عقبة كئُودًا تنشأ عن جهلنا المطبق فيما يتعلق دائمًا بما نقدمه من اقتراحات، كما أن الذين قاموا بإجراء تجربة «التحريم» في الولايات المتحدة لم يتنبئُوا بأن حكم رجال العصابات كانت له دلائله في تلك المحاولة. وهناك عقبة تقف في الطريق، وهي أن تلك المقترحات غالبًا ما كانت تتقمص شخصية المصلحة بين الجماعة التي تسن القوانين والجماعة التي تتلقى هذه القوانين. وهناك عقبة أخرى وهي أن القانون — كقانون تعويض العمال عام ١٨٩٦م مثلًا — يجب أن يسنه بعض الأفراد الذين يضعون نصب أعينهم مجموعةً من الأهداف؛ لكي يقوم بتحقيق تلك الأهداف أفراد آخرون، وهناك مشكلة أخرى تنشأ عن كون القانون في الدولة القومية لا تسنه الجماهير، ولكن تسنه جماعة أخرى تميل إلى افتراض أن جميع أفراد المجتمع يحسون بحاجتهم إليه، وتكرار مثل هذا

الخطأ تكرار للوقائع المخزية في تاريخ التشريع. ونحن نرى مثلًا أنه منذ مدة طويلة أي منذ وقت سبينوزا، كان في الإمكان الإصرار على أن قوانين النفقة تعجز دائمًا عن تحقيق أهدافها، ولكن ذلك لا يحول بيننا وبين تحقيقها مرة أخرى في كل عصر يجيء، ولقد حاول الحكم الهتلري أن يحدد ما سيتناوله الأفراد في طعام غذائهم.

وثمة صعوبة أخرى تتأصل في مغالطات كثيرة في العلوم الاجتماعية، وينبغي أن نضع مبادئ القانون الطبيعي بطريقة مجردة، وفي صيغة شاملة، بيد أن ذلك يثير مشكلات عدة عند تطبيق هذه المبادئ. فنقول مثلًا: إن هناك مبدأ مسلَّمًا به هو أنه يجب على الجميع أن يكونوا أمام القانون سواء، ولكن لا نستطيع أن نفرض بأي رأي شخصي عند تطبيق هذا المبدأ، ما لم تسمح الأحوال الاجتماعية بتحقيقه، وتسود التفرقة مثلًا بين الزنجي والرجل الأبيض أمام القانون في ولاية جورجيتا الأمريكية. وإن مشكلة الثمن تجعل المثل الأعلى للمساواة من الصعوبة حلها بين الأغنياء والفقراء في إنجلترا في جميع القضايا المدنية والجنائية. ففي العام الأول من حكم هتلر تلقَّى الجنود «ذوو الملابس البنية اللون» معاملة خاصة من المحاكم، وعلاوة على ذلك فإن مبادئ القانون الطبيعي قد أقيمت دعائمها على وحدة مجردة، ومن ثم فهي ذات صبغة غير طبيعية تحتاج إلى وضعها في صيغة معادلة، وذلك إذا أريد لها ألا تبث المظالم. غير أن فكرة المعادلة الكامنة هي التكيف مع قضية الفرد، وذلك إذا تغاضينا عن الحكم الشكلي؛ وعلى ذلك فهي تَعتبر الهجوم على القانون الطبيعي لا يقوم على أساس قانوني، وهي تحول دون معرفة اليقين الذي يعتبر غاية من غايات القانون المرغوب فيها. وهي تنكر المساواة الرسمية في المعاملة على أساس المبدأ الذي يتحتم على القانون الطبيعي أن يضمنه دون اكتراث بالنسبة للأشخاص. ومجمل القول أننا نعرف أن تطبيق القانون تطبيقًا صارمًا غالبًا ما يشدد النكير على أهداف العدالة. ويجب أن تكون مبادئنا مرنة عندما تطبق إذا ما أُريد لها أن تكسب الاحترام. ويبدو أننا نقع في مأزق إذا قمنا بتطبيق القاعدة باستمرار ودون تغيير، إذ إن ذلك يكون مدعاة للظلم، ولكن إذا لم نطبق هذه القاعدة؛ فإننا نلتزم الحصافة التي تروغ منها أنواع القانون.

وإنني أعتقد أن العراقيل التي تعترض سبيل هذا النظام تجعلنا نشعر بالمذلة أمام تلك الاحتياجات التي يجب على فكرة القانون الطبيعي أن تقهرها قبل أن تصبح تلك الفكرة صالحة لأن تعتبر مقاييس التصرف السياسي، وإن ما كسبناه من معرفة ولا سيما في القرن الماضي كان كبيرًا. كما أن الفارق بين المواد القانونية التي كانت تحت تصرف لورد الدون والمواد التي استخدمها مستر هولمز تمثل تقدمًا كبيرًا مثله في ذلك مثل الفارق

الكبير في ميدان الطبيعة في العصور الوسطى والقرن السابع عشر، ويمكن تطبيق ذلك على ميدان الأنثربولوجي (علم الأجناس) والجغرافيا التاريخية، وقد خول لنا الحق في الاعتقاد بأن المعرفة المتزايدة في إمكانها، إذا شئنا، أن تتجه نحو الحكمة المتزايدة في نواحي الشئون الإنسانية التي يتحكم فيها العقل والمنطق.

وإذا أردنا لها ذلك، فإن الشرط المقيد هو أهم شيء؛ إذ إن كل معالجة تتجه نحو محاولات موضوعية لتحقيق الخير الاجتماعي، وهي تعتبر بمثابة أساس الالتزام السياسي، وتعتبر واسطة لتحقيق المساواة في المجتمع؛ إذ لا يمكن القول دائمًا (لا سيما عندما يكون الأساس المادي هو الذي يعتبر العامل الحاسم في تحديد العلاقات الاجتماعية) بأن الأفراد يفكرون تفكيرًا مختلفًا؛ لأنهم يعيشون عيشة مختلفة، هذا وإن أركان الاتحاد التي توطد من دعائم المجتمع لا يمكن تحقيقها في الأمكنة التي يعيشون فيها عيشة مختلفة حتى تجعلهم لا يتطلعون إلى رؤية الحياة بنفس منظار الآخرين، إن سموم عدم المساواة أخذت تقصم ظهر الإمبراطوريات العظيمة في الأزمنة الغابرة، إذ إن ما تفعله في الواقع هو أن تحد من فروض ولاء الجماهير للحياة العادية، وهي في هذا الطريق، فستميلهم إلى أن القضاء عليها هو وحده الكفيل بأن يمهد الطريق لإيجاد أفكار عادلة عن الدولة. غير أنه على مر الأيام نجد أن ممارسة السلطة من أجل أهداف لا يتمتع الجميع بها على قدم المساواة خليق بأن يولد الحقد والضغينة والانشقاق في المجتمع، ولن تستطيع أية قوة أن تبقى على الأخضر واليابس طالما كانت هذه الشرور تأتي على كل شيء.

كما أن الضعف الذي يعتري الأفكار القديمة حول الفلسفة السياسية قد نجم عن عجز الأفكار عن النظر إلى هذه الحقيقة نظرة جدية، أو أنها إذا أوليت الاهتمام جعلها ذلك تظهر بمظهر السطحية وعدم التكامل، ويجب ألا نعتقد أن فلسفة كفلسفة هيجل يليق بها أن تنزلق إلى تقديس الملكية البروسية باعتبارها أسمى ما أنجزته حصافة البشر. ويجب أن تكون لنا نعم النذير بمدى استيعاب البيئة التي نعيش فها للأيديولوجية (المذهب) التي نؤمن بها، والتي تجعل من تفكيرنا تفكيرًا متعمقًا كتفكير بوزانكيه إلى جانب كونها دليلًا على إهمال الأسس الاقتصادية للسياسة، بل إنه حتى يومنا هذا بينما تعتبر الأحداث في روسيا بمثابة نذير لا يقل وضوحًا لجيلنا هذا عن الثورة الفرنسية التي كانت تعتبر بمثابة نذير للأفراد الذين كانوا يعيشون في بداية القرن التاسع عشر، فما زال في استطاعة المفكرين البارزين أن يدمجوا أنظمتهم في قالب «نظام الحرية الطبيعي» الذي فشل فشلًا ذريعًا في تفهم مدى خلو فكرة الحرية عندما تنتزع من إطار المساواة. حتى ماركس نفسه

يحق لنا أن نقول: إن معظم تكهناته السياسية قاصرة لأنها عجزت عن تفهم أثر علاقة العقار السائدة في تحديد أهداف الدولة، فإنه بين ثنايا هذا الأثر وحده يمكن إيجاد نظرية واقية عن الالتزام السياسي.

الفصل الثاني

الدولة والحكومة في عالم الواقع

١

لقد دللت على أن دعوى الدولة في الطاعة تقوم على إرادتها وقدرتها على ضمان إشباع ما يحتاجه المواطنون إشباعًا تامًّا. ولكي أتمكن من عرض هذه الدعوى عرضًا يثبت صحتها، ينبغي أن ينعدم وجود التحيز في أدائها لهذه الوظيفة وهذا الاختصاص، فحينما انحرف المجهود الذي تبذله الدولة نحو خدمة مصلحة تخص جماعة تدخل في نطاق المجتمع، نجد أنه يكون من المحتمل قيام ثورة إن آجلًا أو عاجلًا. ويمكننا تعريف كلمة الثورة على أنها محاولة، عن طريق استخدام القوة ضد الحكومة التي بيدها مقاليد الحكم قانونًا؛ لفرض تغيير على ما ينظر إليه هؤلاء الذين يقومون باستخدام هذه القوة، على أن هذا التغيير هو الأهداف الحقيقية للدولة.

هذا، وإن الفرد الذي يقوم بدارسة الشواهد التاريخية لن ينكر وجود أي تحيز فيما تقوم به الدولة من أعمال، فلقد تحيزت دولة المدينة الإغريقية ضد العبيد وتحيزت الإمبراطورية الرومانية ضد العبيد والفقراء، كما أن الدول في العصور الوسطى كانت تتحيز لأصحاب الأراضي. ونجد أنه منذ الانقلاب الصناعي تحيزت الدولة لملاك أدوات الإنتاج ضد أولئك الذين لا يملكون شيئًا يبيعونه غير قواهم.

وطبيعي أن هذا يعتبر تبسيطًا مُغالًى فيه لعملية معقدة في تفصيلاتها حتى يكاد مؤرخان يجتمعان على روايتها في عبارة واحدة، بيد أن هذه المعاني واحدة. ففروض الولاء التي تُقدَّم للدولة دائمًا ما تنتقض قيمتها جماعة معينة تذهب إلى أن الدولة تتحيز ضد مصالحها. ولا داعي الآن إلى أن نثير موضوع هذه الجماعة التي تؤمن بهذه الفكرة، إلا أن ما يعنينا في هذا المجال هو وجود الصراع الدائم — سواء أكان كامنًا أم علنيًّا — في الدولة حيث اتخذ مظهرًا جديدًا ليخول لها الحق في استخدام السلطة ذات السيادة.

وأهداف هذا الصراع مختلفة في مظهرها، ومتنوعة في معالمها، مثلها في ذلك مثل الجماعات التي نواجهها في المجتمع. ويشن هذا الصراع في بعض الأحيان على أسس دينية، فقد أعلنت فرنسا الكفاح في الحروب الأهلية التي قامت في القرن السادس عشر لضمان التسامح الديني من أجل الهيجونوت، كما أن الثوار في الحرب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع عشر قد أعلنوا هدفهم، وكان يرمي إلى وضع نظام دستوري؛ ليحل محل الاستبداد الملكي الذي قاوموه. أما الثورة البلشفية التي قامت عام ١٩١٧م فكانت ترمي إلى إقامة مجتمع اشتراكي، وقد سعى هتلر عام ١٩٣٣م إلى إنعاش الدولة الألمانية بأن يجرد من السلطة في المجتمع الذي تهيمن عليه الدولة جميع الرجال والنساء الذين من أصل يهودي، ويضيق الخناق على الأفكار الماركسية.

ومهما يكن من أمر التصريحات التي تنطوي على نوايا ثورية — ومن النادر تمشِّي هذه التصريحات مع ما يحققه الثوار — ينبغي على الفلسفة السياسية أن تستمد من التاريخ نتائج النواحي الحقيقية التي عرفت هناك. وليس ما يعنينا في هذا الصدد هو ما يراه الأفراد، على أن الأعمال التي يقومون بها، ولكن ما يقومون بعمله فعلًا؛ إذ إن سبل حياة الدولة يطرأ عليها التغيير باستمرار. ويوجد النمط الجديد للسلوك، وهو فترة من الطرب في المجتمع لا تلبث أن تزول، كما أننا نجد اتحادًا جديدًا قد قام على أساس هذا النمط الجديد الذي يبقى حتى يسترعي انتباهنا ظهور دلائل التأفف التي تعني في الواقع حلول مزاج ثوري جديد، ولكن هل نستطيع إدراك أية مبادئ عامة تفسر هذه الظاهرة؟

فمنذ قرنين استرعى انتباه مونتسكيو وروسو اتجاه الحكومات نحو التدهور والانحلال، كما اعتقد توماس جيفرسن (الذي لاحظ بنفسه ثورتين من الطراز الأول) أننا في حاجة إلى مثل ذلك في كل جيل، حتى تجعل الحكومات تتذكر الأهداف التي من أجلها تكونت وشُكلت. وأصبحت ممارسة السلطة وهي ذات أثر فتاك بالنسبة لممارسيها، أصبحت موضوعًا عامًّا يتناوله الفلاسفة السياسيون. كما أنها دفعت مل الكبير إلى ملاحظة أن كل الأسباب التي تبرر فرض السلطة هي الأسباب التي تدعو إلى إيجاد الضمانات وخلقها ضد إساءة استخدام السلطة. ومثل هذه الضمانات كثيرة، فالدساتير المكتوبة وقوانين الحقوق وفصل السلطات والقوانين الأساسية لم تؤدِّ أية منها عملها خير الأداء لتقنع الأفراد بأن أهدافهم في الإمكان تحقيقها دون استخدام العنف. وجذور مشكلاتنا أعمق بكثير مما تظهره النواحي الدستورية. فإذا كان مونتسكيو وروسو على صواب؛ فما زلنا نريد معرفة تلك النواحي التي تدفع بالحكومات إلى طريق التدهور

والانحلال، وإذا اتسم حرص مل بالحكمة، فما زلنا نحتاج إلى معرفة الأسباب التي تجعل الحكومات تسيء استخدام سلطتها.

أما الأساس الصحيح للفلسفة السياسية فهو فلسفة التاريخ، فعندما نستطيع تفسير أسباب الأحداث التاريخية تتكون لدينا المواد التي نستطيع أن نضع عليها فروضًا قانونية لنظرية عن الدولة تبعث على الرضا. ولا شك في عدم وجود مثل هذه الفلسفات، فالتاريخ سِجل يكشف الستار عن إرادة الله، أو كما قال هيجل: إنه بداية السير نحو النواحي المطلقة، أو إنه في الإمكان تفسير التغيير الاجتماعي بأنه تغيير في الجو، فيجب علينا أن نتوقع ظهور النواحي الديمقراطية في المناطق المعتدلة، أما ظهور الطغيان والاستبداد فيكون في المناطق الجافة، أو إنه ينبغي أن ننظر إلى التاريخ على أنه سيرة لحياة مشاهير الرجال، وأن نجد في إرادة البطل مثل (قيصر ولوثر ونابليون ولينين) ذلك التتابع السببي للأحداث.

هذا وبيان ما تثيره هذه النظريات من متاعب ومضايقات بسيطة للغاية؛ فهي لا تمكننا من التنبؤ بمستقبل الأحداث المحتملة الوقوع، وهي تتركنا معصوبي الأعين أمام ضربات القدر، فإذا قمنا بتفسير التاريخ على أنه إظهار لإرادة الله فمعناه أننا نُترَك دون معرفة المرحلة التالية لهذه الإرادة. وإذا تمشينا مع القول بأنه بداية السير نحو النواحي المطلقة فسنُترَك ولسنا على يقين من اتجاه هذا المطلق الذي يسير فيه هذا الإطلاق. وإذا جارينا قول هيجل بأنه اتجاه نحو تحقيق أفضل للحرية، فعندئذ يجب علينا أن نفسر كيف أن هذه الفكرة تتمشى مع الإخلال بالأمن (وهو ضرورة من ضروريات الحرية) أي الذي يجعل الفترة التي نعيش فيها عهدًا أو مرتعًا للدكتاتوريات التي لا تجلب لنا نوازع الخير. أما نظرية الجو واعتباره سبب ذلك التغير، فإنها لا تنطوي على أية حقيقة، ولكن ليست هناك تغيرات أساسية في الأحوال الجوية الأوربية في الفترات التاريخية المعروفة، بينما تتغير أشكال الحكومة والحضارة تغيرًا كبيرًا في نفس الفترة، وما من شك في أن مشاهير الرجال قد خلصوا آثارهم مطبوعة على صفحات التاريخ، إلا أن الأسباب التي أدت إلى إمكان انطباع ذلك الأثر لا نجد لها تفسيرًا إذا نظرنا إليها على أنها بداية التغييرات الاجتماعية. ولم يكن واشنطن السبب في قيام الثورة الأمريكية بالرغم من أنه كان عاملًا رئيسيًّا هامًّا في نجاحها، كما أن تسخير القوى الكهربائية لاستخدامها في النواحي الصناعية — هذه القوى التي غيرت من معالم حضارتنا — لا يرجع الفضل فيها إلى فرد أو جماعة من مشاهير الرجال؛ ولهذا ينبغي علينا أن نبحث عن اتجاهات أخرى تختلف عن هذه الاتجاهات.

إن العامل الأساسي في أي مجتمع هو السبيل الوحيد الذي يرجع إليه وجوده، وإن العلاقات الاجتماعية قد قامت على تزويد تلك النواحي المادية الأولى التي لا تستمر الحياة بدون إشباعها، وإن أي تحليل لأي مجتمع سيُميط لنا اللثام دائمًا عن اتصال هيئاتها المقررة وثقافتها وطريقة إشباع هذه النواحي المادية. وطالما طرأ التغيير على هذه الطرق وتلك السبل، طرأ أيضًا على مقومات المجتمع وثقافته، وإن المجتمع الذي نجد فيه أن العمل الرئيسي لتحقيق ذلك الإشباع هو العمل الذي يقوم به العبيد، سيكون ثمرة لأفكار مختلفة عن تلك الأفكار التي تكون لدى مجتمع آخر يقوم فيه بذلك العمل أناس أحرار، وستحدد موقفه بالنسبة للنساء والقانون والتعليم والدين طبيعة تقسيمه إلى طبقة العبيد وطبقة الأحرار. ومما هو جدير بالملاحظة أن قوانينه من الضروري أن توجه لإبقاء إلزام العبيد بأن يقوموا بالعمل، وسيكفل الدين للسلطة أن تقوم بتنفيذ هذا الإلزام.

ويبدو أن التغيرات في سبل هذا الإنتاج الاقتصادي تعتبر بمثابة عامل حيوي في تكوين هذا التغير في جميع الأنماط الاجتماعية الأخرى التي نعرفها؛ إذ إن التغيرات في تلك السبل ستحدد تغيرات العلاقات الاجتماعية، وهذه بدورها قد تُدمج في العادات الثقافية للأفراد. وإننا لا نستطيع كتابة تاريخ القانون دون النظر إلى جذوره المتأصلة في سبل الإنتاج الاقتصادي، كما أننا لا نستطيع تفسير تاريخ المذاهب الدينية دون أن نقرنها بالإطار الاجتماعي. والسبيل إلى تعيين الإطار الاجتماعي يكمن دائمًا في العلاقات التي تتوقف على وسائل هذا الإنتاج، وتسعى نظمنا التعليمية والتربوية إلى إعداد الطفل للحياة، بيد أن نوع هذه الحياة يعتبر من نتائج العلاقات المادية للنظام الإنتاجي الذي له جدواه في أي مجتمع بالذات، وإن الأسلوب الذي نتبعه في الهندسة المعمارية ونواحي الأدب والشكل العام للعلوم والإطار الأساسي لكل شيء هو ما نطلق عليه اسم «الحضارة» وتحدده هذه العلاقات الإنتاجية.

وإننا نحيل على القول بأن البنيان الاجتماعي الأعظم يتأصل في الأسس الاقتصادية، ومن ثم فإن تغيير العلاقات الاقتصادية هو تغيير علاقات ذلك البنيان الاجتماعي الأعظم، وبالتالي يحق لنا القول بأن أي نظام يدور حول العلاقات الاقتصادية سيتطلب نواحي سياسية ونواحي اجتماعية لتطور ما ينطوي عليها. ونحن نرى مثلًا أن القانون سيقوم بتعريف علاقات الملكية التي ستطابق تضميناته، وستنظم النواحي التعليمية تنظيمًا يكفل للأفراد التدريب لتحقيق الوظائف التي يتضمنها النظام في تلك النواحي. وسيعبر القانون في عهد إقطاعي عن خصائص المجتمع حيث يحدد الاتصال بملكية الأرض علاقات

الأفراد الاقتصادية. والتعليم في مثل هذا المجتمع هو الذي يكيف وسائلهم حتى تتمشى مع الاحتياجات التي تضمنها العلاقات التي يريد المجتمع أن يحتفظ بها. فمن الواضح أنه إذا عجز المجتمع عن التأثير بسلطته على هذا التكيف الذي يوجده، فإن مقدرته على إشباع الاحتياجات ذات الأثر الفعال ستواجه بل ستعاني من الضرر الذي ربما يتغلغل حتى يعرض وجوده للخطر.

وينبغي على أي مجتمع أن يوقف من حدة بعض علاقات الإنتاج التي تتصف بالاستقرار لكي يُنظر إليه دائمًا على أنه مجتمع. ويجب عليه أن يضع وراء هذه العلاقات، فوق القانون، وهي في حاجة إلى أداة إلزامية لضمان استمرار هذه العلاقات؛ لأنه بدونها لن يستمر لها العيش والبقاء. وينظر إليها في الواقع على أنها علاقات مستقلة عن إرادات من يشتركون في ذلك، ونحن نلاحظ في المجتمعات التي نعرفها أن التغيرات لا تطرأ غالبًا على تلك العلاقات؛ إذ إنها علاقات فردية أكثر من كونها نواحي عامة في شكلها. ولقد أوضحت دراسات حركة المجتمع أن العبيد يبقون عبيدًا والمأجورين يظلون مأجورين عندما يُنظر إلى كل منها كمجموعة واحدة، وليس في الإمكان إدخال تغيرات شاملة في أي مجتمع وفي أية فترة دون حدوث أي تفكك في نواحي الحياة. وطالما أن هذا التفكك سيعرض أسس النظام القائم للخطر، فإن المجتمع في حاجة إلى أداة للحيلولة دون ظهور مثل هذا الخطر، ولو عن طريق القوة إذا دعت الضرورة؛ حتى تخفف من خطورة هذا التفكك. والدولة من الناحية التاريخية ما هي إلا أداة، أما وظيفتها الأولى فهي ضمان الإنتاج في المجتمع بالطرق السلمية، وهي بهذا تقوم بحماية العلاقات الإنتاجية التي تحتاجها هذه العملية، وهي تقوم كذلك بإقرار العلاقات القانونية في ظل النواحي الإلزامية التي تتمسك الدولة بوجودها.

ولقد رأينا أن الدولة لا تعمل إلا عن طريق الأشخاص الذين يشكلون الهيئة التي تضم أفرادًا، ونطلق عليها اسم الحكومة، ومن ثم فإن التحكم في العلاقات القانونية في أي مجتمع في أيدي هؤلاء الأفراد الذين لهم الحق الرسمي في ممارسة هذه السلطة ذات السيادة. وإن قيامنا بتحديد الوسيلة التي ستخضع لها معناه تحديد كيفية توزيع الفوائد التي ستجنى من وراء العملية الإنتاجية، ومن المستحيل أن نقوم بهذا التحديد إلا عن طريق تخويلنا الحق في ممارسة السيادة؛ ولذلك فإن هؤلاء الذين يسعون إلى تغيير وجه العملية الإنتاجية، أي هؤلاء الذين يهدفون إلى تغيير العلاقات الإنتاجية للنظام الذي يعيشون في ظله، يجب عليهم القيام بذلك عن طريق تغيير الأسس القانونية للمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك بامتلاكهم سلطة الدولة سواء أكان ذلك عن طريق سلمي أم باستخدام

العنف؛ إذ إن الاستيلاء على الحكم هو الأداة التي يمكن عن طريقها وحدها تغيير هذه العلاقات القانونية.

وقد أصبحت النواحي التي أمكن استخلاصها من هذا كله أمرًا هامًّا بالنسبة لأية نظرية سياسية. وأية جماعة بيدها السلطة ذات السيادة في المجتمع ستسترشد بالطريقة التي تضمن بها أعلى مراتب الإشباع لتلك الاحتياجات، وذلك عن طريق ممارستها. إلا أن فكرتها عن هذه الطريقة من الضروري دفعها بطابع العلاقة الخاصة بالنسبة لعملية الإنتاج. ففي المجتمع الذي تنتشر فيه طبقة العبيد نجد أن ملاك العبيد سيعتقدون أن العبودية هي لخير المجتمع، كما أنهم سيسخرون نظم الدولة كي تحقق العلاقات التي تعتبر من مستلزمات نظام العبيد، غير أنه من الواضح أن فكرتهم عن الخير لن تطابق فكرة العبيد في الخير أيضًا، وأن مواقف الأفراد بالنسبة للخير تصدر عن الخبرة الطويلة التي يمرون بها، وعندما تختلف المصلحة في الدولة نجد أن الخبرة المختلفة تؤدي إلى إيجاد أفكار مختلفة، وأن استخدامها هو الذي يحدد وضع سلطة الدولة، ولا بد أن تتصارع هذه الأفكار كل منها مع الأخرى من أجل البقاء، ومعنى هذا البقاء (في هذا الإطار) هو الحق في تحديد الفوائد التي ستكرس الدولة نفسها لتحقيقها، ومن ثم نجد أنه في أي مجتمع توجد فيه جماعات عديدة تختلف عن علاقتها مع العملية الإنتاجية، نجد أن الصراع يكمن في الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

وهذا الصراع صراع من نوعين، فهو صراع بين الجماعات نفسها، وهو صراع بين الأفكار التي تضعها كل جماعة نُصبَ أعينها كتعبير عن فكرتها في الخير الذي يصدر عن الخبرة التي تستخلص من وضعها. وقصارى القول أن الجماعات تضع نظمًا عن القيمة، وأن هذه النظم تعتبر وظيفة من وظائف العلاقات الاجتماعية، كما أن هذه النظم تطالب دائمًا بأن تكون شاملة. وستكون هذه النظم صحيحة عندما ينظر إليها الأفراد خارج نطاق الجماعة، كما نجد مثلًا أن ملاك العبيد في الولايات المتحدة ينادون بأن العبودية هي لخير العبيد أنفسهم، ولكننا في الحقيقة نجد أن القيم سيحددها اتساع نطاق الخبرة التي تصدر عنها هذه القيم، كما أن القيم التي تدخل في حيز التنفيذ ستكون دائمًا القيم التي تتخذها الجماعة التي يُوكل إليها في وقت ما جهاز الدولة.

ويجب أن نلاحظ أن هذا الموقف لا يُتخذ بالنسبة للجماعة الحاكمة أية مطابقة للمصلحة الخاصة، سواء أكان ذلك عن وعي (عن قصد) مع سلامة المجتمع، ولا يثبت ذلك أن أعمالهم لا تتسم بالإخلاص في سعيهم وراء وضع فكرتهم عما يجب أن تسعى إليه الدولة في صيغة شاملة، وأن عمليات المجتمع الأيديولوجية (المذهبية) لأكثر تعقيدًا

وتشابكًا مما تكشف عنه أية نظرية تدور حول الحوافز والدوافع. ومن الطبيعي أن يصطبغ الفرد بصبغة بيئته، فهذه هي الخبرة التي يعرفها، وإن هذه القيم التي تثيرها تلونها مشاعره وآماله ومخاوفه التي تحثه دون أن يدري — على النظر إليها باعتبارها عناصر ضرورية للخير الاجتماعي. فالطفل الذي ولد وتربى في ظل التقاليد الكاثوليكية يتقبل قيم كنيسة روما على أنها جزء من النظام الكائن، ونجد أن أي مسلم يؤمن بقيم القرآن، كما أن الطفل في روسيا السوفيتية يعتبر النظرة الشيوعية موجودة في طبيعة العلاقات الاجتماعية الحقة، ولنلاحظ أن الذين يسيطرون على إحدى البيئات يرسمون، على وجهٍ ما، الصفات المذهبية لحياة تلك البيئة بطريقة معينة وبدرجة معينة، لا تكاد أن تؤثر على أولئك الذين تحت حكمهم بأقل مما تؤثر فيهم أنفسهم، كما أن أندر شيء يوجد في المجتمع هو الإنسان الذي يستطيع أن يتخطى هذه العادات المألوفة.

ولكن هناك من تخطى هذه العادات، وسبب هذا التخطي هو جوهر هذه النظرية التي أقوم بتوضيح معالمها، فنحن نعلم أن العبودية يُنظر إليها في فترة من الفترات على أنها أمر طبيعي، بينما نجد في فترة أخرى أنه لا يمكن تبريرها، ولم يظهر دفاع أفلاطون عن منح المرأة حق المساواة، لم يظهر في مستهل القرن التاسع عشر أكثر من مجرد شذوذ طريف من فيلسوف عظيم، كما تبدو لنا الآن من الأمور الأولية. ولقد كان في استطاعة وليم وندهام أن يحذر مجلس العموم من الأخطار التي تكمن في النظام القومي للتعليم، ولكن بعد مرور نصف قرن نادى روبرت لو بوجوب تعليم أصحاب السلطة، ثم صار تدخل الدولة في الشئون الإنتاجية يبدو في القرن السابع عشر أمرًا طبيعيًّا، ولكن لم يأخذ بهذه الفكرة جماعة قليلة من المفكرين، غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر كانت الفكرة السائدة هي أن الحكومة أحسن ما تكون عندما تحكم قليلًا، فالسعر المعقول بالنسبة لأي مفكر في العصور الوسطى هو فكرة شبه دينية مستمدة من بعض فروض القانون الطبيعي، بينما ينظر رجل الاقتصاد الحديث إلى السعر المعقول باعتباره وظيفة لمطلب دنيوي في سوق تتأثر تأثرًا تامًّا بأفكار دينية متحيزة. ولا يوجد إلا عدد قليل من المنشورات في كل ما ظهر من كتب سياسية في القرن الثامن عشر في إنجلترا، يتشكك في حق مجلس اللوردات في أن يحتل مكانه في نظام الحكم. أما في القرن العشرين فلا يوجد إلا عدد قليل يدافع عن مجلس اللوردات، أما الغالبية فتطالب بإلغاء هذا المجلس، أو إجراء تغييرات جوهرية في أسس تكوينه. أما منذ خمسين عامًا فلم تكن لتستطيع غير أقلية من الإنجليز الذين لهم مكان في الحياة السياسية أن يتجرءوا على إعلان عدم إيمانهم بالمسائل الدينية. أما اليوم فمن المشكوك فيه — على الأقل — إذا كان مثل هذا الإعلان

يمكن أن يكون له أي أثر خارج عن عدد قليل من المدن التي تحتوي على كاتدرائيات، فكيف نستطيع أن نشرح التطورات التي من هذا النوع؟

وأريد أن أدلل هنا على أن هذه التطورات إنما ترجع إلى تغييرات في العلاقات الاجتماعية التي ترجع بدورها إلى تغييرات في القوى المادية في الإنتاج، فالناس أصبحوا لا ينظرون إلى العبودية باعتبارها «أمرًا طبيعيًّا»؛ لأنه أصبح من العسير استغلال هذه القوى عن طريق العبودية، وتحولت حقوق النساء، فبعد أن كانت تعتبر من شذوذ الفلاسفة أصبحت مطالب يعترف بها المجتمع قانونًا عندما قضت علاقات الإنتاج بهذا الاعتراف، وأصبح التعليم من اختصاص الدولة بعد أن كان أمرًا أهليًّا خاصًّا، وذلك عندما تطلبت الصناعة عمالًا يستطيعون القراءة والكتابة، ويتوقف مدى تدخل الدولة في الصناعة على مدى ما يحدثه هذا التدخل من زيادة الإنتاج الذي يعتمد عليه المجتمع، كما يتحدد موقفنا بالنسبة لمجلس العموم على وجهة النظر التي نراها عن علاقته بالتشريع الذي نعتقد أنه مرغوب فيه؛ وهذا بدوره يتضمنه مفهومنا عن الخير الاجتماعي الذي ينشأ عن مكاننا في نظام العلاقات الاجتماعية. ولكن نظام العلاقات الاجتماعية هو الآخر يقوم على استغلال القوى المادية للإنتاج إلى أقصى حد ممكن.

نستخلص مما سبق أن الفترات التي تتسم بالتغيير السريع هي الفترات التي تتغير فيها وسائل الإنتاج. أما فترات الاستقرار النسبي فهي الفترات التي تتميز باتباع وسائل الإنتاج القديمة دون النظر إلى أية اختلافات. وعندئذ نتوقع حلول فترة تسود فيها الاكتشافات الجغرافية كعصر النهضة، أو عصر يتميز بالتغيرات العلمية. أما القرن التاسع عشر والقرن العشرون فقد اتسما بالإبداع الفكري والاجتماعي، إلا أنهما ولَّدا لنا زعزعة في أركان الدولة؛ إذ أصبح من الضروري انطباع تغييرات النظام الإنتاجي على البناء الأعظم الذي أقيمت دعائمه على العلاقات الضرورية التي أوجدها هذا النظام.

هذا بينما تنقص وسائل الإنتاج التي تغيرت في مثل هذه الفترات من قيمة نظام علاقات الملكية الراهنة، فإن المبادئ القانونية التي تتمسك بها الدولة لا تتيح للمجتمع الحصول على نتائج مرضية من جراء وسائل الإنتاج هذه. وتذهب إحدى الجماعات في المجتمع إلى أن العلاقات التي كانت تعتبرها طبيعية تعمل الآن لتحول دون إرضاء مطالبها إرضاءً تامًّا، فهي تسعى إلى تغيير هذه العلاقات، ولكن ما لم تتأهب هذه الجماعة التي تهيمن على سلطة السيادة لكي ترضى بتلك العلاقات الهادفة، فإن تلك الجماعة التي تطلب علاقات جديدة لا بد أن تستخدم السلطة الإلزامية للمجتمع لإعادة تحديدها، وإن أية جماعة تعتقد في أنها ستجني الثمار من جراء التغيرات التي تطرأ على العلاقات

الاجتماعية، ستصبح جماعة ثورية بإجراء هذه التغيرات — إذا استطاعت — عندما يعارضها النظام القائم.

والتاريخ سجل حافل يفصل بين الجماعة التي ترى أنها كفيلة بالدفاع عن المطالب التي نعتبرها ضرورية لتحسين النواحي الإنتاجية، وسيؤدي حرمانها من مثل هذا الحق إلى القيام بحركة ثورية، ويخلع الأفراد على مثل هذه المطالب ثوبًا من السحر الذي يجتذب إليها الجميع. ولقد أعلنت الثورة الإنجليزية أنها قامت للدفاع عن المبدأ الدستوري والدين البرستانتي، وقامت لكي تدافع عن هذه النواحي، غير أنه كان يخفى وراءها حقيقة جوهرية هي أن الدولة شبه الإقطاعية التي أقامت أسسها — مثلها في ذلك مثل أسرة ستيوارت — على الحق الإلهي للملوك لم تصبح متمشية مع مطالب الطبقات التجارية، وكانت هذه هي الحال بالنسبة للثورة التي قامت عام ١٧٨٩م. وكان القتال فيها باسم مبادئ الحق، إلا أن ما تمخض عنها هو تحرير أصحاب الأملاك من إخضاع الدولة لسلطة حفنة مميزة من أرستقراطية أصحاب الأراضي. وليس من الضروري أن نذهب إلى أن الجماعة الثورية لا تخلص فيما تنادي به من أهداف، فما زلنا نستشف من معارضة كروموبل واريتن للمذاهب التي يعتنقها الكولونيل رينسبورو شعورًا أصيلًا يشبه ذلك الشعور الذي أدمجهم في ميدان آخر ضد شارلس الأول. وتكمن أهمية أية أيديولوجية في تعديل العلاقات الاجتماعية لا فيما تنادي به في حد ذاته.

وإن هذه الجماعات التي تصارع الامتلاك سلطة الدولة تعبر دائمًا عن المتناقضات الموجودة في كل مجتمع بين علاقات الملكية وإمكانيات نظام الإنتاج فيه. وإن الكفاح الأساسي هو الكفاح الموجود بين الطبقات الاقتصادية لضمان السيطرة على سلطة السيادة. ويمكن تحديد معالم الطبقة الاقتصادية بأنها جماعة من الناس تتميز عن غيرها من الجماعات في النواحي الإنتاجية، ويحدد هذا الوضع نظام العلاقات الاقتصادية التي تتمسك به الدولة؛ إذ إنها تضع تلك السلطة الإلزامية العظمى تحت تصرف أية طبقة تتحكم في المجتمع، فإذا لم يتوافر هذا نجد أنه ليس في إمكان أية طبقة أن تغير من وضعها تغييرًا جوهريًّا؛ ولذلك يتحتم على الدولة التي تسعى إلى إجراء مثل هذا التغيير أن تقوم بالقبض على زمام السلطة.

ونستخلص من هذا أن الدولة لا تتخذ مطلقًا موقفًا حياديًّا في مثل هذا النضال السياسي؛ إذ إنها لا تستطيع السيطرة على مثل هذه الجماعات المتصارعة، وأن تقوم بإصدار الحكم بينها على أساس موضوعي، غير أننا إذا نظرنا إلى طبيعتها نجد أنها عبارة

عن سلطة إلزامية تستخدم للدفاع عن نظام الحقوق والواجبات التي تتطلبه العلاقات الاقتصادية مخافة أن تمسها طبقة أخرى تحاول جاهدة أن تغير هذه العلاقات من أجل نظام آخر. فإذا قمنا بتحليل الدولة نجد أنها عبارة عن هيئة من الأفراد يقومون بإصدار الأوامر لتحقيق الأهداف التي يعتبرونها أهدافًا أخيرة. أما فكرتهم عن الخير فهي نتيجة وضعهم في هذا النظام الذي ربما يتعرض للمقاومة، ولكن إذا غُيِّر هذا النظام فمعنى ذلك تخليهم عن وضعهم، وفي الإمكان حدوث هذا، إلا أنه ظاهرة نادرة في التاريخ.

وسأتناول في غير هذا المكان ما تتضمنه الناحية التاريخية، كما أني سأوضح الأسس التي قامت عليها، أما الآن فيجدر بي أن أوضح النواحي التي لم أدخلها في نطاق بحثي، ومعنى أن التطور التكنولوجي هو الطريق المؤدي إلى التغير الاجتماعي لا يقدم أو يؤخر شيئًا، فطبيعي أن التطور التكنولوجي له أهميته، وهو بالأحرى يصدر عن المطالب الاجتماعية، ولا يقوم بتحديدها، ويشاهد في النظام الذي نعيش فيه أن المخترعات التي وقع عليها الاختيار للاستغلال تدر مكاسب أكثر. ويعتبر ذلك الباعث الذي أظهرت أهميته العلاقات الاقتصادية التي يتميز بها المجتمع الذي نعيش فيه، ولكن إذا سادت الاعتبارات التكنولوجية وحدها، لوجدنا أن «مل» لم يكن في حاجة إلى أن يكتب مرثيته المشهورة عن الفشل الذريع الذي منيت به الأنظمة التي وضعت لتحسين مصير الإنسان الاجتماعي.

وإني لا أجادل أيضًا في أن الدولة تخضع دائمًا للمصلحة الخاصة لطبقة ما تسيطر عليها، كما أني لا أدلل على أن الرغبة في الحصول على مكاسب ذاتية هي سر سياستها، ولكني أدرك تمامًا أنه في بعض الأوقات يخلص رجال الحكم بالقدر الذي يخلص فيه النقاد معتقدين أنهم يكرسون جهاز الدولة لتحقيق الأهداف التي يرونها فاضلة. أما النقطة التي أتناولها، فهي مختلفة للغاية، إذ إن العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد ما يستطيعون قوله، وتوجد الدولة لكي تساند هذه العلاقات التي تولد في كل فترة من الفترات التاريخية مجموعة من المثل العليا التي يرون فيها القدرة على رفع الإمكانيات الإنتاجية، وليس للتاريخ أي معنى عندما ننظر إليه على أنه صراع بين المصالح الذاتية، ومعنى ذلك هو النزول بالطبيعة البشرية إلى الحضيض، أو أن هذه المثل العليا تتصارع من أجل البقاء، وأن قوى الإمكانيات الإنتاجية هي التي تحدد معالم هذه المثل العليا، ويرجع هذا الصراع إلى أن علاقة الطبقات بالإمكانيات الإنتاجية كانت تخلق مطالب كثيرة لتقوم بتحقيقها، وتضمنت العلاقة بين الطبقات هذه الدعاوى والمطالب، فعندما تتعرض هذه المطالب لأي حرمان نجد أن الأفراد يهبُّون لنجدتها، ويتسنى لهم ذلك عن طريق

التغلب على الدولة والاستيلاء على سلطتها الإلزامية حتى تتمكن من تعديل العلاقات بين الطبقات، فإن قيام علاقات جديدة بين الطبقات في أي مجتمع من المجتمعات يعني انتصار مُثل جديدة، وتختلف أيديولوجية فرنسا في القرن التاسع عشر عنها في القرن الثامن عشر؛ لقيام الثورة الفرنسية التي غيرت من معالم العلاقات الطبقية في المجتمع، كما أن طريق هذا التغيير قد اجتاز أول ما اجتاز طريق استيلاء الطبقة المتوسطة على الحكم، وذلك من الطبقة الأرستقراطية التي كانت تمتلكها من ذي قبل.

وليس هذا هو مجال التدليل على أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد التغير التاريخي، ولكن ما ينبغي أن أدلل عليه هو أن العامل الاقتصادي هو العنصر الأساسي في هذا التجديد، وإني أدرك تمامًا مدى تأثير الشخصية والتقاليد والمنطق كعوامل في تكوين هذا التغيير، ونجد مثلًا أن العادات التي يؤمن بها الإنجليز عن الحرية تجعلهم يقاومون النظم الديكتاتورية، وتختلف هذه الحالة عنها في روسيا حيث يعدم وجود مثل هذه العادات، وما من شك في أن الحياة التي نحياها كانت ستختلف حتمًا إذا لم يوجد رجال أمثال لوثر أو نابليون أو لينين، ويمكن القول أنه لولا لينين لأخذت الثورة الروسية التي قامت عام ١٩١٧م طابعًا آخر، كما أنه من الواضح أن المجهود الذي تبذله هيئة القضاة المحترمة عندما تقوم بتنفيذ القانون قد يوجه نحو الثبات الصوري من أجل هذا الثبات نفسه الذي يحرره من الاعتماد على العامل الاقتصادي، ويحق لنا أن نقول: إن التقاليد والشخصية والمنطق بينما يحددها العامل الاقتصادي نجد أنها تشكلها بدورها. وهناك تأثير متبادل بين العوامل التي تطرأ على التغيير الاجتماعي الذي لا ينكره أي مراقب عاقل.

غير أن الاعتراف بالجماعية في الأسباب التاريخية لا يعني أننا ننكر وضع العامل الاقتصادي في المرتبة الأولى، وإن ما أوليه اهتمامي الآن هو الإصرار على القول بأي عامل يقوم بدوره سيعتمد على البيئة التي يحدد نظام العلاقات الاقتصادية معالم طبيعتها، وأن هذه العلاقات التي تطبع المجتمع، ستندمج في جميع المظاهر الثقافية وتشكلها حتى إذا كان ذلك عن طريق غير مباشر، وتتكيف التقاليد وتعدل من نفسها حتى تتمشى مع مقتضيات الحال، وستثبت شخصيات عديدة وجودها في نطاق الفرص التي تتيحها تلك العلاقات، وإن مطالب أي نظام قانوني تحدد الأسس التي يقوم عليها هذا النظام، وعندما توضع مثل هذه النواحي عندئذ يشرع المحامي في البحث عن هذا الثبات الصوري، ويمكن لأي فرد أن يدرك كيف أن مطالب العلاقات الاقتصادية الجديدة في روسيا قد شلت من تقاليد الرجل السلافي الذي يميل إلى التصوف والتشاؤم، وهو يعتبر الطراز

المعهود «الذي ساد القرن السابق»، كما أننا نلاحظ أيضًا أن الفن والأدب والفلسفة كانت تتعدل تعديلًا بطيئًا حتى تتمشى مع ما يتضمنه الرابط الاقتصادي، وإننا نوافق على أن لينين قد غير وجه التاريخ، غير أن انهيار العلاقات الموجودة بين الطبقات، والتي أقيمت عليها روسيا القيصرية هي التي أتاحت له هذه الفرصة، ونجد أن القواعد التي تفسر بمقتضاها اللوائح، وقد تم تطويرها بواسطة تشريعات القانون العام التي سنتها المحاكم تصدر عن الموضوع الرئيسي وهو القانون العام، كما أننا نجد أن حماية المصالح المتعلقة بالملكية الخاصة في الافتراض الأساسي يقوم عليه، فإذا أصبحت بريطانيا والولايات المتحدة كومنولث ذا نظام اشتراكي فإن المحاكم ستتطلب تشريعات مختلفة عن التشريعات الموجودة لكي تؤكد هذا الثبات الذي يعتبر مثلًا أعلى قانونيًّا له أهميته، أما الفروض القانونية فهي التي تحدد طبيعة هذا الثبات، ومرة أخرى نقول: إن العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد هذه الفروض، إذ إن الغرض من وجودها هو حمايتها.

٢

وإن العامل الاقتصادي هو الصخرة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الأعظم، أما السبيل التي يؤدي إليها عقله فتكمن في الصراع الذي يدور رحاه بين الطبقات لامتلاك سلطة الدولة. ولقد دللت على أن المكان المختلف الذي تشغله الطبقات المختلفة في عملية الإنتاج تدفع الاحتياجات والمصالح بالخروج إلى حيز الوجود، وعندئذ تتعارض كل منها مع الأخرى. وإن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو الذي يحدد معالم النقطة التي أثرناها، وتصبح لهذا التناقض أهميته عندما تحول هذه العلاقات دون التوسع في القوى الإنتاجية، إذ ستشعر كل طبقة من جراء هذا بالمرارة والفشل، ومن ثم سيداخلها الشك في صحة النظام القائم. وسيتطلب هذا تغييرًا في المبادئ القانونية التي تتمسك بها الدولة، وعندئذ تنشأ ضد المبادئ التي تسند النظام القائم مبادئ أخرى جديدة تنحي عليها باللائمة، وتضمر لها العداء. وعندما يكمل هذا التناقض يسود المذهب الجديد، وتتاح الفرصة عندما يتعرض النظام القديم للمقاومة، وعندئذ يكون الاختيار بين الاستسلام له والإطاحة له.

ونحن نرى مثل هذا التطور بوضوحٍ في انهيار نظام الحكم القديم في فرنسا انهيارًا يتسم بالبطء، كما أن التشابه الموجود في مثل هذه الظاهرة يسترعي الانتباه، وأن الموقف الذي تتخذه بالنسبة للقيم الراهنة والمقررات الحالية يعتبر موقفًا عصيبًا يسيطر على

المجتمع بأسره، وتحاول الدولة إخماد مثل هذا الموقف بالقوة، بيد أن هذا المجهود لا يكلل بالنجاح دائمًا. وعندئذ تضطر الدولة إلى تقديم بعض الحلول، ولكن بعد فوات الوقت، وعندئذ يقلق بال السلطة التي بيدها الحكم، وتحاول جاهدة أن تبقي على النظام القديم بإبطالها هذه الحلول إبطالًا نهائيًّا، وتعود النواحي الحاسمة للنظام القديم من جديد، ولكنها لا تدوم طويلًا، ولا يدوم أوج السلطة طويلًا، ولكننا نستطيع أن ندرك في الأزمة التالية أن أسس الدولة قد قصم ظهرها.

وتجدر بنا مناقشة طبيعة الصراع الطبقي وخصائصه في المجتمع على ضوء هذه الاتجاهات؛ إذ إننا نجد هذا الصراع في كل مجتمع وهو يتميز بناحيتين هما تقسيم العمل والملكية الشخصية لوسائل الإنتاج. وقد ذهب ماركس إلى أن تطور الصناعة التي تقوم على الرأسمالية سيقسم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين كل منهما تصارع الأخرى، فالطبقة الأولى هي الطبقة البرجوازية التي تملك أدوات الإنتاج التي تستخدم سلطة الدولة في حماية المصالح التي تتمتع بها. أما الطبقة الثانية فهي طبقة البروليتاريا التي تبيع قواها لتقتات منها وتعيش، إلا أن ذلك الوضع يزيد مركز هذه القوى سوءًا، ويرجع هذا إلى أن الرأسمالية قد حيل دون استمرار توسعها، فأخذت تتجه نحو الاستيلاء على سلطة الدولة حتى تدخل بعض التغييرات على العلاقات بين الطبقات، ولم ينكر ماركس وجود طبقات أخرى في المجتمع، أو أن هناك بعض الجماعات الهامة التي تضم أصحاب الأراضي وأصحاب الحِرف أو رجال الأعمال والبيروقراطية الرسمية. ولقد دلل على أن الدور الذي يقوم به كل منها في العملية الإنتاجية كان له أكبر الأثر في الرأسمالية؛ إذ إنها تجعل منها عملًا تاريخيًّا يقوم بتحديد العلاقات بين الطبقات، وهذه هي المهمة الملقاة على عاتق الطبقة البروليتارية، كما أن العمل التاريخي الملقى على كاهل الطبقة البرجوازية هو إتمام للثورة السابقة التي قضَت على دولة الإقطاع. أما في الأزمة الأخيرة فنجد أن هذه الطبقات (وهي عديمة القيمة نسبيًّا) يجب عليها أن تختار بين المصالح الأقوى في هذا الصراع.

وإن أول سؤال يجب أن نوجهه إلى أنفسنا هو ما إذا كان هذا العداء الطبقي أمرًا حقيقيًّا. ولقد قيل لنا كثيرًا: إنه نتيجة للخطأ الذي ترتكبه سياسة الحكومة، أو أنه يرجع إلى الفشل في إدراك وحدة الهدف التي تتغلغل في أعماق المجتمع تاركة وراءها مظهر العداء. ويتوالى حدوث الإضرابات غير أن فن التحكيم الذي يتسم بالحكمة ييسر السبل لإيجاد حل عادل لها، وأن أصحاب الأعمال والعمال يتوقون إلى تحقيق هدف مشترك، وذلك بالنهوض بمستوى إنتاج الشركة؛ لأن ذلك يرفع مستوى الأجور، كما أن الإدارة الحكيمة تستطيع معرفة الإمكانيات الموجودة في المجتمع.

ويعتبر هذا تفسيرًا يتسم بالمثالية للنمط الاجتماعي الذي يستبعد كل ما هو أولي، وأود أن أتناول في هذا المجال موضوع المجتمع الصناعي الذي نعرفه، واضعين نصب أعيننا إجراء التغييرات الضرورية وهي صورة مشابهة له، ومن الممكن تحديدها ووقفها على أنواع منظمات اقتصادية سابقة، ونجد في بعض الأحيان أن هناك بعض المجتمعات التي تهيمن فيها طبقة صغيرة على أدوات الإنتاج، وأن مصلحتها في الإنتاج الاجتماعي الإجمالي تختلف من حيث التوزيع عن مصلحة الجماهير؛ إذ طالما كان الإنتاج الاجتماعي الإجمالي محدودًا نجد أنه كلما زادت الأجور قلت مكاسب هؤلاء الذين يسيطرون على أدوات الإنتاج وأرباحهم، وطالما كان الباعث على الإنتاج هو القدرة على الكسب كما تشير فروض المجتمع القانونية، نجد أن مستوى الأجور ستحدوه علاقة هذا المستوى بالنسبة لمستوى المكسب الذي سيدفع أصحاب رءوس الأموال إلى استخدامها لتحقيق الهدف الذي يرمي إليه الإنتاج. وعندما تكون لدينا أركان النواحي الرأسمالية نجد أن الفشل في الحصول على بعض المكاسب والأرباح يعني إما البطالة أو تخفيض الأجور، ومن الواضح وجود عداء أساسي تتضمنه ملكية وسائل الإنتاج بين مصالح الرأسمالية من جانب، ومصالح العمل من جانب آخر.

ويمكن القول بأن هناك عداوات اجتماعية أخرى، ولكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى النتائج السياسية التي ذكرتها من قبل، فهناك صراع بين مصالح أصحاب الفحم وأصحاب الزيت وبين المحال الخاصة والجمعيات التعاونية، وكلنا يعرف وجود التعارض التاريخي بين الريف والمدينة، وبين الكنائس والنقابات، وإننا لا نتوقع مطلقًا أن تقوم مشاحنات بين أصحاب الفحم والزيت لامتلاك الدولة؛ إذ نحن على يقين من أننا سنصل إلى إيجاد التعاون والتكييف بين المصلحتين، فلماذا إذن ندلل على أن الوضع يختلف اختلافًا تامًّا عندما يحمى وطيس العداء بين رأس المال والعمل؟

والإجابة على ذلك من صميم الموضوع الذي أناقشه في هذا المجال؛ لأنه يكمن في فلسفة الدولة، ففي أي مجتمع من المجتمعات حيث يمتلك بعض الأفراد أدوات الإنتاج يترتب على استخدامها، وبالتالي على توزيع الإنتاج، سوء حالة الطبقة العاملة، ويرجع ذلك إلى عدم اشتراك هذه الطبقة في أدوات الإنتاج. وعلى العموم يمكن الوصول إلى أي اتفاق بشأن تلك العداوات الاجتماعية الأخرى، فربما يتحد التنافس الذي تدور رحاه بين الرأسماليين أو اتحاد النقابات، أو يختفي هذا التنافس. كما أن المنازعات التي تقوم بين الكنائس لا تعني استغلال طبقة لطبقة أخرى. أما الاختلاف بين الريف والمدنية فيعتبر

أمرًا هامًّا، وجدير بالملاحظة أنه عندما يقوى هذا الاختلاف ويشتد — كما نجد في أوروبا الشرقية اليوم — يأخذ هذا الاختلاف طابع الصراع من أجل سلطة الدولة. ويمكن الحد من اضطراب النواحي الزراعية، كما يشير التاريخ الإنجليزي الحديث دون إجراء أي تغيير على الفروض القانونية التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي. وهناك فارق بين كل العداوات الاجتماعية الأخرى، إلا أن الفارق بين رأس المال والعمل يمكن إدراكه عن طريق إدخال بعض التغييرات على هذه الفروض القانونية.

ويمكن القول إن هناك بعض العداوات الأخرى، ونجد مثلًا العداء المستحكم بين الزنجي والرجل الأبيض في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، أو العداء الموجود فعلًا بين العمال الكاثوليك، والعمال البروتستنت في دبلن. وليس هناك ما يدعو إلى أن ننكر أنها ستقوم بالحيلولة دون التماسك الطبقي، فلقد تعود أصحاب الأعمال على تقسيم عمالهم إلى فئات تميزهم في النواحي العنصرية والقومية.

غير أن وجود مثل هذه العداوات لا يعني القضاء على العداء الموجود بين رأس المال والعمل في المجتمع الحديث؛ إذ إن وجوده يحد من تعبيره الكامل. ولقد أوضحت الثورة الروسية أن الوعي الطبقي يثير بعض الاختلافات العنصرية أو المذهبية أو القومية التي تحاول دائمًا الحيلولة دون ظهورها، وإننا لا نستطيع أن نحدد الملابسات تحديدًا دقيقًا، ولكن ما نستطيع قوله هو أنه مهما حاول نظام الإنتاج أن يحول بين الطبقة العاملة، وما تتلقاه نتيجة المجهود الذي تبذله، والذي ننظر إليه على أنه أمر معقول، نجد أنه يبحث عن الوسائل والسبل الكافية لإجراء أي تغير على بنيان المجتمع الأساسي.

وطبيعي أن أي حق يخول للقيام بهذا المجهود سيعتمد على نواحي عدة متشابكة ومعقدة، فما من شك في أن النضوج السياسي لأي شعب ونوع الحكومة التي يعيش هذا الشعب في ظلها، وكذلك سلطة الهيئات الدينية والتأثير السيكلوجي نتيجة للنواحي العنصرية — كل ذلك مدعاة للاختلاف، وإن المجتمع الذي يأخذ في التوسع من الناحية الاقتصادية كالولايات المتحدة مثلًا قبل الكساد الأعظم سيحس بشدة الصراع الطبقي، ولكن ليس بالنسبة التي تحس بها بريطانيا منذ الحرب، فطالما يدفع نظام الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج إلى التقدم في أحوال الطبقة العاملة، هذا التقدم الذي يحقق أماني العمال المعترف بها سيجعل هؤلاء العمال يتقبلون وضع الدولة كما هو، ولكن عندما يقف هذا التقدم، نجد أن العمال سيُثار فيهم وعي ثوري، وسيحاولون دائمًا تحقيق موجبات رضاهم، فإذا لم يتيسر لهم ذلك في ظل نظام علاقات الملكية نجدهم يحاولون استبداله بنظام آخر، ونحن نعرف أن بديل الإصلاح هو الثورة.

وإني لا أدلل على أن هذه الثورة دائمًا تكلل بالنجاح، فهي مشكلة تنطوي عليها الاستراتيجية التاريخية. ومما هو جدير بالذكر أن ما أتناوله الآن هو ما يتضمنه التطور الاقتصادي طالما اتضحت لنا طبيعة الدولة، ويجب على الناقد هنا أن يكون قادرًا على برهنة أمرين: أن يوضح أن النظام الرأسمالي الحديث — وهو يختلف اختلافًا تامًّا عن سابقه — يمكن أن يتسع نطاقه بغض النظر عن علاقات الملكية التي قام عليها. ويجب على الناقد أيضًا أن يبين أن هذا التوسع له من الخطورة ما يمكنه من تحقيق أماني العمال المعترف بها، كما يجب أن يوضح ذلك، لا من أجل الوصول إلى رأسمالية مجردة لعالم مثالي حيث ينعدم وجود تلك المشاحنات التي نعرفها، ولكن من أجل عالم تتصارع فيه قوى الاستعمار الاقتصادية. وهو عالم يسوده التضخم والكساد، يسوده الصراع لفتح سوق جديدة، وتسيطر عليه الضرائب والجزية، وهو عالم تتحكم فيه الإعانات للتحكم في هذه السوق. ويجب عليه أيضًا أن يبين أن نظام علاقات الملكية الراهنة يمكن أن يمحق الثغرة القائمة بين قوى الإنتاج وقوى الاستهلاك، كما ينبغي أن يوضح أيضًا أن الدولة ليس في إمكانها الاحتفاظ بعاطليها في ظل ظروف رغدة فحسب، ولكنها تستطيع في ظل إمكانيات الحصول على مكاسب وأرباح أن تُبقي على الخدمات الاجتماعية، بل وتطورها، هذه الخدمات التي يعتبرها العمال أمرًا جوهريًّا فيما تؤديه الدولة من أعمال.

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الإمكانيات هي التي في ظلها يخرج هذا البرهان إلى حيز الوجود في الديمقراطية الرأسمالية، ولقد أقيمت دعائم مثل هذا المجتمع على حق الانتخاب العام، فهو يحاول التوفيق بين تركز السلطة الاقتصادية في أيدي حفنة من الأشخاص، وانتشار السلطة السياسية على نطاق واسع. ومما لا بد منه هو أن الجماهير التي تعيش في مثل هذا المجتمع يجب أن تستخدم ما لها من سلطة سياسية لضمان اطراد النواحي المادية وسلامتها، فإذا سلمنا بهذه الافتراضات التي تقوم عليها الديمقراطية الرأسمالية فإننا نجد أن ذلك معناه وجود حكومة تقوم لتحقيق هذه الأهداف، ومن اليسير أن ترى أن تحقيق ذلك لا يتيح المجال للصعوبات في عصر تسوده الرأسمالية التوسعية، وعندئذ لا تمس النواحي التي تقدمها الحكومة أماني هؤلاء الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، فهم على استعداد لدفع الثمن الذي تنطوي عليه افتراضات هذا النظام، غير أن الموقف يختلف اختلافًا تامًّا عندما تكون الرأسمالية في اضمحلال؛ إذ يبدو أن الثمن الذي تتوقعه الديمقراطية من مثل هذه الامتيازات سيكون غاليًا جدًّا، وعندئذ تتعارض الافتراضات التي قامت عليها الرأسمالية مع ما تتضمنه الديمقراطية، وإذا طالت مدة

التدهور ينبغي أن تتوقف العملية الديمقراطية أو تعدل من الافتراضات الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع.

ويشهد تطور الحركة الفاشستية بدقة هذا التحليل؛ إذ إن ناحية الرأسمالية الحرة عندما تندمج في الديمقراطية — وتصبح مثلًا أعلى — قد تتمشى مع ناحية التوسع، وطالما اتضحت سلطة الرأسمالية وهي تستمد الإمكانيات من عمليات الإنتاج، فإنه من المستطاع التنازل عن المطالب الديمقراطية. أما التناقض الموجود بين الافتراضات الاقتصادية والسياسية فيخلع عليه ثوب الرضا للنجاح الذي أحرزه بما يؤديه من أعمال. ولكن عندما تسير الرأسمالية في مياه ضحلة، نجد أن سياسة تلك الامتيازات توحي بالتشكك والريبة، أما الدافع إلى الحصول على بعض المكاسب فيتطلب تخفيض الأجور، وتنقيص التكاليف التي تفرض على رأس المال عن طريق الضرائب، ورداءة النواحي الصناعية، وبالتالي تتدهور نواحي الخدمات الاجتماعية. إلا أن الديمقراطية قد دفعت الجماهير إلى أن تتوقع عكس هذا كله، إذ اعتقدوا في أن لهم الحق في استخدام سلطتهم السياسية حتى يتمكنوا من الحصول على المكاسب المادية، وتحقيق نواحي صناعية أفضل، والتوسع المستمر في الخدمات الاجتماعية. ولقد تعادلت هذه النواحي من الديمقراطية في الدولة، غير أنه في الأحوال العسيرة نجد أن الرأسمالية تقوم بعرقلة المطالب التي يعدون تحقيقها فترة من الزمن، ولكن إذا طال ذلك نجد أن النتيجة المنطقية هي أن الرأسمالية تتخذ طريقًا آخر طالما كان هناك استمرار في اندماج الرأسمالية والديمقراطية.

ولقد أخذت الفاشستية على عاتقها نجدة الرأسمالية من الورطة التي وقعت فيها؛ إذ عهدت بسلطة سياسية تكلفة هؤلاء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها، وذلك للقضاء على الديمقراطية. أما الطرق التي اتبعتها فهي على نمط واحد، فأخمدت الأحزاب السياسية التي أنكرت وجود تلك الأهداف، وولى العهد الذي كان يسود فيه الحق في الإضراب، ومضى عهد النقابات الحرة، وقلت الأجور إما من جانب أصحاب الأعمال وإما بموافقة الدولة، وأنكر الحق في توجيه النقد سحب الحق الذي خول للمنتخبين تغيير الحكومة. ومما هو جدير بالملاحظة أن الدول الفاشستية الرئيسية قد أقامت سلطتها على الاتفاق الذي أبرمته مع القوات المسلحة، إذ إنها — كما أوضحت في الفصل السابق — مركز السلطة الإلزامية العليا، كما أنها أقامت سلطتها أيضًا على تسليح القوات الموالية لها؛ إذ إن عمل الحرية الآن هو نشر الحقائق الصادقة؛ ولذلك أخذت الحكومة تباشر الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح بطريق مباشر، وكانت هناك جهود تبذل في ألمانيا الهتلرية لإخضاع الكنائس لأغراضها. أما هؤلاء الذين أخذوا يشنون الهجوم على تلك

الامتيازات الجديدة فقد وجدوا طريقهم إما إلى السجون والمعتقلات وإما إلى المقصلة، إذ إنهم تخلوا عن حياد الخدمات المدنية التي تعتبر فكرة أساسية للديمقراطية الرأسمالية. أما في الأوقات العصيبة فهي تفسر لنا ناحية من النواحي الفكرية للنظام الجديد. ولقد استوعب النظام البيروقراطي مكافحين محنكين جديرين بالثقة من مكافحي الجبهة القومية، ونجد أيضًا أن الهيئة القضائية تخضع لخدمات المثل العليا الفاشستية، لا للمبادئ القانونية؛ ولذلك يمكن لأي محامٍ ضليع أن يدافع عن مذبحة ٣٠ يونيو عام ١٩٣٤م على أنه تجسيم للعدالة المطلقة.

وتستطيع الفاشستية إذن، وفي مثل هذه الملابسات، أن تقوم على صيانة الرأسمالية، والإبقاء عليها، طالما وأنها تستطيع الاعتماد على القوات المسلحة، ومن ثم فهي تستطيع أن تسحق جميع الاضطرابات الداخلية التي تواجهها، وهي تتيح للرأسمالية الفرصة لكي تدرك أن إشباع دافع الكسب يشغل المحل الأول لسياسة الدولة. أما مشاكل الديمقراطية الرأسمالية فيمكن حلها عن طريق التخلص من العنصر الديمقراطي. ولقد ذكر هتلر في كتابه «كفاحي»: «أن الدعاية يجب أن تستفيد بكل مذهب مهما كان خداعًا إذا كان ذلك المذهب يعزز الأهداف الفاشستية.» وأوضح موسوليني أن في تحقيق أهداف الفرد تتحقق أهداف الدولة، وعندما نقوم بدراسة مظهر الهدف الحقيقي في المجتمعات الفاشستية يتضح لنا أنه يتضمن تضحيات العامل البسيط لتقديمها قربانًا على مذبح المطالب الرأسمالية؛ لكي تستطيع الحصول على المكاسب.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن إخماد النواحي الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا قد تمت دون أي تغيير في العلاقات الاقتصادية للطبقات. ففي ألمانيا وإيطاليا نجد أن التناقض الموجود بين مظهر السلطة وحقيقتها لا يمكن الوصول إلى حل له عن طريق إدخال بعض التغييرات على المبادئ القانونية التي تحدد العلاقات بين الطبقات، ولكن عن طريق إخماد النواحي الاجتماعية والسياسية، فلقد سعى العمال في الحكم السابق عن طريق تلك الامتيازات إلى ضمان تلك المطالب التي وجدوا أن لهم الحق في ضمانها، وتغيرت العلاقات القانونية بين الطبقات في روسيا من أساسها؛ وذلك لإقامة الدولة بدلًا من قيام حفنة من الأفراد بامتلاك وسائل الإنتاج، وإن ما تركته الحكومات الجديدة في إيطاليا وألمانيا من أثر حقيقي هو سلب العمال حقهم القانوني في إنكار أن أهداف الدولة تعتبر أمرًا كافيًا لهم. أما توزيع الإنتاج الاجتماعي فهو يقوم على نفس المبادئ التي كانت موجودة من قبل هذا التغيير.

فإذا قيل لنا: إن الدولة — وهي تتخذ موقف الحياد — قامت بتحديد هذه المبادئ، فإن الرد القاطع إذن هو إنكار حيدة الدولة، إذ إن الدولة الفاشستية ترضخ لفروضها القانونية الأساسية، وهي تتضمن إخضاع العادات التي تتبعها لدافع المكسب الشخصي، كما أن الخطر الذي تعرض له المكسب الشخصي في السنة الأولى من حكم هتلر قد أجبره على السير في الطريق السوي، والتخلي عن تلك السياسات التي تتضمن تأكيدًا اشتراكيًّا، كما أن مثل هذا الخطر هو الذي حمل الحكومة الفاشستية في إيطاليا على أن توافق باستمرار على تخفيض الأجور، فعندما تتخذ الفروض القانونية للرأسمالية، نجد أن وقع ما تقوم به الدولة من أعمال يكون في صالح أصحاب رءوس الأموال، فإذا التجأ الفرد إلى مبادئ أخرى فمعنى ذلك التعارض مع الطبيعة الكامنة للفاشستية.

هذا هو الدرس الذي تلقته الفاشستية، ولكن لم تلق أية خبرة تاريخية في الأزمنة الحديثة الضوء على طبيعة الدولة. أما سلطتها الإلزامية فيجب استخدامها لحماية استقرار نظام العلاقات بين الطبقات، ولكن لا يمكن استخدامها لتغيير هذا النظام. وهذا يعني أنه إذا عرضت المؤسسات الاجتماعية سلامة هذا الاستقرار للخطر، فإن الدولة ستشن عليها هجومًا باسم القانون والنظام. وفي قيامها بذلك تجدها وقد هبت للدفاع عن تلك المصالح وحمايتها، إذ إن قانون وجودها لا يحتم عليها اتخاذ موقف محايد، وهي تضطر إلى الاختيار لا لشيء إلا لكونها دولة، أما حكومتها فهي تؤدي عملها على أنها اللجنة التنفيذية لهذه الطبقة التي تسيطر من الناحية الاقتصادية على نظام الإنتاج الذي في ظله يعيش المجتمع.

والمثال الأمريكي خير مثال يوضح لنا هذا الموقف، فالمبادئ التي قامت عليها النقابات في الولايات المتحدة، والسلطة القديمة التي يمارسها أصحاب الأعمال في الصناعات حيث تتميز بالتنظيم السيء، أدى كل هذا إلى تنفيذ بند من بنود قانون الانتعاش الاقتصادي القومي الذي صدر عام ١٩٣٣م. ومن المعروف أن معارضة أصحاب الأعمال أدت إلى قيام صعوبات كثيرة في تطبيق هذا البند.

فعلى شواطئ المحيط الهادي نجد أن رفض شركات الملاحة وبناء السفن بالاعتراف باتحاد عمال النقل أدى إلى قيام عمال سان فرنسيسكو بالإضراب في يوليو عام ١٩٣٤م.

ولقد فض هذا الإضراب بعد أربعة أيام؛ لأن قوى الحكومة تكاتفت للتغلب على أهدافه باسم القانون والنظام، ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب الأعمال في سان فرنسيسكو أخذوا عن وعي يراوغون في تنفيذ الالتزام الذي فرضه القانون عليهم، ولم يكن بالشيء

الهام أن روح القانون الأمريكي هي أنه يطبق بالمساواة وبغير تمييز على جميع الأشخاص سواء أكانوا من أصحاب الأعمال أم العمال؛ وذلك لأن محاكم الدولة كانت طبقًا لأهداف الدولة المحددة تلتزم الحياد بين الجانبين.

وعندما يقف دولاب العمل في مجتمع سان فرنسيسكو، نجد أن ذلك يعرض استمرار هذا المجتمع للخطر، ويعتبر هذا بمثابة جوهر للإضراب العام، فهو محاولة عن طريق الضغط على أصحاب الأعمال حتى يرضخوا، وهو محاولة أيضًا عن طريق حمل الحكومة على استخدام نفوذها لتحقيق الهدف الذي قام الإضراب من أجله، والإضراب العام بطبيعته معناه تعريض النظام العام للخطر، إذ يترتب عليه حرمان المجتمع من الخدمات الهامة، والحكومة تقوم بحماية هذا النظام، ويتسنى لها ذلك عن طريق تأدية هذه الخدمات. ولقد ذكر مستر هيو جونسن وهو المتعهد بتطبيق قانون الانتعاش الاقتصادي القومي «أن الإضراب العام يعرض سلامة المجتمع للخطر، ويهدد الحكومة، كما أنه يعتبر حربًا أهلية ربما أدت إلى ثورة دموية»، وحث العناصر المسئولة في الحركة التي قامت في سان فرنسيسكو على أن تطهر نفسها من القوى الهدامة التي تهدف إلى القيام بإضراب عام.

ولكن ماذا ترتب على مثل هذا الموقف؟ فأصحاب الأعمال استمروا في رفضهم الاعتراف باتحاد عمال النقل حتى لا يقعوا تحت طائل الالتزام القانوني، وهم في نفس الوقت يؤكدون بأن الحكومة ستتدخل لكي تحد من هذا الإضراب، وعلى العمال إذن الاختيار بين الاستسلام للحكومة أو الصراع معها. وطبيعي أن الصراع يعني القيام بعمل ثوري لم يهدف إليه العمل في أي وقت من الأوقات، ولكن عندما يتعرض النظام للخطر، نجد أن الحكومة ستقوم بالتدخل بما لها من سلطة إلزامية حتى يستتب الأمن، غير أنها ربما تعرضت هي نتيجةَ تدخلها للثورة. وطبيعي أن تدخل الدولة يقصد منه القيام بذلك باسم المجتمع، غير أن الأثر الذي تتركه هو وضع سلطتها تحت تصرف الملكية الشخصية، إذ هي تتمسك بنظام العلاقات الطبقية؛ إذ إنه يبطل ذلك الحق الذي قامت بمنحه للعمال قانونًا. وإن صحته التي قامت على الحياد تعتبر أمرًا يتوقعه كل فرد، وجدير بالذكر أنه في حالة إضراب سان فرانسيسكو لم تتخذ الحكومة أية خطوة كانت نحو صحة هذا الحق، ولكن إذا تغاضينا عن النواحي البلاغية، نجد أنه بمجرد ما يتعرض أصحاب الأعمال للخطر، نجدها تقوم بالعمل كعميلة لهم.

٣

إن الموقف الذي أوضحناه بشأن الإضراب الذي قام في سان فرنسيسكو هو مثال لموضوع عام، فحيث نجد الصراع الطبقي في مجتمع من المجتمعات، فإن سلطة الدولة ستظهر واضحة جلية في جانب هؤلاء الذين يمتلكون أدوات الإنتاج في المجتمع الذي تتحكم فيه، ففي بعض الأحيان تتضح معالم هذا الصراع كما في إضراب سان فرنسيسكو، إذ تظهر سلطة الدولة في شكل البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية، ولكن سواء أكان هذا الصراع واضحًا أم خفيًّا، فإن الهدف الذي يرمي إليه الصراع الطبقي يمكن تحقيقه عن طريق التغلب على الدولة، إذ ليس هناك من سبيل آخر حيث تستخدم سلطتها لكي تدخل تغييرًا حاسمًا في علاقات الملكية. فإذا امتلكت حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستستخدم للمحافظة عليها، وهذا هو جوهر القانون، والقانون هو إرادة الدولة.

٤

ونستخلص من هذا حقيقة خطيرة تذهب إلى أنه في أي مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج، نجد أن الحقيقة الرئيسية تتمثل في النضال من أجل امتلاك سلطة الدولة بين الطبقة التي تمتلك هذه الأدوات، وتلك الطبقة المحرومة من فوائد هذه الملكية، ومعنى ذلك أن الدولة تتحيز دائمًا لمصلحة الطبقة الأولى، وتمارس الدولة سلطتها من أجل مصالحهم؛ ولذلك فهم لن يتنازلوا عن الفوائد التي يجنونها ما لم تضطرهم ظروف إلى ذلك، وهم لا يتخذون مثل هذا الموقف بدافع ذاتي؛ إذ إن وضعهم في البنيان الطبقي يدفعهم إلى أن تتمشى امتيازاتهم الخاصة مع سلامة المجتمع.

وتضايق هذه الفكرة أصحاب العقول الخيرة؛ إذ إن الثورة كوسيط للتغيير الاجتماعي تعتبر أمرًا لا بد منه، وهي تحتم وجود نواحي عدة في التطور البشري، إذ يكف الأفراد عن تسوية اختلافاتهم بتحكيم العقل ويلجئُون إلى القوة لتحدد هذا المصير، وهم يتذكرون المخاوف التي تصحب الصراع المدني، والمآسي التي تمخضت عن تمرد المتطهرين (البيوريتان) وما عانته الشعوب الفرنسية والروسية أثناء الثورات التي قامت، ولقد أوجد استخدام العنف الحقد والكراهية؛ إذ منذ الانقلاب الصناعي نجد أنهم يحاولون تأكيد النواحي التي أحرزوا بها شيئًا من التقدم، وعن طريق الإحسان بذل بعض الأفراد المحظوظين جهودهم ليخففوا مما يعانيه الآخرون، وهم يشيرون بذلك إلى نمو ضمير اجتماعي أعمق غورًا مما كان عليه ضمير الزمن الغابر. كما يشاهد ذلك في مسلكنا

الجديد إزاء اختصاصات الدولة، وفي الضرائب العالية المستوى التي يقبل الأغنياء فرضها على أنفسهم، وفي الفرص المتاحة لهذا العصر الذي أخذ نطاقه في الاتساع. فإذا أمكن تحقيق هذا بالطرق السلمية، فلماذا نقول إذن إن العنف يعتبر أداة جوهرية في الحضارة المعاصرة كما كان في عصور أقل تنويرًا؟ ولماذا لا ندلل على أن الأفراد قد تعرضوا للعنف حتى إنهم يتقبلون تحكيم العقل على أنه الحكم الأخير؟

والإجابة على ذلك واضحة للغاية، فمن الناحية التاريخية نستطيع أن نقول: إن التغييرات الهامة التي أمكن الوصول إليها بالطرق السلمية ترجع إلى توسيع النظام الاقتصادي، فعند وجود هذا التوسع يوجد الأمن والاستقرار، وعند وجود الأمن والاستقرار نجد أن الفرصة قد أُتيحت والوقت قد حان للأفراد لأن يحكموا العقل. وعندما يوجد مثل هذا التوسع نجد أن الأماني المعترف بها لهذه الامتيازات لن ينخر السوس فيها، وذلك عندما تذعن لمطالب الجماهير، ويمكن تحقيق وسائل الراحة في أي مجتمع عندما يمنح فوائد مادية جديدة. ومن الخطورة في مثل هذه الفترات أن يبلغ التدهور الاقتصادي مرتبة يصبح من العسير معها تحقيق هذه المطالب دون القيام بثورة في العلاقات الطبقية في هذا المجتمع؛ إذ إن هذه العلاقات المتغيرة تعني نظمًا متغيرة من الأفكار، فهي تنكر وجود أفكار خيرة تمثل معنى الحياة لهؤلاء الذين يطلب منهم التنازل عنها، وتتنازل بعض الأفراد عن مراكز لا يعدونها مراكز أساسية، ويشهد التاريخ على أنهم لم يتنازلوا عن المراكز التي تعتبر في نظرهم مراكز حيوية بالطرق السلمية.

ويمكن إدراك ذلك من دراسة الحقائق الأولية، فالفرد المتمدين لا يدافع عن المؤسسة الاقتصادية للعبودية، إلا أن الحرب التي قامت كانت كفيلة بإقناع الولايات الجنوبية في أمريكا بأن هذه المؤسسة لا يمكن الدفاع عنها. ولقد قام الكومنولث البريطاني على مبدأ المساواة بين أعضائه، إلا أن الحروب قد قامت لتدعيم هذا المبدأ، وهناك مبادئ هامة قامت عليها العدالة الاجتماعية، غير أنه يمكن تحويل الحق في المساواة والانتخاب أمام القانون، وتحرير النساء، وتحديد ساعات العمل، ووضع نظم معتدلة في المصانع، ولكن على حساب النواحي البشرية، ولكننا ما زلنا نحارب من أجل حق التجمع الحر في الميدان الصناعي، وما زلنا نكافح ليخول الحق للزنوج أن يتساووا مع الآخرين أمام القانون، ولكن عندما نقوم بتحكيم العقل فسنعترف بفشل الحرب. وستتضمن أية معارضة كتلك المعارضات التي تكمن في قبول ميثاق عصبة الأمم وحلف باريس، ستتضمن اعتقادًا جازمًا في ممارسة القوة حيث يعترف الموقعون بأن هذا أمر يتعلق «بالشرف» والمصلحة الحيوية.

وعندما نقول: إنه ينبغي علينا أن نثق في العقل، فسيتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ماذا نعني؟ وأي عقل نحتكم إليه لتسوية الخلافات الموجودة؟ هل يقصد به الحكومة التي تتحيز دائمًا لفئة ما، وتقوم بارتكاب بعض الأخطاء في أغلب الأحيان؟ أو هو العقل الذي يتصف به الجانب الأكبر وذو المقام الأعلى «لهذه الجماعة التي قدم له المفكرون في العصور الوسطى فروض الولاء؟» وهل نجاري الفكرة التي يعارضها بعض الأفراد التي تذهب إلى أنه يجب على الأقلية أن تخضع دون قيد أو شرط؟

ولقد قيل: إن هناك اختلافًا بين التزامات الأفراد الذين يحتكمون إلى العقل في ظل النظام الدكتاتوري عنها في النظام الديمقراطي الذي نجد فيه أن الأفراد في إمكانهم تعديل المبادئ التي قامت عليها الحكومة عن طريق الأغلبية لكي تحقق الأهداف التي كرست نفسها لها. أما هؤلاء الذين يشايعون فكرة التغيير فهم في الواقع يحبذون الفكرة التي تقول: إن الأغلبية هي مصدر هذا التغيير، ولم يخول لهم الحق في استخدام القوة؛ لأنه لا داعي لها.

وهذا واضح كل الوضوح؛ إذ إني لا أصر على القول بأن الحلول التي أمكن التوصل إليها بالطرق المنطقية قد فضلناها على تلك الحلول التي لا يمكن الوصول إليها إلا بعنف. كما أني لا أدلل على أن الأفراد في أي مجتمع ديمقراطي يجب عليهم أن يتحملوا ما يرونه شرًّا من الشرور؛ لأن لهم الحق القانوني في تغيير القانون الذي يعارضونه بشرط وجود أغلبية.

ويجب تسوية المشكلة القائمة على أساس آخر، وتختلف النقطة التي أود إثارتها؛ إذ إنها تشير إلى أن المؤسسات الديمقراطية قد ثبتت صحتها في المجتمع الرأسمالي طالما كانت هذه المؤسسات تقوم بدورها للقضاء على خصائص الرأسمالية، أي العلاقات الطبقية التي يدخل في نطاقها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وعندما تسعى الديمقراطية السياسية إلى تحويل الملكية الخاصة إلى المجتمع، فإن الطبقة الرأسمالية ستستخدم سلطة الدولة — إذا استطاعت — لكبح جماح المؤسسات الديمقراطية. وعلى ذلك نجد التفاوت بين الطبقات يمكن تسويته بالقوة، ولا سيما في مراحل التطور الاقتصادي، ولقد دللت على أن التشبث بالديمقراطية السياسية كما توضح الخبرة التي مرت بها إيطاليا وألمانيا والنمسا، لم تكن هدفًا كافيًا للدولة. ويمكن أن توطد الحكومة أركانها طالما كانت لا تتعارض مع مطالب العلاقات الطبقية التي تضمنتها، والتي يتطلبها النظام الرأسمالي. ويمكن أن نقرنها بهذا النظام عندما يكون له من القدرة التي تمكنه من سد مطالب العمال المتزايدة

لخدمة الفوائد المادية، ولكن عندما لا تستطيع الرأسمالية أن توضح نوع التوسع الذي تراه، نجد أنها تقع في مأزق؛ إذ عليها أن تختار أحد أمرين: إما القضاء على العلاقات الطبقية التي تتضمنها، أو إخماد المؤسسات الديمقراطية.

ولا يعبر الرأي القائل بأن الأفراد يجب عليهم أن يتقبلوا الفروض القانونية التي قامت عليها الحكومة الديمقراطية، لا يعتبر ردًّا شافيًا، إذ إن النواحي التي نحتكم فيها إلى العقل بدلًا من استخدام القوة تعد حلولًا لها قيمتها. غير أن الحقيقة تكمن فيما إذا كانوا سيستقبلونها. وليس من العسير أن نرى أن الدولة الديمقراطية قد أتيحت لها فرصة أفضل لكي تحقق العدالة الاجتماعية، ولا يعتبر موضوع الدولة في هذا الصدد موضوعًا يتعلق بالدولة الديمقراطية البحتة؛ وعلى ذلك فإنها دولة تعبر مضامينها السياسية عن المساواة بين المواطنين، وذلك فيما تجنيه من الفوائد المادية، وهي في نفس الوقت تعتبر خصائص اقتصادية؛ وذلك بسبب الأسس التي تقوم عليها الرأسمالية. ولا تكمن المشكلة فيما إذا كانت تتسم بالحكمة، أو أنها مجرد تخلٍّ عن الديمقراطية السياسية، ولكنها تكمن في تدهور النواحي الرأسمالية في فترة ما، وعندئذ يمكن الإبقاء على الديمقراطية.

وأبلغ رد لوجهة النظر هذه هو أن نبرهن على وجود هذا الثبات. ويجب ألا يغيب عن البال إمكان تحقيق ذلك، وستقف العقبات في الطريق، إلا أنه يجب التغلب عليها، ويجب شرح الأسباب التي دعت إلى زعزعة هذا الاعتقاد في ظل ثبات الديمقراطية بين الأفراد المخلصين الذين تغلبوا على الفاشستية في إيطاليا وألمانيا والنمسا، كما يجب تفسير تدهور هذا المبدأ في نفس الوقت الذي قامت فيه الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي. وينبغي أيضًا أن تفسر لنا قدرة الدول الفاشستية المحافظة على نفسها بالطرق الإرهابية، كما يجب تفسير سبب قيام الفاشستية التي أوقفت تقدم الخدمات الاجتماعية، وأنزلت من مستوى النواحي الصناعية، وأخمدت حرية توجيه النقد. ولكن حتى نلوح مثل هذه التفسيرات في الأفق، فمن العسير إذن أن يداخلنا الشك في صحة هذا التحليل.

ولقد قيل لنا في بعض الأحيان: إن الهجوم يتركز على الديمقراطية السياسية في البلاد التي لم تمر فيها هيئاتها بتجارب عديدة. أما الدول التي تأصلت فيها عاداتها مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ودول إسكندناوة؛ فإننا نجد أن الهجوم على الهيئات الديمقراطية لم تسفر عنه أية نتيجة، ولكن يجب أن نعرف ما تنطوي عليه الحقيقة وندرسها دراسة وافية، ومن الأهمية أن ندرك أن الجميع يرون القلق الخطير الذي يهز كيان المؤسسات الديمقراطية. ومن الأهمية أيضًا أن نعرف أن العقبة التي تحول دون

تحقيق الحرية تتميز بها إدارتها. ويجدر بنا أن نشير إلى أنه لم تقم أية منها عندما أمسكت بناحية الأمور بإعادة تحديد العلاقات الطبقية، وهذا هو الرد الحقيقي الذي تتضمنه دراستي، فإذا قامت بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا بتحويل الأساس الذي قام عليه نظام الملكية، من أيدي الخاصة إلى أيدي العامة، بالطرق السلمية فستدعم هذه الدراسة التي تقوم فيها الوسائل الديمقراطية بالتغييرات الأساسية.

ولكن ليس هناك من دليل على ذلك، وإذا سلمنا بوجوده فسيثير الشك والريبة. ولقد تعرضت الجمهورية الفرنسية لتهديد الفاشستية، وكان لذلك أثره العميق. كما أن للأحداث التي وقعت في فبراير عام ١٩٣٤م أثرها إذا تغاضينا عن أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. ففي الولايات المتحدة نجد أن الحركة العالمية لم تكن منظمة تنظيمًا دقيقًا من الناحية السياسية، وبذلك لم يتعرض نظام العلاقات الطبقية القائم حينذاك لأي تهديد، ولكن ما يلفت الأنظار في التجربة التي قام بها روزفلت، وكانت تهدف إلى استعادة الرأسمالية لا إخمادها: هو عجز الرئيس عن الحيلولة دون قيام أصحاب الأعمال بعرقلة الإجراءات التي ترمي إلى منح الطبقات العاملة الفوائد المالية. ونجد في بريطانيا أن الأقلية في حكومة حزب العمال التي لم تحاول وضع تشريع اشتراكي قد نُظر إليها على أنها تعرض أسس الاستقرار الاقتصادي للخطر، وخلفتها حكومة قومية لم تقم على اندماج الأحزاب السياسية التي وافقت على صحة النظام الرأسمالي فحسب، ولكنها قامت على الافتراض القائل بأن الأزمة التي أدت إلى تسلمها مقاليد السلطة قد بررت وقف منح الفوائد المادية المتزايدة التي تسعى الديمقراطية السياسية إلى ضمانها.

وليس هذا هو كل شيء؛ إذ إن الديمقراطية الرأسمالية في بريطانيا ظلت كما هي؛ لأن صحة الاندماج التي تقوم عليها لم تعرض بعد على المحاكم، ويجب علينا أن نلاحظ أن الأحداث التي وقعت منذ عام ١٩٣١م قد دفعت حزب العمال إلى الاشتراكية، ولكن كان بجانب هذا تطور آخر؛ إذ أظهر أعضاء حزب المحافظين اتجاهًا نحو الافتراضات التي قامت عليها دعائم الدستور الإنجليزي ردحًا من الزمن. أما إعادة تنظيم مجلس اللوردات فيقضي بأن يكون له من السلطة ما يجعله قادرًا على أن يؤخر صدور التشريع الاشتراكي، وذلك عن طريق البرلمان، حيث نجد أن حزب العمال يحرز أغلبية في مجلس العموم. ولقد بقي حق الاعتراض لمدة تقرب على مائتي عام، أما فيما يتعلق بالحق في حله والحق في إيجاد طبقة من النبلاء، فسنجد أن الملك سيكون في حل من العمل بنصيحة وزرائه إذا استطاع أن يحصل على موافقة لتأخير أي قرار، ولو كان ذلك بانضمامه إلى صفوف المعارضة، ولمثل هذه الاقتراحات أهميتها القصوى؛ إذ نجد أنهم يقدمون اقتراحًا

يقضي بالبحث عن وسيلة تناوئ حزب العمال وحده، ولا توجه ضد أي منافس، كما أنهم يعتقدون أن الحواجز الدستورية ربما تكون متضمنة في صميم التشريعات الاشتراكية التي تقف حجر عثرة في طريق الأهداف التي تسعى أية حكومة مناهضة للاشتراكية إلى تحقيقها.

ويجدر بنا أن نضرب مثالين حول موقف بريطانيا؛ إذ نستخلص منها مبدأ عامًّا له أهميته. فلقد قيل لنا: إنه من المرغوب فيه التضامن بين أحزاب العمال وأحزاب الأحرار طالما وأنه قد طلب منها الإبقاء على الديمقراطية والتمسك بها، إذ ربما يؤدي هذا التضامن إلى نيل سلطة انتخابية؛ ولذلك نجد أنها تحاول وضع الديمقراطية بمعزل عن الهجوم الذي يشنه المتطرفون اليمنيون. ولقد قال زعماء حزب الأحرار إنهم يعارضون الاشتراكية بينما يحبذون الفكرة التي تذهب إلى أن وظيفة الدولة يجب أن تكون على نطاق واسع، فهم لا يستخدمون سلطة الدولة لكي يدخلوا تغييرات أساسية على العلاقات الطبقية؛ ولذلك فللقيام بتنظيم التحالف المقترح يجب على حزب العمال أن يتغاضى عن عقيدته الاشتراكية ويركز جهوده على برنامج الإصلاح الاجتماعي الذي وضعه حزب الأحرار، وهذا بدوره لا يعتبر الخطوة التي ربما يوافق عليها حزب العمال طالما كان عبء الخبرة يكمن في عدم كفاية أية سياسة لم تمس النواحي الأساسية في العلاقات الطبقية.

ولكن دعونا نفترض أن حزب العمال مستعد — ولو مؤقتًا — على أن يتغاضى عن العقيدة الاشتراكية لكي يحرز نصرًا انتخابيًّا، وذلك بتحالفه مع قوى الأحرار، ولكن كيف يحقق هذا النصر الأهداف التي قام من أجلها في ظل الظروف التي تقع تحت طائلها؟ إذ عندما يتسلم مقاليد الحكم لن يستطيع أن يركز جهوده لكي يحقق بعض مشروعات الإصلاح الاجتماعي ما لم يحدث انتعاشًا اقتصاديًّا سريعًا. فما من شك في أن ثمن ذلك سيؤدي به حتمًا إلى مثل ذلك الوضع الذي أدى إلى هزيمته عام ١٩٣١م، فإذا كان على حزب العمال أن يسير على نهج النظام الرأسمالي فيجب عليه أن يعرب بصراحة عن موافقته على الافتراضات التي قامت على الرأسمالية، إذ فيها نجد أن الدولة لا يمكنها القيام بالإصلاحات الاجتماعية في فترة يخيم عليها الكساد التجاري. ومن العسير أن نرى مدى وثوق هذه الحكومة بمؤيديها طالما كانت هذه الظروف ستحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها نالت سلطتها.

ولكن إذا قامت هذه الحكومة بعد مباشرتها مهام سلطتها في الحكم بإنعاش النواحي التجارية فليس من اليسير أن نرى أننا نستطيع أن نقطع شوطًا بعيد المدى في هذا المجال. فبتضامنها مع الأحرار لا تستطيع أن تسير على سياسة اشتراكية؛ إذ يجب عليها حينذاك

أن تبذل ما في وسعها؛ لكي تستخرج من النظام الرأسمالي أكبر فائدة لطبقة العمال. ولا داعي للحط من قيمة هذه السياسة التي إذا سرنا على نهجها فإننا سنجني إسكانًا أفضل، وإمكانيات أفضل للعمل، ونظامًا تعليميًّا ونشاطًا تقوم به النقابات. فإذا لم يدم هذا الانتعاش الاقتصادي، فالنتيجة الوحيدة لاستئناف سياسة الامتيازات ستعنى بإيجاد مستوى جديد للأماني المعترف بها بين العمال الذين سيشعرون بالمرارة وخيبة الأمل عندما يخيم الكساد بشبحه في المرة التالية. وسواءً استمر الانتعاش أو استمرت الأزمة، فإن قبول حزب العمال لافتراضات النظام القائم يعني قبوله للتناقض الموجود بين الرأسمالية والديمقراطية والذي سيطيح إن عاجلًا أو آجلًا بأي منهما. ولقد مرت هيئة المنتخبين بتجارب عدة جعلتها تذهب إلى أن إدارة الدولة الرأسمالية يجب أن تكون في أيدي الأفراد الذين يؤمنون بمبادئها، ومن الحماقة أن تطلب من حزب العمال أن يدير دفة المجتمع الرأسمالي.

ولا يتمشى هذا الاقتراع مع المشكلة الرئيسية التي أثيرت في هذا الصدد؛ إذ إنه من الممكن تحقيق الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي بكل ما يتضمنه هذا الانتقال من تغيير في العلاقات الطيبة بالطرق السلمية في أي مجتمع ديمقراطي. وإني لا أدلل على أنه لا يمكن إنجاز هذا إذا أراد أصحاب أدوات الإنتاج أن يحققوا مضامين الديمقراطية، ومعناه هو أنه إذا أدت الديمقراطية عملها بنجاح، فإنها تسير بنجاح، وهذه كما نرى ملاحظة لا تستحق الذكر، وإني أبادر بطلب معرفة ما إذا كان على ضوء الخبرة التي مررنا بها يحق لي القول بأنه من المعقول أن نفترض أنها ستحقق هذه الأهداف. وعلى المتفائل المتحمس أن يتخذ موقفًا ثابتًا، فهو لا يقوم بتفسير الخبرة الأمريكية أو الخبرة التي مرت بها أوروبا أثناء الحرب أو أنه يقوم باستبعادها فحسب، ولكن يجب عليه أيضًا أن يوضح أن اتحاد الدول يكمن تحقيقه عندما يختلف الأفراد حول الأسس التي يقوم عليها.

ولقد قام بعض المراقبين المرموقين بمحاولات عدة في هذا الصدد، ويجدر دراستها بشيء من الدقة، ولقد ذكر البروفسور جريجوري أنه: «إذا اختار المثقفون في الغرب اقتران الفاشستية بالرأسمالية ووصمهما بالانحلال لأغراضه الدعائية، فيجب الاعتراف بعدم وجود أي ضمان أو تأكيد لعملهم هذا.» ولقد اتخذ هذا الموقف على أسس ثلاثة: فجوهر الفاشستية يتسم بالسلطة، وأما جوهر النظام الرأسمالي فيتسم بالحرية في العمل وحق الفرد في التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية، أما الأساس الثاني فهو: وجود

وجه الشبه بين خمس وعشرين نقطة في البرنامج الاشتراكي القومي، ومذهب الشيوعية الروسية أكثر من وجوده بين أحدهما وفلسفة الدولة الرأسمالية. أما الأساس الثالث فهو: إذا تدهورت الرأسمالية فسيحاول أي فرد البحث عن أسباب هذا التدهور في بريطانيا والولايات المتحدة، لا في البلقان أو أمريكا الجنوبية أو إيطاليا لعدم وجود النظام الرأسمالي في هذه المناطق. ويمكن تطبيق نفس الشيء على الحالة في روسيا. ولقد فسر البروفسور جريجوري مشكلة الفاشستية الألمانية بقوله: «إن النظام الاقتصادي والاجتماعي قد تعرض للشدائد، ولكن هذه الشدائد لا تمت بأية صلة إلى العيوب الكامنة في النظام الرأسمالي.» ويوافق البروفسور جريجوري على أن أغلبية كبيرة يحصل عليها العمال فجأة تشرع في قلب الأنظمة الاقتصادية المقررة في البلاد رأسًا على عقب. عندئذ يجوز أن تصادف هذه الأغلبية مقاومة لعملها هذا، غير أنه لا يثبت تدهور الرأسمالية، ولكنه يثبت أن عددًا كبيرًا من الأفراد ما زالوا يؤمنون بها. واختتم البروفسور جريجوري هذا بقوله: «إن قيام الفاشستية لا يعني انهيار النظام الرأسمالي، ولكنه برهان على أن الموقف فيما بعد الحرب لا يبعث على الرضا.»

ودعونا نمعن النظر في هذه الدراسة، فمن الطبيعي أن الفاشستية تتسم بالسلطة في جوهرها، وأن الرأسمالية قد أقيمت دعائمها على حرية العمل وحق الفرد في التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية، ولكن ما ينبغي لنا دراسته هو الهدف الذي سُخرت من أجله الفاشستية. فللحصول على المكاسب المادية نجد أنها تحاول القضاء على النقابات وتسعى إلى حماية الملكية الخاصة لرأس المال وتهدف إلى تخفيض الأجور، كما أننا نجد أن الفاشستية تبذل ما في وسعها لتخول الأفراد «الحق في التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية»، غير أن هؤلاء الأفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة. وتدافع السلطة الفاشستية عن نظام العلاقات الطبقية التي تتطلبها الرأسمالية، كما أن المثقفين في الغرب ينظرون إليه على أنه تعبير عن الرأسمالية، وهي في مرحلة تدهورها. وبدون مساندة هذه السلطة لهذا النظام، لا تمكن المحافظة على هذه العلاقات الطبقية.

ونجد أن وجه الشبه القائم بين البرنامج الفاشستي والبرنامج الشيوعي يلفت الأنظار من الناحية النظرية، فإذا ناهض البرنامج الفاشستي الاشتراكية والنقابات، فلن يستطيع أن يطلب مساندة الطبقة العاملة. وينبغي لنا ألا نصدر أي حكم على الفاشستية لمجرد أننا نعرف نواياها، إذ إن ما يعنينا هو تنفيذها، ولا أعتقد أن البروفشور جريجوري كان في مخيلته القواد الإيطاليون الذين ساندوا موسوليني ورجال الصناعة في ألمانيا الذين

ساندوا هتلر، ولا أعتقد أيضًا أنه قد تخيل أنهم قاموا بذلك على أساس أمل يراودهم: هو قيامهم بتنفيذ النواحي الشيوعية. ولقد تدخلت الفاشستية باصطلاح «حرية العمل»، وإن طابع هذا التدخل كان تدخلًا من جانب الرأسماليين في إيطاليا وألمانيا لاستعادة المصالح الرأسمالية. ومن حق البروفسور جريجوري أن يذهب إلى أن هذا التدخل قد أقيم على دعائم خاطئة، ولكن عندما يدرس وقع هذا التدخل على الهيئات الاقتصادية ووضع الطبقات العاملة لا يحق له أن يستخلص أن هذا يعتبر محاولة حادة في سبيل تحقيق برنامج الفاشستية الرسمي.

غير أن هذا لن يمكننا من إصدار الحكم على الرأسمالية وهي في عنفوانها، كما في إنجلترا والولايات المتحدة، لا في الدول الرأسمالية المتخلفة كما في البلقان أو أمريكا الجنوبية، فمحك أي نظام اقتصادي لا يتغير في أي مكان. إنه اختبار لقدرته على استغلال إمكانيات القوة الإنتاجية، ويجب ذكر «تدهور» الرأسمالية في إنجلترا والولايات المتحدة، ففي إنجلترا نجد مليونين من المتعطلين. وساءت أحوال الصادرات كالقطن والحديد والصلب، وأصبحت على شفا التدهور والانهيار. أما الصناعات الأخرى فقد اتجهت إلى الحكومة في مسكنة ومذلة للحصول على إعانات تيسر لها سبل العيش. ويمكن وصف هذا الموقف بالتدهور والانهيار.

ويعترف البروفسور جريجوري بأن الأغلبية التي ينالها حزب العمال فجأة ربما تقاوم إذا استمرت في قلب الهيئات الاقتصادية، إلا أنه ينظر إلى مثل هذه المقاومة على أنها اعتقاد في الرأسمالية، لا كدليل على تدهورها.

ومن العسير معرفة ما يعنيه البروفسور جريجوري عندما يذكر «الأغلبية التي يحصل عليها العمال فجأة»، فالانتصارات الانتخابية دائمًا ما تئُول إلى مثل هذه الانتصارات في نظر الأحزاب المهزومة. ففي فترة ما بعد الحرب اعتبر هذا بمثابة وجهة نظر معارضي مستر لويد جورج في الانتخابات التي أجريت عام ١٩١٨م، وكان هذا وجهة نظر حزب العمال عندما فاز حزب المحافظين في انتخابات عام ١٩٢٤م وعام ١٩٣١م. وعندما ينال الحزب الأغلبية، إذ إنه قد وضع برنامجًا أثار مناقشات عدة لمدة طويلة، هل هذا النصر يعد نصرًا؟ وهل هذه الأغلبية هي التي تحدد طابع هذا النصر؟ فإذا كان الأمر كذلك في نظر البروفسور جريجوري فلن يوجد أي حزب يحق له قلب الهيئات الاقتصادية رأسًا على عقب ما لم يؤيده الرأي العام.

ويعتقد البروفسور جريجوري أن الأفراد يفضلون الكفاح لا المحافظة على الهيئات الديمقراطية. ولكن جانبه الصواب في أن ذلك يشير إلى أن الرأسمالية في حالة تدهور

واضمحلال، فهو استنتاج خاطئ؛ إذ لا يمكن الجزم بأن هذا المبدأ أو تلك النظم أو هذه الفكرة على صواب لمجرد أن جماعة من الناس قد اقتنعوا بصحته حتى أصبحوا مستعدين للنضال في سبيله. وجدير بالذكر أن عددًا كبيرًا من الناس قد أبدوا استعدادهم للنضال في سبيل الفكرة الملكية في روسيا بعد عام ١٩١٧م، ولكن ليس معنى هذا أن الفكرة لا تندثر، فطالما ينظر بعض الأفراد مثل البروفسور جريجوري إلى طريقة عرض أية سياسة اشتراكية على أنها «قلب للهيئات الاقتصادية رأسًا على عقب»، فمن المشكوك فيه أن يقوم بعض مؤيدي هذا النظام — وهم أقل استمساكًا بعدم التحيز — بإجراء بعض التجارب الاشتراكية، واضعين نصب أعينهم أنه لا يمكن تتبع جذور الفاشستية حتى تدرك مدى التدهور الرأسمالي؛ لأن هذه الجذور تعبر تعبيرًا واضحًا عن موقف ما بعد الحرب في بعض البلاد، إذ نجد أن للعوامل غير الاقتصادية أهميتها، مثلها في ذلك مثل العوامل الاقتصادية. ولا نعني «تلك الشدائد» في قليل أو كثير بالعيوب الكامنة في الرأسمالية، كما حدث في ألمانيا مثلًا، وينبغي أن نعرف ما يقوم به البروفسور جريجوري من عمل، إذ إنه يضع أفكارًا عن الرأسمالية، وتعتمد صورتها في كل مجتمع على تفاعل مبدأين هما «حرية العمل، وحق الفرد في التعبير عن نفسه من الوجهة الاقتصادية». وتختلف هذه الرأسمالية عن المجتمعات الرأسمالية القائمة عندما نكبح جماح حرية العمل أو التعبير عن النفس. وترجع تلك العيوب إلى التخلص من الرأسمالية لا إلى الرأسمالية العاملة، ولا يعنينا وجود فكرة بحتة عن الرأسمالية، إذ ليست هناك ظروف سياسية يمكن إدراكها حتى تصبح واقعًا ملموسًا. أما عن قيام الدولة الحقيقية بأداة عملها، فيعتبره الرجل المثالي أساسًا واهيًا يقوم عليه نقد الدولة، وينظر البروفسور جريجوري وينظر المفكرون معه إلى قيام الدول الرأسمالية بأداء عملها على أنه أمر غير مقبول بالنسبة لنقد النظرية البحتة عن الدولة الرأسمالية. ولقد حددوا هذه الفكرة بقواعد لن يجرءوا على اختبارها بالحقائق؛ ولذلك نجد أن تدخل الدولة، سواء أكان هذا التدخل في صالح الرأسمالية أم ضدها، يعتبر خروجًا على القاعدة. أما تأثيرها فلا يمكن إرجاعه إلى ما تؤديه هذه القاعدة من عمل.

ولكن إذا اعتقدنا أن الرأسمالية هي ما يقوم به الرأسماليون من عمل، عندئذ يجب علينا أن ننظر إلى تقاليد هذه الدول التي تهيمن عليها المصالح الرأسمالية على أنها من خصائص الرأسمالية التي تتميز بها؛ ولذلك ينبغي لنا أن نعتقد أن قيام الرأسماليين باستخدام سلطة الدولة لحماية مصالحهم هو جوهر الرأسمالية في إطارها الجديد؛ لأن أية فكرة ما هي إلا ما تئُول إليه في خير العمل لا ما قصد منها الأصل عند التفكير فيها.

ولا يمكن إخضاع تطور الأفكار للتقاليد التي سادت في المراحل الأولى، ولكن إذا اتخذ الرأسماليون سلطة الدولة على أنها مظهر من مظاهر الفاشستية عندما يدور النقاش حول أمنهم، فإني لا أستنتج إلا أن هذا الاقتران يُعد مظهرًا من مظاهر السبب والمسبب. وتستخدم الرأسمالية وهي تتعثر في طريقها مركز الرأسماليين المرموق في أي مجتمع؛ حتى يكرسوا سلطة الدولة لإخضاع معارضيها، وهي تتعهد للقيام بإجراء التجارب وتخفيض الأجور والقضاء على النقابات والحيلولة دون قيام الإضرابات؛ وذلك لضمان بعض الأحوال التي في ظلها تستعيد المكاسب المادية.

لقد أشرت إلى أن المجتمع ما هو إلا مسرح تشتد فيه حدة الصراع القائم بين الطبقات الاقتصادية من أجل الحصول على مكاسب مادية، أي الحصول على أكبر قسط تجنيه من العملية الإنتاجية. وطالما كانت القدرة على الإنتاج تعتمد على استتباب الأمن؛ فيجدر بالدولة أن تتمسك بالقانون وتحافظ على النظام؛ لكي تحقق هذا الهدف، ولكن عندما تفعل ذلك تجدها وقد أخذت بالضرورة تحافظ على النظام، وتتمسك بالقانون، إذ إن نظام العلاقات بين الطبقات يتضمنها، وما الدولة إلا تعبير عن هذا النظام. أما القانون والنظام في المجتمع الإقطاعي وهما اللذان تتمسك بهما الدولة؛ فهما أمران ضروريان للإبقاء على المبادئ الإقطاعية. أما في المجتمع الرأسمالي، فإن الدولة تتمسك بالقانون والنظام اللذين يكفلان لها المحافظة على المبادئ الرأسمالية. أما في مجتمع روسيا السوفيتية مثلًا حيث يشترك الجميع في امتلاك أدوات الإنتاج، فنجد أن الدولة السوفيتية تستخدم القانون والنظام اللذين ييسران لها السبل لكي توزع ثمار هذه الملكية العامة، وتخضع الدولة دائمًا لتلك الطبقة التي يخول لها الحق في امتلاك تلك الأدوات. والدولة هي التي تسن القوانين، ولكنها تسنها بحيث تتمشى مع مصالح هذه الطبقة، فإذا قل عدد الملاك في الدولة، فسيتحيز القانون لهذه الحفنة. أما إذا شمل عددهم المجتمع بأسره، فسيسخر القانون لخدمة هذا المجتمع، وسيتحيز له ضد أية مصلحة خاصة.

٥

وقد ذكرت أيضًا الطريقة التي أصبح معها نظام العلاقات بين الطبقات العامل الرئيسي في تكوين الأيديولوجية (المذهب) العامة للمجتمع؛ فنحن نرى مثلًا أن المذاهب الدينية في الدولة الرأسمالية التي قامت على أساس العمل الحر لها طابعها وتفسيرها. وهما يختلفان عن طابع وتفسير المجتمع الرأسمالي الذي أقيمت دعائمه على العبودية. ولقد

اعتنق المسيحية في مستهل تاريخها أفراد من طبقة أصحاب العبيد. ومن ذلك نجد أنه إذا كانت المسيحية قد أصرت على وجوب عتق العبيد كشرط للانخراط فيها، كان لها أكبر الأثر في الانقلاب الصناعي الذي يتعارض مع العلاقات التي تدخل في نطاق نظام الإنتاج القائم حينذاك، غير أنه كان مدعاة لأن يجعل المسيحية عدوًّا لهؤلاء الذين يستفيدون من نظام العبيد. كما أنه ليس في مقدورها معاداتهم، إذ إن السلطة الإلزامية في الدولة الرومانية كانت تساندهم، وتلك السلطة تقرر أن واجب العبيد هو تقديم فروض الطاعة لأسيادهم. وتعتبر العبودية دليلًا لا يتناسب مع ذلك الإخلاص الذي تضمنه عضوية الدولة. أما واجب أصحاب العبيد فهو معاملة عبيدهم معاملة حسنة، ولقد دعمت المسيحية من مركزها، وأصبح لها كيانها، وأملاكها التي أصبحت قيمتها تتوقف على مدى استغلال العبيد لها، أما عن مقتها لنظام العبيد فقد أخذ ذلك يتوارى.

ويجدر بنا القول في هذا المجال أن سلطة الدولة ظهرت في وقت ظهور سلطة الملكية الخاصة. ويحدث هذا في أي مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج، ويمارس هؤلاء الأفراد أدوات الإنتاج، ويمارس هؤلاء الأفراد أيضًا سلطة الدولة، إذ يسنون القوانين حسب رغباتهم، ويحددون الأهداف التي تسعى سلطة الدولة إلى تحقيقها. وهم يسعون أيضًا إلى الحصول على أكبر قسط من المكاسب المادية التي يتيحها نظام العلاقات بين الطبقات. ويعتبر ذلك الدعامة التي ترتكز عليها فكرتهم عن الخير، وهم يسنون القوانين لضمان حقهم في الحصول على هذه المكاسب، وعندما تسير بعض الطبقات الاقتصادية الأخرى على هذا المنوال، تنتشر أية فكرة عن الخير طالما ساندتها السلطة الإلزامية العليا في المجتمع (أي الدولة)، ففي ذلك البنيان الطبقي الذي يقوم عليه المجتمع نجد صراعًا محتومًا لامتلاك الدولة؛ إذ إن الذين يمتلكونها يصبح في مقدورهم فرض فكرتهم عن ماهية الخير على الآخرين.

ولقد أشرت أيضًا إلى أن هذه الفكرة ليست فكرة جامدة، إذ كلما اتسعت آفاق المعرفة تغيرت بالتالي وسائل الإنتاج، وزادت القدرة على الإنتاج؛ ولذلك تجب ملاءمة العلاقات بين الطبقات مع ذلك التغيير وتلك الزيادة؛ لأنها (أي العلاقات) تحدد ما يتوقعه الأفراد من نظام الإنتاج، كما أنهم سينظرون إلى آمالهم في أي وقت من الأوقات على أنها مرادفة للعدالة. ومن الطبيعي أن يميل الأفراد إلى تحقيق هذه الآمال. أما وحدة المصلحة فهي تدخل في نطاق العدالة، وتختلف الآراء عن العدالة باختلاف الأوضاع التي يشغلونها في نظام العلاقات بين الطبقات، فطالما تتصارع هذه الآراء كل مع الأخرى من أجل البقاء، فإن التفاوت في هذا الاختلاف هو الذي يحدد المعيار الذي تستطيع الدولة به أن توجد

جوًّا من الاتحاد والتماسك بين مواطنيها. أما إذا كان الاختلاف عميق الأثر فإنه يصبح من العسير معه الوصول إلى نقطة التقاء بين الآراء المتعارضة، فنجد أن الدولة تصبح في حالة تدهور واضمحلال. ومعنى ذلك الإخلال بالأمن وعرقلة القانون، أما زعزعة هذا الاتحاد فتعرض حياة المجتمع للخطر، وذلك بالحد من عملية الإنتاج؛ ولذلك تجب إعادة إيجاد هذا الاتحاد فور حدوث ذلك، ويمكن تحقيق ذلك إما بإعادة تأكيد أهداف الدولة، أو بإعادة تحديد هذه الأهداف.

هذا وتزعزع العداوات الموجودة في الصراع الطبقي أركان هذا الاتحاد، أما المعارضات الأخرى سواء أكان منها المعارضات الدينية أم القومية أم العنصرية التي يتمخض عنها صراع علني، فربما غيرت من أفراد الحكومة، ولكنها لن تزعزع من أركان الاتحاد الرئيسية. ويرجع هذا إلى إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات، فالولايات الأمريكية في الجنوب تظل كما هي بغض النظر عن التغيرات الثورية في الحكومات، كما أنه بفوز هتلر تغيرت الحكومة في ألمانيا لا الدولة، إذ لا يعتبر هذا ثورة بالمعنى المعروف عن الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩م، أو الثورة الروسية التي قامت في نوفمبر عام ١٩١٧م؛ إذ إنه بعد انتصار هتلر، واستيلائه على الدولة، استمرت العلاقات بين الطبقات على ما كانت عليه؛ نظرًا لأنه في الواقع لم يدخل أي تغيير فعلي على تحديد أهداف الدولة.

ولقد قامت الثورة الفرنسية والثورة الروسية بإعادة تحديد أهداف الدولة، فالثورة الفرنسية مثلًا أكدت حق أصحاب الأملاك في أن يأخذوا نصيبهم من نتائج العملية الإنتاجية، ولم تلق بالًا إلى مسألة ما إذا كانوا ينتمون إلى طبقة أرستقراطية أم لا، وقامت الثورة الروسية أيضًا بتأكيد الحق للمواطنين من الطبقة العاملة في أن يأخذوا نصيبهم مما تجنيه من العملية الإنتاجية، بغض النظر عن كونهم أصحاب الأدوات الإنتاجية أم لا. ومما هو جدير بالذكر أن الثورة الفرنسية قد حققت الهدف الذي كانت تنشده إذ استخدمت سلطة الدولة للقضاء على الامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقة الأرستقراطية. أما الثورة الروسية فقد حققت هدفها باستخدام سلطة الدولة للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كما أنها حولت حقوق الملكية من حيازة الأفراد إلى حيازة المواطنين جميعًا. ومن هذا كله نجد أن الثورة الفرنسية استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير التي يستفيد منها أصحاب أدوات الإنتاج. أما الثورة الروسية فقد استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير التي يستفيد منها أصحاب أدوات الإنتاج، أما الثورة الروسية فقد استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير لغرض مشابه،

غير أنه سواء اتسمت وسائل الدفاع بالحكمة أم لم تتسم بها، فإن هذه المصلحة كانت تتمشى مع مصلحة جميع أعضاء الدولة.

وما من شك في أن الدولة تحاول دائمًا أن تقوم بدور الحكم المحايد الذي يسعى إلى تحقيق الخير للمجتمع دون تحيز لأحد، وستبذل الجهود للقضاء على الخلافات الكامنة في نظام الإنتاج لتحقيق هذا الهدف. غير أنه إذا كانت هذه الدراسة صحيحة، فلا يمكن إذن الدلالة على صحة تلك المحاولة للوقوف موقفًا محايدًا عندما تمتلك طبقة اقتصادية واحدة أدوات الإنتاج. فطالما تحدد هذه الملكية استخدام السلطة السياسية، فإن تولي حفنة من الأفراد هذه السلطة سيكون من شأنه تسخيرها لهم، وسيفرضون على الدولة فكرتهم عن الخير والعدالة والحق، وستستبعد الدولة إذن الآخرين حتى لا يشاركوا هذه الحفنة في تلك المكاسب. والدولة أداة قانونية تحقق مطالب أصحاب الملكية الخاصة، ومن ثم فلا يمكن للدولة أن تقف موقفًا محايدًا بين المواطنين فيما يتعلق بالرخاء المادي طالما لا يقصد من وسائل الإنتاج تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره.

وثمة نقطة غير هذه أحب أن أذكرها مرة أخرى، ألا وهي العداوات القائمة بين الطبقات، ويقصد منها الاختلافات بين الطبقات الاقتصادية بشأن طريقة توزيع الإنتاج الاجتماعي. وتدخل هذه العداوات في نطاق الصراع الاجتماعي عندما تحول العلاقات بين الطبقات دون استغلال القوى الإنتاجية التي تجد تلك الطبقة المستبعدة من فوائد الملكية إمكان استغلالها. وربما تقوم بعض الثورات داخل الحكومة حول بعض الملابسات التي تحتم قيام الثورة في الدولة؛ وعلى ذلك ينبغي لنا أن لا نتوقع قيام أية ثورة في أية دولة حيث نجد أن تلك الطبقة التي حرمت من فوائد الملكية تتلقى إعانات مستمرة لتحقيق هذا الرخاء المادي، ولكن عندما تحرم هذه الطبقة من المكاسب المادية، وتقرن هذا بنظام العلاقات بين الطبقات الذي تتمسك به الدولة، عندما تدرك هذا نجدها وقد هبت للاستيلاء على الدولة؛ ولهذا السبب تحاول أن تعيد تحديد هذا النظام حتى تحقق الرخاء المادي الذي تسعى إليه، ويحدو هذه الطبقة الأمل عند محاولتها الاستيلاء على الدولة في أن تسود فكرتها عن العدالة.

ولقد ذكر ماركس وإنجلز أن «الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة، هي مجرد لجنة لإدارة الشئون العامة للبرجوازية.» ويجدر بنا ملاحظة ما تتضمنه هذه الفقرة، إذ إنه من الممكن أن ننظر إلى الدولة من زاويتين مختلفتين، فهي مجرد هيئة صغيرة من أفراد يقومون بإصدار الأوامر وتساندهم في ذلك السلطة الإلزامية العليا، ومن جهة أخرى نجد أنها — كما يرى المثاليون — هي العامل المؤثر الذي يتغلغل في كل كبيرة وصغيرة في

المجتمع، ويحدد هيئاتها، ويجعل الأفراد يقومون بتحقيق أهدافها، وإن هاتين الناحيتين تعبران، في الحقيقة عن جانبين لعملية واحدة. فالدول كهيئة تضم أفرادًا يصدرون الأوامر ويولون اهتمامهم لتنظيم العلاقات التي تتوقف عليها طريقة الإنتاج. أما الدولة على أنها عامل مؤثر نفوذ فهي تحدد أهمية أنماط السلوك بالنسبة لهذه العلاقات. وسنجد ما يقصد من العادات الاجتماعية في سياق العملية التي تقوم بها الدولة، إذ إن هذه العادات تؤثر في العلاقات التي تصدر عن وسيلة الإنتاج، أما الدولة فستولي اهتمامها بالسلوك الذي يتعلق بهذه العلاقات، كما أنها ستسعى إلى السيطرة عليها، والتحكم فيها من أجل الطبقة التي تسود في فترة معينة.

٦

تبدو مثل هذه الدراسة لكثير من طلاب علم السياسة بطلانًا للأمور التي يعتبرونها أمورًا أساسية تتميز بها الدولة الحديثة في عالم الواقع، فإذا نظرنا إلى التاريخ أو حاولنا عرضه على أنه مستودع للنتائج التي تتمخض عن الصراع بين الطبقات، وإذا نظرنا إلى الدولة على أنها مجرد أداة للطبقة التي بيدها مقاليد الأمور، وإذا أصررنا على أن القانون يتلون حسب مصلحة هذه الطبقة، نجد أن ذلك يعني فرض القيود على مبادئ الهيئات الاجتماعية، فالتاريخ كما نعرف سجل للتغييرات التي أدخلها بعض الأفراد الذين كانوا يسعون إلى إيجاد نظام أفضل من النظم التقليدية التي ورثوها. أما أفضل وسيلة للنظر إلى الدولة فهو اعتبارها جهازًا للارتقاء وتحقيق المثل الأعلى. وإننا نعرف أن بعض السياسيين قد كرسوا كل جهودهم لخدمة الجميع خدمة منزهة عن أي غرض، فلماذا نفترض إذن أن نتيجة مسعاهم هي تحقيق الخير لطبقة ما، لا للمجتمع بأسره؟ فالقانون الحديث يذكرنا بأن جميع المواطنين سواء أمام المحاكم، وأن القضاة الإنجليز المعاصرين في نزاهتهم واستقلالهم يثيرون إعجاب العالم، وليست هناك أية دولة حديثة تخضع الحقوق الإنسانية لمصالح الملكية. ويشهد طابع التشريعات الحديثة على هذا القول، ولكن عندما تهتم الدولة بنوع المأكل، ورعاية الطفل، وإتاحة الفرص للتعليم، فمن المبالغة إذن أن ننظر إليها على أنها أداة طبقية.

وليس هذا هو كل ما في الأمر؛ إذ إن القرن الماضي قد تميز بتحسين حالة الطبقات المعدمة. ويجعلنا هذا نتطلع نحو امتيازات أفضل في الأعوام القادمة، كما أننا نستطيع أن نرى الطريق الذي سارت فيه الدولة وقضت بذلك على النفوذ الخاص للهيئات التجارية

والسكك الحديدية والبنوك والإذاعة. وكان هذا كله لصالح المجتمع، إذ كانت هذه النواحي تعتبر أول الأمر مناطق قانونية لاستمرار المكاسب الخاصة. وفي صالح المستهلك العام قمنا بالقضاء على الاحتكار، كما أننا نحرم الإرهاق في الصناعة. وتشير التشريعات التي سنت (مثل: قوانين المصانع، وتعويض العمال، وتحديد ساعات العمل) إلى اهتمام الدولة بتحقيق الرخاء العام، فعندما يستنير الرأي العام يجب أن نتوقع الكثير. ومن ثم ستعمل الدولة على تحرير نفسها من التحيز لأية مصلحة خاصة في المجتمع. وكلما أمعنا في تحليل ودراسة وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، ازددنا اقتناعًا بأنها لا تعدو كونها إعرابًا عن الخصومة بين الطبقات.

وإن وجاهة هذه الفكرة لا تحتمل أي تأكيد من ناحيتي، إلا أن قبولها لا يخفي النقائص والعيوب التي تعاني منها؛ فهي لا تعلل وجوب تغيير آراء بعض الأفراد التي تتكون منها العدالة الاجتماعية من فترة إلى أخرى. ويُنظر إلى العبودية على أنها أمر لا يطاق في فترة ما، كما ينظر إليها في فترة أخرى على أنها أمر مقبول، إلا أن هذه الفكرة لم تعلل لنا السبب في هذا أيضًا؛ فلقد وضعت في إنجلترا بعد مرور ستين عامًا من المجهودات الضخمة الفكرة التي تذهب إلى أن الدولة يجب عليها أن تكفل التعليم الأولي لمواطنيها، وفرضت بعض القيود على ساعات العمل، إلا أن حالة الخدم في المنازل والعمال الزراعيين قد بقيت على ما هي عليه، وهي لا تبعث على الرضا، كما ظلت قوانين المصانع وتعويض العمال مسرحًا لصراع تدور رحاه بين العمال وأصحاب العمل، وكان صراعًا حقيقيًّا إن لم يكن مثيرًا. ويكمن الاختلاف الجوهري في أننا نكافح اليوم لا لتحقيق أي مبدأ، ولكن للوصول إلى طريقة نطبق بها هذا المبدأ؛ إذ إننا نحاول أن نتصدى للصناعة التي ترهق عمالها، ونحاول أن تظهر الأحياء الفقيرة القذرة. وهناك خلاف يذكر في الرأي حول حقيقة ظروف الصناعة المرهقة للعمال وظروف الأحياء الفقيرة والقذرة، ونقوم بالمحافظة على العاطلين بالتأمين ضد البطالة ونبذل المساعدات العامة لهم.

وأما ما نطلق عليه نمو الضمير الاجتماعي فهو في الواقع مجرد فكرة متغيرة عن الآمال المعترف بها، والتي أوجدها الصراع الطبقي، إذ أرغم هذا الصراع أصحاب أدوات الإنتاج على الإذعان لعدة مطالب، إلا أنهم سلموا بمظاهر الأشياء لا بجوهرها، وظل المقياس الذي يعتد به في استحقاق المنفعة المادية في المجتمع كما كان موجودًا في أصل النظام الرأسمالي، وهو امتلاك الثروة. أما عن الآراء التي وُضعت بشأن العدالة فما تزال تعمل داخل النطاق الذي حددته الفروض الأساسية. وعندما يقال لنا: إن استعادة النواحي الاقتصادية التي كسدت عام ١٩٣١م يجب أن تتشمى مع المطالب التي يحتاجها

الذين يدفعون قدرًا كبيرًا من الضرائب، فمن الواضح أن صراع هذه القيم لا يقل عمقًا عنه في أي عصرٍ مضى؛ إذ إن ما تغير هو الأهداف التي تلتف الدولة حولها، وما زلنا نحس بوجود هذا الصراع.

ويتوقف قرارها على مقدرة الطبقات الاقتصادية على التأثير فيما تقوم به الدولة من أعمال، فبينما تتحكم تلك الطبقة التي تستغل أدوات الإنتاج في الدولة بدافع المنفعة المادية، فمن الصعب أن نرى أي اعتبار آخر — غير هذا الاعتبار — يحدد الأمور التي يوافق عليها ذلك الضمير الاجتماعي. وما من شك في أن فترة التوسع الاقتصادي كفيلة بأن تنمي من نطاق الضمير الاجتماعي، إلا أن تاريخ ما بعد الحرب يوضح انكماش هذه الحدود بتضاؤل المكاسب، وطالما كانت هذه العلاقات القانونية تهدف إلى حماية ما يتضمنه البيان الطبقي؛ فإن احتياجات هذا البنيان هي التي تحدد معالمه، وبذلك تزداد حدود الضمير الاجتماعي اتساعًا. وما مرت به ألمانيا وإيطاليا يشهد على مرونة تلك الحدود، أما الوسيلة الوحيدة لتغيير هذه المعالم فهي تغير البنيان الطبقي الذي يحددها.

ويساعدنا في هذا المجال دراسة فكرة المساواة أمام القانون باعتبارها مقالًا وافيًا يوضح الطريق الذي تقل فيه حدة المطالبة بمبدأ عام شامل في تطبيق، وذلك عن طريق الحاجة لإخضاع ما تقوم به من عمل للفروض القانونية الأساسية في المجتمع، وهي التي كانت تطبق بصفة عامة فيما قبل. ولا داعي للتدليل على أن القانون قد تولد نتيجة للصراع الطبقي، وتدخل فكرة هذا الصراع في الآراء القانونية الهامة، فقانون الشغب لا يعتبر ذا أهمية إلا في حالة الدفاع عن الوضع الراهن عندما يتعرض للتهديد. فهو في الواقع ضمان للقانون والنظام، وهما يساندان نظامًا معينًا من العلاقات بين الطبقات حتى لا يتعرضا للمقاومة، كما أن موقف المحاكم بالنسبة لقضايا النقابات لا يهم في كثير ولا قليل إلا عندما يكون تعبيرًا عن الجو الفكري الذي لم يحرر نفسه من الاعتقاد السائد بأن هذه النقابات ما هي إلا هيئات تعرض توازن المجتمع للخطر، هذا التوازن الذي قام على المبدأ الذي ينادي بأن وسائل الإنتاج يجب أن تبقى في أيدٍ خاصة. وقد قام موقف المحكمة العليا في الولايات المتحدة بشأن التشريع الاجتماعي على الافتراض المبني على وعي ناقص، وهو الذي يقول: إن التعديل الرابع عشر قد أدمج «الاستاتيكية الاجتماعية (أي دراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها وثباتها)» لهربرت سبنسر في الدستور، كما أن مجلس اللوردات قد وضع في بعض المبادئ التي تفسر تفسيرًا نظاميًّا يوحي بأن السلطة المحلية التي خول لها الحق في دفع «الأجور حسبما ترى» يجب أن

تستخدم سلطة تتسم بالحصافة والعقل. وقد فُسرت كلمة «معقولة» أو استُبعدت على أن هذه الأجور لا تزيد عن ١٠٪ من المستوى السائد في الحي للطبقة العاملة التي يعنيها الأمر. وإن من يمعن النظر في قضايا الخيانة في عهد نابليون أو الجو الذي أحاط «حرية الخطابة» في الولايات المتحدة في العشرين سنة الماضية (صدر هذا الكتاب عام ١٩٣٥م وأعيد طبعه عام ١٩٣٦م و١٩٤١م) لا يجد من الصعوبة في أن يصر على القول بأنه لا يمكن للاعتبارات القضائية أن تتخطى البنيان الطبقي للمجتمع؛ إذ إنها تعمل في نطاقه.

ويجب علينا ألا ننسى أن الثروة هي العامل الحاسم في انتهاز الفرص التي يتيحها القانون للمواطنين لضمان حقوقهم، فنجد أن المثول أمام المحاكم يعتبر مشكلة مالية معقدة؛ إذ إن المساواة أمام القانون تقتصر على من يستطيع الدفع حتى تتاح له هذه الفرصة. وليس هناك تعادل في الناحية الإدارية حتى يعمل للوصول إلى ما نرجوه من توازن، فالعلاقات بين الطبقات كما جرت العادة معناها أن تكرس خدمات المحامين الأكفاء لخدمة القادرين على دفع مقابل هذه الخدمات. ويقضي المحامي الناجح حياته في خدمة الطبقة الحاكمة في المجتمع، ومن الطبيعي إذن أن يشاطرهم نظرتهم ويسخر فكره لمصالحهم. وما من شك في أن الذي دفع الطبقات العاملة إلى النظر إلى المهنة القانونية على أنها الأسوار التي يتحصن وراءها الضمير الاجتماعي هو هذه الغريزة الصادقة.

ولكن ليس معنى هذا أني أنكر وجود نوايا طيبة عند المحامي، أو أن النظام القانوني لا يهدف إلى الخير. إن ما أقوله هو أنه عندما تشير الفروض القانونية التي قام عليها المجتمع إلى عدم المساواة، فإن تأثيرها سيكون في التمسك بعدم المساواة، ولكن عندما تمتد جذور معظم القوانين إلى الماضي نجد أنه من الطبيعي أن يحاول المحامي التمسك بها لا الخروج عنها. أما الحركات الكبرى التي قامت لإصلاح النظام القانوني، فقد نادى بها أفراد من خارج نطاق المهنة ذاتها، أو أفراد لهم اتصال بها من الخارج مثل بنتام. وإن وظيفة النظام القانوني هي دفع هذه الفروض القانونية إلى القيام بعملها، وستسترعي الانتباه إذا قامت بأداء عملها لضمان تغييرها الأساسي.

ولقد انساق المفكرون الأحرار إلى الخوض في مثل هذا الوضع لاعتبارين؛ إذ إنهم دللوا على أن الدولة الحديثة عندما تكون دولة ديمقراطية هي دولة شبيهة بحكومة الرايخ الألمانية؛ نظرًا لأنها قامت على القانون، وأن هذا القانون لا يربط المواطن العادي فحسب، ولكن يربط الحكومة التي تدير سلطة الدولة، كما أن هيئتها القضائية مستقلة ومنفصلة عن هيئتها التنفيذية، حتى يمكن تطبيق القانون دون تحيز لفرد أو مذهب.

إلا أن فكرة حكومة الرايخ هذه تعتبر فكرة مجردة، إذ إنها تدخل في عداد النظريات البحتة لا في عداد النظريات الواقعية، فهي تلزم الحكام بالقوانين التي سنوها، إلا أنها أطلقت لهم الحرية، وذلك باستخدامهم الوسائل الملائمة لسن القوانين. ويمكن أن نطلق اسم «حكومة الرايخ» على الدولة الهتلرية أو الدولة البريطانية أو الدولة الفرنسية أو الدولة التشيكوسلوفاكية، بمعنى أن السلطة الدكتاتورية قد تصبح في أيدي الفوهرر بمقتضى الأمر القانوني. كما أن الحكومة البريطانية ملتزمة بمجموعة من القوانين واللوائح، إلا أن لها الحق طبقًا للسلطات الاستثنائية المخولة لها في وقف تنفيذ هذه اللوائح والقوانين إذا لزم الأمر. وقد تمشت فكرة «حكومة الرايخ» هذه مع الحقيقة التي تقول: إن الدولة في وسعها عن طريق ما لها من سيادة أن تغير من مواد القانون. وقد قيل في أول الأمر: إن فكرة الاستبداد القانوني تكمن في طبيعة هذه السيادة وتحدد أية أزمة مطالبًا «لحكومة الرايخ» لا المطالب التي كانت تنشدها. ولم يدُر في خلد أي فرد من هؤلاء الذين وضعوا دستور جمهورية فيمار الألمانية عام ١٩١٩م أن المادة الثامنة والأربعين ستكون الأساس الذي تقوم عليه الدولة الهتلرية.

ولا داعي لأن ننكر قيمة فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية إلا أن أهميتها في هذا المجال محدودة، فالمبادئ التي يجب على القضاة تطبيقها قد خولتها لهم التشريعات التي يقومون بتفسيرها. وهذا يعبر عن الأهداف الرئيسية في المجتمع الرأسمالي، كما أن السلطة التنفيذية هي التي ترشح هؤلاء القضاة؛ ولذلك كلما ازدادت سلطتهم في الدولة، نجد أن السلطة التنفيذية تتوخى العناية في ترشيح الأفراد الذين يشغلون هذه المناصب القضائية ويمكن الاعتماد على موقفهم. ويمكن لأي فرد أن يتحقق من صدق هذا القول إذا قام بدراسة تاريخ الترشيحات لتوالي المناصب في المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ودخل في الاعتبار أيضًا الموقف الذي يتخذه هذا المرشح بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية. وإن الحقيقة التي تنادي بأن المحامي ينتمي دائمًا إلى طبقة أصحاب الملكية تجعل منه رجلًا عطوفًا تجاه النظرة العامة لهذه الطبقة. وإن الصعوبة التي واجهت حزب العمال في هذا المجال ما زالت الألسن ترددها، كما أن لها تأثيرًا يتسم به مذهب المحافظين في التفسيرات، حيث نجد أن حصافة القضاة وهي لا تخضع لرقيب قد وجدت تعبيرًا دستوريًّا.

ويحق لنا في هذا المجال أن نذكر ما تقوم به المحكمة العليا الأمريكية لإدراك أهمية هذه القيمة المحدودة الخاصة بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية حيث إن للتطور الاقتصادي أهمية في تحديد القرارات القضائية، وإن كل من يقوم بدراسة تاريخ

هذه المحكمة في الخمسين سنة الأولى، يدرك اتجاه مثل تلك القرارات، فإن ما يهدف إليه القضاة هو حماية مصالح الملكية من هجوم المجالس التشريعية؛ إذ إن هذه المصالح قد جرتها الأزمات الاقتصادية إلى التضخم وإلغاء حقوق الملكية وخفض الديون. ولقد كانت هذه الفترة التي عرفت باسم القومية القضائية والتي أوضح مارشال معالمها تعبيرًا واضحًا عن المجهود الاتحادي لضمان النواحي التي تنمو فيها التجارة وتزدهر، دون تدخل هؤلاء الذين عانوا الكثير من الفقر الذي نجم عن حرب الثورة. وهذا يفسر لنا وجهة نظر المحكمة فيما اتخذته بصدد البند الخاص بالتجارة والبند الخاص «بمبدأ الإلزام في العقود» الموجود في الدستور.

وتصور هذه السنين فترة من تاريخ الولايات المتحدة، حيث ابتدأ ظهور مجتمع صناعي حديث، ولقد أتم مارشال هذه المرحلة واتبعها من جاءوا بعده. فمنذ عام ١٨٣٠م حتى الحرب الأهلية لم تكن المحكمة في حاجة إلى أن تطبق أكثر مما تنص عليه المبادئ الدستورية التي وضعتها المحكمة. أما موقفها بالنسبة للتجارب النقدية أو التجارب الخاصة بالأرض في الولايات الغربية، فتقترن مصالح الملكية بفكرة القانون الأساسي. ولقد أوضح قرار فريد سكوت أنه يجب تجديد المسألة القائمة بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الزراعية. وعندما يتحقق ذلك يتضح لنا أن الباعث هو حماية احتياجات الصناعة الآخذة في الانتشار بالرغم من إثارة هذه القرارات لجيش قوى تعداده ٦٠ مليون من المواطنين. وعندما جاء عام ١٨٨٠م تحمست المحكمة العليا ضد حرية «التصرف في النواحي الاقتصادية».

وظلت هذه الحالة مدة ربع قرن، وفي أثناء هذه الفترة كان الهدف السائد هو الحيلولة بين تعاليم الحكومة والتدخل في العمل. فهي تستلزم بعض الآراء عن حرية التعاقد وسلطة البوليس ونواحي القانون، كل هذا من أجل حماية رجال الأعمال لأجل حصولهم على المكاسب المادية. وقد اتخذت قرارات عدة توضح أن اختيار الفروض القانونية التي يستنتج القاضي عن طريقها مجريات الأمور يتم بالنسبة للنمط الاقتصادي السائد، وإن المحاولات التي يهدف منها أن تكون هذه الفروض قانونية لا سياسية توضح أن القانون الدستوري يجب إخضاعه في المجتمع الرأسمالي لما تحتاجه الرأسمالية.

وجدير بالذكر أن الثلاثين سنة الأخيرة في تاريخ المحكمة لم تغير من النواحي الأساسية التي تتصف بها في قيامها بالعمل، وأن الشكوك التي تساور الشعب الأمريكي بشأن النواحي الرأسمالية ومحاولة التنظيم والحركة التي تقوم بتحديد مقدار الودائع،

كل ذلك قد نظرت آثاره في القرارات التي تتخذها المحكمة، إلا أن آثارها تكون ضعيفة في أوقات الطوارئ كما كانت الحالة مثلًا أيام الحرب وأيام الكساد الاقتصادي. هذا، وإن ظهور حركة شيوعية قد تزيدها حدة، فهي توضح عجز الرأسمالي عن إدراك أن دعاة السلام يمكن أن يكونوا وطنيين، وهي تعترف بدستورية تشريعات روزفلت. كما أن أي فرد يقوم بدراسة أعمال المحكمة في الثلاثين سنة الماضية بوجه عام، والخمس عشرة سنة الأخيرة بوجه خاص سيتخلص استنتاجًا واحدًا، مؤداه أن زيادة حدة الاحتجاجات ضد الرأسمالية غير المقيدة في أمريكا في الفترة ما بين سنة ١٨٦٥م وسنة ١٩٠٠م قد تغلغلت في أذهان الجالسين على منصة القضاء، إلا أنها لم تتمكن من إدماج مطالب الرأسمالية واحتياجات التنظيم الاجتماعي في لائحة دستورية واحدة. ولكن استطاع قاضيان في هذه الفترة أن يقوما بوضع فلسفتين لتحقيق ذلك. فقد سار القاضي هولمز على المبدأ القائل بأن ما يحتاجه المجلس التشريعي لا بد من قضائه ما لم ينكر الدستور رغباته علنًا وبصورة واضحة. أما القاضي براندر فذهب إلى أن البنيان الرأسمالي يمكن تحقيقه عندما تنظم وحداته تنظيمًا دقيقًا من أجل المصلحة العامة. ومما لا شك فيه أن كلًّا من الفلسفتين يمكن أن تصل إلى قرار بشأن المتناقضات الخطيرة التي اندمجت فيها الرأسمالية الأمريكية.

وأنا لم أحاول دراسة اتجاه المحكمة العليا لاختلافه عن اتجاه المحاكم الأخرى في بلاد أخرى، ولكني حاولت القيام بذلك؛ لأن الاختصاصات الاستثنائية للمحكمة العليا هي التي تحدد الافتراضات الواضحة المعالم توضح في التشريعات الحقيقية. ومن الواضح أن هذه القوانين ليست بعيدة عن معنى الحياة؛ فكل منها تحدده الظروف والأحوال، كما أن طابع كل منها يحدده الإطار الاقتصادي العام للمجتمع، فالقانون ليس أمرًا موضوعيًّا بمعنى أنه لا يميز النتائج التي قد تتمخَّض عنه. وجدير بالذكر أن المحاكم تعتبر أداة أساسية في هذه المعركة، إذ إنها تشكل مسالك الحياة وضروبها، كما أنها تؤثر فيما يدور بين العداوات الطبقية من صراع، هذه العداوات التي تشكل الجو الذي نعمل في نطاقه.

٧

يجب أن يقوم إنكار هذه الدراسة على القدرة على معرفة أن معالم العلاقات بين الطبقات ليست حجر عثرة في استخدام الدولة للناحية الإنتاجية استخدامًا كاملًا. فإذا اتضح أن الرأسمالية في وسعها إيجاد مخرج من الأزمات التي تحل بها، وأن الكساد الذي حدث

وكان له أثره في العالم منذ عام ١٩٢٩م كان مجرد توقف نحو الانتعاش، لا مجرد عرض من أعراض كارثة محيقة. عندئذ يمكن للانتعاش أن يسمو على متناقضات النظام، وذلك عن طريق سيره نحو التوازن في النواحي الإنتاجية الجديدة، حيث يمكن إشباع احتياجات الطبقات العاملة من أجل الحصول على مكاسب مادية على مستوى عالٍ جديد. ولكن عندما يتأثر ذلك، فليس من المحتمل أن تقوم الطبقة العاملة بتحديد العلاقات بين الطبقات، ولا مفر إذن من قيام الثورة عندما تتأكد هذه الطبقة من أي هذا المستوى لا يمكن تحقيقه في ظل العلاقات القائمة بين الطبقات.

وإن محاولة إثبات إمكانية إيجاد هذا الانتعاش تتخذ صورًا مختلفة. فهناك مدرسة تحاول أن توضح أن ذلك الكساد ما هو إلا نتيجة فشلنا في العمل على السير على نهج تتطلبه الفروض القانونية للرأسمالية. وقد قيل لنا: إنه يمكن ضمان إمكانيات هذا الانتعاش عندما نعود إليها، ففي المجتمع الرأسمالي مثلًا نجد أن سياسة حرية التصرف تعتبر شرطًا من شروط تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وتكمن نقطة الضعف التي تعتري هذه الدراسة في صبغتها المجردة، إذ إن هذه الرأسمالية لا تعتبر رأسمالية الرأسماليين، ولكنها رأسمالية لعالم مثالي لا يماثل عالم الواقع الذي نعيش فيه. أما الاقتراحات التي تقدمها فهي ليست ثورية في طابعها فحسب؛ لأنه من العسير أن ندرك كيفية التخلي عن المسئوليات الاجتماعية للدولة الحديثة دون القيام بثورة، ولكنها تتجه نحو تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الناحية الاقتصادية في المجتمع، إذ إن الاستقرار السياسي يعد وظيفة العوامل الاقتصادية التي يقوم المجتمع عليها. وإن ما يقوله الاقتصاديون الذين يؤمنون بحرية التصرف هو أن الرأسمالية المثلى سيتمخض عنها إيجاد توازن جديد تنشده إذا دفع ثمن تحقيقه. ولكن طالما كان (أ) ثمن هذا التحقيق هو التخلي عن أمر من الأمور مثل التشريعات الاجتماعية التي ظلت مدة الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة. وطالما كانت (ب) هذه التشريعات نتيجة — مهما كانت هذه النتيجة — للخبرة التي تمر بها الرأسمالية الحقيقية عند قيامها بالعمل، فسيساورنا الشك فيما إذا كان هؤلاء الأفراد على استعداد لدفع هذا الثمن.

وهناك مدرسة أخرى تتبع المنهج العملي (منهج الفلسفة البرجماتيكية)، ومن أنصارها سير أرثر سولتر ومستر كينز. وتجد هذه المدرسة في التجارب التي تقوم بها الدولة على نطاق واسع إمكانية إخضاع واقع استدرار الكسب المادي لما يحتاج إليه. وهي

تشير بوجه خاص إلى أهمية نمو نواحٍ جديدة للعمل كالهيئات العامة. وعندما يتسع نطاق تنظيم الدولة فمن المأمول فيه أننا ندخل في مرحلة جديدة نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وتقوم هذه الدراسة على افتراضات تسترعي الانتباه، فهي تقوم أول ما تقوم على أن الدولة يمكن أن تكون حكمًا غير متحيز وسط الصراع الاقتصادي الدائر بين الطبقات؛ إذ يجب أن تهدف إلى تحقيق ذلك الرخاء؛ ولهذا فهي توعز بأن الأركان الاقتصادية التي يضعها أي مجتمع لا تدفع الدولة إلى الاتجاه الذي تتطلبه هذه الأركان، وهي توحي أيضًا أن سلطة القوانين بتخطي اشتهاء الرأسمالية للحصول على الأرباح، وذلك بتقسيمها إلى فئات منها ما هو «خير» ومنها ما هو شر، أو ما هو «باهظ» وما هو «مشروع» تبعًا لمصدرها ومقدارها. والدولة المنصفة وحدها هي التي يقرر حكمها حدود كل فئة من تلك الفئات؛ إذ إنه قد أصبح من المستحيل العودة إلى العادات التي سادت فترة حرية التصرف، إلا أنها أمنت بالقدرة على الوصول إلى طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية. وتسير الدولة في هذا الاتجاه قاصدة سبيل صالح المجتمع، ولكن دون أي تغيير في الكيان الجوهري للعلاقات بين الطبقات.

ولقد عللت فيما سبق أن سبب تعارض هذه الفكرة مع الحقائق التي يجب علينا مواجهتها؛ إذ إن الافتراض الذي تقوم عليه الدولة المنصفة والتي تستطيع أن تسمو على الخصومات بين الطبقات التي يجب على سلطة الدولة تسويتها لا أساس له من الصحة.

ننتهي من كل هذا إلى أنه إذا أخذنا طابع المجتمع الذي نعيش فيه نجد أن بعض الدول على استعداد لدفع الثمن في سبيل تحقيق الأمن الاجتماعي، وهذا هو كل ما لدينا من دلائل، إذ لا يمكن إدراج نزعات الخير والشر تحت فئات لها أثرها في علم الاقتصاد، ففي داخل الإطار الاقتصادي نجد أن المعنى الذي توحي به هذه النزعات هو إما الحصول على الأرباح، أو عدم الحصول عليها. ولكن من يدرس التاريخ بإمعان يجد أنه من الصعوبة لمكان الاعتقاد بأنه يمكن إشباع ذلك الحافز الكامن للحصول على هذه الأرباح عن طريق فرض قيود أخلاقية لم تكن موجودة في الماضي، إلا أن الضعف الذي يعتري هذا يكمن في النظر إليها على أنها بعيدة عن الناحية الاقتصادية، بدلًا من اعتبارها نتيجة لما تقوم به من عمل. ويتكافأ ما يثبت صحته من الناحية الأخلاقية مع ما يمكن تحقيقه من الناحية الاقتصادية، ويشهد على ذلك تاريخ استغلالنا لإفريقية؛ إذ إننا وضعنا بعض المبادئ الخاصة بالوصاية لكي نضمن مصالح الأجناس الأهلية هناك، ولكن بمجرد الكشف عن

حقول الذهب نقوم بوضع آراء جديدة حتى يتسنى لنا إخضاعها، ويمكن أن نقنع أنفسنا بأن أهالي هذه البلاد يجب أن يمتثلوا صاغرين لوجهة نظرنا هذه؛ إذ إننا نعمل في سبيلهم ولمصلحتهم. ولكن هل يستطيع الأفراد الذين كان في مقدورهم تغيير السياسة الخاصة بالأرض في كينيا — فيما بين عامي ١٩٣٠م، ١٩٣٣م — أن يكتسبوا ثقتنا لكي يستخدموا الدولة كأداة إنصاف؟

لا يشك أحد في إخلاص هؤلاء الأفراد، فهم يبذلون ما في وسعهم لتحقيق أفضل الأشياء، كما أنهم يقومون بتحديد نواحي الخير لصالح الجماعة. نعم، إنهم قوم مخلصون، يقومون بذلك حقًّا، وإني أحاول في دراستي هذه التدليل على أن الآراء عن الخير ليست مطلقة، ولكنها نسبية لأية بيئة اقتصادية، كما أوضحت أن وظيفة كل طبقة في هذه البيئة هي تحديد آرائها عن الخير. إن قيام دولة غير منصفة معناه الإصرار على أن الطبقة التي تستحوذ على أدوات الإنتاج سيكون في إمكانها تسخير سلطة الدولة لنشر آرائها. إلا أن استخدام مثل هذه السلطة لن يغرس نفس الاعتقاد في نفوس الأفراد الذين لا يمتلكون هذه الأدوات.

ولا يتمشى تدليل هذه المدرسة مع الدعوى الأصلية التي تتضمنها النظرية، ولكني أدلل على أنه إذا أصبح من المتعذر على المجتمع توزيع ثمار العملية الإنتاجية فسيسعى الأفراد الذين يصابون بخيبة أمل إلى تغيير هذه العلاقات. وإذا لم تتنازل الطبقة التي بيدها مقاليد الأمور عن امتيازاتها فسيترتب على ذلك قيام ثورة اجتماعية، غير أني لم أجزم بضرورة نجاح هذه الثورة، ولكني أقول: إنه لا يمكن تفاديها.

وإني أعتقد أننا قد بلغنا مرحلة من تاريخ الرأسمالية يصعب معها الوصول إلى حل بشأن التناقص الموجود بين البنيان الطبقي وإنتاج العاملين، وذلك في ظل النظام الاجتماعي الراهن. كما أني لا أوافق على ما قاله الرئيس روزفلت عندما أرجع الصعوبات القائمة إلى النواحي غير الأخلاقية التي يقوم بها بعض رجال الأعمال، ولكنه صرح بأنه يمكن استعادة النظام الاقتصادي السليم، وذلك بالقضاء على هذه النواحي. كما أني لا أعتقد أيضًا — كما يرى مستر كينز — وجود اتجاه يكمن في المشروعات العامة، يهدف إلى تطوير بعض النواحي الأخلاقية، حيث تخضع المصلحة الخاصة للخير الاجتماعي المجرد.

إلا أن أسس هذه الصعوبات أعمق بكثير مما تقدمه لنا هذه الفروض، فلقد ذكر مستر لويد جورج في هذا الصدد أن نظامنا الاقتصادي يعتريه بعض القصور؛ إذ إن الوفرة تؤدي إلى الندرة، وهنا يكمن بيت القصيد. ومن هنا يجب أن نبدأ؛ ذلك لأن لدينا

طاقة إنتاجية هائلة، ولقد صرح لنا مدير مكتب العمل الدولي بأنه إذا استمر مائتا مصنع من بين الـ ١٣٥٧ مصنعًا من مصانع الأحذية في الولايات المتحدة في العمل مدة كاملة؛ فسنجد أنه في إمكان ذلك العدد أن ينتج ما يسد حاجة البلاد، ووجب على ١١٥٧ مصنعًا في هذه الحالة أن تغلق أبوابها. وتنطبق هذه الحالة على أغلب الصناعات في كل دولة، وعندئذ تنتشر البطالة. ويرغمنا هذا الوضع على تخصيص جزء من الضرائب يدفع كإعانة لبعض الصناعات حتى تسير عملية الإنتاج سيرها العادي، ويدفعنا هذا إلى البحث عن أسواق جديدة في الخارج بأي ثمن، حتى ولو اقتضى الأمر نشوب حرب. وتنطبق هذه الحالة على اليابان في منشوريا عندما كانت تسعى لتحقيق هذا الهدف. كما أن هذه الحالة تدفعنا أيضًا إلى الاتجاه نحو طريق القومية الاقتصادية، وذلك بحماية الأسواق المحلية التي تسببت في نقص الإنتاج في الدولة الرأسمالية في السنوات ما بين عام ١٩٢٩م وعام ١٩٣٢م. ولا يعتبر هذا ظاهرة مؤقتة نعزوها إلى الكساد الذي عرفناه في الماضي، فقد دامت هذه الظاهرة مدة أربع عشرة سنة في بريطانيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسلم منها أيضًا.

وتشير الإحصائيات إلى أن الموقف الذي نتخذه الآن لم يكن له مثيل في الفترة الماضية، فهو يقاضي هؤلاء الذين لا يساورهم أي شك في كفاية هذه المبادئ العامة التي تقوم عليها العلاقات بين الطبقات. وقد ذكرت صحيفة التايمز اللندنية منذ سنين قلائل أنه من المشكوك فيه إمكانية استيعاب هذا الإنتاج المتزايد. وتثار مشكلة أخرى هي إمكان قيام صناعات أخرى جديدة لاستيعاب العاطلين، ولا يزال هناك أخذ ورد فيما إذا كانت الآلة قد سبقت الإنسان وعرضت حياته للخطر، وما إذا كان ذلك يقضي بالعمل على إيجاد تنسيق في النواحي الاجتماعي أم لا. لقد واجهنا هذه المشكلة في فترة انخفضت فيها نسبة الأجور، وذلك بعد الحرب، هذا بالرغم من زيادة الطاقة الإنتاجية.

ولكن ليس هذا هو كل ما في الأمر، فلقد صرح لنا بعض المراقبين المحافظين الذين يؤيدون هذا النظام القائم أنه حتى ولو عمل جميع العاطلين؛ فإن تصريف السلع الإنتاجية — بصرف النظر عن رواج السوق — لن يكون أمرًا هينًا. أما عن الولايات المتحدة فيقول مراسل التايمز في واشنطن: إنه إذا رجعنا القهقري — إلى أقصى ما ننتجه في الثلاث سنوات الماضية — فسيؤدي ذلك إلى استحالة إيجاد عمل لـ ٤٥٪ من الـ ١٢ مليونًا من العاطلين الحاليين. وذكرت الجريدة أيضًا أن استيعاب العاطلين البريطانيين سيعجل بخلق أزمة جديدة. ويقول البروفسور روبنز: إن تخفيض ساعات العمل — بغض النظر عن إنتاج الفرد — لا يعتبر حلًّا، ما لم يُبدِ العامل استعداده لتخفيض

الأجر الذي يتقاضاه. كما أن الهجرة لا تعد حلًّا للمشكلة، إذ إن البلاد لا تريد أن تتحمل عبئًا جديدًا، وأن تزيد من عدد عاطليها. وقد عرض رمزي ماكدونالد خطورة الموقف على مجلس العموم وقام بتحذير المجلس، وذكر أنه حتى ولو عم الرخاء، فسيُلقى على كاهل بريطانيا عبء العمل على إعالة الرجال والنساء الذين يربو عددهم على أربعة ملايين باعتبارهم عالة على المجتمع.

ومن الواضح أن مدلولات هذا الموقف ثورية بطبيعتها، ولا أعتقد أن الحل الناجح هو العودة إلى حياة التقشف بما فيها من تبادل للسلطة السياسية لضمان تحقيق النواحي المادية. كما أعتقد أيضًا أن السياسي الفرنسي الذي يجعل من وظيفة الدولة أداة للحيلولة دون استغلال المخترعات خشية أن تلتهم الآلة النواحي البشرية قد أدرك جوهر المشكلة. ومما يذكر أن الحكومة الهتلرية قد انتهجت هذه السياسة، ولكنها لم تُضْفِ على نفسها صفة الصانع الحر. ومن السخف أن نقول: إن العلوم التي طورت الحضارة الحديثة تعتبر عدوًّا للبشر، فإذا أدى نظام العلاقات القائمة بين الطبقات إلى عرقلة استخدام وسائل الإنتاج، وجب علينا تغيير هذا النظام؛ إذ ينبغي لنا أن نسد احتياجات الملايين من الرجال والنساء ونحقق آمالهم. وجدير بالذكر أن هؤلاء الملايين هم الذين يرون أن حياتهم ستضج من المواد التالفة التي تتخلف عن الصناعة (خردة) بعدما ظهر من تقدم الإنتاج الآلي. وعلينا أن نفعل ذلك ذاكرين أهمية عبارة مستر كينز المأثورة التي تقول: إن الأفراد لن يتحملوا الجوع بالتدريج دائمًا.

ويحضرنا في هذا المجال أيضًا عبارة أخرى له، فقد أشار إلى أن طبيعة المجتمع الرأسمالي تتطلب منه أن يكون أكثر نجاحًا من أي بديل آخر طالما كان يهيمن على ولاء الأفراد. وجدير بالملاحظة ظهور هذا الشك على هذه الأسس، فالرأسمالية يمكنها أن تتمسك بذلك لأن هذا النجاح يمكنها من تحقيق التحرر السياسي، وتنديم المستوى الملائم للمواطنين، ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن الرأسمالية لا تقوم بهذه النواحي وهي واقعة في محنة، فعندما تزداد الشكوك حول الأسس التي تقوم عليها نجدها وقد اضطرت إلى أن تحقق بالقوة ما تستطيع عمله وتحقيقه عن طريق الموافقة. وعندما يتعرض أمنها للخطر، نجد أنها تعتمد على سلطة الدولة حتى تفترض نمطًا من أنماط السلوك الذي ينظر إليها المواطنون منذ نصف قرن مضى على أنها بدأت ببدء نظام الطبيعة، وكما دللت من قبل، نجد أن أي نظام قام على كبت نتيجة للعنف واستخدام القوة يجب أن يتخذ وجهة أخرى ويدخل في نظام تكون الموافقة فيه هي العامل الأول، وذلك إذا أراد أن يضمن لنفسه الأمن، إذ إن الأمن يعتبر دائمًا الشرط الذي يسبق انتشار الرخاء الاقتصادي.

والسبيل الوحيد الذي تستطيع به الرأسمالية — وهي في محنة — أن تكشف عن هذا الأمر هو عن طريق إيجاد إيديولوجية (مذهب) جديدة تدفع الناس إلى الاقتناع بالمستويات المادية القائمة في هذه الفترة التي يسود فيها التدهور والاضمحلال. ويجب ألا يغيب عن البال أن مثل هذه المذاهب ترقى وتضمحل برقي نظم العلاقات الجديدة بين الطبقات واضمحلالها، ولكن إذا قيل إن الفاشستية تعتبر مذهبًا من هذه المذاهب الجديدة؛ فإن الرد الوحيد على ذلك هو أن الفاشستية تعتبر — إذا درست بإمعان — (جوال) يختلط فيه الحابل بالنابل، ويحوي بقايا الفلسفات المختلفة التي تسعى جاهدة لإيجاد مكان لها.

ويتضح لنا صدق هذا عندما نقرأ ما قاله الزعماء أنفسهم: نجد ذلك في خطاب موسوليني عندما طلب من بيانكي برنامجًا للحركة حتى توطد أركانها، إلا أنه لم يكسب لونًا مذهبيًّا بالرغم من مقتطفات هيجل وسوريل وبرجسون ومكيافيلي، وفي عام ١٩٢١م أيدت الفاشستية المذهب الجمهوري ونظام نزع التسلح، ومصادرة أموال الكنيسة، وغنائم الحرب؛ إذ إنها كانت ترمي إلى توزيع الأراضي على الفلاحين، كما كانت تهدف إلى أن تكون السيطرة الصناعية في أيدي نقابات العمال والفنيين. ولقد هدفت أيضًا إلى إلغاء سوق الأوراق المالية، وحل البنوك، والشركات الخاصة البسيطة، وكانت الفاشستية تعادي الكنيسة. ولقد ذكر موسوليني أن من واجبها إطاحة هذه المعابد التي قدر لها الدمار، إلا أنها كنت تؤمن بوجوب تحقيق ذلك تدريجيًّا. وليس من الضروري أن نشير إلى أنها لم تصبح جمهورية، وأنها لم تحقق شيئًا من مسألة السلاح، ولم تمس الأراضي أو الملكية الصناعية، ولم توقع اتفاقية مع الكنيسة فحسب. وهي اتفاقية تقضي بتخويل الكنيسة حق التحكم في الزواج والتعليم، ولكن اعتبرت الديانة أيضًا كما قال موسوليني ظاهرة من الظواهر الراسخة في روح الإنسان، ومن ثم وجب احترامها وحمايتها والدفاع عنها. والفاشستية معناها المناعة الإجبارية للدولة التي ترمي إلى حماية العلاقات القائمة بين الطبقات.

وينطبق هذا على الوضع الألماني؛ إذ نجد أن ذلك يعتبر بيانًا لنظرية فجة يسودها مذهب العنصرية وتفسر فيها النظريات الأصلية من المسيحية. كما جدت أفكار جديدة عن معنى حكومة الرايخ، وكلنا يعرف برنامج فيدار الذي وضع عام ١٩٢٠م، وأعلن التمسك به عام ١٩٢٦م، وهو يهدف إلى إلغاء الدخل الذي لا يحصل عليه الفرد من عرق جبينه، كما يقضي بمصادرة غنائم الحرب، وتأميم الشركات، والأخذ بمبدأ المشاركة في

المنفعة. أما الأراضي التي ترمي إلى تحقيق أهداف جماعية فيجب مصادرتها دون دفع أي تعويض. ولقد فسر هتلر — قبل بلوغه منصبه — البرنامج الذي وضعه على أنه من أجل أسباب دبلوماسية، وقد قيل لمشترك رأسمالي: إنه ينبغي علينا أن نتكلم بلغة العمال الاشتراكيين الذين ذاقوا المرارة، وإلا فلن يشعروا بالألفة وهم بين ظهرانينا. وكتب هتلر في سيرة حياته: إن الفرد الألماني ليست لديه أدنى فكرة عن كيفية وجوب تضليل الشعب إذا أردنا حكمه. ولكن عندما يتولى النازي الحكم يختفي ما قد أعد من برامج. وكما نجد في إيطاليا كانت هناك خطب بليغة عن الأهداف الجديدة التي ستحققها الدولة في حكومة الرايخ الثالثة، ولكن إذا تغاضينا عن الهجوم الذي تشنه الحكومة الهتلرية على اليهود يبدو أنه لم يخطر على بال الحكومة أنها تنوي التدخل في العلاقات بين الطبقات.

وعندما نقوم بتحليل ذلك نجد أن الدولة ذات المسئوليات الشائعة تبدو على أنها جزء من ديانة مزعزعة الأركان، وعندما تشبع احتياجات الزعيم البلاغية، نجد أن الأسس الرأسمالية — وهي الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — تبقى كما هي، دون اضطراب. وهنا يتغير طابع الدولة، وتحل الدكتاتورية محل النظام الديمقراطي البرلماني، وهذا هو كل شيء، إلا أن الفرد — كما تشير إلى ذلك فكرة من أفكار موسوليني المتغيرة، وهي أن النظر إلى الدولة أمر مطلق — نقول: إن الفرد يجب أن يخضع للنواحي الاجتماعية الخيرة المراد تحقيقها من أجل الجميع. وعندما ندرس هذه العبارة الرنانة نجد أنها تحاول إخفاء قصور هذه الأيديولوجية الجديدة، ويجب أن نعلم أن الفاشستية أكثر النظم الأخرى تحررًا من الحاجة إلى توضيح قدرتها على استغلال إمكانيات النظام الإنتاجي استغلالًا كاملًا.

وهذا يعتبر — إذا تغاضينا عن النواحي البلاغية — ناحية جديدة لصورة قديمة، طالما بنيت على التمسك بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، فهي تشير — كما عبر عنها وليام جيمس — إلى النظام الحالي للعلاقات بين الطبقات. أما استخدامها سلطة الدولة لتنظيم هذه العلاقات فإنها لا تجد أهدافًا جديدة لكي تكرس نفسها لتحقيقها، ولا تتغير طبيعة الدولة باتخاذ اسم جديد لها، كما أن تحقيق الأهداف القديمة بطرق جديدة لن يغير من طابع هذه الأهداف.

وفي الحقيقة ليست هذه الطرق مستحدثة، فاستخدام القوة مثلًا لكبت المعارضة خدعة قديمة قدم التاريخ، هي خدعة المستبدين في الشرق، والطغاة في اليونان، والإمبراطور الروماني، وهؤلاء تطيعهم قواتهم طاعة عمياء، والأمراء الصغار الذين حكموا المدن

الإيطالية، والمقاطعات الألمانية في العصور الوسطى. ولكن ما جد على الموقف هو الأهداف التي تعهد بتحقيقها الحكام الجدد للقضاء على ما أطلق عليه موسوليني اسم «جيفة الحرية العفنة». ومن ثم لإنهاء أنبل دافع للعمل عرفه الإنسان، وما جد أيضًا هو قدرة المراقبين الأجانب على إدراك بعض النواحي الخاصة بالتوحيد الإبداعي في النظام الفاشستي، يكون لها قيمتها في فتح حقبة جديدة في المجالات البشرية، وما جد أيضًا منذ القرن السادس عشر على الأقل هو وجوب إخضاع العقل البشري لزعيم لا يوجه إلى ما يقوم به من عمل أي نقد. ولقد ساد افتراض الحضارة الغربية في الفترة السابقة، ويقضي هذا الافتراض بمشاركة الرجل العادي في كل النواحي؛ إذ إن معرفة ما يجول بخاطره أسلم طريق لتحقيق النواحي الاجتماعية، ومن ثم أوحى بأن القدرة على سد احتياجات هذه الخبرات هي محك كفاية الدول. أما في النظام الجديد فتجد إما إنكارًا لصحة هذه الخبرة، أو أنه من الممكن تطبيق ذلك، ولقد دعينا إلى العودة إلى فترة يسودها الإيمان الذي يسانده استخدام العنف، لا اعتناق ديانة تقوم على الإرادة الإلهية. ومن الطبيعي أن يداخلنا الشك فيما إذا كانت شروط مثل هذه الفترة تستحوذ على طابع يساند نظامًا اجتماعيًّا ثابت الأركان.

٨

يحق لنا الآن أن نقرر بعض النتائج الإيجابية، فإذا كانت هذه الدراسة صحيحة أمكننا القول بأن موضوع الدولة هو السلطة التي تستخدم الإجبار حتى تقوم بتنفيذ إرادة الجماعة أو الجماعات التي ترأس الحكومة، إذ إن سلطة الدولة تقوم بأداء عملها عن طريق هذه الحكومة، وتحدد إرادة الدولة طابع العلاقات بين الطبقات في المجتمع.

فإذا اختلفت نتائج العملية الإنتاجية من طبقة إلى أخرى، نجد أن سلطة الدولة تستخدم دائمًا لحماية مصلحة الطبقة التي تمتلك أدوات الإنتاج، وتحدد طابع هذه الملكية القواعد التي يستمر معها الإنتاج، كما أنه سيحدد الهدف الذي من أجله يمكن الإبقاء على النظام والقانون عندما يتعرضان للخطر. كما أن طابع هذه الملكية سيحدد الأنماط السلوكية التي تفصح عنها الهيئات الاجتماعية الموجودة، والتي تتأثر نتيجة المحافظة على هذا النظام وذلك القانون. ومن ثم فهو يحدد نظامًا من الآراء التي تحاول استمالة المواطنين إلى أن تحقيق الأهداف التي تتمثل فيه يتمشى مع خير المجتمع. ولكن طالما كانت وسيلة اقتصادية ناجحة، فسيحوز هذا النظام القبول، ولكن عندما يفشل نجد

أن هذه الآراء لا تحوز القبول، وإذا لم يتمكن من استمالة الأفراد لسلطته التي تعتبر وظيفة لاستغلال إمكانيات الوسائل الإنتاجية، فإن هؤلاء الذين يستبعدهم نظام الملكية من امتلاك السلطة الاقتصادية سيحاولون تغيير هذا النظام.

ولقد دللت على أنه لتنفيذ ذلك يجب عليهم استخدام سلطة الدولة الإلزامية العليا؛ إذ وجب استخدامها لإعادة تحديد نظام الملكية، وهذا يعني إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات في المجتمع، كما أنه يعني إجراء تغيير شامل في أهداف القانون الذي يختص بفرض الحق القانوني على أية وسيلة يُقصد منها توزيع ثمار العملية الاقتصادية. وهنا نجد أن الدولة تقوم بوضع كل ما لديها من قوة تحت تصرفها، وهي بهذا تضفي على القانون (وهي كلمة مجردة) صفة الواقع وذلك بإشباع مطالبها. ويحدد نوع هذا الإشباع طابع كل دولة، وبالتالي يتغلغل في جميع العلاقات بين الطبقات في المجتمع ويلونها.

أما التغييرات التي شهدتها الحضارة الغربية في السبعين سنة الأخيرة، فقد أضعفت من هذه النظرة، إذ أصبحت الدولة السلبية دولة إيجابية. ويمكن أن نقول: إن الدولة البوليسية التي كانت تسود القرن التاسع عشر أصبحت في القرن العشرين دولة تقوم على أساس الخدمات الاجتماعية. ولقد دللت على أن المبدأ الحيوي في هذا التطور يتمثل في الحقيقة التي تقول: إن ذلك يعتبر وظيفة الصراع الذي تدور رحاه بين الطبقات الاقتصادية لامتلاك سلطة الدولة. ويعتبر هذا التغيير الثمن الذي كان على المجتمع الرأسمالي أن يدفعه للاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وكان المجتمع الرأسمالي على استعداد لدفع هذا الثمن طالما كان ذلك في الإمكان، وطالما كانت مطالب هؤلاء الذين يمتلكون هذه الأدوات تشبع. ولكن عندما يوجد تناقض بين أرباح الرأسمالية وتكاليف الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية، فإن الافتراضات الأخيرة منها تكون عرضة للهجوم لأن ذلك يهوي بالرأسمالية إلى الحضيض.

إلا أن هذه الدولة قد ولدت من الآراء التي يهب الأفراد للدفاع عنها، وكما انبثقت الديمقراطية السياسية من الرأسمالية كرد قاطع على النظام الذي أطاحت به، نجد أن الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية قد أعلنت مولد فكرة الديمقراطية الاجتماعية لتكون ردًّا على الدولة السلبية التي كانت تضع الثروة في الاعتبار الأول. وفي أواخر القرن التاسع عشر أصبحت الديمقراطية الرأسمالية هي المثل الأعلى لمعظم المواطنين في الحضارة الغربية، وأقامت أسس المساواة السياسية. وهي تخول الحق لأعضائها في استخدام حريتهم السياسية لتحسين حالتهم المادية، وقد قاموا بذلك عن طريق استخدام الضرائب في الدولة بمنح أنفسهم الامتيازات الخاصة التي لا تتكافأ مع ما يتلقونه من

أجر، وهم ينظرون إلى أنفسهم على أن الحق في منح أنفسهم هذه الامتيازات، وعندما يتسع أفق النظام الاقتصادي، عندئذ يتمادون على هذا، ويقدرون أنفسهم أنهم خليقون بالحصول على هذه الامتيازات باستمرار.

وكما أوضحت من قبل قام نظام الديمقراطية الرأسمالية بتأدية عمله على خير وجه، إذ إنه كان في فترة ساد فيها، ولكن إذا سلمنا بالفرض التي قام عليها نجد أنه كان في حاجة إلى تصريف بضائعه في أسواق رائجة. وعندما لا يتمكن من القيام بذلك فإن الرصيد هو الذي يسحب منه الضرائب، وكذلك الامتيازات التي يمكن توزيعها سيكتب عليها التقلص والانكماش ما لم يتأهب الرأسمالي للتخلي عن حقه في الحصول على الأرباح، ولكن طالما كان هذا الحق هو الافتراض الذي قامت على أساسه الديمقراطية الرأسمالية، أي طالما كانت الفكرة السائدة عن الخير قد قامت على صحة هذا الحق، فالسبيل الوحيد هو إما التقليل من هذه الامتيازات، أو إجراء تغيير في فروض هذا المجتمع. وطالما تعود الأفراد على إدراك الديمقراطية السياسية بما فيها من مضامين على أنها المثل الأعلى للدولة، فإن الكثيرين سيطالبون باستمرارها، وعلى المجتمع الرأسمالي إما الاستسلام لهم، أو استخدام سلطة الدولة لإخماد الديمقراطية السياسية، وبذلك يمكنه التمسك بحق الرجل الرأسمالي في الحصول على أرباح دون الحاجة إلى إشباع مطالب هيئة المنتفعين. وعندما نميط اللثام عن التناقض الموجود بين الأقلية الاقتصادية للرأسمالية والأساس الديمقراطي السياسي يصبح في الإمكان إثبات هذا التناقض، وذلك بالقضاء على الأساس الديمقراطي.

ولكن مما هو جدير بالذكر أن أهمية هذا التطور لا تعد أمرًا جديدًا في الفلسفة السياسية بوضوح وجلاء كما أدركها هارنجتون، عندما جعل أساس نظامه السياسي المثل الذي تسبقه السلطة الاقتصادية، والذي يحدد طابع السلطة السياسية. كما أنها كانت أساس خوض «ماديسون» ميدان السياسة وتغلغله فيها حتى جعلته يؤمن بأن مصدر القلاقل الوحيد يتمثل في حق الملكية. أما ملتون فلم يجعلها تحيد عن الصواب عندما أصر على التعارض القائم بين الديمقراطية وسيطرة الطبقة التجارية، وعندما حذر ماكولي مجلس العموم وقال: إن حق الانتخاب الشامل يتمثل في القضاء على الملكية الخاصة باستخدام لغة تتسم بالاعتدال، حتى إن فكرة الصراع الطبقي كما هو موجود في الاقتصاديات الرأسمالية قد استمدت وجودها من سسموندي وسانت سيمون. أما التغيير الحقيقي فيكمن في الحقيقة المزدوجة التي تنادي بأن هذه الفكرة قد اتخذت طابع الحركة عند ماركس وأنجلز، وأن هذه الحركة قد تمثلت في صورة جيش على استعداد لخوض المعركة من أجل هذه المبادئ، وذلك عندما أخذت الرأسمالية تتدهور،

أما عن بداية تلك الفترة التي اتسمت بالارتباط فهي نتيجة مرورنا بخبرة الرأسمالية وهي في مرحلة تطورها، وهذه حقيقة مستحدثة، ولكنها تنذر بالشر. كما أن استخدام الأسلحة التي جعلها العلم أداة طيعة للقوة ربما أدى إلى القضاء على ما بلغناه من حضارة. ولا أعني بهذه النظرة إلا أني سأتناول في الفصل الأخير من هذا الكتاب بعض النواحي التي تترتب عليها. ويكفيني الإشارة إلى أن هناك حلين لا ثالث لهما لمشكلة الديمقراطية الرأسمالية، وهما: إما القضاء على الرأسمالية، أو القضاء على الديمقراطية. ويعني بالقضاء على الرأسمالية قيام ثورة اقتصادية، أما القضاء على الديمقراطية فيعني القيام بثورة سياسية. وتعني الأولى شيوعية من كل ناحية بدلًا من شيوع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ويكمن في هذا التحول تغيير في العلاقات بين الطبقات وبالتالي في العلاقات القائمة في المجتمع. ومعنى ذلك قيام ثورة في طريقة معيشتنا، وذلك إذا قورنت بالتغييرات التي حدثت في القرن السادس عشر أو تلك النواحي التي دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج في نهاية القرن الثامن عشر. أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أي تغيير أساسي في العلاقات بين الطبقات، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحي التي دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج في نهاية القرن الثامن عشر. أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أي تغيير أساسي في العلاقات بين الطبقات، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحي التي نحاول تبريرها عن طريق قيام الرأسمالية بعملها.

ومن الواضح أننا سندفع ثمنًا باهظًا لهذا الإنكار، كما أنه من الواضح أيضًا أن الدولة الجديدة ستؤدي عملها تساندها القوة لا الطاعة التي تستطيع ضمانها.

ولكن ما يسترعي الانتباه هو نظرية الدولة التي تؤدي إليها هذه النتائج، دعونا نضعها في صورة أخرى وهي صورة النفي، عندئذ نقول: إن الدولة لا تعلو على الطبقات، كما أنها لا تتخطى المصالح الخاصة، وهي لا تعبر عن الخير العام لهذا المجتمع، إلا أنها تعد الوسيلة الوحيدة لإشباع احتياجات المواطنين، إذ إنها لا تحقق الحقوق التي ترتبط بالمحافظة على كرامتهم كأفراد، وهي لا تتمسك بقانون أو نظام كمجرد عامل حيوي لتحقيق احتياجات الأفراد، كما أنها لا تقوم بجعل القوة أمرًا قانونيًّا حتى تحشد القوة لخدمة الجماعة التي ينظر إليها على أنها هيئة من الأفراد.

ويجمل بنا أن نسأل إذن: ما هي الدولة؟ إنها السلطة الإلزامية العليا التي تستخدم للدفاع عن الثمار الكامنة في أركان أي مجتمع، كما أن الحكومة تمارس هذه السلطة باسم الدولة طالما لا تستطيع هذه الدلة أن تؤدي عملها إلا عن طريق الأفراد. فإذا

قامت هذه الأركان على النواحي الرأسمالية نجد أن الدولة تقوم بالدفاع عن النتائج التي يتطلبها النظام الرأسمالي، ولكن لا يعني هذا أن الدولة ستحمي نظرية مجردة عن الرأسمالية تنسج خيوطها في مخيلة المفكر، ولكن ذلك يعني أن الدولة ستدافع عن أفكار الخير الاجتماعي الذي يعرضه الرأسماليون كنتائج حتمية في المجتمع، حيث نجد أن الجميع ينشدون تحقيقه؛ ولذلك فستتمشى سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالي مع الأفكار الرأسمالية عن الخير، وربما تعارضت هذه الآراء، وربما تغاضينا عن هذا التعارض إلا أن الطريق الوحيد لوجود هذا التعارض هو تغيير الأسس الرأسمالية التي يقوم عليها المجتمع، ولكن طالما تمسكت الدولة بهذه الأسس ولو باستخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر، نجد أن الدولة ستكون عرضة للانشقاق إذا أرادت أن تغير هذه الأسس.

وهنا يكمن السر في أن القوات المسلحة يجب أن تكون مسئولة أمام الحكومة وحدها، إذ في بعض الأحيان يمكن إخضاع المواطنين لأي قرار تتخذه الحكومة؛ ولهذا السبب تعتمد جميع الثورات الحديثة على الجيش لتعرف اتجاهاته حتى تضرب ضربتها القاضية لتحرز النصر؛ ولهذا السبب أيضًا نجد أن ما يسترعي الانتباه هو وجود السلطة في الجيش في الدولة الرأسمالية، في أيدي الطبقة الرأسمالية. أما النظرة الأيديولوجية لهؤلاء الأفراد فهي بمثابة ضمان لولائهم للحكومة، وتنطبق هذه الحالة على الدولة الشيوعية. ومن الملاحظ أيضًا أن القوميسير الروسي (رئيس إدارة في الحكومة) لإدارة الشئون الحربية كان يهنئ حزبه على النسبة المتزايدة للانخراط في سلك الشيوعية في الجيش السوفيتي، وتنطبق هذه الحالة على ألمانيا، وهي ليست أمرًا عرضيًّا أو محض صدفة عندما نجد أن الصراع تشتد حدته بين أتباع هتلر. أما فصل السلطة الإلزامية في المجتمع عن جمهرة الشعب فيعد أمرًا ضروريًّا للاستمساك بالقانون والنظام طالما استطاعوا الدفاع عن مصلحة غير متكافئة في النتائج التي تتمخض عن نظام الملكية.

وهنا تكمن الحقيقة في المناقشة الماركسية التي تقول: إنه في مجتمع بلا طبقات، نجد أن الدولة تضمحل وتتفكك، إذ إنها كما نعرف لها وظيفتها. ولا يقصد منها التشبث بالقانون والنظام كنواحٍ مطلقة يراها الجميع. إن وظيفة الدولة هي التمسك بهذا القانون وذلك النظام، وتتضمنها أهداف مجتمع طبقي من نوع خاص، ولكن طالما تحدد مصالح أصحاب أدوات الإنتاج طابع هذا المجتمع الطبقي نجد أن هذا القانون وذلك النظام يسخران في كل الأوقات العصيبة لخدمة هذه المصالح وحدها. ولكن إذا امتلك الجميع أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستحمي مصالح المجتمع بأسره، وليست مصالح

طبقة واحدة. وفي مثل هذه الظروف تتعارض عادات الدولة لتغيير شامل، إلا أن أي جهاز عادي في الحكومة له ضرورته وأهميته، غير أن هذه الفروض لن تكمن في إعلاء السلطة الإلزامية العليا حتى تتمسك بالمصالح الاقتصادية للطبقة المالكة، ومهما نجد من معارضات في المجتمع فسيحمي ذلك بما يتضمنه من أمور.

ويحق لنا أن نلاحظ ما يمكن في محو ذلك، ولنضرب مثلًا بحرية الخطابة، نجد أن معظم الأفراد ولا سيما في البلاد الديمقراطية يوافقون على أن من المرغوب فيه الاحتفاظ بها. ويوافق الأفراد أيضًا على فرض قيود على ما تقوم به من عمل، وكما جرت العادة نجد أن هذه القيوم قد حددتها معاقبة أي تعديل يحمل معنى تعريض النظام والقانون للخطر، ولا يعاقب المسيء للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ولكن يوقع عليه القصاص؛ لأن طريقته أدت إلى إخلال بالأمن العام، ولكن ما نعنيه بالأمن العام في المجتمع الرأسمالي هي الشروط القانونية التي عن طريقها تؤدي فروض الرأسمالية عملها، وستوضح لنا أية دراسة لبعض القضايا التي عرضت أمام المحاكم أن الغالبية العظمة للمتهمين هم نقاد الرأسمالية، ويجد القضاة في أقوالهم ما يتضمن الإخلال بالأمن، كما أن أية دراسة للوائح التي يطبق عليها القانون توضح تطورًا محتملًا. وقال عنها البروفسور ديسي وهو يتكلم عن بريطانيا: إنه ستستحيل معها المناقشات السياسية، وقد أصاب في قوله هذا.

وليس هذا هو كل شيء، إذ إن العقوبات التي يفرضها القانون تعتبر أمرًا واحدًا، ولكن عقوبات الرأي العام أمرٌ واقع ولو كان ذلك بطريق غير مباشر، فعندما يكون الحق في العمل معتمدًا على إرادة حق الملكية، عندئذ نجد أن له من القوة ما يمكنه من أن يكون ذلك العمل وظيفته للاستقامة في أي أمر يختاره. وسيجد الفرد الذي يعبر بصراحة عن آراء مناهضة للرأسمالية أنه من الصعب أن يستمر في عمله، كما أنه حرم من أعمال كثيرة، ووقفت في طريقه العقبات. أما الأغنياء الذين لهم أعمالهم فسيتطاولون على هؤلاء الكفرة، فإذا طبقت هذه الحالة على نفر من المثقفين نجد أنها تطبق على جمهرة كبيرة من العاديين. أما إذا نظرنا لطبقة الكتبة وهي لم تنتظم بعد، فإننا ندرك أن هناك من الملايين الذين لم يجرءوا على اعتناق آراء خطيرة ولا يعبرون عنها؛ خشية أن يصبوا جام الغضب على العمال والعملاء. وربما استطاع العمال اليدويون أن يحرروا أنفسهم من هذا الضغط المستمر؛ وذلك لأنهم يعملون معًا تساندهم ذلك نقاباتهم القوية، ولكنهم وجدوا أنه ليس من الضروري أن يدافع القانون عنهم عندما يمارسون الحقوق الأولية كحرية الخطابة والاجتماعات العامة. وفضلًا عن ذلك فإن الإلزام الضمني الكامن في

الفقر والبطالة يجعلهم يسخرون من الحقوق المتكافئة. وعندما نترك المناطق الصناعية، نجد أنه في مناطق جديدة لا يعتبر حق الانتخاب أمرًا واقعًا. وإذا تغاضينا عن الحقيقة التي تذهب إلى أن الملكية تهيمن على تسعة أعشار الصحافة تقريبًا، ولها ما لها من دعاية، نجد أن الآراء تتعرض للخطر، وعندئذ تنبذ الديمقراطية والسلطة الاقتصادية التي تمتلكها أية طبقة.

وتشهد على ذلك كل مرحلة من مراحل الحياة الاجتماعية، ولقد شدد رجال الأعمال النكير على الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة، وكان هؤلاء الرجال يدافعون عن طرد الأساتذة بتهمة الآراء المتطرفة، ولا نكاد نجد سيرة حياة زعيم نقابي إلا وقد سرد فيها تاريخ الأحداث العصيبة التي واجهته لكي يحتفظ بعمله عندما يقوم بالنهوض بمهمات زملائه من العمال. ويعد شهداء تولبوديل مثلًا أعلى بالرغم من أنها مجرد حادثة صغيرة في هذا السجل الرهيب، كما أن لدينا دلائل لا يمكن دحضها بالطرق والوسائل التي تساعد المستخدمين على مراقبة الآراء غير المرغوب فيها بين العمال. أما النواحي الخاصة فهم يقرنونها بفكرة تقضي بالإحجام. وعلاوة على التشويش بنشر الأخبار واستخدام بعض الفنيين لأسلوب جديد يوجد قدرًا يعتد به بين المطبوعات. كما أن فن الدعاية قد بلغ مبلغًا يعرض للخطر المكاسب التي حصلنا عليها بالنسبة للتعليم الشعبي في القرن التاسع عشر.

عندما يكون الدفاع عن الحرية مبدأ يختلف عن المبادئ الأخرى، يجب علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها، وأن نحدد معنى دقيقًا للفكرة التي نؤمن بها، فالحرية الحقة في أي مجتمع لا تنعدم بانعدام طبقة همها الوحيد هو الحيلولة دون إظهار ما يجيش في صدرها. وليس ذاك فحسب، وإنما نجدها وقد استخدمت سلطاتها لكي تحقق ذلك الهدف. وإتاحة الفرصة للتفكير الحر تعتبر وسيلة من الوسائل التي تحقق الاستقلال الاقتصادي. فالمجتمع الذي يربط هذا الاستقلال بالملكية يقوم في الواقع بقصر حرية الفكر على أصحاب هذه الملكية، ولكن طالما كان في المستطاع طرد العامل لا لعدم كفاءته ولكن لأن الآراء الاقتصادية أو السياسية التي يعبر عنها تثير شك صاحب العمل، نجد أن هذه العلاقات القائمة تفرض قيودًا على هذا العامل، علمًا بأن هذه القيود ربما أودت بهذه الحرية. وهذا هو السبب في أن حرية الرأي في ظل الرأسمالية تبدو أقل واقعية للطبقات العاملة عما تبدو لصاحب العمل أو الرجل المثقف. وتختلف مدلولات الحرية الفكرية، حتى إنك تجد تفسيرات عدة، ويخيل للفرد أن كلًّا منها قد جاء من عالم يختلف عن الآخر.

إلا أن الرأسمالية قد قامت كما ذكر البروفسور جريجوري على «حق الفرد في التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية»، وبذلك فمن العسير أن تأخذ هذه الدعوى على محمل الجد في ظل الظروف الحقيقية التي نعرفها. ونجد مثلًا أن حق العامل في التعبير عن نفسه في بنسلفانيا (وهي إقليم يشتهر بالصلب) لا ينظر إليه نظرة عالية، غير أنه إذا سلمنا بمستوى الأجور الحالية والإخلال بالأمن الذي تتعرض له النواحي الصناعية، والقيود المفروضة على تدريبه في نواحي التعليم، والعقبات التي تقف في سبيل هجرته، وعدم قدرة العامل على الاختيار بين الأعمال التي يجدها، نجد أن له العذر عندما يساوره الشك بخصوص ما إذا كان هذا التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية يصف بالدقة الموقف الذي يجد نفسه فيه.

إن أية دولة تكون فيها وسائل الملكية بين أيدي الخاصة تكون دون شك متحيزة فيما تقوم به من عمل، وهي قد تحدد الحقوق التي تمنحها للأفراد في صيغة شاملة، ثم تقصر نطاق التمتع بها على أصحاب الملكية. ويتمثل حقها في قدرتها على إقناع أفرادها بأن حالهم في ظل هذا النظام أفضل منه في ظل أي نظام آخر. ولو أن هذه مسألة تقوم على سلطة فعلية تكفل تنفيذ ذلك، سلطة تخلو من أية أسس أخلاقية. وهذه القدرة كما ذكرت تعتمد دائمًا على استعداد الدولة لإشباع الاحتياجات التي تواجهها، وستقل الاحتياجات التي على الدولة أن تكفلها إذا ما كانت دكتاتورية عنها إذا ما كانت ديمقراطية. ولكن طالما كانت الدولة تكون مجتمعًا منظمًا فإنه لا يوجد أي قياس سوى قدرتها على سد تلك الحاجات.

وعلى ذلك، لا يخول الحق لأية دولة في أن تفرض على مواطنيها تقديم فروض الولاء لها طبقًا لما تراه، إذ إنها ليست بالصورة التي تتمثل في تأديتها لعملها أو في محاولتها لتحقيقه، ولكن وجودها مرتبطٌ بما يصدره هؤلاء الأفراد عليها من حكم، هذا الحكم الذي يكون أساسًا للالتزامات السياسية، إذ إن كلًّا منا يحدد ما هو صواب وما هو خطأ في النواحي السياسية. وهذا الحكم تلونه الخبرة التي نمر بها. وينتج عن هذه الخبرة مقياس المطالب الضرورية، وننتظر من الدولة تهيئة هذا المستوى، ولكن عندما نفشل نحاول رفع شكوانا إلى المسئولين. وعندما نجد آذانًا صاغية تدرك نوايا الدولة الحميدة، ولكن عندما تهمل شكونا أو تقابل بالإخماد فستتخذ شكلًا آخر وتتمثل في صورة مذهب من المذاهب، وعندئذ يهب أي حزب في البلاد الديمقراطية للدفاع عن هذا المذهب. أما في البلاد الدكتاتورية كما في روسيا مثلًا فنجد أن بعض الأفراد يقومون بحياكة المؤامرات للقضاء على ذلك الداء. ويرمي هذا الحزب أو هذه المؤامرة إلى تحقيق هدف واحد، فهما

يسعيان إلى تغيير المبادئ القانونية التي تحول دون إشباع احتياجاتهم، وعندئذ سيدل كل مبدأ من هذه المبادئ على أن أي تغيير يعني القضاء على الدولة نفسها طالما تعرض لأسس النظام الاجتماعي.

ولقد اعتبرت أية محاولة يقصد منها تغيير أسس النظام الاجتماعي مخاطرة لها لون خاص، إذ إن القيام بذلك معناه الهجوم على الأساس الذي يحدد طبيعة كل الوصايا الاجتماعية والأفكار السائدة. ومن الواضح أن القضاء على الدولة في البلاد الدكتاتورية يعتبر مخاطرة ثورية، إذ إن طبيعة الحكم لا تبيح لأي فرد الانحراف عن الأهداف الموضوعة. وفي الواقع أن فروض الولاء ما هي إلا موقف يتخذه العقل، ويمكن للإجبار المكشوف أن يلزم الأفراد بأهداف لا تقبلها عقولهم. ولذلك فإن أية دولة ترغب في وضع مطالبها على أساس أرسخ يجب أن تكسب طاعتها عن طريق الموافقة، لا بالقوة. ويمكن تحقيق هذا بوضع أهداف ترمي إلى سد مطالب غالبية المواطنين، وعندما يستمر هذا النظام نجد أنه يحرم نفسه من السبيل الوحيد الذي يثبت به استحقاقه لفروض هذا الولاء على أساس خلقي. وهو يقوم على القدرة على تثبيت أقدامه بموافقة حرة ينبذ بها هؤلاء الأفراد.

ولكن هل يختلف الوضع في النظام الديمقراطي؟ إنني أعتبر وجود هذا الاختلاف أمرًا جوهريًّا في بعض الظروف الخاصة، ففي الدولة التي يتمتع فيها الأفراد بالحقوق السياسية الأساسية بدرجة يصبح معها في الإمكان تحويل هذا الاتجاه إلى الناحية الأصلية الأساسية (الأرثوذكسية). وأرى أن على الفرد أن يستغل كل الوسائل التي أتاحها له دستور الدولة، وذلك قبل الالتجاء إلى القيام بالثورة. وإني أعتقد أن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تقف ضده، كما أن ذلك ربما اتسم بالحكمة لا بالحق الأخلاقي، غير أني أعتقد أن المكاسب الكامنة في وسائل الدستور أعمق من تلك التي تكمن في الناحية الثورية.

غير أن ذلك يؤدي بنا إلى دراسة استراتيجية السياسة، لا إلى الخوض في فلسفتها، ويحق لي في هذا المجال أن أبين ناحيتين: أولاهما ما إذا كانت مسألة التمتع بالحقوق السياسية الأساسية حقيقة واقعية، ولها ما يمكنها من إجراء تغيير في الأسس الاجتماعية. إننا لا نستطيع أن نصدر حكمًا خاطئًا من الناحية الأخلاقية إلا إذا استطعنا إثبات الخطأ الأخلاقي الكامن في أهدافهم أو وسائلهم. أما الأيرلنديون الذين ثاروا ضد بريطانيا عام ١٩١٦م فلم يتسموا بالحكمة، بمعنى أن ما كانوا يقومون به من المغامرة لن يكتب له أي نجاح في المستقبل، كما أني لا أعتقد أن أي خطأ أخلاقي لما يتخذونه من قرارات لا تثبت

صحته. فهم يخلون بالقانون، إلا أن تاريخ العلاقات بين إنجلترا وأيرلندة قد حرمهم إرجاع الالتزامات الأخلاقية إلى القوانين؛ إذ عندما يُدفع الأفراد إلى اتخاذ هذا الموقف، وقد دفعتهم إلى ذلك الخبرة التي مروا بها معتقدين أن ذلك هو الخطأ بعينه، فمن اليسير اكتشاف حقيقة ما في ذلك السخط الذي لا يمكن تبريره.

أما الأمر الثاني فليس بأقل أهمية من سالفه، فلم يرد مؤيدو التغييرات في طبقات المجتمع بالطرق السلمية عن قضية هؤلاء الذين يقولون: إن الخبرة التي نمر بها لا تختلف عنها في الماضي، وإن قيام الثورة يعتبر إجراء شرعيًّا، بل وإن الاستعداد لها بمثابة حكمة يتطلبها الموقف، ويندر أن يستسلم الملاك إلا في حالات الضرورة القصوى. وقد لاحت الإصلاحات ولكن بعد فوات الأوان، وبذلك لم يتيسر لها القضاء على النواحي المجحفة. ومن النادر أن يتسامح الملاك عما يوجه إليهم من نقد بمجرد تعرض أمنهم للخطر. أما النية الحسنة التي يجب أن نوضحها فهي القدرة على التسامح، حتى عندما يجدون أنفسهم في وضع تسيطر عليه بعض الآراء المخففة كما عبر عن ذلك مستر هولمز. ولكنهم لم يقدموا أي دليل، بل على العكس كلما دنت لحظة التحدي والمقاومة أخذوا يطلبون من الدولة ممارسة وظيفتها الرادعة، وهذه هي الحالة التي تسود في فترة الأزمة الاقتصادية. ومن المعقول أن نقول إذن: إن الديمقراطية الرأسمالية لا تستطيع إجراء أي تغيير بالطرق السلمية أكثر مما يستطيع أي نظام آخر القيام به، فإذا صفحت الدول عن كل شيء؛ لأنها تشعر بالأمن فإن الإخلال بالأمن سيؤدي حتمًا إلى الوصول إلى بعض النواحي الدستورية حيث يضعف احتمال إجراء تغييرات في النواحي السلمية.

ولكن ذلك لا يشير إلى ضرورة وجود هذا التسامح فحسب، فالدستور الذي يقوم على أسس ديمقراطية يعتبر أمرًا ينبض بالحياة؛ إذ يقوم على الروح التي يطبق بها أكثر من اعتماده على ألفاظ مجردة. فإذا سخرت القوانين لخدمة الفئة القائمة فمعنى ذلك المخاطرة بولاء الذين طلب منهم أن يثقوا بتلك الروح التي تطبق بها القوانين. وما الاتحاد السياسي لشعب من الشعوب إلا تفاعل العادات والتقاليد والإجراءات الدستورية. ونحن نجد أن استغلال هذه النواحي بطريقة متحيزة لا سيما في الفترات العصيبة يعد ضربة قاضية للأسس التي قامت عليها. إلا أن الدلائل تشير إلى استعداد الطبقة المالكة للقيام بهذا الاستغلال الذي يعرض استتباب الأمن للخطر. ولقد وقع في ذلك الخطأ الرئيسي رجال الحكم في أسرة ستيوارت، كما أنه أدى إلى عدم إيمان الشعب في روسيا بالتجارب الدستورية التي قام بها نيقولا الثاني. وهناك مثالان من التاريخ يشهدان على أن استغلالًا

من هذا النوع كاد يوقعنا في أزمة من الأزمات، وإن الموقف الذي اتخذه مجلس اللوردات بشأن قانون الإصلاح الذي صدر عام ١٨٣٢م، ورفضه لميزانية عام ١٩٠٩م، والمحاولة التي قام بها الزعماء المحافظون عمدًا حول الحوادث التي قامت في الستر عام ١٩١٣م وعام ١٩١٤م؛ لإفساد الولاء للجيش، والظروف الغامضة التي أحاطت بمولد الحكومة الوطنية عام ١٩٣١م، والتحقير من شأن ما ينظر إليه منذ رسالة بت الصغير المشهورة التي أرسلها للورد ثيرلو على أنه المذهب الأساسي لمسئولية الوزارة الجماعية: كل هذه الحوادث جعلت الأفراد لا يؤمنون باستخدام القوة لاستتباب الأمن في فترة تتسم بالتغيير. ومما هو جدير بالذكر أن الاتحاديين قد اتُّهِموا بانتهاج نفس الأسلوب، كما أن استخدام المادة الثامنة والأربعين من دستور فيمار في السنين الأخيرة من الجمهورية الألمانية قد اعتبر تطاولًا على النواحي الدستورية.

وقصارى القول أن هؤلاء الذين يسنون الدستور يضعون بعض اللوائح لكي يؤدي عمله، وهم ينتظرون من معارضيهم الموافقة عليه والأخذ به، والجميع يحترمون هذه اللوائح طالما كانت الطبقة التي بيدها مقاليد الأمور تتمشى مع هؤلاء الذين وضعوا اللوائح. ولكن تلاحظ اتجاهًا خطيرًا مؤداه أن الطبقة الجديدة التي ستتولى مقاليد الحكم تجد أن من حقها تغيير هذه اللوائح بما يتناسب ومصلحتها، ونجدها تقوم بتفسير نواحٍ عديدة أو إحياء نواحٍ قديمة، ونجدها في بعض الأحيان تتخلى عن هذه اللوائح كما فعل هتلر في أغسطس عام ١٩٣٤م، عندما تقلد منصب الرئاسة. وما من شك في أن هذا الموقف يعتبر ضربة قاضية للنوايا الحميدة التي يجب أن يعتمد عليها الدستور. وينبغي لنا أن ننسى مدى صعوبة التطور البطيء لمبدأ الأغلبية في تاريخ الحكومات، ومدى تعقيد النواحي التي تكفل لها النجاح في أداء عملها. وتقوم الطبقة التي تعرض الدستور للخطر عندما تقف النواحي الديمقراطية في طريقها بالحد من العملية الديمقراطية، ويعتبر هذا ضربة قاضية لأغلب المكاسب الروحية التي تتميز بها الحياة المتمدينة.

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع الدولي

١

لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط، إذ إنها عضو في مجتمع الدول، وإذا نظرنا إلى ذلك من الوجهة النظرية البحتة نجد أن لكل دولة من هذه الدول نفس الحقوق كما أن عليها نفس الواجبات. ونجد كلًّا منها في هذا النسيج المتشابك الذي يطلق عليه اسم العلاقات الدولية. ولذلك وجب وضع القوانين واللوائح التي تحدد هذه العلاقات وتسيطر عليها، ولكن ليست هناك نظرية كاملة عن الدولة لا تفسر الحقائق التي يترتب عليها وجود هذا المجتمع الدولي.

ويجب أن تتمثل أية نظرية عن الدولة في فلسفة القانون الدولي، وينبغي لها أن تفسر سبب ارتباط هذه الدول بهذا القانون، كما يجب أن تقيم نفسها على فروض قانونية تتمشى مع هذا العالم الذي تعيش فيه. إلا أن مثل هذه النظرية يجب أن تكون راسخة المعالم والأسس حتى تتاح لها الفرصة لإدراك أهمية التغيرات الهائلة التي لمسناها في العلاقات بين الدول منذ ٣٠٠ سنة. وقد حددت هذه العلاقات أول ما حددت منهجًا عمليًّا بالنسبة للقانون الدولي، ولن تكتمل أسس هذه الفلسفة ما لم تحدد قواعد القانون الدولي استمرار تطبيقه الذي يُمكِّن الدولة من أن تجعل من القانون الذي تسنه العامل الذي نقيس به ما تفصح عنه الهيئات الأخرى من سلوك، وما تقوم به من عمل.

ونحن نجد في تاريخ نظرية القانون الدولي أن نظرية الدولة ذات السيادة لها وضعها الهام. فمن الواضح أنه طالما كانت الدولة منظمة ذات سيادة، فلن ترتبط بأية إرادة غير إرادتها، وأن مشكلة سن القوانين لمجتمع دولي يلتزم أعضاؤه بهذه القوانين بعد موافقة هؤلاء الأعضاء لَمشكلة جد خطيرة. أما جوهر العلاقات الداخلية التي تتميز بها الدولة فهو حقها كدولة ذات سيادة في فرض إرادتها على الذين يدورون في فلكها، أما خارج

هذا النطاق فنجد أنها ترغمنا على الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لارتباط دولة ما بالرغم منها هو الحرب، وأن الحكم القاطع في العلاقات الدولية هو إحراز النصر كنتيجة لنظرية السيادة.

وتتمثل فكرة السيادة في القانون الدولي في ناحيتين، فهي من جهة فكرة منطقية. أما صحتها فهي ناحية شكلية بحتة، ومن هذه الزاوية أمكننا الحصول على نظرية إيجابية للقانون الدولي الذي يرجع جميع القواعد التي يسير عليها قانون الدول إلى العرف الدولي أو المعاهدات؛ إذ إنهما (أي العرف الدولي والمعاهدات) يمثلان إرادة الدول. وتوحي طبيعة السيادة بأن إرادة الدولة هي المصدر الوحيد للقانون، فإذا اعتقدنا خلاف ذلك نجد عندئذ أن إرادة الدولة ستلتزم بالقواعد التي لم توافق عليها؛ وعندئذ لن تصبح منظمة ذات سيادة.

أما من الناحية الأخرى فنجد أن فكرة السيادة في القانون الدولي تتخذ الصبغة الفلسفية، ونجد أن أثرها يكمن في تبرير النظرية الإيجابية، وذلك بالتدليل على أن الدولة لها قيمة أخلاقية مطلقة؛ ولذلك فإن صحة القانون الدولي تعتمد على تحقيق هذه القيمة طالما كان الحكم هو الدولة ذاتها (إذ بدونها لن تكون تجسيمًا للقيمة الأخلاقية المطلقة)، فسنجد أن الدولة ستضع مصلحتها فقط نصب أعينها. وعندما تفعل ذلك ستحقق الأهداف التي تستطيع أن ترمي إليها، إذ عندما تقوم بضمان مصلحتها الذاتية نجد أنها في الحقيقة تكفل الأمن لمصلحة القيم الأخلاقية المطلقة التي تتمثل فيها.

أما هؤلاء الذين أقاموا الصرح القديم للقانون الدولي فلم يرتجفوا من جراء هذه الاستنتاجات، فإذا جارينا هيجل على أن الدولة تعد بمثابة الروح التي تقسم بالإنصاف، والتي تتناول جميع النواحي بطريقة موضوعية، كما أنها السبيل الوحيد الذي يستطيع الفرد بواسطتها أن يبلغ هذه المرحلة من الموضوعية والصدق. ويذكر هيجل أن حقوق الدول الأخرى لم تتحقق بعد ولم توضع في صيغة قاعدة عامة تكون لها السلطة العليا، إلا أنه يمكن تحقيق هذه النواحي عن طريق إرادتها. والدولة فوق القانون، وما القانون الدولي إلا قانون خارجي يختص بالشئون البلدية ويستمد قوته من إرادة الدولة أو الدول التي تحاول القيام بتنفيذه؛ ولذلك فمن الصعب تحقيق نظام دولي حيث تعتبر الدول أجزاء مكونة له، طالما أن هذه الدول هي صاحبة السيادة، وقد ذكر لاسون عبارة مشهورة يقول فيها: إنه لا يمكن للدولة الخضوع لنظام قانوني أو أية إرادة أخرى غير إرادتها … إنها إرادة غير محدودة تتسم بالذاتية. ويصر كوفمان على أنه ليست هناك قاعدة عامة لقانون يربط الدول جميعها، اللهم إلا قانون الحق للقوة؛ ومن ثم نجد أن إحراز النصر في

الحروب يعتبر المثل الأعلى الذي تعرفه الدولة، فالانتصار في الحروب يعني ضمان النفس، وبالتالي نجد أن ذلك يضمن لنا انتصار القيم الأخلاقية المجردة.

ولقد حاز هذا الموقف قبولًا لدى الجميع، فنجده وقد حدد معالم النظرية المثالية الإنجليزية في الميدان السياسي. وعندما كتب بوزانكيه أن الدولة ليست لها وظيفة محدودة في مجتمع أكبر من هذا، ولكنها المجتمع الأعلى، وأن العلاقات الأخلاقية تستلزم حياة منظمة إلا أن هذه الحياة تدخل في نطاق الدولة لا في العلاقات بين الدول والمجتمعات الأخرى، كان يعني في الحقيقة أن هناك خارج حدود الدولة فوضى شاملة، إلا إذا اتفقت الدول أو حددت الحروب المسائل المعلقة بينها. إن هذا الاعتقاد في السيادة هو الذي تنطوي عليه فكرة عصبة الأمم، وإن هذا هو الاعتقاد الذي جعل من العسير الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة نزع السلاح، فإذا سلمنا بأن الحروب هي الحكم الأخير الذي يحدد المصير الدولي؛ نجد أن كل دولة تستطيع أن تنظر إلى مثل هذا القيد على أنه يتمشى مع مصلحتها العليا. وطبيعي أن هذا القيد يكفل لها إحراز النصر، ولكن إذا نظرنا إلى السلم على أنه سبيل آخر لشن الحروب، طالما استبعدت فكرة استخدام القوة فإننا نجد أن نفس المشكلة تتغلغل في كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالعلاقات الدولية، سواء أكان منها مسائل الهجرة أم المسائل الجمركية، أم مشكلة تحديد ساعات العمل، حيث نجد أن الاتفاق بين الدول هو تمهيد للقيام بعمل ضروري.

ويزج المذهب الإيجابي بنفسه في قضايا منطقية معقدة بمجرد مواجهته للحياة الدولية، ولا يصر مؤيدوه على أن الدول ترتبط بالقانون الدولي فحسب، كذلك ما إذا قاموا أم لم يقوموا بتحديد نظرية تتعارض مع فكرة السيادة، ولأجل تفسير ارتباط القانون الدولي نجد أنه لا يقوم بقبول مقتضيات نظام القانون الدولي فحسب، حيث نجد أن كل دولة لها مكانتها واحترامها، وهو مذهب يفرض بعض الواجبات على الدولة التي تعتمد على إرادتها فقط، بينما تواجهنا صعوبة في محاولة تكييف هذه النظرة ما لم نستخدم وسيلة من وسائل الخيال، وتقوم المحاكم الدولية بتنفيذها. كما أن الصعوبة تكمن أيضًا في جعلها تتمشى مع نظام محكمة العدل الدولية الدائمة. ومما هو جدير بالذكر أنه من المستحيل النظر إلى الدول على أنها الهيئات الوحيدة التي يتناولها القانون الدولي، وهي تعتبر ضربة قاضية للنظرة الإيجابية، فالدول التي لا تتمتع بالسيادة تخلق المشاكل، ولكن يبدو أن المذهب الإيجابي أخذ في التدهور، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفروض القانونية تتعارض مع الحقائق، وتتنافى مع تطور العلاقات الدولية في وقتنا هذا، وما من شك في

أن التيار يجرفنا إلى حيث ينبغي لنا أن ندرك عدم جدوى الهيئات الدولية التي يرغمنا عالم الواقع على تكوينها، وذلك في حالة سيادة الدولة.

ومن الأهمية بمكان أن نجد أن هذا التطور يدفع فلاسفة القانون إلى وضع اقتراحاتهم عن القانون الدولي على أسس مخالفة لذلك، وهناك الآن اتجاه نحو البدء بالمجتمع الدولي لا بالدولة؛ إذ إن الدولة تعتبر كمقاطعة في هذا المجتمع، وتعد قوانين هذا المجتمع قوانين عليا، وهي تسمو على القوانين المحلية. وعلى ذلك عندما يتصارع القانون الدولي مع هذه القوانين المحلية يجب على القوانين المحلية أن ترتد إلى المركز الثاني من القانون الدولي، والدولة التي تخل بالقانون الدولي تعتبر مثل الفرد الذي يخل بالقوانين المحلية، ومنشأ هذا الفشل هو مواد العقوبات المنصوص عليها في القانون الدولي لهذا المجتمع العالمي؛ لأنها تفتقر إلى التنظيم الدقيق؛ ولذلك نجد تلك المجهودات التي تبذل في سبيل سد الثغرات في عهد عصبة الأمم كما في بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤م. ونجد أيضًا تقدم الوسائل (كحلف باريس)،التي تجعل الدولة تتخلى عن حقها في استخدام القوة لتحقيق إرادتها، كما نجد تطور فكرة الأمن الجماعي بين الدول ضد الاعتداء على أية دولة، كما نجد تغلغل مذهب الولاء العالمي في نفوس الأفراد، حتى إننا نجد ظهور مقاومة الفرد لفكرة شن الحروب ما لم تخولها سلطة عصبة الأمم.

وما من شك في أن فلسفة القانون الدولي هي الفلسفة الوحيدة التي تتمشى مع احتياجات عصرنا هذا؛ إذ إن الحقائق التي تمخضت عنها للجيل السابق أوضحت بكل أسف، أنه لا يمكن للحضارة والدولة صاحبة السيادة تحقيق مصالح واحدة، غير أنه إذا كانت النظريات القديمة للقانون الدولي (سواء أكانت النظريات الإيجابية ومن مؤيديها كوفمان، أم النظريات المثالية ومن مؤيديها هيجل) قد أخذت في اعتبارها النواحي التاريخية الماضية، فكان من الممكن أن نقول: إن معارضي النظريات الجديدة يتجهون نحو كتابة أبحاث عظيمة عما ينشدونه؛ إذ إننا إذا وقعنا بعض المواثيق فإننا نقوم بالتوقيع بشيء من التحفظ، ونجد أن بعض الحكومات البريطانية القادمة ربما دفعت البرلمان إلى سن قانون يهدف إلى تحقيق السلام. ولكن طالما لا يمكن لأي برلمان أن يلزم برلمانًا قادمًا باتباع ما ارتآه، نجد أن رجوعه في ذلك يتسم بالصبغة القانونية، ونجد أن الدول تصر على أن أي مشروع يهدف إلى الأمن الجماعي لا يمكن تحقيقه دون حل مشكلة نزع السلاح. ولقد أوضح مؤتمر نزع السلاح الذي عقد عام ١٩٣٢م أننا لم ندرك حتى الآن عالمًا يمكن أن يحقق نزع السلاح. وكلنا يعرف أن عصبة الأمم قد نددت بالاعتداء الياباني على الصين في منشوريا، إلا أن نتيجة هذا التنديد سواء أكانت كبيرة أم صغيرة

تعد كما لو كان قرارًا قد أصدره بعض رجال الكنيسة. ويمكن لنا أن نخرج الدولة ذات السيادة من الباب الأمامي لهذا الصرح الدولي. إلا أنه لا تزال توجد به منافذ أخرى من الخلف ليستعيد مكانته القديمة.

ويكمن جوهر المشكلة في الحيلولة دون استخدام أية دولة للحرب كوسيلة من الوسائل التي تنتهجها في سياستها. ويجب أن نعترف بأن هناك بعض الدول التي ترغب في استخدام هذه الوسيلة، والواجب علينا إذن هو إيجاد وسائل أخرى للتصغير من شأن استخدام تلك الأداة. ويجب أن تقوم الدلائل، في ظل الملابسات الحديثة، على أن الحرب لا تجدي وأنها أداة للقضاء على الإمكانيات الاقتصادية للمنتصرين، كما أنها ضربة قاضية للمهزومين. ويجب أن ندرك أن الحرب ستؤدي بنا إلى القيام بثورة اجتماعية، ولا سيما في الشئون الخاصة بالدستور المحلي، ويجب أن ندرك أيضًا أنه من الخطأ شن الحروب، والواجب الملقى على كل مواطن هو أن يرفض بشدة قيام أية دولة تتخذ الحرب أداة لتحقيق أغراضها، كما أن من واجب العلماء الامتناع عن إجراء التجارب التي ترمي إلى إيجاد أسلحة فتاكة لاستخدامها في الحروب، وعندما نسلم بكل هذا فسنسير قدمًا نحو تكوين مجتمع عالمي أفضل.

وينبغي لنا أن نطرح مدلولات تلك النواحي على بساط البحث، فنحن ندرك أن الدولة صاحبة السيادة يتنافى وجودها مع وجود نظام عالمي آخر، فالدولة وهي حارس للمصالح القومية تجد من الضروري الوقوف بجانب عقيدتها، كما أن البواعث التي تدفعها إلى اتخاذ هذا الموقف بواعث لا تتسم بحب الذات. ومن الخطأ أن يداخلنا الشك في صدقها، فعندما يصر قائد بحري بريطاني على أن البحرية البريطانية القوية هي خير من يصون السلام العالمي، فإني على يقين من أنه على حق في ذلك، ولكنه يحقق الهدف الذي يرمي إليه هذا السلام، وهو يشير إلى أن ما تهدف إليه بريطانيا دائمًا من فرض سلطتها على الآخرين في العالم هو تحقيق الخير للعالم، وإني لا أشك في أن السياسيين الذين يؤمنون بأن هدف بريطانيا الوحيد في الهند هو تحقيق مصالح الهند مخلصون في هذا. ويجب ألا يغيب عن البال أن وجهة نظر الأمريكيين واليابانيين عن اختصاصات البحرية البريطانية تختلف عن وجهة نظر اللورد بيتي، إلا أن السياسيين عجزوا عن استمالة الهند لفكرتهم عن المسئوليات البريطانية في الهند. والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا وهولندا وجاوة، وموقف الجنرال جورنج تجاه الطيران الحربي في ألمانيا خير شاهد على تطبيق مثل تلك الحالة. وعندما يختلف النظر إلى المصالح تصبح فكرة السيادة مجرد مبدأ قانوني لتنفيذ تلك الفكرة التي تدور المصالح حولها.

وترمي السيادة إلى المحافظة على نظام العلاقات القائم بين الطبقات، كما أنها تحاول تحقيق المصالح الكامنة في هذا النظام في المجالين الدولي والداخلي؛ ولذلك وجب وضع المصالح القومية العليا للدولة في داخل نطاق دستورها الاقتصادي الذي يحدد أهداف الدولة، فإذا كانت الحرب هي السبيل الوحيد لضمان ما يحتاجه ذلك الدستور، نجد الدولة قد قامت باستخدام كل وسائل الدبلوماسية قبل استخدامها لذلك السلاح الرهيب. فإذا استنفدت هذه الوسائل، فلا مفر من الالتجاء إلى الحرب، وهي تقوم بذلك من أجل العزة الوطنية، أو أي هدف كهذا، وليس هناك أحد ممن يدرسون سيكلوجية الشعوب المتحاربة يعترف بمدى الإخلاص الكامن في هذه الاحتجاجات، ولكن عندما يدرس كل منها بإمعان تبدو لنا على أنها محاولة لتحقيق خير اقتصادي للطبقة التي تسيطر على الدولة المتحاربة.

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الخير الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم على أساسه البنيان الأعظم.

ولا أعتقد أن ملابسات الحرب ترجع في النادر إلى أسباب اقتصادية، كما أني لا أعتقد أن الحقيقة التي تذهب إلى أن الرخاء الاقتصادي للطبقة الحاكمة يقترن بشكل واضح بالرخاء الاقتصادي للمحكومين. كما أن الحقيقة التي تقول: ضرب سيراجيفو بالقنابل قد عجل بنشوب الحرب عام ١٩١٤م، لم تخف أنها كانت في جوهرها تتمثل في الصراع الذي تدور رحاه بين صور الاستعمار، وقد دخلت أمريكا الحرب عام ١٩١٧م؛ إذ أصبحت التزاماتها المالية لبريطانيا وفرنسا كثيرة، مما جعلها لا تطيق فكرة الخسارة. كما أن بقاء بريطانيا في الهند يقترن بمصالحها هناك، ولقد أوضح التاريخ الحديث أن هذه المصالح ترتبط بالعمال، إلا أنه لا يمكن أن نستخلص أن حماية مصالحنا في الولايات المتحدة يترتب عليه إخلالنا بها.

وهذه الفكرة التي اعتنقها غاية في البساطة، إلا أنه يصعب التعبير عنها في هذا العالم المتشابك. وتذهب هذه الفكرة إلى أن الدولة في المجتمع الرأسمالي تحتاج إلى أن تكون صاحبة السيادة حتى تحمي المصالح الرأسمالية، وقد تلجأ أخيرًا إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، فالحرب هي التعبير الأعلى للسيادة في العلاقات الدولية. ومن الناحية الداخلية نجد أن هدف الدولة هو حماية المبادئ الرأسمالية. أما من الناحية الخارجية فنجد أنها تتطلب جعل استخدام الحرب وسيلة من وسائل السياسية القومية، فإذا تعارضت السيادة مع النظام العالمي الفعال اتضح لنا أيضًا تعارض النظام

الرأسمالي مع هذا النظام العالمي؛ إذ إن البواعث التي تؤدي إلى الحرب متأصلة في النظام الرأسمالي، هذا، ويعارض دعاة الرأسمالية في هذه الفكرة. ولذلك يجدر بنا دراسة الأدلة التي توصلوا إليها ولو في الظاهر. فلقد تحدث البروفيسور جريجوري عن عدم وجود أي دليل يوضح أن الرأسمالية تؤدي حتمًا إلى الحرب، فلم تكن فترة السيطرة الرأسمالية هي التي سادت القرن التاسع عشر، هذا القرن الذي اتسم بالصراع المسلح. وعلى أية حال ألم تنشب الحروب قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر؟ وهل طلب منا أن نتذكر أن المعارضين في نشوب الحرب في القرن التاسع عشر هم السياسيون الذين لم يهتموا بتطوير المعاني التي تقوم على أساسها الديمقراطية الرأسمالية؟ إذ إن النظرية تقوم على إظهار تدخل الدولة بمظهر ضئيل. وقد ذكر كوبدن عام ١٩٤٢م أنه عندما تقوم التجارة الحرة بضمان اعتماد الدول كل منها على الأخرى نجد أنها تنتزع السلطة حتمًا من الحكومة حتى يتسنى لها أن تدفع الشعب إلى الخوض في غمار الحروب. وتعد فكرة التجارة الحرة من أهم افتراضات النظام الرأسمالي.

إلا أنه يجب علينا دراسة عادات الرأسماليين التي نعرفها لا النظرية البحتة للرأسمالية المجردة، فمن الواضح أنه في المجتمع الرأسمالي — حيث لا يتطلب الرأسمالي معونة الدولة التي لا تتطلب بدورها مساعدة الرأسمالي — لن يؤدي ما يقوم به النظام الاقتصادي من عمل إلى نشوب حرب. فإذا كانت الرأسمالية التي نعرفها من هذا النوع؛ فإن مؤيدي مدرسة البروفيسور جريجوري سيكونون محقين في القول بأنه ليس من الضروري أن تكمن البواعث المؤدية إلى الحرب في النظام الرأسمالي، إلا أن الرأسمالية التي تكلموا عنها لا توجد إلا في المطبوعات الاقتصادية؛ إذ إنها محض خيال، وتسعى الرأسمالية التي نعرفها في كل مرحلة من مراحل تاريخها إلى الدفاع عن الدولة، ولقد قامت بطلب المعونات والتعريفة الجمركية ونفوذ وزارة الخارجية البريطانية لخدمة العملاء في التجارة في الخارج، والعمل على الدفاع عن المطالب التي تجدها الدولة مناسبة في الدول الأجنبية. كما أنها قامت بضمان هذه المطالب، ولا يدعو تاريخ مصر منذ الاحتلال البريطاني وتاريخ إفريقية منذ الجيلين السابقين، وتاريخ الصين، والمكسيك، والدول الأمريكية الوسطى، لا يدعو إلى الرضا في شيء إلا في وضع يتمكن فيه النظام الرأسمالي من مساندة الدولة لمشروعاتها. وربما ننظر إليه على أنه أمر موجب للأسف؛ لأنه دفع الدولة إلى القيام بهذا التدخل. وربما نقول إن التاجر سيتَّسم بالحكمة إذا استطاع أن يستخدم سلطته في الحيلولة دون قيام الدولة بمساعدته حتى يعتمد على نفسه، إلا أن الحقيقة هي أن

الرأسمالية التي نعرفها ستكون رأسمالية أخرى إذا قام بذلك. وعلى أية حال فإننا بصدد تناول النواحي الحقيقية لا النواحي الفرضية، حتى نتمكن من وضع فروضنا.

٢

لا ينبغي أن ننخدع بالتدليل الذي يزعم أنه طالما كانت هناك حروب قبل عهد الرأسمالية فلا يمكن أن تكون الرأسمالية السبب المباشر لإثارة الحرب. والرأسمالية في هذا المجال معناها وجود الافتراضات التي قامت عليها فكرة حرية التصرف في الاقتصاد السياسي في بريطانيا، وهي التي سادت فترة ما في تاريخها القديم. وهذا التدليل يدور في دائرة مفرغة، وهو يبدأ بتعريف المجتمع الرأسمالي على أنه يتميز بحرية العمل. ونعني بهذه الحرية العمليات التجارية التي تتدخل فيها الدولة. ولكن عندما تتعرض هذه الحرية لتدخل الدولة، نجد أنها لا تلقي بالًا لأي أمر من الأمور، وتصر على أن أية نزعة من نزعات الشر لا يرجع وجودها إلى النظام الرأسمالي. ومن الواضح أننا إذا عرفنا الرأسمالية بهذه الطريقة، فإن ما نتوصل إليه لا يمكن أن يكون محل نزاع، وذلك من الناحية المنطقية؛ لأن الاقتراحات الموجودة تتضمنه.

ولا توجد الرأسمالية إلا على شكل نظام يتضمن الاتجاهات التي أمكن تحقيق البعض منها في سنين قليلة من القرن التاسع عشر. أما الرأسمالية التي نعرفها فلها طابع خاص يختلف عن ذلك تمام الاختلاف؛ إذ إنها رأسمالية تعبر عن طبيعتها في التعريفة الجمركية الأمريكية وفي التوسع، سواء أكان توسعًا عسكريًّا أم شبه عسكري، وفي التجارة في إفريقية، وليس من حق أي فرد أن يتغاضى عن الحوادث العديدة حتى يضع نظرية تعارض مدلولاتها الحاسمة. فما من شك في أن حروبًا كثيرة قد نشبت قبل القرن التاسع عشر. ولم تكن لحوافز غير اقتصادية (وهي تتمثل في الحوافز السياسية والدينية والحوافز الخاصة بالحكم لم تكن لها أهمية كبرى)، غير أنها إذا أمعنَّا النظر في أهدافها حتى في هذه الحروب نجد أنها تجعل من الصراع الاقتصادي مشكلة لها أهميتها. ولا ينفصل الباعث على الحرب عن سعي الدولة وراء النفوذ والسيطرة الاقتصادية. وربما يكون هذا السعي عن طريق غير مباشر كما يحدث عندما تسعى أية دولة وراء الحصول على حدود استراتيجية، كما يجوز أن يكون الباعث مختلطًا غير خالص، كما هي الحال في محاولة فرنسا لاستعادة الألزاس واللورين حيث تختلط المشاعر الناتجة من التقاليد التاريخية بمصالح فرنسا في إنتاج الصناعات الثقيلة. ويحدث هذا الاقتراح بنسب متساوية، إلا أن

الحرب لا تفسر تفسيرًا دقيقًا حينما يقصر هذا التفسير في بيان الدواعي الاقتصادية لحدوثها.

ولقد أصبح الموقف اليوم أخطر مما كان عليه في الماضي؛ وذلك لسببين: الأول هو اقتران فكرة الدولة بالشعور القومي، والثاني هو التقدم الهائل في أساليب الدولة الإدارية. أما الأول فيمكن الدولة من تعبئة الشعور الجياش غير المتعقل الذي تثيره القومية لكي تساند سياستها. أما السبب الثاني فهو يمكن الدولة من تنظيم الأمة لخوض غمار الحروب. ولذلك فإنه عندما تسيطر رغبة صاحب رأس المال الرأسمالي على سياسة الدولة لكي يستدر الأرباح والمكاسب — وهي سبب وجوده — فإن القوى التي يسيرها تكون قوى هائلة إذا قورنت بأية قوة عرفناها في الماضي، ولم تزج بريطانيا حتى عام ١٩١٤م بأكثر من ١٠٠ ألف جندي في الحروب. ولكن في هذه الحرب بالذات تجدها، وقد عبأت ثلث رجالها من أجل أغراض عسكرية، وتختلف شدة أثر الحرب الحديثة في الدولة من الناحية النوعية عنها في أية فترة مضت، ولن تطالعنا بعد الآن في حضارتنا الحالية قصص كقصص جين أوستن التي يقوم فيها البطل والبطلة برقصتهما الفخيمة، دون أن يلقيا بالًا إلى كوارث الحروب النازلة بالبيئة التي يعيشان فيها.

وعلى ذلك يجب علينا أن ننظر للرأسمالية كما هي بالفعل، لا كما ستكون عليه إذا ما تحققت الاتجاهات التي ترمي إلى الإعراب عن نفسها، وتعتبر الرأسمالية التي نعرفها نظامًا تمتلك فيه أدوات الإنتاج ملكية خاصة، ويكون الباعث على الإنتاج هو الرغبة في الحصول على الأرباح التي تيسرها هذه الملكية، ويتضمن هذا النظام نظامًا خاصًّا للعلاقات بين الطبقات. كما أن عاداته تكمن في استخدام الدولة للسلطة لكي تحافظ على مدلولات العلاقات بين الطبقات، وتكرس الدولة نفسها لضمان حق الملك في الحصول على الأرباح. ولن يكون الأمر غير ذلك إذا نحن سلمنا بفروض هذا النظام، وستستخدم سلطة الدولة في إخماد أي تدخل يحول دون الحصول على مثل هذ الأرباح، وذلك إذا أمكن إخماده، إذ يدور الصراع دائمًا في المجتمع بين الطبقات التي تمتلك أدوات الإنتاج والطبقات التي لا تمتلك هذه الأدوات. أما وظيفة الدولة الداخلية في المجتمع الرأسمالي، فهي ضمان المبادئ التي يقوم عليها القانون؛ هذه المبادئ التي تضمن لأصحاب الملكية جزءًا كبيرًا من ذلك الإنتاج؛ وعلى ذلك نجد — كما دللت من قبل — أن أوجه النشاط الاجتماعي هو أن تتخذ طابعها الخاص.

أما المدرسة الفكرية التي تنكر وجود أية علاقة بين الرأسمالية والحرب فقد أقامت دعواها على رفضها قبول هذه الفكرة عن الدولة، فإذا ما سار قانون العرض والطلب سيرًا

هينًا في سوق حرة، حيث يعرف الرأسماليون احتياجات عملائهم، وحيث تحشد جميع إمكانيات العمل لخدمتهم، فلا حاجة إذن إلى تدخل الدولة. وتقوم العلاقات الاجتماعية على التعاون لا على القوة، ولكن طالما أنه لا توجد مثل هذه المعرفة، ولا يمكن حشد هذه الإمكانيات، فإن ما نقوم بتفسيره في نواحي العمل يتمثل في مجتمع لا محل لهذه النواحي فيه، وفيه يطلب الرأسماليون أنفسهم تدخل الدولة للنهوض بمصالحهم، وتيسر لهم القيام بذلك؛ لأن ملكيتهم لأدوات الإنتاج تمكنهم من تحديد اتجاه ذلك التدخل. ولقد سبق لي أن بينت النتائج التي ينتج عنها مثل هذا التدخل، وتعتبر هذه النتائج مجرد سوء استخدام للمثل الأعلى، وهي تدافع عن الافتراضات القائمة بقولها: إن هذه النظرية تتناول مثالًا مجردًا، وما من شك في أنه من المؤسف أننا لا نواجه مثل هذا المثال المجرد في المجتمع الذي نعيش فيه.

وتتشابه علاقات الدولة في الداخل — في نظري — مع علاقاتها الخارجية. فكما تستخدم الدولة قوتها في الدفاع عن مصلحة الرأسمالي في الداخل، نجدها تقوم بالدفاع عن مصلحته في الخارج أيضًا، أما قيمة السيادة بالنسبة لها في المجال الدولي، فتتمثل في أنها تستطيع أن تستخدم القوة ضد أي منافس يسعى إلى التدخل في إرادتها، وذلك في الحالات المتطرفة، ولكن إذا سلمنا بأن السيادة يجب أن تخضع للقواعد، فلن نتمكن من جعل القوة مقياسًا للحق الذي تحاول جاهدة أن يسود. ولذلك فإن العالم الذي توجد فيه الدول لا تتمتع بالسيادة يتناسب وجوده مع أفكار المنظمة الدولية التي يتضمنها نظام كنظام عصبة الأمم. إلا أن هذه المعاني تتعارض مع العلاقات القائمة بين الطبقات التي يتطلبها النظام الرأسمالي، طالما أخرجت إلى حيز الوجود المتناقضات الأساسية التي وقع فيها المجتمع الذي نعيش فيه.

أما الأساس الذي يجب علينا أن نبدأ منه فهو تراكم رأس المال في دول تتسم بالتقدم الاقتصادي تراكمًا بنسبة كبيرة، حتى إنه لم تتح له الفرصة ليستثمر في الداخل؛ ولذلك انتقل إلى دول أخرى لانعدام الضمانات أو نسبة الأرباح كالتي يقدمها الاستثمار الأجنبي. ويرجع سبب حدوث هذا التراكم إلى تعارض الإنتاج والتوزيع؛ إذ لا تتعادل الطاقة الاستهلاكية للجمهور مع طاقة الإنتاج؛ وذلك بسبب العلاقات القائمة بين الطبقات، إذ لا تعتبر احتياجات المستهلكين في نظام الأجور الحديث احتياجات «ضرورية» بالمعنى الفني لهذه الكلمة. وهناك ما نطلق عليه اسم هجرة رأس المال، حيث لا تتعادل الثروة في مجتمع ما، حتى إنه لا يمكن لرأس المال أن يستخدم في الداخل لكي يدر ربحًا كثيرًا؛

إذ إنه إذا تساوى التوزيع وجدنا أن مطالب العمال قد أصبحت مطالب «ضرورية» قد تؤدي إلى مطالب كثيرة لاستثمار رأس المال، فإذا انعدمت المساواة انعدامًا أتم وأشمل فإن أصحابها سيكدسون الموارد الموجودة، وبذلك يتطلعون إلى فرصة لنقل رأس المال إلى الخارج، حتى يمكن لهم أن يحصلوا على أرباح طائلة من وراء ذلك. وهم لا يهتمون كثيرًا بالأغراض التي تكرس لها هذه الأموال، فربما كانت لغرض التسلح أو أي غرض آخر.

ومجمل القول أن السبب الرئيسي لتراكم رأس المال بسرعة هو تحكم عدم المساواة في المجتمع؛ إذ لو ارتفع مستوى الأجور لتزايد الطلب على السلع، ولكان ذلك كفيلًا باستثمار رءُوس الأموال، وإذ ذاك يمكن بناء مساكن للطبقة العاملة، وفي الحقيقة أن موقف الطبقة العاملة التي تعيش على الكفاف يعني ضرورة بحث رأس المال عن توسع كمي لا نوعي، طالما لا يترتب على التوسع النوعي إيجاد قوة شرائية متكافئة للسلع الإنتاجية. وعندما يتصف طابع التوسع الرأسمالي بالناحية الكمية لا النوعية، نجد أن المخاطر التي يمر بها توجد الهزيمة سواء أكانت عن طريق مباشرة كما في الهند، أم عن طريق غير مباشر كما في أمريكا الجنوبية؛ ولذلك للدفاع عن رءُوس الأموال المستثمرة. وكما جرت العادة نجد أن الامتيازات المراد الدفاع عنها ذات قيمة، وأن نسب الفائدة كبيرة، وفي الوقت نفسه نجد أن محاولات الضغط التي تقوم بها القوة العسكرية هي التي تضمن كل هذه النواحي.

وهناك عامل آخر يوضح لنا سبب جعل الوضع الداخلي لتصدير رأس المال إلى الخارج يدر الأرباح، ويشجع على المكاسب، وتدفع ساعات العمل الطويلة، والأجور الضئيلة، وعدم مراعاة قواعد الصحة وانعدام النقابات المنظمة تنظيمًا دقيقًا. كل هذا يدفع الممول إلى التطلع نحو الحصول على أرباح طائلة، وفي هذه الحالة نجد جميع صفات العمل المرهق تستغل، وتاريخ الصناعة في مصر والهند وفي مصانع الصين وإفريقية يوضح مدى استغلالها استغلالًا تامًّا. أما الخوف من أن الأرباح ربما لا تجد من يدافع عنها، فقد أمكن تفاديه؛ وذلك لأن السلطة العسكرية والطرق الدبلوماسية كانتا تساندان الأعمال الخاصة.

ومما هو جدير بالذكر أن ما تحتاجه التجارة هو وجود أراضٍ لها حدود ثابتة. ويتطلب هذا بدوره إدارة عسكرية وإدارة مدنية. وهذا هو السبب في ازدياد الخدمات المدنية في الهند ومصر وغيرها، حيث أتيحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الطبقات المتوسطة والعليا لمستقبل كريم يتسم بالكفاية المادية، ولهذا التطور أثره؛ فقد ولد من جهة عداوة حقيقية للحكم الذاتي في تلك الأراضي؛ إذ إن كل حركة قومية بين هذه الشعوب الخاضعة

تزلزل من كيان أسس هذا النظام الذي يمكن لعدد من الشباب في كل عام من إيجاد عمل لم يكن من السهل بدون ذلك إيجاده، أما من الناحية الأخرى؛ فنجد أنه قد أدخل في نطاق هذه الأراضي ضرورة الاحتلال العسكري. وهذا الاحتلال بدوره يكفل إيجاد العمل؛ إذ إن الرأي العام، في البلاد (بريطانيا) يطلب ضمانات لتأمين أبنائها ضد قيام الثورة أو التمرد. ولا داعي للشك في أن هذه الخدمات ضرورية، ولها أثرها، ولا داعي للشك أيضًا في أنها توجد مصلحة مكفولة أصلًا ضد التقدم في الحكومات الذاتية حيث تسيطر القوة، كما نلاحظ في الهند على وجه الخصوص.

وهناك خاصية أخرى يتميز بها الاستعمار الاقتصادي، ولها أثرها في المبادئ الأولى؛ إذ طالما كان التنافس من أجل الحصول على الأسواق مقصورًا على الدول الصناعية الغربية، فيتضح لنا إذن أن هذه المنافسة تكون مقصودة أيضًا بين الشعوب ذات المستوى الصناعي المتشابه، وبدخول الشرق الأقصى هذا المضمار دخلت عوامل جديدة في الاعتبار، فنجد مثلًا أن مستوى المصانع في اليابان قد تمكن من الوقوف أمام صناعة القطن في لانكشير، ولا سيما في الأسواق القديمة. كما أن القومية في الهند قد أوجدت التعريفة الجمركية التي تحمي السوق المحلية. أما النتيجة التي تتمخض عن التطور الأول، فهي إما بطالة شاملة تنزل بصناعات المنافس المهزوم أو تدخل الدولة حتى تهدئ من سلطة المنافسة غير المتكافئة، وذلك بوضع التشريعات. أما رد فعل الناحية الأخرى على الدولة التي لا تتمتع بأية ميزة فهو إرغامها على اتخاذ خطوات للدفاع عن وجودها. ولقد جاءت هذه النتيجة بفعل التعريفة الجمركية التي تحمي السوق المحلية. أما حكومة الفرد الاقتصادية التي تشجعها فقد حدت من سيرة التجارة الدولية في وقت كانت الزيادة المستمرة أساسية بالنسبة لاستخدام رأس المال استخدامًا يجعله يزيد من المقدرة على الإنتاج عن طريق التقدم العلمي. وعندئذ يتوقف النظام الاقتصادي عن العمل، ويسود الكساد كما حدث عام ١٩٢٩م؛ بسبب زعزعة في الميزان الاجتماعي، ومن الصعب بل ومن المستحيل تفادي مثل هذه الأزمات.

وما يمكن استخلاصه من كل هذه النظريات واضح كل الوضوح، إذ إن الأرباح التي أمكن الحصول عليها نتيجة للاستثمار الأجنبي طورت من الاستعمار الذي اتسمت به الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وللدفاع عن هذه الأرباح وتعزيزها نجد أن كل دولة قد اندفعت نحو زيادة التسلح حتى تدافع عن مصالحها. وساد الشك والخوف من جراء ازدياد التسلح، وأدت مثل هذه المحادثات والشكوك إلى عقد المحالفات، والمحالفات المضادة في السنوات الأولى من هذا القرن. وأخذت دول تقف موقف المتصارعين، وتوضح

لنا المستعمرات، والحماية، ومناطق النفوذ، نواحي كثيرة من هذا التطور، وأوجد كل ذلك سياسة الهيبة والكرامة، وأوجدت هذه السياسة بدورها نظامًا أصبحت فيه القوات المسلحة للدولة مقياسًا نهائيًّا لهذه السلطة. وإذا درسنا ذلك الأمر دراسة واقعية نجد أن هذه السياسة ليست أكثر من سلطة في يد الرأسمالي في أية دولة يمكن الالتجاء إليها؛ للدفاع عن الأرباح التي حصل عليها أو الذي يتطلع إلى الحصول عليها. ولقد كان سبب الاحتلال البريطاني لمصر هو ضمان مصالح حاملي السندات البريطانية، ولم تكن الحرب في جنوب إفريقية إلا كفاحًا مريرًا للسيطرة على مناجم الذهب.

ولم تُستثنَ أية سلطة استعمارية من هذه الآثار، ولقد كانت سيطرة الحكم الفرنسي في مراكش غرضًا من أغراض الدفاع عن استثمار رءُوس الأموال الفرنسية، وكانت الحرب اليابانية الروسية نتيجة لمحاولة من جانب حكومة فاسدة للدفاع عن بعض الامتيازات التي كانت تمنح في منشوريا لبعض رجال البلاط المشكوك فيهم. ولقد أصبحت نيكاراجوا وهايتي وسان دومنجو مقاطعات أمريكية لخدمة مصالح الرأسماليين الأمريكيين، والصراع الذي تدور رحاه بين المولين الأمريكيين والبريطانيين للسيطرة على البترول في المكسيك، والقتال الناشب بين ألمانيا ودول الاتفاق للسيطرة على الشرق الأدنى في الفترة التي سبقت الحرب، وتضييق اليابان الخناق على كوريا. كل هذا له معنى واحد، وإن تعددت الصور. ولقد بحث الأفراد ووجدوا — كما يعتقدون — مورد ربح من هذا الاستثمار. ولقد استطاعوا أن يعبئوا شعور حكوماتهم لحماية مصالحهم. وفي النهاية أخذت الحكومة تتفق مع المستثمر في أنه إذا تعرضت أرباحه للخطر فسنجد أن هناك هجومًا يشن على العزة القومية، وفي مثل هذه الظروف والملابسات نجد أن القوات المسلحة تعتبر السلاح الذي يستخدمه لكي يضمن تمتعه بهذه الامتيازات.

ومن الواضح أن الدولة التي تعيش وسط هذه الظروف تلتزم النظر إلى الحرب على أنها التغيير الأسمى لسلطتها ذات السيادة، ونجد أن السياسيين فيها لا يرغبون في ذلك، إلا أن القوى التي دفعتهم إلى ذلك لم تترك لهم أي بديل. فلتفادي إثارة الحرب، يجب علينا أن نجازف بالأرباح التي تعد جوهر الرأسمالية. وتفادي إثارة حرب معناه إبطال الهدف الذي ترمي إليه سيادة الدولة. وقد ازدادت حدة اقتران الشعور القومي بالمجازفة الرأسمالية — حتى إن الزعماء الاشتراكيين الذين نادوا بمقاومة الحرب تخلوا عن عدائها لها. ولقد تحققوا في النهاية من أن التفسير الذي قاموا به يعتبر تفسيرًا خاطئًا، إلا أن الوقت قد فات لإصلاح ذلك الخطأ.

وإن النظرية التي أدافع عنها هي أن سيادة الدولة لا يمكن التنازل عنها طالما وضعت سلطتها تحت تصرف أصحاب رءُوس الأموال، وهذا هو السبب في أن عصبة الأمم قد عجزت عن الوصول إلى حل لمشكلات عدة رئيسية، فلقد عجزت عن الصمود أمام تهديد الاستعمار الياباني، كما حنت رأسها لخطر التسلح ووقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة أمام القومية الاقتصادية، فإذا قيل: إن هذا الفشل يرجع إلى أعضائها — وقد اعتبر التنديد الاجتماعي باليابان في مارس عام ١٩٣٣م نجاحًا ملحوظًا — نجد أن ذلك ليس له أثر في دراستي هذه؛ إذ إن هذا الفشل يكمن في فكرتها التي ينظر إليها على أنها تحالف بين دول ذات سيادة. ومن الضروري إذن لكي تضمن نجاحها أن تحول دون النظر إلى الحرب على أنها أداة للسياسة التي تنتهجها الدولة، وينبغي أن تقضي على فكرة السيادة لكي تحقق ذلك. ولكي يتم القضاء عليها، فلن يكون هناك تماسك جدي على مستوى دولي، وعندما يتم ذلك يتسنى لعصبة الأمم تكريس جهدها لتناول الأسباب التي تؤدي إلى الحرب؛ إذ إن ما يترتب على السيادة يضيق الخناق على كل خطوة تخطوها في هذا السبيل. وإن لقوة البوليس الدولية، وإلغاء الطيران الحربي، واستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدي؛ لكل هذا أثره في المصلحة القومية للدولة، كما أنها تستخدم سيادتها للحيلولة دون الوصول إلى أي حل بشأن مسألة من هذه المسائل. وطالما كانت الناحية الأساسية في عصبة الأمم تتطلب إجماعًا في كل الأمور تقريبًا، فإن حق كل دولة ذات سيادة في أن تدافع عما تراه يخدم مصلحتها لا يعني شيئًا على الإطلاق. وفي هذه الأثناء فإن أزمة الرأسمالية المتفاقمة ستولد جوًّا مشحونًا بالهياج، وسيترتب على ذلك أن الدول التي تدرك الخطر الداهم الذي تؤدي إليه الحرب، ستجد نفسها وقد انساقت إلى الاستعداد لها على أنها أمر لا بد من وقوعه.

والتدليل على ذلك أمر بسيط للغاية، إذ إن فروض الناحية الاستعمارية للتطور الرأسمالي تؤدي حتمًا إلى الحرب؛ ولذلك فمن البديهي أن النظام الدولي لا يتمشى مع ذلك، إذ إن هذا النظام لا بد له أن يناسب فئات العالم الاقتصادي الموحد. ولقد فاق ذلك الحدود التي قامت الدولة ذات السيادة بوضعها عليها، باعتبارها ناحية سياسية، ويجب على النظام الدولي — حتى يحقق فاعليته — أن يسيطر على التعريفة الجمركية، وعلى مستويات العمل والهجرة وإباحة المواد الخام والتغلغل في المناطق المتأخرة. ولكن من الواجب السيطرة على المصالح المكفولة القائمة، وهي المصالح التي تستخدم سلطة الدولة للدفاع عنها؛ وذلك للسيطرة على كل هذه النواحي، ولا يمكن السيطرة عليها في

ظل العالم الحاضر؛ إذ إنها تنبع من العلاقات بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي، وإن القوى التي تدافع عنها هي نفس القوى التي تدافع عن سلطة الرأسمالي في داخل المجتمع القومي الذي ينتمي إليه. وكما نجد أن الدولة ذات السيادة تدافع عن نظام الحقوق القانونية لضمان سموه (وذلك في المجال الداخلي)، نجد أن سلطتها تفرض هذا السمو على الآخرين، وذلك في المجالات الخارجية، وعندما تتغير العلاقات بين الطبقات نجد أنه في إمكان العداوات بين الدول أن تصل إلى حل جوهري، وإن حسن النية في العلاقات القائمة على هذا الأساس يمكن أن يؤخر ذلك الصراع، ولكنه لا يعني تفاديه نهائيًّا.

٣

تضافرت أمور عدة في فترة ما بعد الحرب لتثبت صحة هذا التفسير، فجميع الدول الفاشستية أو الشبيهة بالفاشستية كاليابان وألمانيا وإيطاليا تسعى إلى الحصول على مكاسب من المستعمرات، وهذه الدول جميعًا دول تتسم بالجدية في طابعها، ويواجه كل منها استياء داخليًّا تحاول الحكومة المستبدة إخماده لمصلحة الرأسماليين الذين تمثلهم هذه الحكومة. ويحاول كل منها اتباع سياسة خارجية لها فاعليتها لصرف الانتباه عن المآسي التي تدور داخل البلاد. وكل فرد يعرف جيدًا أن مثل هذه السياسة سيؤدي حتمًا إلى خوض غمار الحروب، كما أن مثل هذه السياسة يفرض القيود على النظام الذي يرمي إلى تحقيق السلام، ومن المستحيل إزالة هذه القيود والعلاقات بين الطبقات قائمة كما هي، إلا أن كل سياسة من هذا النوع نتيجة منطقية لرأسمالية اندفعت نحو اتخاذ سياسة التوسع حتى تنقذ نفسها من الكوارث التي ربما تودي بها. وإن التنظيم الحالي للعالم لا يتيح هذا التوسع إلا على حساب دولة أخرى، وهذه الدولة لا تتخلى بدورها عن الأراضي التي تحتلها خشية أن تزيد من مشاكلها الاقتصادية إذا فعلت ذلك.

ويدل على ذلك ظهور القومية الاقتصادية في بريطانيا في سنوات ما بعد الحرب. ولقد لاحت بوادر حركة دفاعية في إنجلترا إبان العقد الثامن من القرن الماضي، والتزم حزب المحافظين بهذه الأفكار تقريبًا منذ حملة مستر تشمبرلين التي قامت عام ١٩٠٣م، إلا أن هيئة المنتجين نددت بإصلاح التعريفة الجمركية في كل انتخاب منذ عام ١٩٠٦م، ونجد أنه في عام ١٩٢٣م، عندما حل مستر يلدوين البرلمان هزم هزيمة ساحقة، ولم تقتصر الحالة على هذا الوضع، فحتى في انتخابات عام ١٩٣١م التي اتصفت بالهياج، نجد أن زعماء الحكومة القومية قد أخذوا يؤكدون لهيئة المنتجين أنهم لم يطالبوا حكومة

انتداب لحمايتهم والدفاع عنهم، ومن المؤكد أن حزب الأحرار لم يكن ليدخل في وزارة ائتلافية بهذه الشروط، إلا أنه في غضون شهور قليلة من تكوينها اختفى نظام التجارة الحرة، ولقد اتخذت خطوات عام ١٩٣٢م في مؤتمر أوتاوا لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الإمبراطورية التي رفضت حكومات متعاقبة القيام بمحاولات إزاءها لمدة طويلة.

ولقد وضحت معالم هذا التطور، وجدير بنا أن نوليها شيئًا من العناية، وكانت بريطانيا الأمة الأولى التي استفادت من الانقلاب الصناعي، كما أنها أصبحت أول الأمم في العالم في الميدان الصناعي، وذلك في ظل التجارة الحرة، كما اعتمدت على صادراتها. ولتحديد هذه الصادرات عن طريق الحد من الواردات نجد أن ذلك يبدو للقائمين على صناعات القطن والصدف والحديد والصلب والفحم مجرد سياسة انتحارية.

ولكن بما أن بعض الأمم الأخرى قد وجهت اقتصادياتها من ميدان الزراعة إلى ميدان التصنيع نجد أنها قد قامت بحماية أسواقها المحلية لصالح المنتج المحلي كما هي الحال في الولايات المتحدة. ولقد بدأت بريطانيا تشعر بمنافسة البلاد الأخرى لها بالرغم من سيطرتها على هذه النواحي حتى قيام الحرب التي كانت عاملًا على زيادة حدة هذا الوضع زيادة خطيرة؛ إذ إنها لم تحدث ثورة في أمور التجارة فحسب، وإنما نجد أن مشاكلها قد أوجدت فكرة القومية التي عبرت عن نفسها في الميدان الاقتصادي. وعندئذ وجدت بريطانيا نفسها في وضع جعل الدخل الذي يمكن الحصول عليه من التعريفة الجمركية يتيح مزايا ثابتة لدافع الضرائب. وبينما تؤدي الخسارة في الصادرات إلى جعل سلطة القائم بأعمال التصدير أقل فاعلية مما كانت عليه في الماضي، نجد أن اهتمام المنتج المحلي لحماية نفسه من المنافسة جعل من الممكن إنعاش التوازن القديم لدراسة طابع التجارة في ظل البطالة بطريقة تجعل الأفراد لا يبدون أي استعداد لإدراك مغالطاتها كما كانت الحال في الماضي. ولم تعرض أية دراسة جديدة حول التعريفة الجمركية، إذ وافق رجال الأعمال على الوضع الذي ينادي بأن الظروف قد تغيرت بحيث تجعل من التجارة الحرة فكرة قطعة بالية ليس لها أي معنى كان. ومن الطبيعي أن تكون النتيجة هي تعريض الوضع الاقتصادي لهذه الدول مثل بلجيكا والدانمرك للخطر، إذ إن رخاءها يعتمد على دخولها في السوق البريطانية، وقد بين هذا التغيير مدى انسياق الشعب لتقديم اختصاصها التاريخي قربانًا للمثل الأعلى لحكومة الفرد التي يعتبر مدلولها ذلك التعارض بين قدرتنا على الإنتاج، وقدرتنا على التوزيع. وإني أرددها مرة أخرى إن ذلك التعارض يعد نتيجة ضرورية لنظام العلاقات بين الطبقات حيث يوجد المجتمع الرأسمالي فيه.

ويتميز عصرنا هذا بميزة ثالثة واضحة المعالم: وهي إجماع رجال الاقتصاد على الخطوات التي تهيئ مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي واستحالة إعطاء التأثير الفعلي لما يوصى به، وذلك في إطار العلاقات القائمة بين الطبقات، ونحن في حاجة إلى أن نضع التحكم في القروض الأجنبية العامة في أيدي عصبة الأمم. وفي هذه الحالة يمكن أن نتفادى المصروفات الوهمية التي تنفقها الدول المدنية، ونتجنب محاولات الضغط، كما أننا في حاجة إلى خفض التعريفة الجمركية، كما أننا في حاجة إلى وضع نظام متفق عليه للنقد العالمي إلى جانب نظام يكفل لنا استثمار الأموال المحلية. كما أننا ننشد تحسين الوسائل التي يمكن بها الحد من الانسياق الشديد وراء المضاربات التي تستخدمها سوق الأوراق المالية، كما أننا في حاجة إلى إعادة تنظيم الوسائل الصناعية تنظيمًا دقيقًا. وينبغي علينا أن نحدد «باتفاق دولي» نسبة إنتاج المواد الخام الرئيسية، كما أننا نستطيع أن نضع أسسًا سياسية اقتصادية دولية تهيئ للرأسمالية درجة كافية من الإنعاش لرفع مستوى المعيشة، وذلك إذا سلمنا بفكرة صيانة السلام.

إلا أنه من الواضح أن مثل هذه السبل — كما دلت الخبرة التي مررنا بها منذ عام ١٩١٩م — ليست واضحة بالنسبة للبنيان الرأسمالي الذي تسوده المنافسة. أما المصالح المتاحة فلن تقدم على التضحيات الضرورية، فهي تعتمد على سلطة استخدام المشاعر القومية للمحافظة عليها في ظل هذه النظرة. ولقد تنبأ سير أرثر سلوتر بأن مؤتمر الحكومات العالمي الذي يسعى إلى تحقيق عمل اقتصادي يتفق عليه سيسبب من الضرر أكثر مما يسبب من الفائدة، وأن ما تنبأ به عام ١٩٢٥م قد أيدته حوادث عام ١٩٣٣م. والحقيقة هي أن نظام العلاقات بين الطبقات يرغمنا على تناول مشاكل المجتمع الدولي بوسيلة مستمدة من فترة مختلفة تمام الاختلاف، وليس من الملاحظ حقيقة أن تلك الوسيلة وذلك الهدف سيعجزان عن الوصول إلى إيجاد علاقة متناسقة؛ إذ إن كلًّا منهما على طرفي نقيض؛ لأن مشاكل النظام الدولي تتطلب إخضاع حصافة كل فرد في الدولة للخير العام، ولا يمكن تحقيق هذا الإخضاع طالما أن هذه الحصافة تعبر عن سياسة قد وضعت للاحتفاظ بمطالب المصالح المكفولة؛ إذ إنه إذا ظهرت هذه الحصافة، فيجب أن يكون لديها من الوسائل ما يحقق هذه الأهداف. ومعنى هذا أن نزع السلاح والنظام الاقتصادي القائم مثل يتعارض تعارضًا تامًّا. والمتحمس الذي يرى أنه ليست هناك أية أمة ترغب في الخوض في غمار الحروب، والذي يرى أن الطريق المؤدي إلى تحقيق نزع التسلح يجب أن يكون طريقًا مستقيمًا يتجاهل الحقيقة التي تذهب إلى أن النظام

الاقتصادي منظم، بحيث إن كثيرًا من المزايا لا يمكن ضمانها مستقبلًا بدون قيام أي صراع. وطالما كانت الحالة على هذه الصورة وجب على الخبراء العسكريين والبحريين في كل دولة المطالبة بالأدوات التي يرونها ضرورية للاحتفاظ بهذه الامتيازات. وليس هناك شيء أكثر من هذا الشرح تظاهرًا للنفاق والرياء اللذين سادا مؤتمر نزع التسلح الذي عقد عام ١٩٣٢م. والشيء الذي نستطيع توضيحه أنه بينما كانت الدولة تبدي استعدادها للقيام بنزع السلاح لم تكن مستعدة للتخلي فعلًا عن سلاحها لقيمته في الصراع من أجل السلطة، وإن نزع التسلح معناه الثقة في قدرة العقل على الإقناع، وإذا وثقنا في قوة العقل فمعنى ذلك التخلي عن الحصافة التي لا تتسم بالمسئولية. والمجتمع الدولي يتطلب هذا التخلي ليكون له فاعليته، إلا أن ذلك يعد تناقضًا في طبيعة النظام القائم.

نعم، إن هذا التناقض مائل في النواحي الداخلية والخارجية على السواء، أما بالنسبة للناحية الداخلية فنجد أنها تسعى وراء إيجاد وسائل أخرى لإشباع الجماهير طالما كان البنيان الطبقي للمجتمع ينكر مطالب الأفراد لتحقيق الرفاهية والخير العام، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال في الخارج. أما من الناحية الخارجية أيضًا فنجد أن عليها أن تحافظ على حقها في السيادة؛ وذلك لكي تدافع عن دعواها في الاستغلال، حتى يتسنى لها إنكار حق الاحتكام إلى العقل في أن يكون له الأسبقية. ويمكن إدراك الرأسمالية من الناحية المجردة، ولكن لا يمكن عمل التعديلات الضرورية في مثل هذه الفروض.

ويتطلب المجتمع الدولي تخطيطًا عالميًّا اقتصاديًّا حتى يتسنى له استخدام مواردنا استخدامًا يكون له أكبر الأثر، ويقتضي هذا التخطيط أن تسود أكبر المصالح، ومن ثم فإن الاحتكام إلى العقل يعتبر المنفذ الوحيد لحل المشاكل التي تواجهنا، إلا أن الأفراد لا يثقون في العقل عندما تقترن مصلحتهم بإنكار هذه المطالب؛ إذ يعد ذلك بمثابة سيطرة فئة قليلة على الجميع، وينتج عن مثل هذه الأحوال — ولا سيما عندما نطالب الأفراد بالتخلي عن هذه الامتيازات — أن يعجز العقل عن أداء واجبه، وأقول: «يعجز»؛ لأننا نكتشف في العلاقات القائمة بين الطبقات أن هؤلاء الذين يسيطرون على هذه النواحي هم أولئك الأفراد الذين يرسمون السياسة العامة، وهم في الواقع أصحاب الوسائل الاقتصادية. وعندئذ لا يمكن للعقل الدفاع عن وضعهم ما لم توضح الحقيقة التي تذهب إلى تلك الامتيازات الخاصة تعد أمرًا ضروريًّا يهم الخير العام. وهناك امتيازات اقتصادية خاصة في الدولة الحديثة يمكن الدفاع عنها على هذا الأساس.

يحتكم الأفراد إلى العقل عند وجود مصلحة مشتركة نتيجة لما يقوم به من عمل؛ إذ عندما يتعرض النظام الدستوري للخطر (وهو النظام الذي تستمد منه هذه الإجراءات

معنى خاصًّا) نجد أنهم ينكرون عليه الحق في أن يسمعه المسئولون. ويتمثل في هذا الأمر تاريخ الإصلاحات الاجتماعية التي قامت في الماضي، كالقضاء على العبودية والتسامح الديني، وحق المرأة في الانتخاب، والاعتراف بالنقابات. كما يمكن تطبيق هذا على الجهود التي تبذل في إضفاء الناحية الدستورية على مدلولات المجتمع الدولي. فمدلولاته خليط عجيب من تلك المتناقضات التي تكمن في النظام الطبقي للرأسمالية. ومن الممكن أن تؤدي عملها طالما أن الأمن يسود المجتمع، وفي الإمكان التمتع بذلك الأمن طالما كان هو الثمرة التي يجنيها أفراد هذا المجتمع، إلا أنهم لا يعتقدون في أنها النمرة الواضحة إذا كانت النتائج التي تنتج عنها تبدد الامتيازات الخاصة التي يعلقون عليها أهمية كبيرة؛ إذ ليس هناك شيء يذكر بصدد عجزهم عن الدفاع عن حقهم في إثارة الحرب، فربما ثاروا بأن مصلحتهم القومية قد تعرضنا للخطر، وربما دللوا على ذلك بأنهم يدافعون عن مقومات الحضارة للوقوف أمام البربرية، كما أنهم يصرون على أنهم يحافظون على الالتزامات المقدسة للعقد التاريخي، ويحاولون إنكار الحقيقة التي تقول: إن الحرب هي الحرب، فهي في نظرهم استعادة للنظام في سبيل الدولة التي يتصارعون معها، ولقد عرفنا كل هذا، ولكن طالما أقيم مجتمعنا على النظام الطبقي الراهن، فليس هناك من سبب يوضح لنا عدم ضرورة معرفتها مرة أخرى. إلا أن تلك البراعة لا تخفي حقيقة كونها مصلحة اقتصادية خاصة تستخدم سلطة الدولة للدفاع عن هذه الامتيازات الخاصة.

وينبغي لنا أن نعرف — في هذا الإطار العام — جميع الاقتراحات على أساس فكرة الضمان الجماعي في عصبة الأمم، فلقد تضمنت هذه المقترحات توحيد المصالح بين الدول ضد المعتدي، إذ من القضايا المسلم بها أن كل دولة تنشد السلام والاستقرار، بل إنها تتعاون مع الدول الأخرى في سبيل صيانة السلام أو استعادته. غير أن الطريقة التي يتم بها تناول هذا الأمر كانت طريقة مجردة؛ إذ لم تدخل في اعتبارها معنى التناقض القائم بين النظام الاقتصادي الراهن الذي يحاول جاهدًا الخروج إلى حيز الوجود والنظام السياسي الذي يقف في سبيل خروجه. وكان الهجوم الذي شنته اليابان على منشوريا بمثابة عمل عدواني كهذه الأعمال العدوانية التي تتطلب فرض العقوبات بمقتضى النظام الجماعي، لا أن أحدًا من الدول الكبرى لم يبد أي استعداد لفرض أقل عقوبة من هذه العقوبات. ولقد نددت دول كثيرة باليابان من الناحية الإدارية، إلا أنها شعرت بما سيكون لها بعد بسط حمايتها على منشوريا — بأن هذا الحق يعتبر أكثر من مجرد تعويض كافٍ لقرار عقيم اتخذته عصبة الأمم. كما أن المجهود الذي بذلته ألمانيا الهتلرية — عن

قصد — للقضاء على استقلال النمسا قد أفزع قلوب الدول الأوربية، بيد أن المساعي الحميدة التي اتسمت بالعناية والحرص قد اتخذت للحيلولة دون إثارتها في جنيف؛ إذ إن كل دولة قد ارتعدت فرائصها من فكرة فرض عقوبات ضد اعتداء ألمانيا. وليس من السهل أيضًا أن نتصور إقدام فرنسا أو إيطاليا على تنفيذ العقوبات المنصوص عليها ضد الحلفاء التابعين لها؛ إذ إن معنى فرض هذه العقوبات هو القضاء على الأهداف التي قامت هذه الأحلاف من أجل تحقيقها. وتتضح أهمية الوسائل التي استخدمت في هذا الصدد، إلا أن أهميتها هي التي جعلت من فائدتها أمرًا مشكوكًا فيه في داخل نطاق النظام القائم، فاستخدامها معناه الموافقة على أهداف المجتمع الدولي، وتتمثل في إخضاع كل وسائل السياسة لتحقيق السلام، هذه الوسائل التي أنكرتها العادات الكامنة في النظام الاجتماعي القائم. وهل تنتظر في حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا أن تقوم بولندة ورومانيا بتنفيذ عقوبات اقتصادية ضد أي معارض يكون له من السلطة ما يمكنه من توجيه ضربة قاضية لسلامته، حتى إذا وعدت عصبة الأمم بحمايته، ربما تقوم بضمان التعويضات عما يحدث من إصابات. إلا أن جمع التعويضات من ألمانيا لم تكن بمثابة باعث على الأمل، وعندئذ نستطيع اعتبار سياسة الحياد سياسة تجذب أنظار أية دولة لم تدخل في خضم أي صراع كان.

٤

وأعتقد أن الطريق المؤدية إلى نظام دولي فعال تكمن في إعادة إقامة علاقات بين الطبقات في المجتمع الحديث. وكلما اتبعنا هذه السياسة قلَّت المصلحة التي تحاول الدول اتباعها في سبيل اتخاذ سياسة استعمارية، وأن تطوير قوة المجتمع الإنتاجية (حتى يتيسر للأفراد المشاركة بالتساوي في الثمار التي تجنيها من القوة الإنتاجية) معناه الحيلولة دون توجيه السلطة السياسية لخدمة عدد قليل من الأفراد. وعندئذ لن تصبح السيادة مجرد ستار لهذه المصالح، كما لم يعد توجيه استثمار رءوس الأموال مجرد وسيلة من وسائل الاستغلال في الخارج، بصرف النظر عن الاحتياجات المحلية. وتعبر العلاقات الخارجية عن الروابط التجارية التي لا تستلزم الطابع العسكري في سياسة تقوم على المثل الأعلى لإمبراطورية اقتصادية. ونجد المجتمع في الدول الاشتراكية وقد أصبح في وضع يسمح له بالنظر في مشاكله الاقتصادية على أساس من تبادل المنفعة والعيش في وئام؛ إذ إن مثل هذا المجتمع يمكن أن يضع الخطط التي يسير عليها بطريقة متماسكة مترابطة، ولم

لا؟! ولم تؤرقه بعد أمور الهيبة والكرامة التي تكمن في العلاقات القائمة بين الطبقات في النظام الرأسمالي، ونجد ذلك المجتمع وقد أصبح هدفه الوحيد هو تحقيق السلام، طالما لم يغير من ولائه له تأثير السيكلوجية الوطنية التي اضطر المجتمع الرأسمالي إلى إيجادها للإبقاء على هذا المجتمع والمحافظة عليه. ولا نستطيع أن نضع نظامًا تعاونيًّا على مبادئ تقوم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

ولقد قيل إنه لا يمكن أن تكلل بالنجاح مثل هذه الحركة التي تهدف إلى تغيير العلاقات بين الطبقات، إلا إذا نظمت مقومات النظام الدولي تنظيمًا فعالًا، بيد أن معنى ذلك الافتراض أن في الإمكان تحقيق مثل هذا النظام داخل إطار المجتمع الراهن، فإذا صح هذا التحليل فإن ذلك الافتراض يعد أمرًا مستحيلًا. والسلام بطبيعته عند الرأسمالي بمثابة فترة هدوء بين الحروب؛ إذ إن العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية تعد علاقة يترتب عليها على مر الأيام قيام صراع ما؛ ولذلك فإن الواجب الملقى على عاتقنا إذا كانت نيتنا في تحقيق السلام نية حقيقية هو أن نسعى وراء تغير المجتمع الرأسمالي على أنه من مستلزمات تكوين مجتمع دولي يؤدي عمله على أكمل وجه.

ويكفل لنا هذا التغيير وحده التخلي عن فكرة السيادة في شكلها هذا؛ هذه الفكرة التي تسدد ضربة هائلة لفكرة السلام على أساسها. وعندئذ يتاح لنا وضع مصلحة المجتمع الدولي في مرتبة تعطي له معنى؛ إذ إن المجتمع القائم على المساواة لا يتطلب أية وسيلة من وسائل الاستعمار، وهذه هي النتيجة المنطقية لعلاقات الملكية الكامنة في النظام الرأسمالي.

وليس هذا الأمر أقل وضوحًا في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا عنه في الأنموذج القديم للإمبراطورية البريطانية، فالاستعمار يعد دائمًا وسيلة للدفاع عن الامتيازات الخاصة التي تتعرض للهجوم، وذلك بتهوين تلك الامتيازات أمام الجماهير، وعندما نتجنب هذه الضرورة فإن عملية استثمار رءُوس الأموال يمكن النظر إليها نظرة أصيلة، كما أننا ننظر إلى الرخاء العام نظرة جدية. ويمكن أن نطبق ذلك على التعريفة الجمركية والمواد الخام والمشاكل السيكلوجية الخاصة بالهجرة، وفي مقدور النظام العالمي الذي يشمل المجتمعات الاشتراكية أن يصل إلى حل لهذه المشاكل بعزم وتصميم أكيدين، مؤمنًا بأن الاحتكام إلى العقل هو السياسة التي ستسود.

ولقد قام المجهود الذي بذله دعاة السلام على النظرية التي تقول: إنه إذا كان الساسة قد اتسموا بمزيد الإرادة والتصميم والقدرة، لكنا قد تجنبنا الفشل الذي منينا به وعانينا منه في سنوات ما بعد الحرب؛ إذ ربما خففوا من هذا الفشل، ولا أعتقد أنه كان في

إمكانهم تفاديه؛ إذ لم تكن القرارات التي اتخذها الساسة مجرد أحكام مجردة عن مبدأ من المبادئ. إنها قرارات قد اتخذت في عالم تحدده القوى المادية المتشابكة، وربما نجد في العالم الذي نعيش فيه أن أية محاولة للتأثير في السلوك الذي تفصح عنه اليابان — وذلك بسحب سفراء الدول الأعضاء في عصبة الأمم — قد تشعل فتيل الحرب. ومن المؤكد أن مثل هذه الحرب سيساندها الرأي العام، ولم يؤكد النقد الذي عرضه سيرجون توماس به في سبيل العصبة لم يؤكد الحقيقة التي كانت قد عجلت بإظهار الصراع الذي ربما يودي بالعصبة نفسها. وربما كان بعض النقاد على صواب في اعتقادهم من أن السياسة المنتهجة تعتبر سياسة أكثر تخويفًا من الحقائق الراهنة، إلا أن مثل هذه المخاوف التي يشكون منها تعد من جوهر الجو السيكلوجي الذي أوجده المجتمع الرأسمالي. ولخلق جو من الجرأة والإقدام اللذين ينشدهما دعاة السلام وجب إيجاد جو حيث تجد كل دولة تلتزم بارتباطاتها طبقًا للميثاق، تجد نفسها وقد ساندها الأعضاء تلقائيًّا.

والطريق الذي يؤدي بنا إلى تحقيق السلام هو نفس الطريق الذي يحقق لنا الديمقراطية الاقتصادية. وليست هناك طريقة أخرى لإقامة منظمة اجتماعية على أساس الاحتكام إلى العقل والالتجاء إلى العدالة، كما نجد أن السلطة التي تتاح للطبقة التي تتمتع بامتيازات خاصة، والتي تمتلك أدوات الإنتاج تحدد عادات الدولة، وهي بدورها تستخدم تلك السلطة في الميدان الدولي للعمل على تماسكها وتدعيمها، وحينئذ تصبح الرغبة هي التي تهيمن على المبادئ ويسخر العقل في سبيل الهيبة والكرامة. وربما حاول مثل هذا المجتمع أن يقوم بتطبيق مبادئ العدالة، ولكنه لا يستطيع أن يتفادى تمشي فكرة العدالة مع المحافظة على تلك السلطة. وكما ذكرت فإنها تؤدي عملها في ميدان العلاقات الدولية كما تؤدي عملها نحو مواطنيها. وإن تمشى الحق مع المصلحة لا ليدفعها إلى العدول عن التغييرات الخارجية الضرورية بنفس الطريقة التي تدفع بها لتأخير إجراء التغييرات الضرورية؛ فإن تغيير نظام الملكية هو الذي يغير من النواحي السيكلوجية التي تقف في سبيل إقامة نظام اجتماعي سليم.

ويجدر بنا في هذا المجال أن نضيف قائلين: إن اصطلاح الاشتراكية واصطلاح الاستعمار الاقتصادي اصطلاحان متعارضان، إذ إن الاستعمار الاقتصادي لا يؤدي عمله إلا في ظل السلطة العسكرية. ويعتبر ثمن هذا الحائل الأساسي الذي يقف في طريق المصروفات التي تنفق على الإصلاح الاجتماعي، ويمكن لنا أن ندلل على أنه منذ أن دأب المستعمر على توجيه الفكر القومي لدى الأفراد إلى ناحية أخرى غير الإصلاح الاجتماعي،

نجد أن المصالح المكفولة التي يجب أن يشن الإصلاح الاجتماعي هجومه عليها قد وحدت الطريقة التي بها يمكن الدفاع عن هذه المصالح في تطوير الاستعمار، وذلك هو السبب في أن الملاك في الأحياء القذرة متحمسون لتوسيع رقعة الإمبراطورية. إلا أن السم أكثر نقاعه من هذا، فكلما تزايدت المصالح الاستعمارية قلت حصانة العادات الديمقراطية، ومن النادر اتصاف مشاكلها بالحساسية بالنسبة للهيمنة الشعبية كما يتضح لنا عندما تسعى حكومات أحزاب اليسار وراء تحرير عمل سياستنا في كينيا أو في الهند، كما أنه من الصعب تفادي فكرة الاستمرار سواء أكان في الأفراد أم في الآراء، وذلك من الخوف الذي يبين أن الانقسام في ميدان التقاليد ربما يودي بهيبة الأمة في الخارج، إلا أن تجنب الانقسام في ميدان التقاليد قد أجبر بعض المسائل الضرورية العامة على الانسحاب الفعلي من نطاق الهيمنة الشعبية في المجتمع القانوني، وهذا الإجراء يضيق الخناق بدوره على الأساس القائم بين الأحزاب، ويدعم من سلطة الهيئة التنفيذية، وذلك بتحريرها من المخاطر التي تثيرها مذاهب نقد المبدأ، وتوجد المنافذ التي ربما أدت بنا إلى أن تكون مفاتيح الهند في لندن نفسها كما قال وزرائيلي، إلا أن الأمل يلوح مرة واحدة في العالم للمواطن الهندي عندما ينظر مجلس العموم في الأبواب التي يجب الولوج إليها.

ويتضح لنا في مثل هذه الظروف نتيجتان: إذ نجد حكومة الحزب وقد اعتراها الضعف من جهة، ولكن يصحب ذلك مبدأ دافع للحكومة النيابية، ولقد أوضح مستر ج. أ. هوبسن كيفية الحد من الجهود التي يبذلها حزب الأحرار للسعي وراء بعض الشروط مع الاستعمار، على أنها مذهب منفصل. ولقد كان ذلك مدعاة لإمكان إدماج الحزب بالمحافظين، هذا إلى جانب السعي وراء الأهداف الاستعمارية المشتركة. وهناك اختلاف بين الأحزاب حول المسائل الخاصة بالسياسة التوسعية أو الأجنبية، إذ كلما تماسكت فكرة الاستمرار وازدادت قوة قلَّ توجيه النقد العام، وكان من نتيجة ذلك أن السيطرة البرلمانية لكليهما قد أصبحت أكثر من مجرد تصوير رفيع، ولكن عندما أصبح الاشتراكيون الحزب الثاني في الدولة، انساقوا إلى قبول فكرة الاستمرار، ومن ثم الرضوخ لمشيئة الاستعمار، أو إلى مقاومته، وذلك بالهجوم على الضمانات الأساسية لتلك المصالح التي أتيحت لهم، والتي كانوا يحاربونها، إلا أنهم إذا ربطوا بين الاشتراكية والديمقراطية في مناطق التوسع كما في الهند مثلًا نجد أنهم دفعوا تلك المصالح إلى وضع يشوبه الشك والريبة حول الافتراضات الديمقراطية. وحيال تطور العادات في الشئون الخارجية والشئون التوسعية تجد تلك المصالح طريقها دون مقاومة تذكر، كما أن لها

أثرها في المجال الداخلي، ولكن إذا كان معنى الديمقراطية الاقتصادية هو نهاية الاستعمار والتوسع، فمن الطبيعي للمستعمر أن يفكر في نهاية الديمقراطية.

ولهذا الاشتراك أهميته، فهو يوضح مدى عمق الثغرة التي أوجدتها عادات الاستعمار في الاتحاد القومي؛ إذ إن النظام الذي تحتاجه للدفاع عن مثل هذه الأمور هو النظام الذي ينكر فكرة المساواة التي يؤكد النظام الديمقراطي جوهرها. وليس من الصعب على المجتمع الذي ينكر المساواة على أفراده في الداخل أن ينكرها في الخارج أيضًا، وعندما نقوم بذلك، نجد أنه يعني ضرورة القيام بالتأمل في مطالب الشعوب الأخرى بنظرة مخالفة، وعلى مر الأيام نجد أن ذلك يؤدي إلى تناولها بعدم اكتراث، ومعاملة الاستعمار لأهالي البلاد وأجناسها توضح ذلك. ومن اليسير إذن أن ننظر إلى الأفراد جميعًا بعين ملؤها الازدراء ما دمنا نحتقر الحقوق البشرية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر على سبيل المثال أن علم الأحياء المزيف الذي بدأ بوضع الجنس الأبيض في مرتبة سامية قد استمرَّ في ذلك، وأكد سمو الأغنياء البيض على الفقراء البيض، ولقد استخدم ذلك للهجوم على حقهم في الإصلاحات الاجتماعية. ويعد ثمن هذا وما ينتج عنه (وذلك واضح كل الوضوح في ميدان التعليم) تهديدًا لوضعهم ولما يتمتعون به من امتيازات خاصة، فكلما تخلصت محاولات الضغط التي تقوم بها القوى الاستعمارية من تهديد للسيطرة الديمقراطية وما بها من وازع لإصلاح اجتماعي، أصبحت الفرصة سانحة لتنفيذ بعض الأعمال العدوانية حيث نرى فيها مجالًا للحصول على الأرباح، ولكن كلما اتجهت إلى الأمام، قلَّت الفرصة التي تتصارع فيها صور الاستعمار ومن ثم عظم الصراع بينها، وعندما يوشك هذا الصراع على الوقوع نجد — كما تعلمنا في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤م — أن الاستعداد له قد أصبح على قدم وساق، سواء كان ذلك من الناحية العسكرية أم الاقتصادية أم السيكلوجية. وأصبح السلام في هذا الإطار بمثابة فترة هدوء، ولكنها فترة تتسم بالاضطرابات، كما أننا نجد أن الأفراد الذين يفقدون حبهم لها قد يساقون إلى القيام باستعدادات لحرب لا بد من وقوعها.

ويمكن وضع هذا في صورة مقتضبة تقول: إن التوسع الاستعماري يتطلب نواحي عسكرية للدفاع عن الغزوات التي يقوم بشنها، كما أن ترابط هذه الأمور يجعل الأنظار القومية تحيد عن المسائل الداخلية العاجلة، وإذ ذاك ينفق دخل الدولة في سبيل أشياء جامدة غير مثمرة، وأكثر من هذا أن الاحتفاظ بهذه النواحي يتطلب استمرار السياسة في المناطق التوسعية، وفي مجال الشئون الخارجية. ويظهر هذا بصورة متزايدة إلى حيث يتمثل في غايات السيطرة الديمقراطية، إلا أن ذلك بدوره يوجد ناحية ملحة في مطالب

الديمقراطية في المجال الداخلي. وإن إلحاح النظام الديمقراطي على تلك الاحتياجات يؤدي إلى زيادة الريبة والشك في صحة الافتراضات الديمقراطية، ولكن عندما ترسخ هذه الافتراضات بعيدًا عن الميدان الرسمي للسياسة تظهر المقاومة، وإن نتيجة هذه المقاومة (حين تتمشى الظروف مع رد الفعل) هو الاستبداد في أي صورة من صوره المختلفة. وإن هذا الاستبداد حين يتحرر من القيود العقيمة للديمقراطية يصير أكثر انطلاقًا وتحررًا لاتباع الأهداف الاستعمارية، وهي تدفع إلى السير في هذا الطريق حتى تبعد الأنظار عن المآسي الداخلية، إلا أن الأهداف الاستعمارية تصطدم مع تلك الأهداف التي تنافس فيها دولة أخرى، وهكذا نجد الدول (كما جرت العادة مع الدول التابعة) وقد سارت في الطريق المؤدي إلى الحرب.

وإن الصراع الذي تدور رحاه بين الاستعمار والديمقراطية في كل من إيطاليا وألمانيا لمثال مثير للحد — المقصود — من المساواة في المجال الاقتصادي من أجل المحافظة على الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها طبقة صغيرة، وهم يقدمون دعوى عدد كبير من الأفراد قربانًا لمطالب الملكية. وعندما توطد هذه الطبقة مركزها نجدها وقد بدأت تفكر في الثروات التي ربما تضع يدها عليها، ويتاح لها ذلك إذا ساندت القوة العسكرية السياسية الأجنبية الفعالة، ولم تكن الصدفة هي التي جعلت ألمانيا الهتلرية تنظر إلى أوروبا الشرقية بقصد الحصول على مكاسب في الأراضي، هذه المكاسب التي ربما تكسب شعبها صفة الهيبة والكرامة، وهناك مكاسب اقتصادية في تلك السياسة التي ربما تبرر من شطحات المقامر. وليست الصدفة أيضًا هي التي جعلت إيطاليا الفاشستية تتطلع إلى الطاقة الموجودة في إفريقية، والحرب هي ثمن هذه الأحلام التي تداعب خيالهم، ويحين الوقت دائمًا عندما تقترن هيبة الحالم بتحقيقها، حتى إن الأمر الآخر يكمن في دفع هذا الثمن والإطاحة به، ولا يتردد في الاختيار بين النواحي الأخرى.

ولا يختلف تاريخ الدول الأخرى عن هذا، ونجد أنه حتى في بريطانيا والولايات المتحدة حيث جذور تقاليد الأحرار متأصلة، نجد بعض الشكوك التي تدور حول الديمقراطية، إذ إن تهديد الديمقراطية للامتيازات الخاصة قد تتزايد معالمه وضوحًا؛ لأن قدرتها على التغلغل في الأسواق الجديدة قد أخذت في التدهور، ففي كل منها نجد أن سيطرة الدولة عن طريق المصالح الاستعمارية تسمم الجو الدولي. ونحن نجد مثالًا لهذا في المنافسة البحرية القائمة بين إنجلترا وأمريكا، كما يتمثل الوضع في الصعوبات القائمة في مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الاقتصادية العالمية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الممثلين الأساسيين للإمبراطورية في هاتين الدولتين هما ألد أعداء الاشتراكية، ومن الأهمية أيضًا أن

نذكر أن الهجوم على الديمقراطية في بريطانيا — ولا سيما في الميدان الاقتصادي — قد شنه أفراد في الستين أو السبعين سنة الأخيرة، أفراد تشربوا بطابع العادات الاستعمارية، وينادي المجتمع الاستعماري الذي أقام دعائمه على الدعوى الضمنية لسيطرة العنصر السامي على العنصر الأدنى، ينادي بأن حقوقه تعد بمثابة وظيفة لسلطته التي تجعل الجميع يطيعون بإرادته. وهذا هو المنطق الوحيد الذي يدركه هذا المجتمع، ولكن إذا بدأنا الرحلة من هذا الافتراض وجدنا أن ذلك يتطلب وجود مدلولات فكرة السيادة حتى تجعل من قضيته قضية صائبة، وعندما لا يتسم بالحصافة، عندئذ لا يحق لها أن تكون الحكم في قضيتها. وعندئذ تظهر بوادر القوة، ويعني ذلك أن الهدف الذي ترمي إليه السيادة قد أصبح باطلًا بالنسبة للدولة، وتفسح المجال أمام مطلب أعلى مما تطيقه مصلحتها، إلا أن ذلك يعني إنكارًا لمنطق الاستعمار الذي يحاول أن يضع الحق في مرتبة واحدة مع القوة، وذلك بدافع من نفسها. إلا أن هذا الدافع الداخلي هو الدافع الذي تحاول الفروض القانونية التي يقوم المجتمع الدولي عليها أن ترفضه وتنكر وجوده.

واعترف بذلك كثيرون من هؤلاء الذين لا يتطرق إليهم أدنى شك بشأن تحقيق نظام دولي فعال، ولقد كان المقصود من بروتوكول جنيف الذي عُقد عام ١٩٢٤م هو أن يجعل فرض العقوبات ضد أية دولة تحاول خرق ميثاق عصبة الأمم أمرًا تلقائيًّا. ولقد أجمع أعضاء الجمعية التابعة لعصبة الأمم على هذا الرأي، إلا أن الحكومة البريطانية قامت على الفور برفض التصديق عليه، إذ عندما تفعل ذلك فمعناه التخلي عن حقها في تحديد الوقت الذي تراه مناسبًا لتنفيذ مثل ذلك الأمر، ولكن ما هو النقد الذي يوجه إلى هذا البروتوكول؟

كتب سير جون فيشر وليامز يقول: «لا يشك أحد في الخبرة التي مر بها واضعو البروتوكول ونواياهم الطيبة، ولكن يكاد يبدو أنهم قد وزنوا بعض الأمور حيث وجب الوصول إلى اتخاذ بعض قرارات دولية، ولا سيما القرارات الخاصة بتطبيق عنصر القوة، ولكن ما هي هذه الأمور أو تلك الشروط؟ يقترح سيرجون أن ما يمكن عمله هو وضع مبادئ، وتوضيح هذه المبادئ، كلما أمكن، والثقة في إيمان المسئولين الذين يجب عليهم تطبيق هذه المبادئ عندما يحين الوقت.»

وما من شك في أن مدلول ذلك واضح كل الوضوح، فالشروط الإيجابية هي أن لا يمكن الوصول إلى اتفاق دولي؛ إذ إن الدولة يُطلب منها التخلي عن سيادتها، ولكن عندما يقع أي عمل عدواني يجب أن نضع ثقتنا في ذلك الإيمان الحق بالساسة؛ لكي يقوموا

بتطبيق المبادئ العامة التي يلتزمون بها التزامًا أدبيًّا، إلا أن ذلك يعد درسًا واضحًا من دروس التجربة التاريخية التي تقول: إن الإيمان بالساسة كثيرًا ما تتفاوت شروطه، وإن ذلك يتحدد تبعًا للملابسات التي يجدون أنفسهم فيها، فإن الإيمان الحق بالساسة الذين يؤولون التزاماتهم تأويلًا عادلًا بالنسبة للبلجيك عام ١٩١٤م هو إيمان يمكن تأويله تأويلًا مضادًا. أما نظرة اليابان لالتزاماتها في ظل ميثاق عصبة الأمم واتفاقية باريس، فلا يزالان يرتبطان بمسألة اغتصاب منشوريا، ولم تتردد إيطاليا في إلقاء قنابلها على كورفي عندما بدا لها أن هيبتها قد أظهرت شيئًا من هذا القبيل. ولقد قيل: إيمان السياسيين كشرط بمنع استخدام الغازات السامة في الحروب، إلا أنه من المعروف أنه لا توجد أية دولة عظمى لم تشترك في مثل هذه التجارب، وإذا نظرنا إلى الموقف الذي تتخذه ألمانيا تجاه النمسا، وإيطاليا تجاه ألمانيا، واليابان تجاه روسيا، فإننا لا نبالغ عندما نقول: إن الاعتماد على ذلك كإجراء للمبادئ الدولية يكاد يبعدنا عن غاية قمنا بوضعها.

إن الاعتماد على الإيمان الحق وهدف الحقيقة اعتماد على العقل، وقد قيل: إن في إمكاننا أن نظهر عدم جدوى الحرب لا أننا نستطيع أن نظهر من الناحية التاريخية أن اتخاذها كوسيلة يعد أمرًا ضارًّا بالنسبة للغالب والمغلوب؛ إذ لا تكثر متاعبها فحسب، وإنما تفتح الباب أيضًا على مصراعيه لقيام ثورة — كما هو الحال في روسيا — ثورة بما أودت بنفس الشخص الذي اعتمد عليها. وإذا وأضحنا المساوئ التي تلحق بنا من جراء الحرب فسنحاول إقناع الأفراد على مر الأيام، بعدم جدواها كوسيلة من وسائل السياسة القومية، إلا أنه ينبغي لنا أن نستمر في الحديث عن الشروط التي تكلمنا عنها، فإذا تعديناها كما في بروتوكول عام ١٩٢٤م، فمعنى ذلك أننا اتجهنا نحو المثالية المجردة التي تقضي على الأهداف التي وُضعت من قبل.

إلا أن الشروط التي مُنحت لنا هي شروط تحدد سلطة العقل التي تؤثر في تفكير الأفراد، وهي بمثابة علاقات تقوم بين طبقات مجتمع لمجتمع اقتصادي يخضع العقل للمصلحة، وإذا وثقنا بسلطة العقل وسيطرتها على أصحاب العبيد، فلن يتاح لنا أن نقضي على العبودية، فإن النظام الطبقي يقيد بعض الأفراد في ظل ظروف معينة، ولن يستميلهم إلى التنازل عن مكاسبهم إذا وجدوا أن الفرصة سانحة لحماية امتيازاتهم عن طريق الحرب، وأن الضعف الذي يعتري النظرية التي تساند العقل هو الضعف الذي ينادي بأن الملابسات التي يعمل العقل فيها بنجاح لم تكن موجودة في النظام الذي نعيش في ظله.

إذ إن «عقل» يجب أن يؤدي عمله في جو مشبع بالسم الزعاف، ويحدد ذلك عمل المصالح المعنية بالأمر؛ لتكون لها طريقتها دون النظر إلى الثمن الذي سيعود لقاء ذلك. إنه جو يتعذر فيه الوصول إلى بعض الأخبار الحقيقية، ونحن نجد أن نظمنا التعليمية قد أصبحت ملائمة، وهي تجعل الجماهير تؤمن بأن المعلومات التي لا تتمشى مع العقل لا حول لها ولا قوة، كما نجد أن الآراء التي تميز بها عالم ميكيافلي وهوبز قد أتيح لها التغلغل في النواحي الدبلوماسية. ويجب علينا ألا ننسى — في تأكيدنا هذا لعمل العقل — أن عالم العلاقات الدولية قد أقيمت دعائمه على القول المأثور الذي نادى به بيكون من أن «هراء السلطة يتمثل في تفكيرنا في تحقيق الغاية دون تحمل مشاق الوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها.» ولقد ذكر اللورد جراي للأميرة ليبفن قانون الإصلاح وقال: «إنه يعشق الفضيلة في الجهر وفي الخفاء.» إلا أن مجريات الأمور في الأمم لا يمكن أن تحددها هذه القاعدة، ولقد صدق اللورد أكنتون حين قال: إنها نظرة قديمة قدم التاريخ، وإن المرتبة التي نعطيها للعقل في الشئون العامة ستعتمد على مدى حبنا وتعلقنا بالهدف الذي يقول: إن العقل يجب أن يبرره.

إن العالم الذي نعيش فيه هو عالم تتساوى فيه الحروب التي تخوضها الطبقات في مجتمعنا الراهن مع الحروب التي تخوضها الدول التي تبرر الصراع الدائرة رحاه في العالم الخارجي. ويمكن لنا القضاء على هذا العنصر الأخير عند القضاء على العلاقات، أما العنصر الأول ففرصة الظهور أن آراءنا بشأن الحقوق الدولية ستكون انعكاسًا للملابسات التي تحددها هذه العلاقات. هذه هي أهمية تقدمنا البطيء نحوها تحقيق المثل الأعلى للرعوية وهو المثل الذي يعتبر هدفًا طبيعيًّا نضعه نصب أعيننا. وكلما زادت وحدة الصراع الداخلي بين الدول الأعضاء زادت شكوكهم، وأخذوا يتطلعون إلى جميع المبادئ والسنن التي تسعى لتحديد السلطة ذات السيادة، إذ إنه عن طريق تلك السلطة وحدها يمكن الإبقاء على النظام القائم للعلاقات بين الطبقات، وذلك في وجه المقاومة التي تجابهنا الآن، وكلما تغلغلت هذه المقاومة وتعمقت أخذت الدولة تنظر إلى ما وراء حدودها للبحث عن وسيلة يمكن بها التخفيف من ذلك الصراع. لم تنسج خيوط الحرب ما يتفتق عن أذهان الأشرار الذين إذا رغبوا في ذلك فلربما اختاروا طريق السلام. إن الحرب تعبير عن مجتمع تسود فيه عدم المساواة، مجتمع يحاول جاهدًا، وبأي ثمن كان، الدفاع عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها ليحميها من أي هجوم. ويمكن أن نتخطى ذلك ونسمو عليه عندما لا يتمثل الدور الرئيس للحكومة في الدفاع عن ذلك النظام الطبقي الذي تتطلبه الرأسمالية.

الفصل الرابع

مستقبل الجيل الحاضر

١

إذا نظرنا إلى الدولة نظرة خارجية بدت لنا في صورة هيئة تضم المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق هدف مشترك، وهذه هي الحالة عندما ندرسها في المجال الدولي، كما أننا نؤمن بالمساهمة في التقاليد التاريخية العامة التي تجسمها الذكريات التي تربط أعضاءها معًا برباط حقيقي، كذلك الرباط الذي يربط أفراد الأسرة الواحدة. وإنا لننظر في خدماتها الاجتماعية التي تحاول أن تخفف من حدة الخلاف القائم بين الأغنياء والفقراء بشأن تحقيق الرخاء، كما أننا نؤمن بالمحاكم التي تتمثل فيها العدالة غير المتحيزة بالنسبة لأعضاء كل طبقة من الطبقات. وإنا لننظر إلى الهيئة التشريعية حيث لا يجد المواطن نفسه فحسب، وإنما سينال المعروفون منهم حق الانتخابات داخل إطار المجتمع الذي ينتمون إليه. وإذا عقدنا مقارنة بين وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، وبين الدولة منذ قرن مضى، سهل علينا أن نقول: إن التغيير يمثل زيادة محدودة تعمق الضمير الاجتماعي، ومن الطبيعي أن نستفيد من هذا الاستنتاج، إذ إنه كلما تعمق الضمير الاجتماعي استطاع أن يقيم أسس الدولة واستطاع أيضًا أن ينظر إليها على أنها منظمة تسعى إلى تحقيق الخير العام لأعضائها.

ويعتبر هذا بمثابة استنتاج يسهل الوصول إليه، وهو استنتاج سطحي أيضًا إذا لم يكن موضوع هذا الكتاب؛ ذلك لأن الاتحاد الذي نجده في هذا المجتمع ليس اتحادًا يتم على الموافقة، ولكنه يتم على الإلزام والإجبار، كما أن السمعة الضرورية للدولة لا تتمثل في السعي وراء رخاء عام، وهذا الرخاء لا يعبر عن جوهر هذا الغرض، ولكنه رخاء محلي،

والهدف الحقيقي للدولة هو الاحتفاظ بالمبادئ القانونية التي تدافع عن سيطرة أصحاب أدوات الإنتاج في داخل الإطار المعد لذلك. ويخضع الرخاء العام على الدوام لذلك الغرض الأساسي، وليست التشريعات الاجتماعية وليدة استعداد موضوعي لتحقيق الخير العام من جانب كافة الأعضاء، إن هذا هو الثمن الذي يُبذل من أجل المبادئ القانونية التي تدافع عن سيطرة الملاك، وهي تعد بمثابة مجموعة من الامتيازات التي تقوم بتغيير أية مقاومة حاسمة إلى المبادئ التي يمكن بها الإبقاء على هذه السلطة.

غير أن ذلك يعد تبسيطًا شائكًا لموقف شائك، ولا سيما من الناحية السيكلوجية. ويهمنا أن نضع ذلك في طريق صلد؛ لأن ذلك يلفت النظر بالنسبة للناحية المركزية في تحليلنا للدولة. فهي تؤكد تحكم السلطة الإلزامية التي يستخدمها أصحاب أدوات الإنتاج، كما أنها تصر على أن هذه الامتيازات التي تُقدَّم للجماهير لا يُدافَع من أجلها فحسب، ولكن القيود قد وُضِعت أيضًا، وهي قيود فرضتها الأركان القانونية الموجودة في نظام علاقات الملكية القائمة، ذلك النظام هو الذي يميز المجتمع الذي نظمته الدولة. ولكن إذا تعارضت مطالب الجماهير مع هذه الأركان وجب إجراء تغيير في نظام العلاقات الملكية قبل تحقيقها، وإن مثل هذا التغيير كما تشهد الناحية التاريخية لن يمكن إنجازه دون قيام ثورة من الثورات.

وإن مرحلة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع البرجوازي يمكن إتمامها عن طريق خوض غمار معركة عنيفة. وليس هناك أي سبب في افتراض إمكانية تغيير أسس المجتمع البرجوازي دون هذه المعركة، إذا لم تفترض أن الأفراد الآن قد أصبحوا أعقل منهم في أي وقت مضى، إلا أن افتراض النواحي العقلية يعد تضليلًا أوجدته ملابسات تاريخية خاصة أخذت تتوارى. وأدى الوضع الاقتصادي الغريب في القرن التاسع عشر إلى فتح المجال أمام الإنتاج المفاجئ، وأصبح من الممكن توزيع الامتيازات على نطاق واسع، وذلك من مقدار الفائض حتى يسد هذا مطالب الملاك ومطالب هؤلاء الذين ليس لهم إلا جهودهم، وبالتالي يظهر جو من التسامح يتمشى مع افتراضات مذهب الأحرار. وحينما أصبح في الإمكان الإنتاج والتوزيع والقدرة على سد احتياجات عامة، نجد أن كل هذا يبدو أمرًا غير ضروري بالنسبة لنواحٍ عديدة من الحضارة الغربية. فما من شك في عدم وجود تذبذب في مذهب الأحرار، ولكننا أقدمنا على تعميم هذا المعنى ليبدو جليًّا كأنه المثل الأعلى للأحرار قد تقبلته أوروبا الغربية وأمريكا.

٢

إن الطابع الذي تكلمنا عنه هو طابع الديمقراطية الرأسمالية، إلا أن عدد هؤلاء الذين داخلهم الشك في كفايته كوسيلة دائمة وناحية سليمة، هو عدد ضئيل. ولكن كيف وضح هذا العدد في عام ١٩١٤م عندما تمكنت الأحزاب في الدولة الثانية من قبول الارتباط بعجلة الحرب بغض النظر عما نادوا به من المبادئ الماركسية؟ فلقد واجهتهم بعض الصعوبات إلا أن الأفراد استطاعوا إدماج الرأسمالية والديمقراطية في قالب واحد بالرغم من أن ذلك كان وليد صدفة محضة، وحدث هذا عندما اتحد عامل الثورة الروسية وعامل الإنهاك من جراء الحرب، وعندما حاولا تجريد بعض الأمور في مآسي الحرب، وأدرك الناس مدى الدور الذي قامت به الصدفة لإيجاد هذا الإدماج بين الرأسمالية والديمقراطية. ولم يكن هذا وليد تناسق وتكامل للمعالم التي يتميز بها المبدأ الأساسي، ولكنه كان وليد فترة فيها التطور الاقتصادي عندما كانت الرأسمالية في مرحلة نموها. فلقد فرضت السلطة السياسية على الجماهير، ولكن على أساس أن السلطة السياسية يجب ألا تُستخدم في استئصال جذور الفروض الرأسمالية، إذ ربما قدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية، طالما وأنها لم تعرض للخطر تلك العلاقات اللازمة للنظام الرأسمالي، ولكن عندما يحدث هذا كما حدث في سنوات ما بعد الحرب، فإن التعارض القائم بين الرأسمالية والديمقراطية قد يصبح سمة ضرورية تتميز بها الحضارة الغربية.

ويعبر هذا التعارض عن نفسه بطرق قد عودنا التاريخ عليها، لا سيما في كل فترة من فترات الانتقال الحرجة، إذ لا نجد في الائتلاف الذي قام بين الأحزاب الرأسمالية للاحتفاظ بجهة المصالح الرأسمالية التي لا تفصهم عراها، والتدخل في روسيا للقضاء بالقوة على النواحي المذهبية الهدامة التي تعرض النظام والقانون للخطر، وما نادى به المصلحون المعتدلون من أجل السلطة، وعندما أصبحت حدة التنافس شديدة، وأصبحت معارضة الديمقراطية معارضة تعسفية — كما حدث في ألمانيا وإيطاليا والنمسا — إذ يُنظر إليها على أنها أشد خطرًا على المبادئ الرأسمالية — لا نجد في كل هذا ما يستوجب إثارة دهشتنا، فلقد تكلم الأفراد كثيرًا عن الدستور البريطاني الذي لا يضارعه أي دستور آخر، كما تكلموا عنه عام ١٧٩٢م وأثنوا عليه، ولكنهم كانوا يوجهون التهم جزافًا إلى المصلحين المعتدلين؛ وذلك للقضاء على الضمانات التي يكفلها النظام والقانون في الوقت الذي يستخدمون فيه ذلك لكي يدافع عن مصالحهم الشخصية، ضد إمكانية إجراء أي تغيير دستوري، وتتفاوت العملية في البلاد المختلفة، إلا أن طابع هذه العملية هو نفس

الطابع في كل مكان آخر. كما أن تعريض حرية المناقشات للخطر في الولايات المتحدة قد اتخذ مظهرًا يتسم بالعنف.

وسبب هذا التغيير الذي طرأ على الطابع العام سبب معقول، ولا يمكن للرأسمالية وهي في محنة أن تبالغ في اتخاذ سياسة حرة، ولكن من الممكن أن تخضع أعمالها الخارجية لمحاولات الضغط التي تقوم بها الديمقراطية؛ إذ ليس من طبيعتها أن تخضع دون وجود صراع داخلي، فإذا استمر الإصلاح الاجتماعي في أية فترة من فترات التدهور؛ فذلك يعني تغييرًا في أساس علاقات الملكية. وهذا بدوره يعني التخلي عن الامتيازات الخاصة، فهي تغير حكومة الأقلية الاقتصادية وتدمجها في مجتمع لم تعد ملكية أدوات الإنتاج فيه ملكية مميزات خاصة تختلف عن ذلك تمام الاختلاف. فكما جرت العادة، نجد عندما تتعرض الفكرة الأساسية للملكية للخطر أن أصحابها قد استولى عليهم الهلع، وتصبح الديمقراطية السياسية عدوًّا؛ لأنها تضع السلطة الدستورية في أيدي الجماهير. ويصبح عدم الرضا الذي تبعثه تلك المدلولات موضع نقاش وجدال، أما الأماني المصطلح عليها فقد حُرموا منها. ففي أثناء الثلاثين عامًا التي تلت الحرب نجد أن الديمقراطية التي قام ملايين الأفراد بتقديم حياتهم قربانًا لها لم تعد مثلًا عمليًّا يُحتذى في أمور كثيرة من الحضارة. فلقد تخلت الدولة عن المبادئ الحرة التي حسمتها لأعظم الأمور التي وقعت، واتخذت مرة أخرى طابعًا مجردًا للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة من الهجوم عليها.

وتلوح أمامنا في الأفق بوادر معركة تهدف إلى امتلاك سلطة الدولة، وتتضح لنا حقيقة عامة هي أن العلاقات القائمة بين الطبقات في مجتمعنا قد أصبحت تتعارض مع صيانة السلام الاجتماعي، بل وكشفت عن التناقض القائم بين قدرتنا على الإنتاج، وقدرتنا على التوزيع، وذلك بطريقة تجعل معها التناقض الظاهري الموجود في عصرنا هذا يتمثل في الفقر المدقع الذي يحل بنا وسط ما يتميز به هذا العصر من وفرة في الإنتاج، كما أننا لا نصفح عن هؤلاء الذين يجب عليهم دفع ثمن ذلك، إلا أنه عندما نختار بين التغيير السلمي والمحافظة على الامتيازات الخاصة على حساب الصراع الدائر؛ فإن أصحاب الملكية قد أبدوا استعدادهم للقتال من أجل الامتيازات القانونية، لا من أجل التراخي والاستسلام، ولم يوضح هذا الموقف إبعاد الأسس الديمقراطية في الدولة الفاشستية فحسب، ولكن أوضحته أيضًا مقاومة الإصلاح الاجتماعي في الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك بالعداء الصريح الذي يكنُّه حزب اليمين للديمقراطية في فرنسا. فالدولة في أية دولة من هذه الدول لا يمكن أن تقوم بأية محاولة فعالة، ولكن عندما تتعرض حقوق الملكية للخطر

تظهر ماهيتها كأمر إلزامي بوضوح وجلاء، إلا أن الجماهير هم أولئك القوم الذين يُفرض عليهم هذا الأمر.

ولقد قيل في بعض الأحيان: إن ظهور الصدع لا يرجع إلى امتناع الرأسماليين من القيام بالإصلاح، ولكنه يرجع إلى السرعة التي يسير عليها المصلحون لإجراء تلك التغييرات، إلا أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين الموقف الذي يتخذونه اليوم، وذلك الموقف الذي واجهه مستر لويد جورج، عندما قدم بعض الاقتراحات منذ خمس وعشرين سنة خلت، وتقضي بإجراء تغييرات مالية ننظر إليها الآن على أنها تثير الانتباه لاعتدالها، إلا أن رفض مجلس اللوردات لتلك الميزانية لم يكن مجرد قرار حاسم. ففي مستهل عام ١٩٠٦م صرح اللورد بلفور لمعضديه أن من واجبهم معرفة قيام الحزب الاتحادي سواء أكان في الحكم أم في المعارضة بالتحكم في مصير هذه الإمبراطورية، ولقد أماط اللثام عما يقصده بعد ثلاثة أشهر عندما أعلن — بعد قراءته لقانون التعليم الذي صدر عام ١٩٠٦م، والذي لم يكلل بالنجاح — بوجوب حرية المناقشة في كل مكان. ولقد كانت دعوى صريحة للحق الذي يخول للملكية حق حكم البلاد مهما كانت إرادة الشعب. وقد قرأ ما كتبه نبلاء كثيرون عن الميزانية في أن لهم الحق في المحافظة على أنفسهم ضد أي إجراء يختارونه للنظر إليه على أنه أمر ينم عن المصادرة.

وما من شك في أن مستر آسكويت كان على صواب عندما حذر هيئة المنتخبين من أن النواحي الضمنية في دعوى مجلس اللوردات كانت بمثابة تهديد للقيام بالثورة.

وكتب معلق حينذاك يقول: «إن أعضاء حزب المحافظين لا يستطيعون وضع أنفسهم مكان أعدائهم، وهم لا يدركون أنهم حين يستخدمون السلاح الذي يستخدمونه في سلب الأعداء ثمار النصر، فإنهم لا يقدمون بذلك الدور، وأنه ليس هناك جريمة أبشع من هذه الجريمة في نظر المواطن البريطاني.» وليس هناك تغيير جوهري في السنوات الخمسة والعشرين الماضية؛ إذ إن هذه الدعوى ما تزال قائمة واختصاص مجلس اللوردات ينحصر في وقاية البلاد من حكومة حزب العمال التي تسعى جاهدة إلى وضع المبادئ الاشتراكية في صيغة تشريعات قانونية. أما المقترحات التي تقدَّمَ بها حزب المحافظين لإجراء بعض الإصلاحات في مجلس اللوردات، فلم يكن لها هدف معين ترمي إليه سوى الحيلولة بين مثل هذه الحكومة وتلك التشريعات.

ولا يعني هذا شيئًا، اللهم إلا ذلك المضمون الذي يذهب إلى أن إرادة هيئة المنتخبين يمكن لها أن تعمل في داخل النطاق الذي حددته أية جمعية، حيث نجد أن طابعها يتمثل في التعبير عن مصلحة الملكية.

أما الموقف الذي يتخذه مجلس اللوردات؛ فهو موقف يتسم بالطابع النقابي، إلا أنه أمر هام عندما ينظر إليه على أنه يشير إلى اتساع إطار العقل لا إلى ما يحويه في حد ذاته. ويتضح لنا هذا الإطار في الميادين المتشعبة، ويتمثل لنا في المقاومة الشديدة التي أبداها أصحاب الفحم لا بالنسبة للتأميم فحسب، ولكن بالنسبة لاتحاد الصناعات أيضًا، بالرغم من أن اللجنة الملكية قد أوصت بتغييرات في هذا المجال منذ الحرب، كما أن رفض تجارة القطن قد أوضح الأمر الذي يوصي بإعادة وضع أُسسها على ضوء الملابسات الجديدة التي تواجهها في ميدان التنافس. فإذا لم تُعِر تلك المصالح المخولة أي انتباه لنصيحة الأصدقاء، فليس من المحتمل أن تستسيغ تلك المقترحات التي كانوا ينظرون إليها كما ينظرون إلى الأعداء، ووضح هذا الأمر أمام المجهودات التي يبذلها مجلس اتحاد النقابات للنهوض بمستوى العامل، وعندما ينظر إلى ذلك على أنه اتجاه نحو الدكتاتورية، فمن الواضح إذن أن قليلًا من حسن النية سيبين لنا معالم العلامات الاجتماعية في فترة تسودها الأزمات الاجتماعية، ولا نتجنى عندما نقول: إن بوسع الملكية في بريطانيا أن تتقاسم مع الجماهير الثمار التي تنتج من الرخاء، ولكن على شريطة ألا تُثار مشاكل جديدة حول الحق القانوني بالنسبة لتلك الامتيازات، إلا أن التطور الاقتصادي هو الذي دفع هذه المشاكل إلى الظهور.

ولا يختلف هذا الموقف في جوهره عن الموقف في الولايات المتحدة، فلقد تدخل الرئيس في مجال الصناعة؛ حتى يتم ضمان ملابسات الرأسمالية التي قاموا بتقديمها، إلا أنه يجد أن رفض تلك المصالح المخولة لمد يد المساعدة في المبادئ التي أعلن عنها قد أحبط مساعيه، ويرجع هذا إلى عدم الثقة التي يوليها للمقترحات التي يقوم بتقديمها.

ولكن طالما كانت استعادة سوق المال تعد بمثابة وظيفة لتلك الثقة، فيعتبر أنه شرط أساسي من شروط نجاحه، إلا أن العراقيل قد قامت في سبيل المجهود الذي يبذله من الناحية الأخرى؛ للمساهمة في عمل منظم حتى يضمن لها التقدير. أما الإضراب العام الذي قام في سان فرانسسكو، والإضراب الذي قام في خريف عام ١٩٣٤م الخاص بالنسيج، فيعدان من الحوافز الرئيسية التي ترمي إلى تصميم رجال الأعمال في أمريكا على مقاومة محاولات الضغط من أجل القيام بالإصلاح. إلا أنني وجدت أن هذا الضغط قد اصطحبه عداء متزايد للآراء الديمقراطية التي تبعث التوتر الذي يسود فترتنا هذه. أما معارضو روزفلت فنجدهم وقد قاموا بالنضال تحت راية الحرية، إلا أن حريتهم تعني دوام حقهم في المحافظة على ذلك الشرط في المجتمع الأمريكي الذي تمخضت عنه الأزمة الحالية.

ومن الضروري — وفي خضم هذه الظروف التي أمكننا الوصول إليها — ألا نتقيد بافتراضات النظام الرأسمالي حتى يمكن تحقيق إصلاح له أهميته يضمن له البقاء. وفي الإمكان تحقيق مثل امتيازات ذلك النظام القديم عندما يتسع نطاق ما حققته النواحي الرأسمالية حتى يمكن تحديدها دون القضاء على هذه الافتراضات. وإننا لا نواجه هذه الملابسات إلا لأننا استطعنا بلوغ هذه المرحلة من التطور الاقتصادي الذي تنبأ به ماركس عندما قال: إن المتناقضات التي تسيطر على الرأسمالية سينجم عنها دائمًا عدد كبير من العمال تتضاءل أمامهم إمكانية إيجاد أي عمل. ولقد علل وجود البطالة التكنولوجية (في الميدان العملي)، كما دلل على التزايد المطرد في تمويل رءُوس الأموال. وأوضح مظاهر نمو التوسع الاقتصادي، وإننا لا نستطيع التحكم في مدلولات هذه الاتجاهات في داخل إطار النظام القانوني القائم؛ إذ إنها قد تشابكت في بعض الأمور الموجودة في البنيان الاجتماعي. وإذا أقيمت الافتراضات نجد أن هناك شعورًا هامًّا، حيث يُنظر لها على أنها شرط لسعادتها ورفاهيتها. وإن أي هجوم عليها كما توضح الخبرة التي مرت بها حكومة حزب العمال في عام ١٩٢٩م، وكما يوضح أيضًا تاريخ التجربة التي مر بها روزفلت ستزعزع من تلك الثقة التي يعتمد عليها ما يؤديه هذا النظام من عمل تأدية تامة، وتتخذ وسيلة التغيير مظهرًا من مظاهر التعاون في هجوم الأفراد الذين من أجلهم يقوم هذا النظام لا كسلاح واقٍ لمصالحهم الخاصة فحسب، ولكن كضمان لرخائهم القومي أيضًا.

وإذا حاولت مثل هذه الاستراتيجية أن تتفادى هذا المأزق باستمالة الرأسمالية إلى الإذعان والخضوع — وذلك بوضع شروط تعويض سهلة لنقل الملكية — فعندئذ يمكن دفع ثمن عجزها عن زيادة الرخاء الذي يعتبر الهدف الذي تسعى لتحقيقه. ولقد أوضحت من قبل سبب عدم إمكان تحقيق مثل هذا التعاون؛ إذ إننا إذا جردناها من كل الأساليب البلاغية؛ فإن مقومات الدولة، وكذلك المذهب الذي تفرضه تأدية ذلك العمل، تشير إلى الاتجاه نحو التناحر والتصارع، لا نحو التعاون والتناسق. ويجدر بي أن أشير إلى أن ذلك ليس بمثابة سخط أخلاقي على هؤلاء الذين يرفضون هذا التعاون؛ إذ إن عجز الرأسماليين عن قبول افتراضات غير افتراضاتهم قد يرجع إلى الموقف الذي وجدوا أنفسهم فيه. فليس في مقدورهم إنكار ذلك المذهب الذي يؤمنون به، مثلهم في ذلك مثل مواطن عراقي لا يشك في صحة حقائق الإسلام. ولقد درج الناس على عدم التمعن في المبادئ التي يعتقدونها، اللهم إلا إذا حلت بهم كارثة أو وقعوا في محنة. ولكن عامل الزمن يبدو محدودًا جدًّا بحيث لا يتسع لهم الوقت لدراسة هذه المبادئ دراسة هادئة تقوم على الفكر والروية. وتثير المناقشات التي تدور حول حقوق الملكية شعورًا عميقًا أكثر مما يثيره موضوع آخر.

وهذا أمر طبيعي طالما تقوم العلاقات التي تثيرها بتحديد مسالك الحياة الاجتماعية. ولقد وجد الحق الإلهي للملوك، والتسامح الديني، وعدم تفادي الحرب، ووجوب قيام نظام العبيد؛ وجدت كل هذه الأشياء من يدافع عنها. وسيثير الانتباه قطعًا أي مبدأ له أهميته كالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج؛ وذلك إذا استُثني من القاعدة العامة.

ويجب علينا أن نتذكر ماهية الفائدة التي تعود على الطبقة المالكة — وذلك في الظروف العادية — فللصحة والأمن وإتاحة الفرصة لنشر الثقافة، وغير ذلك مما له مكانته الاجتماعية — يعد بمثابة مظاهر لهذه الفائدة، وهي تمكن الفرد من ضمان وضع أبنائه. ولا تجعله — عندما يبلغ سن الشيخوخة — ينوء تحت تلك الأعباء التي تخيم دائمًا على حياة الطبقة العاملة. وهي تعني تلك القدرة على شراء بعض الأشياء من الآخرين، وكذلك القدرة — عن طريق المعرفة والترحال — على تفادي وحدة السياق الممل في هذا الوجود. ويرجع تغيير البنيان الطبقي — الذي يعد بمثابة تهديد إلى ذاك التوازن الذي يعني أمورًا عدة لنسبة للأفراد الذين ألفوا ذلك الاستمتاع، واستسلام تلك المدلولات عن طيب خاطر معناه تحول لا يمكن تخيله وتصوره. وليس هذا الترقب بمثابة دعوى لتصديق ديني للمبادئ، بل على العكس أن تلك الحالة تبدو وقد بُنيت لا على رفض ذلك التصديق الديني فحسب، ولكن على مواجهتها للخصومات القائمة بين الجماعات الدينية التي تعد بالنسبة لأفراد كثيرين التعبير الحقيقي عن الروح الدينية. ويجب علينا أن نفكر في الثمن، الذي تحدده الديانات التي تقوم على التبشير كالمسيحية مثلًا. وهي تعد بالخلاص الأبدي لهؤلاء الذين يؤمنون بها، دون إجراء تغيير جوهري في النظام الاجتماعي، وتحقيق تلك الأمور التي تتسم بروح التفاؤل الكامن في الافتراض بأن الطبقة المالكة التي تسيطر على سلطة الدولة ستساهم في القضاء على ما تتضمنه سلطة الدولة. إلا أن هؤلاء الذين ينتهجون نهجًا معينًا في الحياة نادرًا ما يُدفعون إلى التخلي عنها دون النضال في سبيلها، واقتنع هؤلاء الموجودون في داخل هذا الإطار بأن العالم الجديد الذي دعوا إليه ليس سوى هذا العالم الذي نعيش فيه.

وقد قيل إن هذا التغيير له مؤيدوه، إلا أن عدد أصحاب الملكية عدد ضئيل، أما البروليتاريا فعددهم كبير.

وعندما تشعر طبقة البروليتاريا بنفوذها تجدها وقد قامت بالسيطرة على الوضع الراهن، ففي بريطانيا مثلًا نجد أن أفرادها يقومون بالدخول في نطاق السلطة السياسية إذا أردوا ذلك، وعندئذ يسيطرون على نفس الوسائل.

وتعد القوات المسلحة للدولة الملجأ الأخير، وتعتمد هذه السيطرة على الطبقة المالكة.

ولا يقهر الدولة إلا كثرة العدد، ويمكن استمالة هذه الأعداد عن طريق الخبرة.

ولقد ناقشت الافتراضات التي تتضمنها هذه النظرة، إلا أن هناك بعض العوامل التي تناقضها.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه ليس هناك تأكيد من أن تلك الأعداد — إذا أمكن استمالتها — فإنها ستجد الطريق الذي يجب السير فيه.

إذ تشير الدلائل إلى أنه إذا أظهر اليساريون تصميمًا أكيدًا لتغيير المجتمع؛ فمن الممكن أن يحدث ذلك عندما تعتمد على حق التصويت، وذلك بالتخلي عن العملية الديمقراطية.

وفي هذه الحالة تجد أن القوة المسلحة يمكن لها أن تؤثر في هذا التغيير الاجتماعي.

وهذا ما يحدث اليوم في وسط أوروبا وإيطاليا.

ولكن بالرغم من تولي أية حكومة اشتراكية الحكم على أساس العنف نجد أن مشاكلها تبدأ في الظهور.

وإذا قام أي فرد بالنظر إلى وضعها، فلن يدفع إلى الإقلال من شأن تلك المحنة التي ستواجهها، ولكن عندما يبطئ سيرها، فستعاني من جميع الصعوبات التي تواجه أية حكومة تحاول جاهدة — على أساس الفروض الرأسمالية — أن تؤثر في هذا التغيير، فهي تحاول أن تثير المعارضين، وذلك بزعزعة تلك الثقة.

إلا أنها عجزت عن جذب مؤيديها؛ لعجزها عن تقديم عقيدة يمكن إدخالها في حيز التنفيذ.

ولكن إذا واصلت سيرها بخُطى حثيثة؛ فمن المحتمل أن تلقى مقاومة شديدة، وأن تقف العراقيل في سبيلها.

وفي هذه الحالة، ولتنفيذ السلطة المخولة لها، فهي تعتمد على الولاء لأصحابها، لا القوات المسلحة والبوليس فحسب، ولكن على مؤيديها أيضًا حيث يتعرض أمنهم كعامل للخطر.

ومن الأهمية في هذا المجال أن نلم بالمشاكل السيكولوجية القائمة في البنيان الطبقي للمجتمع الرأسمالي.

وعندما صدر البيان الشيوعي منذ تسعين عامًا تقريبًا، كان من الطبيعي أن يؤكد ماركس وإنجلز المتناقضات التاريخية بين البرجوازية والبروليتاريا، وأن يعالجا موضوع البرجوازية الصغرى؛ لما له من أهمية ثانوية.

إلا أنه سيُرغم على الاختيار بين الحزبين المتنازعين. ولقد صعبت الأمر تلك التحسينات الاقتصادية التي أدخلت حديثًا، إذ إنها زادت في تعقيد البنيان الاجتماعي.

ويشهد التاريخ على أن ماركس كان على صواب فيما تنبأ به من أن طبقة البروليتاريا هي الطبقة المتطورة والقادرة على وضع بعض المطالب؛ لكي تمحو العلاقات القائمة بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي.

كما أنه كان على صواب أيضًا عندما أصر على أن البرجوازية الصغرى قد كتب لها الاعتماد على أمر آخر.

ولا يعتبر الوضع الحالي مجرد وضع يواجه فيه عدد قليل من الرأسماليين عددًا كبيرًا من أفراد طبقة البروليتاريا الذين يئنون تحت وطأة عبء ثقيل.

ويدفعهم هذا الوضع إلى القيام بالثورة، ويعتبر التناقض الكامل في الوعي الطبقي شديدًا للغاية.

ويجب ألا يغيب عن البال اختلاط الحدود بين الطبقات وتشابكها، إلا أن التطور الاقتصادي الذي اعترى الرأسمالية له أثره في صبغ نسبة كبيرة من طبقة العمال بالصبغة البرجوازية، كما كان للنواحي السيكلوجية أثر هام، وليس لاتحاد النقابات أي أثر على هؤلاء الذين يعملون في وظائف شخصية، كما أنهم لا يتأثرون بتطور الوعي البروليتاري. ولكن إذا أغفلنا كونها مادة طبيعية للدعاية الاشتراكية، فلقد أثبتت أنها مرتع خصب للآراء الفاشستية؛ إذ يبدو أن وجودها قد ارتبط بفترات التدهور الكبرى كما حدث في ألمانيا بعد الحرب؛ وذلك بسبب العدد الغفير من العاطلين، حيث لا أمل يرجى منهم في المستقبل. وينبغي لنا إذن أن نواجه موقفًا نجد فيه أن الصعوبات التي تواجهها الرأسمالية وهي في محنة تمكن الرأسمالي من القبض بيد من حديد على الدولة، وذلك بإمكان عقد تحالف فاشستي، ويمكن له أن يقضي على العناصر الديمقراطية. وهذا هو الموقف الذي واجهته أوروبا الوسطى وإيطاليا وقد نجحت الفاشستية هناك؛ إذ استطاعت إدماج البرجوازية الصغرى والكبرى من جهة، وتفريق الطبقة العاملة من جهة أخرى، وأول ما تسيطر عليه عندما تسيطر على الدولة هو الجيش، ولقد أوضحت مرة أخرى فحوى عجز بعض العمال غير المسلحين عن الوقوف أمام مثل هذه القوات، إلا أن هذا التحالف لن يُكتب له البقاء، ما لا يمكن تلافي معالم تلك الغاية التي تهدف إليها الدولة الحاكمة. وتتطلب الرأسمالية العملاقة التي صهرت حديثًا حشد الإدارة التي لم يمكنها سد مطالب الشركاء في إحراز النصر كما توضح لنا ذلك ألمانيا، وإيطاليا. وكما قال قبلن: إن مصالح رأس المال الممول يطور العلاقات الاقتصادية والسيكلوجية التي تجعل من الصعب عليها التمشي مع الفنيين؛ إذ ما لم يتحكم رأس المال هذا في السوق دائمًا، فيجب أن يقوم على الندرة لا الوفرة كأساس للسياسة المتبعة. وجدير بالذكر أن الاستعمار الاقتصادي ينكر عليه

هذا، وما من شك في أن ذلك يسيء إلى الرجل الفني؛ لأن ذلك بعيد كل البعد عن مصالح البرجوازية الصغرى، ويعني هذا ظهور أزمة في مجال الصناعة، وانتشار البطالة بنفس الطريقة التي تسير على نهجها الديمقراطية الرأسمالية. ولكن سينفرط عقد هذا التحالف الذي يمكن الرأسمالية من هزيمة الطبقة العاملة.

وأعتقد أن الخبرة التي مرت بها روسيا لم تقلل من شأن هذه الدراسة، فالرأسمالية حديثة التكوين، ولكن أطيح بها في ملابسات خاصة. ولقد جعلت الحرب الفاشستية والمعاملة الوحشية من الجيش الوسيلة الوحيدة ليكون رأس الحرية القنوط الثوري.

أما الجهاز الحكومي؛ فقد تدهور واضمحل، وأبدت طبقة الفلاحين استعدادها لتأييد أية حكومة تعدها بتحقيق السلام، وتمنحها الأرض. ولم يستطع ميليوكوف أو كيرينسكي أن يحشدا من ورائهما القُوى التي تتيح الفرصة لإحراز النصر، فالملابسات التي قامت في ظلها ثورة فبراير قد أوجدت شرطًا لا يسود إلا بعد حرب فاشلة. ولقد تركت البروليتاريا المدججة بالسلاح تواجه البرجوازية التي يمكن لها أن تستدعي قوة دفاعية لا تقارن لمساندتها. وعندما يضاف إلى كل هذا بُعد نظر لينين، فستُهيأ خشبة المسرح لأحداث يسيرها الوضع الأوربي أو الأمريكي.

أما في الوقت، فلا يمكن أن نعقد أية مقارنة، وينتج عن مثل هذا بعض المبادئ. فمن المحتمل في أية دولة يشتد فيها ساعد البرجوازية الصغرى؛ فمن المحتمل أن يكون هناك تشابه بينها وبين الرأسمالية لا الطبقة العاملة من الناحية السيكلوجية، فإذا لم تتحكم الطبقة العاملة في الفنيين، فإن البروليتاريا والإداريين وجزءًا كبيرًا من الطبقات المهنية وكذلك مجهودها الذي يُبذل للتغلب على الدولة بالوسائل الدستورية، لا يحتمل أن تكلل أعمالهم بالنجاح. ومن المحتمل أن تعجل الجندية بإلغاء تلك المطالب التي يجب على الدولة أن تحافظ على سننها الديمقراطية. ومن الواضح أن أية محاولة سيكتب لها الفشل طالما كان الجيش مخلصًا للدولة وكانت الحكومة تؤدي عملها بدقة، وإن مثل هذه المحاولة كفيلة بأن تعطل عمل السنن الديمقراطية، وإحلال السنن الفاشستية محلها. ولا مفر إذن من ظهور الاستبداد الذي أقامه كل من موسوليني وهتلر حتى دفعتهما المتناقضات الاقتصادية البرجوازية الصغرى إلى اتخاذ جانب الطبقة العاملة.

إلا أني لا أجزم بهذا القول؛ إذ إن اطراد النواحي الإنتاجية يتطلب كبت كل من التاجر والصانع. أما النصر الذي يحرزه في المجتمع الفاشستي فهو نصر يقرب من الانحدار؛ إذ يكتب له أن يصبح مجرد فرد يعتمد على رأس المال اعتمادًا على نطاق واسع، وذلك إذا

وجدت الوسيلة التي تكفل التوسع الاقتصادي، إلا أن معناه إرغامه على مهاجمة حليفه إذا أراد أن يبقى. أما فرصة النجاح فتتمثل في محالفته مع طبقة البروليتاريا التي كان يسعى من قبل لهزيمتها، والقضاء عليها، ويتحقق له ذلك بإجراء تغيير على العلاقات القائمة بين الطبقات في المجتمع.

وعندئذ، وفي مثل هذه الظروف والملابسات يتسنى لطبقة البروليتاريا إحراز النصر، وذلك في ظل زعامة فعالة؛ إذ ليس في مقدر أية حكومة في هذا الوضع الاعتماد على القوات المسلحة، لكي تكبت دائمًا الشعور بالاستياء، ليس في مقدروها أداء عملها في وقت محدد. وتزداد حدة هذا الشعور كما حدث عام ١٩٤٨م مثلًا للإضعاف من سلطة الحكومة في سلطة الدولة. ويزداد الشعور بالاستياء والسخط، ولن يحدو الأمل أية طبقة وقد تزعزعت الثقة للاحتفاظ بالسلطة ما لم يتهم معارضوها بالوقوع في أخطاء لا تغتفر.

هناك موقف آخر أود تناوله في هذا المجال، فلقد اتخذت المناقشة طابع الصراع الداخلي من أجل تحقيق مظاهر السلطة حيث لا صلة بينها وبين الصراع الخارجي. ولكن إذا صح التصوير الذي قمت به عن الدولة الرأسمالية، وجدنا أنه لا يجب علينا استبعاد الصراع الخارجي من اعتبارنا. ولكن على العكس نجد — كما أوضحت — أن الطبيعة الكامنة في الرأسمالية في مظهرها الاستعماري تجعل الحرب الخارجية حقيقة منطقية لذلك الإجراء. ولكن ما هو الأثر الذي تتوقعه؟ يحق لنا القول إن الهزيمة تتيح لنا فرصة مقبولة للقيام بثورة في كل هذه الملابسات. إنها الهزيمة التي أتاحت فرصة قيام الثورة الروسية فتثبطت الروح المعنوية للجيش، نجد أنها لم تَحُل دون إبقاء وسيلة يُعتمد عليها في أيدي الدولة فحسب، ولكنها بدأت تكون عرضة لتأثير المناقشات فيها، هذه المناقشات التي جعلتها في جانب البلشفيك.

وكذا سوء التنظيم للعمال لكي يسلحوا أنفسهم، وأصبح ذلك شرطًا هامًّا لنجاح أية ثورة. أما أنصار نظام الضبط والربط في القوات المسلحة؛ فكان سببًا أودى بالمحاولات التي قام بها ميليوكوف وكيرينسكي لتكوين حكومة ثابتة، وعلى هذا الأساس لم تستطع حكومتا الأمير لفوف وكيرنسكي إصدار أي أمر تكتب له الطاعة، ولم يحدث التدهور العسكري في وقت واحد مع عجز السلطة المدنية لاستعادة حق القيادة.

وجدير بالذكر أن هذا التدهور كان سببًا في عجز هذه السلطة. وفي مثل هذا الوضع أصبحت السلطة في أيدي حزب واحد أقام دعائم استراتيجية على برنامج يتمشى مع مطالب الجماهير التي كانت واضحة بعض الشيء، إلا أنه مما أثار الانتباه في النصر الذي

أحرزه البلشفيك في تلك الملابسات ليس هو ما حدث، وإنما كان على لينين الخوض في معركة عنيفة مع زملائه في اللجنة المركزية؛ حتى يكون له الحق في القيام بالهجوم الأخير.

ولكي نفهم أهمية الخبرة التي مرت بها روسيا، نجد أنه من الضروري أن نقارنها بالثورة الألمانية التي قامت في عامي ١٨ و١٩، ففي كلتا الحالتين سبقت الهزيمة العسكرية كارثة سياسية، إلا أن البلشفيك في الحالة الروسية استمروا في القبض على زمام السلطة، وذلك بخرق المبادئ القانونية التي تقوم عليها الدولة التي قاموا بإطاحتها، وطردوا الموظفين الذين لا يثقون بهم، كما أنهم قاموا بإخماد كل المنظمات الثورية المضادة، وفهموا فحوى الدرس الذي ألقاه ماركس عن عدم وجود أي فرد يستطيع أن يهزأ بالثورة. وليس من المحتمل أن يُصاب بخسائر فادحة ما لم يتسلح المعارضون وما لم ينضموا إلى الدول المتحالفة. وجدير بالذكر أنه لا يمكنهم الوصول إلى تسوية حول هذا الخلاف حتى يتم لهم الحق للتماسك في الداخل حتى يمكن لهم الاحتفاظ بالتوازن.

وتشعب الموقف في ألمانيا. أما الانهيار الذي لحق الحكم التوسعي فقد وضع سلطة الدولة في أيدي حزب ديمقراطي اجتماعي لم يستعد بعد للتعامل معه، إذ ليس له وحدة الغرض، فبدلًا من قيادة الجماهير نجد أنه ينساق لهم، وعندما يبدو أنه يقتفي خطاهم نجده وقد أخذ يعقد اتفاقيات سرية مع مؤيدي النظام القديم، ويضع صناعات معينة في أيدي السلطة الاقتصادية، ولم يلمس القوانين المدنية وقانون العقوبات التي سادت في فترة الاستعمار، ويترك التشريعات القديمة وتفسيرها التقاليد المحافظة. وقام بتكوين الجيش، إلا أن القيادة كانت في أيدي أفراد لا يؤمنون بالمبادئ الجديدة التي يسعى الجيش إلى فرضها، وكان حزم فكرة حياد الأزمات الاجتماعية فإنه يمس الكنيسة في ألمانيا، ولكنها كانت تتلقى بعض الموارد، ومنحت بعض الحقوق، وعندما رفضت مصادرة ملكية معارضيها أتيحت لهم الفرصة للقيام بثورة مضادة، وقامت محاولات ضد الحكم الجديد، إلا أن الفشل كان مصيرها. وقصارى القول إن جمهورية فيمار الألمانية قد تاقت إلى توفير حسن النية عند هؤلاء الأعداء، إلا أن الكوارث الاقتصادية لم تمكنها من الاحتفاظ بنفسها؛ ولذلك سهلت عملية القضاء عليها، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة بالعمل الذي قُدر لهم أن يقوموا به.

وليست الحرب الفاشلة ضمانًا للقيام بثورة ناجحة، وتشهد بذلك الخبرات التي مرت بها ألمانيا وروسيا؛ إذ لا يقتصر هذا على الإمساك بزمام السلطة في الدولة أو الاستيلاء عليها؛ إذ أصبح من واجب القائمين عليها تحقيق الأغراض التي وضعوها. ولقد حاول

أيبرت وزملاؤه عام ١٨ القيام بالثورة، إلا أنهم لم ينجزوها خوفًا من مغبة الثمن الكبير الذي يؤدي عن مثل هذا العمل. ولقد عرف النظام الذي سموه في أول الأمر بالنظام الديمقراطي السياسي، إلا أن نقطة الضعف التي اعترته كانت من الأهمية بحيث إنهم أغلفوا المشكلة الحقيقة التي تتمثل في السلطة الاقتصادية، فلم تتغير العلاقات القائمة بين الطبقات في ألمانيا قبل الحرب؛ إذ لم يكن من المستطاع إيجاد توازن ثابت عندما كانت الديمقراطية السياسية القديمة تتمشَّى مع الأزمة الرأسمالية. أما في منطق تطور ألمانيا فيما بعد الحرب؛ فنجد أنه لتوطيد دعائم النظام الجديد وجب تدعيم نفسه بالقضاء على أعدائه، وإلا فستكون الغلبة لهم. ولكي يسعى هذا النظام إلى تهدئتها بتحقيق مظاهر الحرية، بينما يرفضون طلب الجوهر الذي فيه وجدت هذه المظاهر التعبير عن نفسها، أما النتيجة فقد عرفت في الحل الأساسي الذي توصل إليه فيمار. ولم يستطع هتلر التغلب على الديمقراطية الألمانية عام ١٩٣٣م، إلا أن واضعيها استطاعوا التغلب عليها قبل ذلك بخمسة عشر عامًا، إذ تؤدي فترات الهدوء إلى هذه المبادئ التي يقوم عليها هذا البناء الشامخ.

ويتضح لنا أن منطق هذه الثورة يستبعد إمكانية الوصول إلى نقطة التقاء إذا كتب لها النجاح، فسلطة الدولة ليست بالسلطة التي تكمن في تلك المظاهر المعتمة، فإذا كان التعريف هو كل شيء أو لا شيء، فيجب أن يتم التلاؤم بين المظهر والمخبر، حتى نتمشى مع الأهداف الجديدة، إذ إن معنى أي شيء آخر هو إثارة الاضطراب. أما في السلطة الثنائية — كما حدث في روسيا عام ١٧ بين شهري مارس ونوفمبر — فنجد أن ما يحدث لا يقوم على أساس الاحتكام إلى العقل، ولكن على فعالية العناصر المشتركة في هذا الصراع. وهذا هو ما حدث للثورة الروسية وتولدت دولة جديدة استطاعت أن تحقق التماسك، أما في ألمانيا فالأمر يختلف؛ إذ أصبحت السلطة السياسية في أيدي الجماهير، بينما ظلت السلطة الاقتصادية في أيدي المستحوذين عليها من قبل، وربما يعد هذا إجراء لتقسيم السلطة في عصر يسوده الرخاء والرفاهية؛ إذ يمكن للامتيازات المادية الموجودة أن تسد مطالب العمال من تلك الثروات، إلا أن تلك الفترة تميزت بالكساد الذي زادت من حدته مرارة الفشل. إلا أنه لا يمكن التفكير في انقسام السلطة في ظل هذه الملابسات، غير أن المحاولات التي قصد منحها للمحافظة على ذلك قد أدت إلى انتقال السلطة إلى أيدي هؤلاء الذين أبدوا استعدادهم لدفع ما يمكن دفعه في سبيل إحراز النصر، وذلك خلاف ما قام به الاشتراكيون عام ١٨. أما النتيجة الحتمية التي توصل إليها فيمار، وهي نتيجة التوفيق، فتتمثل في تأجيل المعركة التي رفض أيبرت وزملاؤه أن يخوضوها.

٣

لو صح التحليل الذي أوردناه آنفًا، لكان من الواضح أن التاريخ يتيح للإنسان الفرص، وفي الوقت نفسه يتيح له الاستفادة من هذه الفرص واستغلالها، والثورة الروسية دليل على استغلال الأفراد للفرص الحسنة استغلالًا كاملًا، وهؤلاء الأفراد قد عودوا أنفسهم على انتهاز الفرص السانحة. أما الثورة الألمانية فهي دليل على الفرصة التي ضاعت ولم يتم استغلالها.

فبالرغم من أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا يريدون خلق دولة اشتراكية، إلا أنهم لم يكونوا مستعدين — حين تسلموا مقاليد السلطة في أيديهم — أن يطبقوا هذه المقاليد على الأهداف الاشتراكية. لقد تركوا الأجهزة الرئيسية للسلطة السياسية في أيدي خصومهم. والذي حدث أن الثورة الألمانية المضادة كانت في طريقها منذ اليوم الذي انتهى فيه العهد القديم. ولم تخطر جمهورية فيمار على الإطلاق بذلك الإطار الفكري الذي يعزز الأسس السياسية. لقد كانت هذه الجمهورية تسعى جاهدة لكسب رضاء أعدائها عن الأوضاع الجديدة التي خلقتها. وفي غمرة هذا السعي نسيت أن أعداءَها لا يتوانون عن معاداة الأهداف التي تحققها هذه الأوضاع الجديدة بالضرورة، وبعد فرساي — على أقل تقدير — لم يكن ينقص الثورة الألمانية المضادة شيء سوى أن تتاح لها فرصة النجاح. وحين حانت هذه الفرصة أثبتت بالدليل القاطع أنها أيسر مما ظن أكثر دعائها تفاؤلًا. غير أن هذه الفرصة لم تثبت مدى مقاومة الرأسمالية للهجوم بقدر ما أثبتت أن التاريخ ينتقم من هؤلاء الذين لا يستفيدون من الفرص التي يتيحها لهم.

٤

ليس من اليسير الإفراط في تأكيد أهمية اللحظة المناسبة عند القيام بأي مجهود للإحاطة بسلطة دولة.

وفي مساء ثورة نوفمبر كتب لينين للبلشفيك قائلًا: «لن يغفر التاريخ للثوار الذين يستطيعون الانتصار اليوم أن يتلكئُوا في تصرفاتهم، وفي الوقت الذي يغامر فيه الثوار المتلكئون بالكثير انتظارًا للغد، نجد أنهم يغامرون بكل شيء في الواقع، فإن ميزان القوى في دولة ما مسألة ديناميكية لا تخضع للجمود، والهجوم الناجح الذي يوجه ضد هذا الميزان إنما هو في الواقع موقف تكون فيه سيكولوجية الجموع شاعرة بالحاجة إلى القضاء على العلاقات الطبقية التي تتعارض مع مطالب هذه الجموع.» إن عبقرية لينين

— بوصفه زعيمًا ثوريًّا — تكمن قبل كل شيء في تغلغله إلى أعماق هذه السيكلوجية. لقد رأى — أكثر مما رأى أي شخص آخر — رأى في أحداث الثورة كيف أن السلطة الرأسمالية انهارت انهيارًا كاملًا، وكيف أن العداء المستحكم للرأسمالية قد سيطر على عقول العمال والمزارعين في كل ركن من بروسيا، غير أن لينين رأى أيضًا كيف أنه من العسير أن يترك مقعد السلطة — في فترة ثورية — دون تحديد مصيره. والمجتمع لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أعاد تنظيم سياسته الإنتاجية، وهو يحتاج — على وجه السرعة — إلى إعادة تنظيم مبادئ القانون والنظام. لقد وصل الموقف في روسيا في عام ١٩١٧م إلى نقطة يجوز فيها الحل في قبض البلاشفة على مقاليد السلطة، أو قيام نوع من أنواع الدكتاتورية العسكرية. وقد كان من الممكن أن تؤدي هذه الدكتاتورية العسكرية إلى إعادة تشكيل العلاقات الطبقية في ظل الرأسمالية، وهو المبدأ الذي سعى البلشفيون إلى منعه. ولو فشل لينين في إقناع حزبه بالقيام بمحاولة ٧ نوفمبر، لانتصرت الطبقة البرجوازية في روسيا انتصارًا محققًا.

ولست أتحدث هنا عن احتمال استفادة روسيا من هذا الأمر، إذ إن مهمة هذا الكتاب لا تتمثل في التبرير والتأويل وإنما تتركز في التحليل. ونحن حينما نعترف بأن ميزان القوى في المجتمع هو ميزان ديناميكي لا يتوقف جامدًا، ونجد أن الضوء المسلط على مسألة غزو السلطة له دلالته الحيوية، إن هذا الميزان له أهمية خاصة في حالة المجتمعات الرأسمالية الأكثر قدمًا مثل مجتمعات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ففي هذه المجتمعات يتضح بجلاء أن ضغط الأحداث الكبرى وحده هو الذي يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف وحدة أغراضها من ناحية، وتعارُض أهدافها من ناحية أخرى مع النظام الطبقي في ظل الرأسمالية. وفي حالة عدم وجود فشل ذريع في ميدان الانتصارات التي تحققها هذه النظم، نجد أن تدهورها موزع بطريقة مضطربة اضطرابًا بالغًا بحيث يتعذر أن يؤدي هذا إلى ظهور روح الثورة، فهي لا تتضمن هجومًا مشتركًا موجهًا ضد كل مقاييس الطبقة العاملة في الحياة، ويحمل الهجوم في هذه الحالة طابع التشتت. وهذا يؤدي إلى إقناع الذين لا يتهددهم الخطر من قريب إلى الاستمساك بما يملكون، كما أنه يجبرهم على الإعلان عن تضامنهم مع زملائهم، وليس هناك تطرف عام يشابه ما تؤدي إليه وطأة التجربة الكبرى، كما حدث في روسيا عام ١٩١٧م؛ إذ لا يحمل الشعور بالعنف طابعًا عامًّا، وإنما يكون متفرقًا ومشتتًا في مظهره.

ويجب أن نربط بين هذا التفرق والعوامل السيكلوجية الأخرى الهامة؛ فالعامل المالك في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا لا يشعر بذلك الشعور البروليتاري العنيف الذي كان

العامل الروسي يحسه قبل عام ١٩١٧م، وأنى له أن يشعر وهو يمتلك — في غالب الأحيان — منزلًا، أو حسابًا في البنك، أو سيارة، أو بوليصة تأمين متواضعة؟!

أنى له أن يشعر بذلك وهو الذي كثيرًا ما تمتع بمستوى المعيشة الذي أخذ يرتفع — بصفة عامة — حتى الفترة الأخيرة، ذلك المستوى الذي يجعله يحس بفقدان شيء إذا ما تحطم الجهاز الإنتاجي؟! وفي بلدان الأنجلو سكسونية، وفي إسكندناوة بصفة خاصة، نرى أن طبقة البروليتاريا ما زالت متأثرة — إلى حد كبير — بميراث الانتصارات الديمقراطية. لقد رأت هذه الطبقة محيط الوظيفة التي تقوم بها الدولة وهو يتسع عن طريق الضغط الذي تفرضه «هذه الطبقة» وهي تميل إلى الاحتفاظ بسلطانها حتى يستمر هذا الضغط، وهي لا تنظر إلى الثورة باعتبارها أنها استمرار للوسائل التي يُعتمد عليها استنادًا إلى ماضيه التاريخي الخاص، وإنما تنظر إلى الثورة باعتبارها قضاء على هذه الوسائل.

إن الشيوعي الروسي حين يحس بالدهشة إزاء وجود روح الرجعية لدى العامل البريطاني، إنما يحكم عليه بناء على مقاييس روسية لا مقاييس بريطانية، وهو حين يقدر أثر التجربة يتجاهل معنى الزمن.

وأعتقد أن هذه الظاهرة تنطبق بصفة خاصة على البلدان الغنية نسبيًّا، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وفي الولايات المتحدة تسيطر على الجموع تلك الفكرة التي تؤمن بوجود مجتمع غير جامد، يحمل فيه العامل عصا المليونير في حقيبته التي يحملها فوق ظهره، كما تسيطر عليه أسطورة الثروات اللانهائية التي ما زالت في حاجة إلى من يستغلها. ولقد حالت هذه الفكرة دون ظهور نقابات عمال قوية في الولايات المتحدة، كما أنها جعلت اتحاد العمال الأمريكيين ينظر إلى الاشتراكية باعتبارها نباتًا غريبًا لا يلائم الظروف الحميدة التي تتمتع بها الطبقة العاملة في أمريكا. لقد أوضح الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة مدى تأصل سيكولوجية البرجوازية التافهة في التربة الأمريكية، ومن الواضح أن هذه النظرة لن تتحطم إلا إذا حلت بأمريكا كارثة كبرى. وأكثر من هذا أن مفعول هذه النظرة هناك يجعل طابع التطور الأمريكي أكثر ميلًا إلى حماية البناء الطبقي الحالي بواسطة الفاشستي بدلًا من التحول إلى وضع ثوري.

وينطبق هذا على بريطانيا أيضًا، ولكن بدرجة أقل، والطبقة العاملة هناك تؤمن إيمانًا عميقًا بالمبادئ الدستورية، كما أن النقابات العمالية تخضع في تصرفاتها لتاريخ النجاح الاقتصادي الذي أحرزه النظام الرأسمالي؛ ولهذا لم يكن غريبًا أن تؤمن باحتمال الاستفادة من الضغط الذي تفرضه على هذا النظام الرأسمالي، وهم لا يريدون المغامرة

بالأمان الذي يتمتعون به عن طريق «المقامرة بالثورة»، خاصة بعد الأحداث التي تعرضت لها ألمانيا وإيطاليا.

إن الطابع العام لوجهة النظر البريطانية يخضع للإيمان بأن هزيمة المحافظين في الانتخابات، معناه في الوقت الحالي انتصار العمال. وهذا لا يعني — بالنسبة للكثيرين — مجرد تحول سلمي، وإنما يعني أيضًا الحق في الاستفادة من سلطة الدولة للدفاع عن حكومة العمال، إذا ما تعرضت هذه الحكومة لخطر يتهدد دستورها.

والآن، لا بد لكل استراتيجية ثورية تريد أن تحرز نجاحًا من أن تعتمد على تأييد الجموع لها، وهذا التأييد معدوم في إنجلترا وأمريكا. وليس هذا التأييد معدومًا لخوف الاشتراكيين الذين لا يسيرون في ركاب الثورة، أو لتفوق خصومهم الرأسماليين كما يعتقد دعاة الثورة؛ ذلك لأن التأييد الذي نتحدث عنه معدوم في هذه البلاد، لأن التجارب التاريخية لها لم تخلق الظروف (ومن ثم الحالة النفسية) التي تتطلبها الثورة الناجحة. وقد تؤدي الهزيمة في الحرب إلى هذه النتائج، أو قد تظهر النتائج إثر حدوث كارثة تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة، واستمرار هذا التدهور لمدة طويلة؛ بحيث تحس الجموع أن الأمل في صلاح الحال لا فائدة منه. وقد تظهر هذه النتيجة — كما حدث في إنجلترا — نتيجة للتلاعب بالدستور، ذلك التلاعب الذي قضى على إيمان العمال بالمذهب الدستوري. وأعتقد أن النقطة الجوهرية بسيطة وهي أن القضاء البطيء على الرأسمالية ليس من القوة بحيث يكون له أثره الواسع المدى، أو العميق في مدى فترة وجيزة من الزمن. ومن الواضح — من هذه الزاوية — أن المنهج المباشر الذي يلتزمه أي رجل يرغب في تغيير أوضاع البناء الطبقي لمجتمعات هذه البلدان يتمثل في استكشاف الفرص التي تتيحها هذه البلدان استكشافًا كاملًا.

ذلك لأن أية سياسة أخرى تتعرض لأزمة خطيرة، والطبقة العاملة هناك — بمستواها الاقتصادي الراهن — ليست من التآزر والاتحاد بحيث تستطيع أن تستولي على مقاليد القوة بمفردها، لو فرضنا أن هذه الطبقة متحدة وجدنا أنها لا تستطيع — مع ذلك — أن تستولي على مقاليد السلطة إلا إذا كانت مسلحة. وهي لا تستطيع — في ظل الدولة الحديثة — أن تسلح نفسها إلا بمساعدة خيرية من جانب سلطة الدولة، وليس هذا بالوضع المتاح كما يؤكد الواقع. ومن ناحية أخرى، نجد أننا لا نجافي الإدراك السليم إذا أصررنا على أنه إذا ثبت أن الانتصار الدستوري كان — لا محالة — انتصارًا خادعًا، فإنه أيسر وسيلة لإبراز هذه الخديعة، هو التعجيل بانتصار الطبقة العاملة في الانتخابات على

أسرع وجه. وعلى ضوء هذه الظروف، يضطر الرجل الثوري في بريطانيا أن يوحد جبهته مع رجل الإصلاح، باعتبار هذا التوحيد أنجع وسيلة تثبت عدم جدوى الإصلاح.

ويُخيل إليَّ أن الأمر يقتضينا هنا أن نحلل — بإيجاز — السبب الذي جعل جهود رجل الثورة لتحقيق هذه الجبهة المتحدة تُمنى بالفشل الذريع في سنوات ما بعد الحرب. من السهل — بطبيعة الحال — أن نفهم لماذا لم تبذل هذه المحاولة — بصفة جدية — إلا حين أصبحت الفاشستية خطرًا يهدد الانتشار. لقد اعتقد المؤتمر الدولي الشيوعي الثالث أن الثورة العالمية ستتحقق بعد الحرب، وأن اتحاد قواها مع قوى الاشتراكية الإصلاحية ما هو إلا استمرار لآلام الوفاة التي يعانيها نظام يتدهور بسرعة. وأعتقد أن الفرح الطاغي الذي سيطر على الأفراد من جراء النجاح الروسي الذي تحقق بسهولة ويسر، قد أدى إلى الإفراط في التفاؤل والإيمان بأن هذا النجاح سيمتد إلى مسرح تاريخي أكثر اتساعًا.

ولكن، حالما يبدو أن الرأسمالية قد حققت استقرارًا جديدًا (وإن يكن مزيفًا) يتضح أن الافتراضات التي تستند إليها الاستراتيجية الثورية هي افتراضات مشوهة لدرجة خطيرة. إن هذه الافتراضات قائمة على أساس النظرية الشهيرة التي تنادي بأن الديمقراطية الاشتراكية هي في الواقع فاشستية اشتراكية. ويهمنا أن نتحقق من مدلولات هذا الرأي، ويبدو أن هذه النظرية قد صيغت بقسوة عن طريقة كارل راديك في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الروسي. لقد قال كارل راديك: «ليست هناك معركة من أجل الطبقة العاملة تكون منفصلة عن معركة الحزب البلشفي تحت راية لينين وزعامة ستالين، وكل من يحاول معارضة الاتجاه العام لحزب لينين يضع نفسه — بطريقة تلقائية — وراء الجانب الآخر من المتراس.» ما السبب في هذا؟ لأن الديمقراطية الاشتراكية «كما يقول ستالين» هي في الواقع جناح الفاشستية المعتدل، وليس هناك على الإطلاق ما يدعو إلى الافتراض بأن في استطاعة الجهاز الكفاحي للبرجوازيين أن يحقق انتصارات حاسمة في معاركهم أو في سعيهم لتزعم البلاد دون وجود تأييد فعال من جانب الديمقراطية الاشتراكية. وهذه الأجهزة لا تعارض إحداها الأخرى، وإنما تكمل كل واحدة منها زميلتها، ولا وجود للقضاء بينهما، وإنما هما توءمتان.

إن عبث هذه النظرة شيء واضح؛ ذلك لأن التجربة التي مرت بها الفاشستية، دلت على أن هذا المذهب لا ينتصر إلا إذا قضى على تنظيمات الديمقراطية الاشتراكية، أي على نقاباتها العمالية، وأحزابها السياسية، وحركاتها التعاونية. من أجل هذا نرى أن كل ما يقال في معرض التنديد بنظرية الديمقراطية الاشتراكية هو أن تعصبها للمسألة القانونية يفوت عليها فرصة استغلال الذين يتأثرون بها في الأهداف الثورية، وأن مقاومة الجموع

الفاشستية مقاومة لا تثمر إزاء إضاعة هذه الفرصة. غير أن قوة الإضراب الديمقراطية الاشتراكية تكمن في سيطرتها على هذه الجموع التي لم تستعد بعد للسير وراء قيادة ثورية. ويرى الشيوعي أن مهمته الأساسية تتركز في اكتساب هذه الجموع إلى صفة. من أجل هذا ينادي بنظرية الجبهة المتحدة، ولكن في الوقت الذي يوضح فيه أنه يدعو إلى هذه النظرية ليستولي على نفس التنظيمات التي يطلب منها هذا التعاون والتضافر نجد أن هذه الدعوة تقابل بالرفض، بطبيعة الحال. وتثبت التجربة أن نظرية الجبهة المتحدة لا تستطيع أن تحرم الجموع من الاعتماد على زعمائها من الديمقراطيين الاشتراكيين، مهما كان هذا الاعتماد خاطئًا. ويرفض العمال — عن حق أو عن غير حق — أن يساهموا في تدمير منظماتهم الخاصة.

وتعتبر التجربة التي مرت بها ألمانيا أوضح دليل على عدم كفاية هذه النظرة، ففي ألمانيا استخدم الحزب الشيوعي تلك النظرية التي تقول: إن الديمقراطية الاشتراكية هي فاشستية اشتراكية، باعتبارها السبب الذي جعل الحزب الشيوعي هناك يقضي على وحدة الطبقة العاملة. وعلى ضوء هذه الاستراتيجية، سعى وراء جبهة متحدة من الأسفل، وهاجم زعامة الديمقراطيين الاشتراكيين من كل جانب، غير أنه حين شعر بالحاجة إلى الاتحاد مع هذه الزعامة — في الأيام الأخيرة لجمهورية فيمار — كانت قد خلقت شعورًا بالمرارة، وقضى هذا الشعور على أي إجراء موحد يتم في الوقت المناسب لمقاومة هتلر مقاومة جدية منظمة. لقد جرت هذه النظرية إلى كارثة؛ لأن الافتراض الذي يزعم أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا في الواقع جزءًا من الجهاز الفاشستي هو افتراض القائل بأن من الممكن النظر إلى برونيخ، وفون بابين، وهتلر، باعتبارهم فاشستيين، وباعتبار الديمقراطيين الاشتراكيين فاشستيين أيضًا لأنهم لا يثورون — بصراحة — مع الشيوعيين ضد الآخرين.

إن الفشل في التعرف على هذه الحقيقة أمر يستلفت النظر، وذلك إذا ما تذكرنا أن الظروف التي عاصرت السنوات الأخيرة لحكم فيمار كانت ملائمة — بصفة خاصة — لأي إجراء موحد تقوم به الطبقة العاملة. وحين تسلم هتلر مقاليد السلطان وأشار المؤتمر الشيوعي العالمي على هيئاته التابعة له بمعالجة مسألة زعامة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية على أساس الإقدام على إجراء مشترك ضد الفاشستية ضاعت النقطة الرئيسية في هجومه. لقد كان على استعداد في ذلك الحين ليتجنب الهجوم على المنظمات الديمقراطية الاشتراكية. غير أن الأربعة عشر عامًا السابقة من التشهير والإنذار قد قضت على الثقة

في القيام بإجراء مشترك، ذلك الإجراء الذي كان كفيلًا — دون غيره من الإجراءات — بتحقيق هجوم ناجح ضد سلطة الدولة.

وهناك مدلول آخر لهذا الخطأ، وهو مدلول له أهميته. إن الاختلاف الحيوي (وهو اختلاف لا نستطيع أن نبالغ فيه) بين الديمقراطية الرأسمالية والدولة الفاشستية هي أن الهيئات التي تحمي الطبقة العاملة — في ظل الديمقراطية الرأسمالية — لا تتحطم. من أجل هذا نرى أن المحاولة التي ترمي إلى القضاء على هذه الهيئات تتعرض لصعاب جمة، فهذه الهيئات تعمل في جبهة مشتركة ضد أية جهود تبذل للإضرار بأهدافها. ولكن إذا كانت هذه الهيئات منقسمة على نفسها، بل وإذا كانت — كما حدث في ألمانيا قبل عهد هتلر — تعادي إحداهما الأخرى تمامًا كما تعادي العدو المشترك، فإن القضاء على هذه الهيئات — في ظل الظروف الطبيعية — أمر لا مفر منه على وجه التقريب.

ذلك لأن انشقاقها لا يؤدي إلى إضعاف قواها وحسب (وهي القوى التي تحاول تلك الهيئات تنظيمها)، وإنما يؤدي أيضًا إلى خروج عدد كبير من العمال من كلا النظامين بعد أن اقتنعوا أن كليهما لا يستحق الإيمان، وإذا لم يتعلم هؤلاء، كما تعلم عشرات الألوف من العمال، أن يتقبلوا أنظمة الفاشستية الجذابة، فإنهم سيكرهون السياسة، ومن ثم يدعمون أهداف الفاشستية، ولو بطريقة غير مباشرة. من أجل هذا نرى أنه إذا ما وجهت الفاشستية هجومها ضد الديمقراطية الرأسمالية، فإنه يتعذر في ذلك الحين — تنظيم صفوف المقاومة التي تستطيع وحدها أن تجابه هذا الهجوم الفاشستي.

إن نظرية الفاشستية الاشتراكية — في أي مجتمع تكون فيه الطبقة العاملة النشيطة منقسمة على نفسها انقسامًا خطيرًا — يؤكد هزيمتها قبل نشوب المعركة.

إن التبرير الوحيد لهذا الرأي يمكن في تلك النظرية التي تقول: إن الدولة الفاشستية تجربة ضرورية، ولا بد للطبقة العاملة من أن تمر بهذه التجربة؛ لكي تؤلف جبهة متحدة ضد خصومها، أي إن على الطبقة العاملة أن تحس — على طريق الفاشستية بالحاجة إلى الإجراء الثوري. غير أن هذا الخطأ يذكرنا — في طابعه — بالخطأ الذي زعم لينين أن المنشفيك ارتكبوه. لقد أصر المنشفيك على أن روسيا يجب أن تمر بمرحلة الرأسمالية، في صورة جمهورية برجوازية (وديمقراطية في الوقت نفسه) باعتبارها تمهيدًا ضروريًّا للمجتمع الاشتراكي. ولم يعرفوا أن الظروف الواقعية كانت تشير إلى إمكان القيام بحركة في الفترة ما بين فبراير وثورة نوفمبر مباشرة. إن المشكلة هي مشكلة توزيع القوى توزيعًا استراتيجيًّا. ولقد كان من الممكن أن تتعرض الطبقة العاملة المتحدة في ألمانيا للهزيمة في مارس من عام ١٩٣٣م، غير أنها كانت ستجد نفسها في وضع من يقاتل،

وكان من المحتمل في خضم المعركة أن تعدل القيادة المحنكة من وضع القوى، بحيث تقضي على أي احتمال لنجاح هتلر. وقياسًا على ذلك ينطبق هذا القول أيضًا على أية ديمقراطية رأسمالية لا تقضي فيها الطبقة العاملة على قواها عن طريق الانقسام مقدمًا، ولكن ليس هناك ما هو أقرب إلى بذر بذور هذا الانقسام من قبول مجموعة كبيرة من الطبقة العاملة لنظرية الفاشستية الاشتراكية. فهذه النظرية تدعم إيمان الديمقراطيين الاشتراكيين بشرعية قانون يلتزمونه حتى ولو تبدد طابع هذا الإيمان؛ من جراء تصرفات الخصوم المضادة. وهي تعزز من إيمان الشيوعي بالوسائل الثورية بنفس الطريقة التي يستخدمها الديمقراطيون الاشتراكيون في دعوتهم إلى الإيمان بالحكومة الدستورية، وتزداد هوة الشقاق بينهما، ويدفع الطرفان ثمن هذا الشقاق حين يسهل على الفاشستية أن تنتصر عليهما.

والدليل على دقة هذا التحليل وصدقه تلك السياسة التي انتهجها لينين خلال الثورة الروسية؛ وذلك حينما حاول كرينلوف الاستيلاء على مقاليد السلطة. ونحن نذكر بالطبع أن لينين كان مختفيًا بينما ضمت السجون تروتسكي وغيره من زعماء الحزب البلشفي. وليس هذا كل شيء؛ فلقد وقف لينين وكيرينسكي، الذي ثار كوينلوف ضدهما بوصفهما تعبيرًا عن هذا النظام البرجوازي الذي تحمس كورنيلوف للقضاء عليه. غير أن لينين لم يتوانَ عن حث حزبه على أن الواجب يقتضي منه أن يساعد كيرينسكي بكل ما لديه من قوة. لقد تحقق من أن الاختلاف بينهما عنصر ضروري لمستقبل البلاشفة أنفسهم. ولم يكن على استعداد لتأييد حكومة كيرينسكي، غير أنه أحس على الفور أن قضاء كورينلوف على هذه الحكومة يقلل إلى حد كبير — من فرصة انتصار البروليتاريا.

واكتشف أن انتصار البروليتاريا أمر ممكن إذا تحطم كورنيلوف؛ ذلك لأن انتصار كورنيلوف معناه القضاء على ثورة فبراير أيضًا، وقد كان من الممكن أن يؤدي هذا إلى حدوث تغيير شامل على مجال العلاقات التي كانت آخذة في الظهور في ذلك الحين، وذلك مما يساعد البرجوازيين الروس على توطيد سلطانهم من جديد.

والديمقراطية الرأسمالية تخلق نفس الموقف، وطالما ظلت منظماتها باقية، فإن الطبقات العاملة — إذا كانت متحدة — ستصير في وضع يتيح لها أن تستخدم عنصر المبادرة، كما حدث في إيطاليا وألمانيا، بينما تظل سلطة الهجوم في أيدي خصوم هذه الطبقات. من أجل هذا نرى أننا إذا أوجدنا انشقاقًا بين الطبقات العاملة فإننا بذلك نربكها. وإن مهاجمة الديمقراطية الاشتراكية بنفس الأسلوب الذي اتبعه الشيوعيون معناه إضعاف ثقة العمال في الاشتراكية دون التمكن من تحويل ولائهم إلى الشيوعية

(كما دلت الأحداث). ولو قد ظل الشيوعيون جزءًا لا يتجزأ من الجهة الاشتراكية لأدى الخطر الذي تعرضت له حركة العمال بقسميها إلى إجبارهم على القيام بإجراء مشترك ضد العدو. والذي حدث في الواقع أن كل جناح كان يحارب في جبهتين، ولم يكن يدري من هو الخصم الذي يستحق عداوة أكثر، ولم يكن هناك غير طريق واحد يؤدي إلى الوحدة، ويتمثل هذا الطريق في التخلي عن نظرية الفاشستية الاشتراكية، وقد كان من الممكن أن يتيح للديمقراطية الاشتراكية والشيوعية — على السواء — حرية الكفاح معًا ضد العدو المشترك. وفي الوقت نفسه يصبح الشيوعيون في موقف يتيح لهم — في خضم الأزمة — أن يضموا الجماهير إلى صفوفهم، ويحضوهم على اتخاذ إجراء ما. غير أن السياسة التي ساروا عليها قضت على أي احتمال باتخاذ إجراء ما، قبل أن تكون هناك ضرورة هذا الإجراء بوقت طويل. إن نظرية الديمقراطية الاشتراكية التي التزموها قضت على هذه الثقة التي تقتضي الضرورة وجودها كأساس للتعاون. وحين أشار المؤتمر الشيوعي الدولي على أحزابه التابعة له في السابع عشر من شهر مارس عام ٣٣ بأن تقترح هذه الأحزاب على الديمقراطيين الاشتراكيين القيام بإجراء مشترك ضد الفاشستية، جاء هذا الاقتراح بعد فوات الأوان بأربعة عشر عامًا.

وأعتقد أن الدلالة التي تنطوي عليها هذه الحقائق هي دلالة ظاهرة. إن نجاح الثورة الروسية لا يتكرر إلا إذا تكررت ظروف هذه الثورة وملابساتها، فإذا انعدمت هذه الظروف عجزت الطبقات العاملة عن الوصول إلى السلطة إلا إذا ظلت متماسكة متحدة (بصرف النظر عن الخلافات القائمة في صفوف تنظيمها الحزبي)؛ ذلك لأن قوة الطبقات العاملة تكمن في قواها المحشودة. فإذا ما خارت قوى هذه الطبقات استطاع خصومها أن يتغلبوا عليها عن طريق الاستفادة من الانشقاق الذي تعاني منه. ومما هو معروف أنه لو كانت الدعوة إلى القيام بإضراب عام ١٩٣٢م احتجاجًا على فون بابين قد نفذت بعزم وتصميم لأدت إلى خلعه وإلى القضاء على الهتلرية تبعًا لذلك. غير أن الدعوة إلى الإضراب العام كانت صادرة عن الشيوعيين. وبالرغم من أنها كانت سياسة صحيحة، ولا شك، إلا أن زعماء الديمقراطية الاشتراكية نددوا بها لا لشيء إلا لأنهم لم يؤمنوا بالرجال الذين أشاروا باتباع هذه السياسة، وبالرغم من أن صفوف الديمقراطيين الاشتراكيين كانت مستعدة للقيام بإجراء من هذا النوع إلا أنها حين عرفت أن الدعوة إلى هذا الإجراء صدرت عن الشيوعيين استجابت على الفور لرأي زعمائها (من الديمقراطيين الاشتراكيين) الذين يعارضون هذه الدعوة. وأنى لهم أن يحيدوا عن هذا الرأي في الوقت الذي صرح فيه الشيوعيون أنفسهم بقولهم: إن هناك اختلافات جوهرية لا يمكن التغلب عليها «بين

زعامة هذا الحزب وذاك»، وأنهم يكافحون ضد «السياسة الديمقراطية الاشتراكية»، وضد الحزب الديمقراطي الاشتراكي وضد ممثليه.

إن الأزمة ذات طابع حيوي هام، وما لم يتعرض تنظيم الدولة للانهيار؛ فإن الطبقات العاملة لا تستطيع أن تحصل على السلطة إلا إذا احتفظت بتماسك هيئاتها. غير أنها لا تستطيع أن تحقق هذا إلا إذا كان هناك انقسام في صفوفها، وهو انقسام أثارته الشيوعية منذ الثورة. والحل الوحيد — إذن — لضمان وحدة الإجراءات التي تقدم عليها الطبقة العاملة يتمثل في الدفاع عن هيئاتها مهما كان الثمن والاستفادة من وطأة الأحداث؛ لتحويلها إلى سياسة مرضية. وأي منهج يخالف هذا المنهج سيكون بمثابة «تلاعب على الثورة»، وهو التلاعب الذي حذر ماركس منه الطبقة العاملة في كلمات منسقة. إن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تعني — في عهود الأزمات — ميزانًا يعوزه الاستقرار بحيث يسهل عليه. وليس أدعَى إلى قلب هذا الميزان من حيرة العمال؛ أي اتجاه يأخذونه؟ فإذا ما حدث هذا فقدت — كالجيش — ثقتها بنفسها، وفاتتها اللحظة السيكلوجية المناسبة للقيام بإجراء ما. وفي اللحظة التي تصبح فيها أحوج ما تكون إلى القوة تفقد هذه القوة. ونظرًا لأن جوهر الدولة بأكمله ينحصر في الالتجاء إلى القوة للحيلولة دون تحقيق أهدافها، نجد أن شل إرادتها عن طريق الانشقاق، يؤدي إلى فنائها في الميدان. وما حدث في النمسا يصور لنا مدى ضيق الفرصة أمام العمال المسلحين إذا ما انعدمت فوضى مماثلة لتلك الفوضى التي شهدها عام ١٩١٧م. غير أن الطبقة العاملة في النمسا كانت متحدة على الأقل، ولكن حين يقضي الصراع الداخلي على الثقة بالنفس، كما حدث في ألمانيا فإن المعركة باءت بالفشل قبل أن تتجمع القوى وتتحد.

٥

دلت التجارب التاريخية على أن الاستيلاء على الدولة مغامرة عسيرة على الدوام، وتحتاج هذه المغامرة — إذا أريد لها أن تنجح — إلى اتحاد بين القوى المهاجمة لا يستطيع الأشخاص أو المبادئ أن يقضوا عليه. لقد كان هذا تاريخ ثورة كرومويل، وبمجرد أن فشل مؤيدوه في الوصول إلى اتفاق فيما بينهم أصبح الطريق معبَّدًا أمام شارل الثاني ليعود إلى الحكم كما كان هذا أيضًا تاريخ الثورة في فرنسا. فلقد ورث نابليون احتمالاتها وإمكانياتها، إذ بمجرد أن تم القضاء على نظام الامتيازات التي يتمتع بها الأرستقراطيون افتقر الأفراد — الذين قضوا على هذا النظام — إلى الأهداف المشتركة التي تجمعهم في

صعيد واحد. وفي عصرنا الحاضر نجد ظروف التغير الجوهري ماثلة بين أيدينا. ولكن يبدو أننا لا نستطيع أن نستغل هذه الظروف لا لوجود خلاف يدور حول الأهداف بصفة خاصة فحسب، وإنما لوجود انشقاق مرجعه عدم الاتفاق على الوسائل التي تحقق بها هذه الأهداف.

إنني أقول: إن الظروف الكفيلة بإحداث تغير جوهري موجودة، فهناك تلك الحقيقة الاقتصادية الحيوية التي تشير إلى تعذر استغلال طاقات الإنتاج استغلالًا كاملًا في ظل العلاقات الطبقية القائمة في مجتمعنا الحديث. وعلى كل حال فقد دل هذا في الماضي دائمًا على احتمال حدوث تغير جوهري. ولقد تغلغلت آدابنا في هذا المزاج، حيث تمت دراسة القيم المتوازنة بطريقة نقدية. ولقد كان هذا (كما حدث في عهد الإصلاح وفي فترة الحركة الرومانتيكية) مقدمة للأزمة. لقد فقدت طبقاتنا المهيمنة ثقتها بنفسها، ولم تعد سياسة التسامح (التي تميز النظام الذي يشعر بالأمن والحماية)، لم تعد هذه السياسة تكتسب الرضا الذي كان شائعًا منذ جيل. أما الإيمان فيقدر العقل على تسوية الخلافات مع العدالة، فلم يعد يثير نفس الاستجابة التي كان يثيرها في القرن التاسع عشر، والأفكار تكون بتغطية نفسها برداء مسلح خشية أن تصير فضائلها جد معنوية، بحيث يتعذر أن تنتشر. وثبت أن القوى التي تنكر أشد سطوة من القوى التي تجزم وتؤكد. إننا نؤمن بسلطان العلم، ولقد رأينا كيف أن العلم خطر اجتماعي ما لم تخضعه لخدمة الأهداف المشتركة التي يتفق عليها الرجال في مجتمعاتهم المتابينة. لقد كان الدين قوة تستطيع أن توحد، غير أن اكتشافات العلم من جهة، وإخضاع الدين لمصالح الامتيازات من جهة أخرى، قد قضى على حق الدين في ضمان إخلاص الناس له. لقد كنا نعتقد أن المجتمع الذي يقوم على أساس التملك قد يكسب من الثروات ما يتيح ظهور مبدأ توزيع مُرضٍ. غير أن الذي اكتشفناه هو أنه لا سبيل — في هذا النوع من المجتمع — إلى الاحتفاظ بمبدأ للتوزيع ترضى عنه الجموع باعتباره مبدأ عادلًا. وسعينا — على ضوء ظروفه — نحو التخلي عن مطالب العدالة عن طريق سياسة تقديم امتيازات للجموع. غير أننا اكتشفنا أن منطق نظامنا يضيق الخناق — بخشونة وبقسوة — على هذا الجهد الذي يبذل لتأجيل المسألة الجوهرية.

وفي استطاعتنا أن نتحدث عن هذه المسألة الجوهرية في عبارات بسيطة أن المجتمع الذي يفتقر إلى المساواة، أي الذي يقوم على أساس تمتع الأقلية بالامتيازات لا يستطيع أن يحتفظ بسلطانه إلا عن طريق الرضا والقبول، أو عن طريق القوة. وهو لا يستطيع أن يحوز هذا الرضا والقبول إلا إذا استطاع أن يتيح للروسيين من الامتيازات الأمل الدائم

في تحسين أحوالهم. ومعنى هذا أنه يتحتم على ذلك المجتمع أن يتيح لهم الأسباب التي تجعلهم يؤمنون بأن في استطاعتهم أن يحققوا الأمان ويحققوا الأمل. وحين يتسع نطاق النظام الذي يقوم على الامتيازات كان هذا بمثابة مغامرة يحتمل وقوعها. ولا تتعرض نوايا هذا النظام للتحدي؛ إذ تبدو انتصاراته في نظر الجموع الغفيرة من المواطنين، وكأنها تبرير لوجوده، تبرير لا يحتاج إلى توضيح.

ولكن حالما يتعرض النظام — في إحدى فتراته — لأزمة يتعذر فيها التلويح بالأمل أو الأمان، صار التعرض للعقبات الخطيرة أمرًا لا مهرب منه. وينسى الناس ما حققه هذا النظام من انتصارات، فهم غاضبون من جراء حالة التوقف والغموض التي يعيشونها. ويبدأ هؤلاء في اختيار الأسس وفحصها، ويطالبون بتفسيرات منطقية لتلك الأحكام والآراء التي يغلب عليها طابع العادة أكثر مما يغلب عليها طابع المنطق أو طابع العدالة. وتتضاعف الشكوى، وترتفع الأصوات، ويصيح الشاكون وهم يطالبون باستمرار الامتيازات التي كان من المستطاع تحقيقها في الماضي دونما تردد أو جهد. غير أن تحقيق هذه الامتيازات في فترة الأزمة معناه مطالبة الذين استمروا يتمتعون بهذه الامتيازات، بحيث صارت دينًا بالنسبة لهم، بأن يتخلوا عنها عن طيب خاطر. وعندئذ تبدو الأشياء — التي كانت معقولة من قبل — في صورة مدمرة هدامة، وتبدو المسائل — التي كانت قابلة فيما مضى للنقاش — في صورة أشياء تهدد القانون والنظام. والذين يتحكمون في روح النظام ينكرون قدرته على إتاحة المطالب الموضوعة. وهم ينظرون إلى دعاة الإصلاح باعتبارهم ثوريين، ويصرون على أن هؤلاء الثوار أعداء للمجتمع. وهم يعبئون قوى الدولة الإلزامية ليستأصلوا شأفة الانشقاق، ويبدأ الخوف يتسلل إلى نفوس هؤلاء الذين يعيشون على الملكية. وحين يسيطر الخوف على عقول الناس، فإنهم لا يستمعون إلا إلى صوت المتطرفين، وحينئذ يتجمع الذين ينعمون بالامتيازات حول الذين يعدون — عن طريق اتخاذ إجراءات عنيفة — باستعادة سلطان الدولة التقليدي. إن التطرف يثير التطرف، وفي خضم المتناقضات العنيفة المتصارعة ينهار كل أمل في الوصول إلى تسوية معقولة.

أعتقد أننا نواجه هذا الموقف في الوقت الحالي. لقد مضت أكثر من ثلاثة قرون ونحن نخلق دولة تخدم أهداف مجتمع يقوم على أساس التملك، وتغلغلت هذه الأهداف في كل جانب من جوانب هيئاتها، ويتطلب هذا الوضع نظامًا للعلاقات الطبقية، ومن أجل الاحتفاظ بهذا النظام جندت له ديانات الدولة وقوانينها، وقواتها المسلحة، ووظائفها المدنية، وجهازها التشريعي، وهيئاتها التعليمية. ولكن لم يعد في الإمكان — داخل نطاق

هذه العلاقات الطبقية — إشباع مطامع هؤلاء الذين يعيشون في المجتمع من بيع عملهم. وحين تميز المجتمع القائم على أساس التملك بسياسة التوسع أصبح من الممكن إسكات هؤلاء بالامتيازات. واليوم نجد أن هذه الهبة، على أي نطاق يعتبره الذين يتلقونها شيئًا مناسبًا، تضرب في الصميم تلك القوة التي تعتمد عليها الامتيازات للمحافظة على بقائها. ولكي تحافظ على حقوقها من غائلة الهجوم نضطر إلى مهاجمة أسس النظام الذي كان يحقق الامتيازات في الماضي. وهي تجد نفسها فريسة الحيرة، فإما أن تسير قدمًا نحو مجتمع تسوده المساواة، وإما أن ترجع القهقرى إلى نظام اجتماعي لا يحق فيه لمجموعة الرجال أن تؤكد جوهرها بمقتضى نظرية الديمقراطية السياسية.

وفي خضم هذه الحيرة يناشد الملاك سلطان الدولة حتى يحميهم من غائلة الهجوم، كيف لا وقد علمتهم تجارب القرون الثلاثة أن من حقهم أن يفعلوا ذلك؟ لقد شقوا طريقهم للوصول إلى السلطة في الماضي بفضل الحرب وبفضل الثورة؛ ولهذا لا يشكون في صدق دعواهم وسلامتها من الناحية الأخلاقية. وهم يرون أن التحدي الذي يتهددهم صادر عن الرجل العادي الفاشل العاجز نصف الحي الذي ينذر هؤلاء الذين وصلوا إلى مراكزهم تحت الشمس بفضل قدرتهم وطاقتهم وجهودهم. إن القانون يقف إلى جانبهم، وفي حوزتهم ذلك القانون الدائم الذي يغري الناس بأن يعترفوا بوجود نظام خالد في تراث الماضي. وفي مقدورهم أن يضربوا على وتر الخوف من المجهول ومن الجديد. وقد نجح هذا الخوف — على الدوام — في كسب ولاء الخائف والعاجز، وتصرفاتهم تحمل طابع الأمر. فلقد تعودوا على ذلك منذ القدم، وهم يعرفون أن أي نظام للسلطة تعود عليه الناس يؤدي إلى ظهور عواطف ودية عميقة لا يمكن أن ينفصلوا عنها بسهولة. وحين يرون جمود الجماهير وبلادتهم ينتهون إلى أن التذمر الذي يلمسونه إنما يرجع إلى رجال أشرار، وهؤلاء يمكن القضاء عليهم وتوجيه هجوم عنيف ضدهم في اللحظة المناسبة. إنهم لا يؤمنون بأن أيامهم قد ولت وانتهت. إن الأزمة بالنسبة لهم أزمة وقتية دائمًا، وهي أن في استطاعة جهة شجاعة غير هيابة أن تقف في شموخ كالتمثال، وهم يحدثون أنفسهم قائلين: إن النظام صالح في حد ذاته، وإن الأمر لا يتطلب سوى القضاء على هذا أو ذاك.

بهذا حدث الملك لويس السادس عشر نفسه في الأيام الأخيرة للعهد القديم، وبهذا آمن نيقولا الثاني والطغيان القيصري يلفظ أنفاسه الأخيرة. غير أن كلًّا منهما كان مخطئًا؛ لأنهما لم يكتشفا أن النظام الذي يمثلان مبادئه يقف حجر عثرة في طريق التغير الذي لا محيد عنه. إن الذي يدعو إلى الانقلاب لا يؤثر على الجموع إلا إذا كانت هذه الجموع

تحس إحساسًا عميقًا بالمظالم التي يطالب هذا الداعية بالتخلص منها. والمظالم لا تعبر عن نفسها عن طريق العنف إلا إذا جاءت عن طريق المعاناة الجماعية. ولكي نتجنب المظالم يجب أن تكون هناك سياسة للإصلاح الدائم، غير أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان ثمن الإصلاح ومداه يتعارض مع طبيعة النظام الموجود. إننا لا نستطيع أن نحقق الإصلاحات التي يتطلبها نظام اقتصادي حر في القرن التاسع عشر. لا نستطيع أن نحقق ذلك في ظل النظام الإقطاعي؛ ذلك لأن مطالب الإصلاح تتعارض مع مطالب الإقطاع. وتشير الدلائل إلى أنه ليس من المحتمل أن نجعل المجتمع الرأسمالي يتقبل المبادئ التي يتطلبها ظهور الاشتراكية؛ إذ إننا بهذا نطالب الرأسماليين بأن يرضوا لأنفسهم بالتدمير. وليس هناك (في الحضارة الغربية على الأقل) طبقة أعربت بعد عن استعدادها للتخلي عن الامتيازات التي نظمت الدولة من أجل صيانتها.

كيف تفعل ذلك، وهؤ تؤمن إيمانًا عميقًا بعدالة الامتيازات التي تتمتع بها كما دلت على ذلك الشواهد؟ إن هتلر وموسوليني وسادة إمبراطورية المال الأمريكية وحكام بريطانيا العظمى الصناعيين يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن تنازلهم سيقضي على رفاهية المجتمعات التي يتحكمون فيها. إنهم لا يحترمون حكم الأغلبية احترامًا كبيرًا، وهم يعرفون حيدًا كيف يضعون هذا الحكم بمنتهى السهولة. وهم ليسوا على استعداد لالتزام ثمار المنطق أو بوجه أصح: إنهم يصرون على قدرتهم على تحديد المقدمات المنطقية التي يجب أن تثير الجدل بمقتضى مبادئها. وهم يحرصون على تحديد هذه المقدمات بحيث يتم الرجوع إلى سلطة الدولة للحيلولة دون الشك في شرعية وجودهم. وموجز القول أنهم يلعبون اللعبة وفي جعبتهم ذلك العائق الهائل الذي يتيح لهم فرصة وضع قوانين هذه اللعبة. وهم يحرصون على تحديد هذه القوانين بحيث لو شك البعض في سلامتها لطردوا من الملعب.

هذا هو المعنى الذي يكمن وراءه استحواذهم على سلطة الدولة، إن هذا الاستحواذ يجعلهم قادرين على استخدام القوة ليقرروا نتيجة المباراة، إذا ما جرؤ شخص على تحدي عوائقهم. فإذا ما جاء هذا التحدي في صورة إضراب مثل الإضراب الذي قام به عمال النسيج في الولايات المتحدة في خريف عام ٣٤؛ فقد حيل دون نجاح هذا الإضراب عن طريق إلقاء القبض على الزعماء المحليين، بحيث يتعذر وجود اتصال بين نقابات العمال وأعضائها. وإذا ما جاء هذا التحدي في صورة احتجاج على قيام حرب، صدر قانون يقضي بأن التفوه بأية كلمة تساعد العدو أو تدخل عليه الطمأنينة يعتبر جريمة. وفي ظل

هذا القانون يُفتح المجال الذي لا نهاية له أمام العقوبات. ولا يقتصر استحواذهم لسلطة الدولة على مجرد تحديد قواعد المباراة، إنهم يملكون الصحف إلى حد كبير. والقدرة على التحكم في الأنباء لها أثر لا تتيسر المبالغة في وصفه. والسلاح الجديد — سلاح الإذاعة — وهي إشارتهم إلى حد كبير أيضًا، خاصة في فترات الأزمات. وهم يملكون المدارس، ومن ثم يستطيعون إعداد عقول الأجيال الحديثة بحيث تتقبل المبادئ التي يرغبون — بالطبع — في فرضها.

وفي ظل هذه الظروف لا يوجد خطر كبير يجعلهم يشعرون بالخوف على سلطانهم من أن يتعرض للتحدي، اللهم إلا في حالتين. فمن الممكن ظهور هذا التحدي في أعقاب حرب فاشلة حين تقلل الهزيمة وخيبة الأمل من الهيبة المعتادة التي تتمتع بها الدولة. ومن الممكن أيضًا أن يظهر هذا التحدي حين تحطم التجربة الطويلة (التي تعتبرها الأقلية ظلمًا) الآمال المعقودة. وفي هذه الحالة لا تستطيع الدولة أن تركن إلى الولاء التقليدي للأجهزة التي تعتمد عليها. وبصرف النظر عن هذه المواقف نجد أن الحكومة التي تصمم على الاحتفاظ بسلطان دولتها مهما كان الثمن لا شك أنها ستفعل ذلك (ما لم ترتكب خطأ استراتيجيًّا جنائيًّا). وينطبق هذا القول على عصرنا الحديث أكثر مما كان ينطبق على الثلاثمائة عام الماضية؛ وذلك لسببين، فقوى الدولة الحديثة المنظمة تنظيمًا عاليًا يتمتع بامتيازات ضخمة في أية معركة تخوضها مع الجموع التي تفتقر إلى التنظيم الكامل. كما أن الأسلحة اللازمة لثورة ناجحة كالطائرات والغازات السامة، والمدفعيات الثقيلة، والمدافع الرشاشة، ليست في متناول الرجال الذين يريدون الاستيلاء على الدولة. إن التجربة التي مرت بها النمسا وأسبانيا توضح بصورة قاطعة أن أية ثورة لا تستطيع حتى أن تأمل في النجاح ما لم تكن القوات المسلحة في جانبها، ما لم تلتزم هذه القوات المسلحة جانب الحياد وسط الظروف التي تنشب الثورة في ظلها.

من هذا يصح لي أن أنتهي إلى القول بأن الدولة التي تسيطر فيها الطبقة على سلطان الدولة لن تفرط في هذه السيطرة إذا ما جعلها هذا التفريط تتنازل عن الامتيازات التي تتمتع بها. إنها ستقوم بالإصلاح — حين يتحتم عليها ذلك — على شريطة ألا يعني هذا الإصلاح القضاء على ما لم تره ضروريًّا لوجودها. إنها لن تقدم على الإصلاح إلا إذا أمنت بأن الامتيازات التي ستتنازل عنها لن تورطها في تضحيات جوهرية. فإذا لم تتحقق هذه الشروط حاربت الطبقة المهيمنة. وما زال التاريخ يُرينا كيف أنها ستحارب على الدوام، وهي تؤمن إيمانًا عميقًا بأن الحق في جانبها. فإذا ما نشب الصراع في هذا

النوع من المجتمع الذي نطلق عليه صفة المجتمع الديمقراطي الرأسمالي؛ فلا شك أن الذين يستحوذون على السلطة الاقتصادية سيعمدون إلى خنق النظام الديمقراطي إذا ما تدخل هذا النظام في سياسته، في أسس الرأسمالية. وأعتقد أنهم سينجحون في هذه المهمة، اللهم إلا في الأحوال التي أشرت إليها آنفًا.

إن المعنى الذي يكمن وراء هذا كله معنى واضح، وهو أن الديكتاتورية السافرة بديل للحكومة التي تحكم بموافقة الشعب. وليس هناك من سبب جوهري واضح يجعلنا لا نصدق أنها تستمر لفترة من الزمن. ولست أرى ما يدعو إلى الافتراض بأن الرجال الذين يفقدون الحرية السياسية طواعية سيقدرون — أو سيرغبون عن طيب خاطر — على تنظيم علاقاتها في ظل الظروف الحاضرة. وليس من شك في أن الدكتاتوريات تحطم نفسها — بمرور الوقت — بعجزها عن إرضاء الشعب الذي تحكمه. غير أن هذا لا يحدث إلا بعد مرور فترة من الزمان. وليس من شك أيضًا في أن الظروف الاقتصادية في عصرنا الحاضر لدولة أوتوقراطية تحاول كما حاولت ألمانيا أو إيطاليا أن تطيل أمد النظام الطبقي للرأسمالية. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور سياسة خارجية ذات صبغة عسكرية. ومعنى هذا — بمرور الوقت — الحرب. غير أن الحرب لا تؤدي إلى ظهور الديمقراطية بكل تأكيد، كما أنها لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور دكتاتورية برولتيارية (في الوقت الذي تندثر فيه الدكتاتورية حين تفشل في هذه الحرب).

إن الحرب لا تؤدي إلى الديمقراطية، إذ إن الفوضى التي تجيء نتيجة للقضاء على نظام أوتوقراطي قلما تستطيع الوسائل الديمقراطية أن تغلب عليها. ومن الواضح أن روسيا وإسبانيا والنمسا وألمانيا يعرفون هذا الدرس. إن فك القيود — وهو الشيء الذي يحدث في العادة بعد سقوط الدكتاتورية — يتطلب بديلًا آخر في صون حكومة قوية. والعيب الجوهري الذي تمنى به الأتوقراطية هو أنها تقضي على عادات التسوية والتعاون التي تعتمد عليها الديمقراطية، حتى يتسنى لها أن تنجح في مهامها، وحتى لو أضيف فصل ديمقراطي إلى التمثيلية التي تمثل، كما حدث في إسبانيا وألمانيا. اتضح أن شروط استمرارها تتمثل في تحقيق رخاء يساعد على القيام بإصلاحات كبرى دون الإضرار بالآمال المعقودة إضرارًا جسيمًا. فإذا ما انعدمت — كما حدث في إسبانيا وألمانيا — تذمرت الطبقات التي تدفع ثمن الإصلاحات الكبرى. وتكون النتيجة أن يربطوا خسارتهم بالنظام الديمقراطي، وتتولد الكراهية في صفوف القلة، وتسود البلاد صفوف الكثرة. وهذا هو الطريق المباشر الذي يفضي إلى الثورة المضادة، وإذ ذاك نجد ميلًا إلى ناحية

روح الأزمة التي تتطلب تشريعات استثنائية. فإذا ما تحقق هذا بالقوة أقدم خصوم النظام المتهورون على إجراءات يائسة، وإذا ما ظلت عاطلة أقنعتهم على الأقل بضعف الديمقراطية، ومن ثم أغرتهم ببذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الديمقراطية. ولا أعتقد أن هناك كثيرين يشكون في أن تسامح جمهورية فيمار إزاء خصومها الذين نظموا صفوفهم قد أقنعت هؤلاء الخصوم بأن أسس هذه الجمهورية من الضعف، بحيث تجعل القضاء عليها أمرًا يسيرًا. ولو قد أبدى «أبرت» وزملاؤه من الحزم إزاء مؤيدي اليمين، ما أبدوه إزاء مؤيدي اليسار لتغير تاريخ الفاشستية الألمانية.

كما أن الحرب لا تؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا. إن دكتاورية البروليتاريا ليست لها بد منها في تاريخ التطور الاجتماعي، وهي ليست مجرد ثمرة لظروف اقتصادية خاصة، فهي أيضًا ثمرة هؤلاء الزعماء الذين لهم — مثل لينين — عين ترى، ويد تبطش، كما أن لديهم استراتيجية ملائمة يتم تنفيذها في الوقت المناسب. إن الظروف العلمية التي تعمل الحكومة العصرية في ظلها تجعل من الممكن أيضًا أن تكون نتيجة الحرب عودًا إلى البربرية، كما أنه من الممكن أن يكون من نتيجتها انتصار الطبقة العاملة. غير أن هناك شروطًا كثيرة يتطلبها انتصار الطبقة العاملة؛ إذ يجب أن تكون مسلحة، ويجب أن يقودها حزب ثوري مزود بالعتاد الاستراتيجي للقيام بمهامه. ويجب أن تكون من القوة بحيث لا تتغلب مع مقاومة خصومها فحسب، وإنما تقاوم وطأة التدخل الأجنبي. ويجب أن يكون في مقدورها أن تتأكد من كفاية المواد الغذائية، وأن تقيم حكومة مدنية على وجه السرعة. إنه عمل ضخم إذا نظرنا إليه من أية زاوية، وإذا نظرنا إليه من أية زاوية أيضًا وجدنا أن نجاحه أشبه ما يكون بمعجزة. والذي يستعرض تاريخ الثورة الروسية لا يستطيع أن ينكر أن نجاحها في تكوين دكتاتورية بروليتارية يرجع قبل كل شيء إلى عاملين؛ العامل الأول: ضعف البرجوازية الروسية، ومن ثم خارت قواها وهي تقاوم. العامل الثاني: وجود لينين لا باعتباره المحرك الأول في معركة الاستحواذ على السلطة فقط، وإنما باعتباره الرجل العظيم الذي حقق تماسكها ووحدتها. لا شك أن الثورات تبرز الرجال الذين هم من الطراز الأول وتضعهم في المقدمة باستمرار، غير أن التاريخ الحديث بأكمله لم ينجب رجلًا أكثر صلاحية من لينين لمعالجة مشاكله الضخمة العميقة.

٦

ما معنى هذا كله إذن؟ يخيل إلى أن التحليل الذي أوردناه يؤدي إلى القول بأن السياسة الدولة في العصر الحديث قلما تؤدي إلى ظهور ثورة ناجحة. ومن المحتمل أن التغيرات

التي تحل بالعلاقات الطبقية لا تتحقق إلا إذا آمنت الجموع إيمانًا عميقًا بحاجتها إلى هذا التغير. وما لم يكن هناك موقف تتيح فيه الأحداث العارضة فرصة المبادرة بالإقدام على إجراء ما. وروسيا هي المثال التاريخي الوحيد على ذلك، فإن هذا التغير لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حكومة يعضدها رأي عام يتصف بالقوة وبالتصميم. وحتى لو تحقق هذا فإن الدلائل تشير إلى احتمال تعرض هذه الحكومة للتحدي. وليس من المحتمل أنها ستقدر حين تواجه التحدي على الاحتفاظ بسلطانها عن طريق الاعتماد على السياسة الكلاسيكية للديمقراطية. وأي هجوم سافر موجه ضدها يورطها في إجراءات السيطرة والقمع. وفي هذه الحالة تصبح تلك الإجراءات الثمن الذي تدفعه من أجل البقاء.

من أجل هذا يصبح من الضروري لأي حزب يحاول تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع أن يحتفظ لأطول مدة ممكنة بنظام أساسي يتيح له استعادة قوته بطريقة سافرة، أما الصورة البديلة لهذه الصورة فتتمثل في تحول الحزب، كما حدث في ألمانيا، من حركة إلى مؤامرة. وفي هذه الحالة يقامر الحزب (الذي جعلته الدولة يمارس نشاطه في سرية) بأهدافه. وعلى أية حال سيكون من العسير — بمقياس السرعة التي يتحقق بها نجاحه داخل إطار نظامه — أن يحول بين خصومه وبين أن يوجهوا الضربة الأولى. والذين يكشفون خطرًا يهدد أسس النظام الذي يؤمنون به بسهولة. والواقع أنهم يقنعون أنفسهم دائمًا بإخلاص بأن لهم الحق في اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل الإبقاء على هذا النظام. ولقد تعودت الملكية ملكية الأشياء طيلة تاريخها اعتبار الهجوم أحسن وسيلة للدفاع. ونظرًا لأن الملكية في المجتمع الرأسمالي تستحوذ على سلطان الدولة، فإن فرصة القضاء على الديمقراطية التي تهدد امتيازاتها فرصة واضحة وجذابة.

وعلى ضوء هذا التحليل سرعان ما ينظر الناظر إلى هذه الأحداث كيف أن طابع الحرية التي عشقها الناس هو طابع هش.

إن الحرية في أي مجتمع مسألة أمانة، وحين يتعرض هذا الأمان للخطر يسهل على الذين يدافعون عن النظام القائم أن يقضوا عليه. ويكفي للدلالة على هذا أن نقارن بين روح فرنسا عام ١٧٨٩م وروحها عام ١٧٩٢م، وأن ننظر إلى طابع إنجلترا السياسي أيام بيت وسيد مواث والاستهانة بالحرية. وهي الاستهانة التي تعتبر من سمات الدكتاتورية الحديثة سواء منها دكتاتورية البروليتاريا أو الدكتاتورية الفاشستية. لا يمكن الإبقاء على الحرية إلا إذا جاءت التغيرات المقترحة نتيجة للرضا العام أو كانت من الضيق بحيث يشعر الذين يتأثرون بنتائجها بأن السلام أفضل من الصراع. ولقد شعروا بهذا بصفة

عامة حينما كانت هناك إصلاحات تدريجية محدودة المدى، وذات نتائج تظهر شيئًا فشيئًا، وقلما شعروا بهذا حين تؤثر التغيرات المقترحة في نفس الأساس الذي يقوم عليه كيان العلاقات الطبقية.

والنتيجة البسيطة التي تستخلص غالبًا من هذه الحقيقة أنه ما دامت الحرية تعتمد في وجودها على الأمان وجب على دعاة الإصلاح إذا ما كانوا يهتمون بالحرية أن يدفعوا لها الثمن. وطريقة ذلك أن يضمنوا للطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج الاستمرار في التمتع بتلك الامتيازات التي تتيحها الملكية لفترة من الزمن، إلى أن يتعودوا على النظام الاجتماعي الجديد، ويرضوا عنه. غير أن هذا النوع من التعهد لا يسهل الوعد به بإخلاص، إذ إنه يتضمن تكوين طبقة جديدة من المستأجرين تضمن لهم الدولة بنواياها الحسنة حق التمتع بنصيبهم من الدخل القومي. وإلى أن تحقق الملكية القومية مميزات التنظيم الذي أعيد بناؤه، فمعنى ذلك تعطيل أي إصلاح لحالة العمال في أية صناعة تستولي عليها الدولة، اللهم إلا على حساب مجموعة من المواطنين بوصفهم دافعي ضرائب أو مستهلكين. وهناك جميع الأدلة الممكنة التي تعارض ذلك النوع من المصادرة وهذا النوع يجعل الطبقة المالكة تتصارع. ويجدر بنا أن أن ندفع ثمنًا لا بأس به حتى يتقبلوا النظام الاجتماعي الجديد عن طيب خاطر، غير أن الثمن الذي يُلقي على كاهل هذا النظام عبئًا جديدًا ممثلًا في الدين الذي يطيل من عمر نظام الامتيازات بطريقة محتلفة غير مرغوب فيها، دون أن يتعرض أصحابها للخطر. وهذا سيؤجل فقط مشكلة دفع الثمن دون أن يوجَد أساس لحل هذه المشكلة حلًّا معقولًا.

من أجل هذا أعتقد أنه يتحتم علينا أن نتوقع حلول عهد تهمل فيه النظرة إلى الحرية التي كانت تميز المدنية الغربية بصورة عامة، وبريطانيا بصورة خاصة، وذلك في خلال القرن التاسع عشر، ولكنها حقيقة مرة؛ إذ أوجد هذا المزاج عادة التسامح والغضب من المظالم، وهي من أكبر الانتصارات التي حققتها الروح الإنسانية. ولا بد أن يكون هناك قلة من الناس يعجزون عن الاستجابة لشعر يدعو فيه بيرون وشيلي وهايني وفيكتور هيجو إلى تحرير الجنس البشري من الأغلال التي تقيده. ولا بد أن يكون هناك فئة — أقل من الأدنى عددًا — لم تحس بأن تحرير إيطاليا من الطغيان النمسوي والحملة المتحررة ضد فظائع الأتراك، وتحرير العبيد في الولايات المتحدة، ودخول أعضاء حزب العمال مجلس العموم أضافت أشياء إلى مجموع رفاهية المدنية. ومع ذلك اتضح في أيامنا هذه أن أبناء أولئك الرجال الذين رحبوا — في حماسة — بهذه الأحداث على استعداد

باسم حقوق الملكية للقضاء على جميع المزايا التي حققها التقدم الذي يمثلونه. لقد اعتدنا في جميع أنحاء العالم على بربرية جديدة، ويبدو أن الرجال يفرضون هذه البربرية باسم المبادئ التي يتمسكون بها في حرارة. إن خنق الدكتاتوريات (سواء أكان هذا في روسيا أم في ألمانيا أم في أي مكان آخر) للأحزاب التي لا تقبل أيديولوجية الذين يمسكون بأزمة الحكم، وجعل اليهود في ألمانيا جنسًا مستعبدًا وما تؤدي إليه الخلافات السياسية من فرض ألوان التعذيب التي لا يستطيع رجل حساس أن يتصورها دون أن يشعر بالهلع وارتكاب هذه الأفعال بكل بساطة، دون أن يستيقظ الذين يعلمون؛ من بلادتهم. وقدرة كل دولة على منافسة أعدائها في استغلال وسائل الحرب التي تعرف جيدًا أنها تتعارض مع طيب العيش، كل هذا يوحي بقدوم عصر فولاذي تفقد فيه القيود الأخلاقية التي يفرضها الأمان على أساليب السلطة كل أمل في تحقيق هذا التأثير الذي كنا نعتقد أنه صار جزءًا من عادات البشر المستقرة. لقد أدى اغتيال مانيوتي، بإيعاز من موسوليني، إلى ظهور تذمر (مؤقت فقط) ضد الدكتاتور الإيطالي، واغتيال هتلر ليفر من كبار زملائه دون محاكمة، شيء يمكن للمشرعين المرموقين من ذوي الشهادات العالية أن يدافعوا عنه باعتباره تحقيقًا لفكرة العدالة. وخلاصة القول أن أشكال الحكومات التي نقرأ عنها في التاريخ، ونعتبرها ممثلة لأحد طغاة الشرق أو جبابرة إيطاليا في العصور الوسطى، هذه الأشكال قد قام حكام الدول الغربية في القرن العشرين بتنظيمها عن عمد دون أن يحسوا على ما يبدو بوخز الضمير. إن للإرهاب ما يبرره بوصفه الطريق الذي يؤدي إلى السلطة. ويقال: إن السلطة هي الحيز الأسمى بحيث لا تثير الوسائل التي يحققها أي احتجاج من جانب الذين يشاهدون هذه الوحشية.

وحين تسلح الآراء نفسها استعدادًا للصراع يتعذَّر وصول صوت العقل إلى الأسماع. وحين تطغى قعقعة السلاح الجارفة على صوت العقل، يكف الناس عن الإنصات لنداء يدعو إلى الحرية، ويتم القضاء على الإجراءات الخاصة بالحكومات التي تحكم عن رضا، وينتصر الذين يملكون السلاح. ولا نعني هذا بالضرورة أن امتلاك الأسلحة معناه قضية أحسن. لقد كان هذا هو المزاج الذي ظهر كلما اقترب نظام اجتماعي من شفا الهاوية. ويدافع النظام القديم بوحشية عن ممتلكاته دون أن يلقي بالًا إلى معاني الصراع؛ وهكذا حارب الكاثوليك البروتستانت في أوروبا في القرن السادس عشر، وهكذا حارب الجنوب الشمال أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وهكذا حاربت القيصرية دعوة الإصلاح السياسي والاجتماعي في روسيا قبل الثورة. والأفراد الذين أمسكوا بزمام السلطة واعتنقوا فكرة

خاصة بالصالح العام سيحاربون دفاعًا عنها بدلًا من الاعتراف بأن هذه الفكرة لم تعد تلائم الاحتياجات التي تواجههم.

إنهم لا يفعلون هذا بدافع من الرعونة أو عدم الإخلاص؛ وإنما لأن آراءَهم في الخير والشر تتاح للبيئة التي ترعرعوا فيها؛ ولأن الآراء المعادية لهم تهدد الأسس التي تعلموا عن طريق التجربة كيف ينظرون إليها باعتبارها شيئًا لازمًا لا يمكن التخلي عنه. وهم يتسامحون بل يصبحون كرماء حين يرون أن الآراء المعادية لا تهدد هذه الأسس، فإذا كانت تهددها بالفعل فضَّلوا استخدام وسائل القمع بدلًا من الجدال، باعتبار القمع أيسر وسيلة للدفاع عن أنفسهم. لقد صار من عادة النظام الاجتماعي الذي يشعر بأن ثمة خطرًا يتهدده أن يحيل الأرض إلى صحراء ليقول بعد ذلك: إن السلام يسودها، ولقد كانت سلطة الدولة — على الدوام — هي الوسيلة التي تُستخدم لصنع هذه الصحراء.

كل هذا يفسر لنا لماذا كانت سلطة الدولة — في المجتمع الذي لا تسوده المساواة — وسيلة لقمع المحرومين من الامتيازات التي تحميها هذه الدولة. كما أنه يفسر لنا لماذا يتحتم على المحرومين أن يسعوا نحو الحصول على هذه السلطة؛ لكي يرتد إليهم نفعها. ولكن لم يحدث في التاريخ أن فتحت إحدى الدول صدرها لهذا الإجراء، حتى عن طريق الإرادة الشعبية التي تعبر عن نفسها في إطار دستوري. لقد كانت هيئاتها في خدمة مصالح الذين يمتلكون وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع، وكانت الأشكال السياسية على الدوام قناعًا تقف الطبقة المالكة خلفه؛ لتحمي سلطانها الذي أضفته عليها الملكية من غائلة الخطر. وحين كانت الأشكال السياسية تهدد حقوق الملكية عمدت الطبقة المالكة على الدوام إلى إخضاع هذه الأشكال لاحتياجاتها. وما من شك في أنها قدمت على الدوام من الأسباب ما يبرر محاولاتها. لقد حاولت أن تظهر (كما أظهر هتلر في ألمانيا) أن هذا الإخضاع يخدم مصالح المجتمع بأكمله. ولكن حينما تحقق الإخضاع بنجاح (كما حدث في إيطاليا وألمانيا في عصرنا الحاضر) اتضح لنا أن العلاقات الطبقية في المجتمع تظل ذات نفوذ مهما كان نوع الدفاع، ومهما بذل من إخلاص في هذا الدفاع.

لقد حاول كتابنا هذا أن يوضح أن هدف الدولة الجوهري هو دائمًا حماية نظام معين خاص بالعلاقات الطبقية. ولقد قيل: إنه أينما وجد مجتمع مقسم إلى طبقات اقتصادية تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الملكية — داخل في نطاق الوظيفة الإنتاجية — صارت الدولة حاجزًا يحول دون القضاء على الطبقات. من أجل هذا تجد أن منطق الدولة — في الحضارة الرأسمالية — يجعل من هذا سلاحًا يُستخدم ضد الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وحينما كانت هذه المدينة ثرية أو توسعية أدت قدرتها على

إتاحة الامتيازات للجموع إلى التخفيف من تصارع المصالح التي تقوم هذه المدينة على أساسها. ولكن حينما تعرضت المدينة للأزمة — كما يحدث في أيامنا هذه — صار الصراع قاسيًا وحاسمًا، وتظهر الدولة بمظهر السلطة ذات السيادة التي تشتغل لحماية أسس الرأسمالية من الرجال الذين يريدون الاستفادة من تغيير النظام الرأسمالي.

لقد قلت هنا: إن الذين يستغلون الدولة بهذه الطريقة لا يتصرفون هكذا بوحي من دافع أنانية محضة. إنهم ليسوا بأقل من خصومهم إيمانًا بأنهم يعملون للصالح العام. والآراء التي تتصارع إنما يعادي بعضها بعضًا؛ لأن البيئة والتجربة التي تفسرها الطبقات في المجتمع تؤدي إلى تفسيرات لما يتضمنه الصالح العام. وفي فترة التدهور الاقتصادي تصبح هذه التفسيرات متعارضة فيما بينها. وحين تتضح هذه النقطة في تاريخِ مجتمعٍ ما، يضطر أفراد هذا المجتمع إلى اختيار أحد أمرين: إما الاستسلام أو الحرب الاجتماعية. ولقد دل التاريخ — حتى الوقت الحالي — على أن الطبقة التي تسعى إلى إعادة تحديد موقفها في الدولة بطريقة أساسية تضطر دائمًا إلى تحقيق أهدافها عن طريق الثورة العنيفة. ولقد أشرت على هذه الصفحات إلى أن الحقائق التي نواجهها في الوقت الحالي لا تضمن لنا أن تجربتنا ستختلف عن التجربة التي مرت بها العصور السالفة.

ولم أسلِّم في الواقع بأن احتمال وقوع ثورة عنيفة يعطي حق الانتصار للحزب الذي يهدف إلى خلق مجتمع بلا طبقات. ولقد أشرت إلى أن مثل هذا الحق يعتمد في وجوده على ظروف متعددة يندر أن تتضافر في وقت واحد. وليس من المحتمل أن يتحقق هذا التضافر في أغلب المواقف العادية التي نستطيع أن نتنبَّأ لها. وحاولت بصفة خاصة أن أدلل على أن ارتباط المجتمع الرأسمالي بدولة من النوع الديمقراطي وصيانتها لا يضمن — ضمانًا أكيدًا — تحقيق الفكرة الديمقراطية وصيانتها في فترة تختبر فيها صحة الاقتراحات الرأسمالية عن طريق الأزمة. وقلت: إن الارتباط المشار إليه يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة، وليس من المستطاع القضاء على دولة إقطاعية إلا إذا تحالفت الطبقات الوسطى والعاملة (كما حدث في فرنسا وبريطانيا). ولقد كانت الآراء الديمقراطية هي الثمن الذي دفعته الطبقة الوسطى لهذا التحالف. ولقد أمكن — من جراء فترة التوسط الطويلة — إخفاء تباين المصالح بين المتحالفين، والآن وقد حلت فترة التقلص بتزايد الاختلاف بصورة واضحة، غير أنني حاولت أن أوضح أنه نظرًا لأن حقائق الديمقراطية السياسية مقيدة ببعدها عن المجال الاقتصادي — وهو مجال اهتمامات الطبقة الوسطى، فضلًا عن كونه مجالًا للسلطة الأساسية — فإن الحقائق تحيل التحالف الذي لم تعد له وظائف كبرى

يؤديها إلى شيء عدائي. وموجز القول أن الشكل الديمقراطي للدولة في المجتمع الذي يقوم على أساس التملك، وهو المجتمع الذي خلقه التطور الرأسمالي، إنما يخفي سلطان الحكام الأثرياء ومن يركنون إلى هذا السلطان الذين لا يرون في الديمقراطية شيئًا يلائم المصالح التي يسعون إلى حمايتها.

من أجل هذا نرى أن أية فلسفة سياسية لا تستطيع أن تتصرف بنجاح مع مفهوم سلطان الدولة الذي يُفسر على أنه جهاز لرفاهية المجتمع الذي تتحكم فيه هذه السلطة. وطالما عبرت الدولة عن مجتمع منقسم إلى طبقات اقتصادية صارت دائمًا خادمًا للطبقة التي تملك أو التي تتحكم في ملكيته وسائل الإنتاج. والمنطق الذي يكمن وراء هذا الوضع هو أنه ليست هناك دولة تستطيع أن تحقق رفاهية مجتمع بأكمله ما لم يشترك المجتمع بأكمله في امتلاك وسائل الإنتاج. فإذا ما تحقق هذا استطاعت سلطة الدولة أن تحمي مصالح كل فرد من أفراد المجتمع دون تحيز؛ ذلك لأن رغبات المواطن لا يُنظر إليها بعين الاعتبار، ولا تحظى بالاستجابة المطلوبة إلا إذا اعتبر عضوًا متساويًا مع جميع أعضاء المجتمع الآخرين، لا باعتباره عضوًا في طبقة لها وضعها المعين في هذا المجتمع. ومن الممكن أن يكون هذا المجتمع مجتمعًا يتمتع بالمساواة، بمعنى أن الاستجابة للاحتياجات لا تتم على أساس القدرة على الحصول (ومرجعها حقيقة الملكية العادية)، وإنما على أساس خدمات تؤديها وظيفة يتم قيامها بميزان قيمتها الاجتماعية. وفي مقدور المجتمع الذي يتمتع بالمساواة أن يضع تخطيطًا لحياته بحيث يجني أعظم الفوائد من موارده الإنتاجية. وفي أي شكل آخر من أشكال المجتمع، يحول طابع الدولة (الذي يحمي هذا الشكل الآخر) دون تحقيق هذا الهدف.

لقد كتب هيجل يقول:

> إن الدولة الحقة والحكومة الحقة لا تظهر إلا عندما يكون هناك تباين بين الطبقات، وحين يكون هناك غنى فاحش وفقر مدقع، وحين يتطور الموقف فتجد مجموعة من الناس أنه لم يعد في استطاعتها إشباع مطالبها، بعد أن تعودت — فيما سبق — على إشباعها. ومن الواضح أن مثل هذه الدولة لا تستطيع — بطبيعة نشأتها — أن تتخطى هذه الفوارق الموجودة بين الطبقات. ومن المحتمل أن تدفعها نشأتها إلى القيام بوظيفة من يحمي الأغنياء ضد الفقراء.

وكتب البروفيسور جيز يقول:

> حين تسيطر أية طبقة اجتماعية على السلطة السياسية؛ فإنها تسارع باستغلالها لخدمة مصالحها الخاصة، ولا شك أنها تفعل ذلك بنية حسنة، ومن أجل هذا تعتقد أن مصالح طبقتها هي في الواقع مصالح المجتمع العامة.

ويتضح هذا الأمر جليًّا في الدول التي لا تتبع نظامًا ديمقراطيًّا، ولقد حاولت — في هذا المجال — أن أوضح أن الأمر ينطبق أيضًا على الدولة الديمقراطية مع فارق واحد، وهو أن هذا الطابع الديمقراطي يساعد الذين لا يساهمون في ملكية وسائل الإنتاج على التعبير عن مطالبهم بطريقة أوقع مما يستطيع الذين يعيشون في ظل نظام سياسي مغاير.

هذا هو السبب في أن أي تحليل للدولة يؤدي إلى القول بأن جوهرها — مهما كانت مطالبها — يتمثل في سلطة إلزامية تخدم الذين يتمتعون بالنفوذ الاقتصادي. ولو تركز هذا النفوذ — كما هو الحال عندنا — في أيدي الأقلية لمالت الدولة إلى خدمة مصالح هذه الأقلية؛ ذلك لأن طابع هذا النفوذ حين يحدد علاقات المجتمع الطبقية، سيحدد أيضًا المطالب القانونية للرجال، وهي المطالب الخاصة بحقهم في إنتاج الإجراءات الاقتصادية. وموجز القول أن أية دولة لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من معاني اتجاهاتها الاقتصادية؛ إذ إن هذه الاتجاهات تحدد طابع أفعالها بطريقة حاسمة، وستخضع أخلاقيات سلوكها دائمًا لتلك الاحتياجات التي تؤكدها الاتجاهات التي تحدثنا عنها، ولن يكون هناك تغير أساسي في طابع هذه الأخلاقيات — مهما كان شكلها السياسي — ما لم يكن هناك تغير في الاتجاهات الاقتصادية للمجتمع.

ولقد سبق لي أن قلت: إن هذا التغير أصعب عملية عرفها التاريخ الاجتماعي، وهو يستلزم منتهى الحذر والمهارة. وهو يثير أعمق مشاعر الرجال، وهو يغوص إلى أعمق أعماق عاداتهم وشعورهم بالأمان. وتحقيق التغير بطريقة سلمية يتطلب — في فترة الأزمة — تغليب العقل على العاطفة. وليس هناك تجربة أشد من هذه التجربة في تاريخ الجنس البشري. وليس من المحتمل أن تكون هذه تجربتنا؛ حيث إن الشيء الذي يتأثر بالتغير هو العامل الأساسي في جميع العلاقات الاجتماعية، وإن التطور السلمي للأنظمة يتطلب — من أجل تحقيقه — أن يتفق الناس حول الأهداف التي يجب أن يتطلعوا إليها، والتضامن هو أساس ذلك الاتفاق. ويجب ألا يكون الاتفاق مجرد شيء لفظي؛ إذ يجب أن

يتحقق كل يوم في حياة الرجال العاديين والنساء العاديات. إن الدلائل التي تحيط بنا من كل مكان لتشير إلى أن هذا الاتفاق لم يعد ممكنًا. لقد دخلنا في تاريخنا إحدى هذه الفترات الحرجة التي يتحتم علينا إزاءها أن نعيد تحديد الأهداف الأساسية لسياستنا الاجتماعية. إن تقاليد الماضي المتوارثة تنهار أمام عيوننا، وبانهيارها نواجه تحديًا لا مهرب منه يتهدد العلاقات الاجتماعية التي كانت أساسًا لهذه التقاليد المتوارثة.

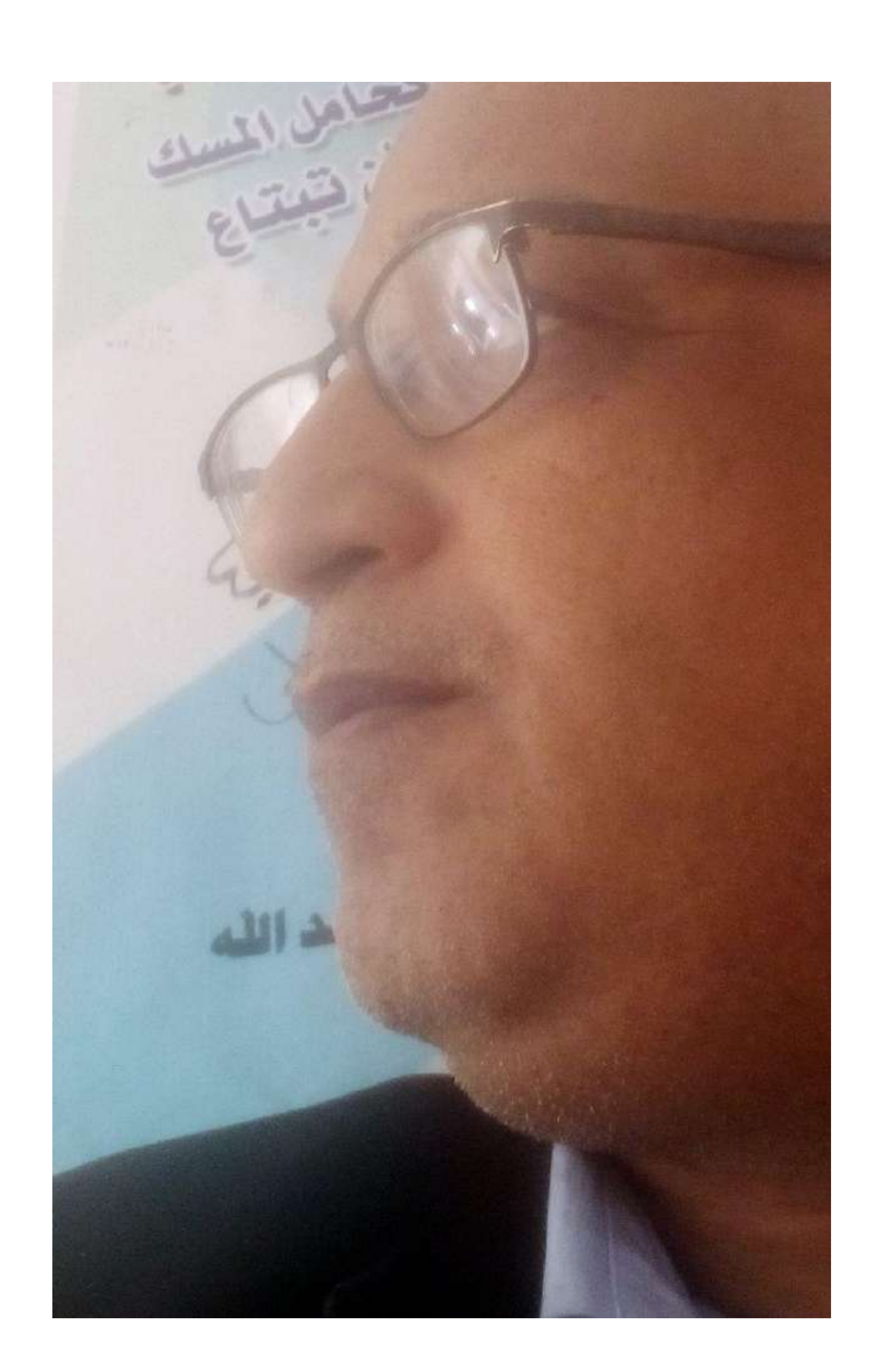
لقد مر التاريخ الحديث بفترتين متشابهتين، اضطر فيهما الجنس البشري إلى مواجهة خطر مماثل. لقد حطم عهد الإصلاح فكرة المجتمع المسيحي الموحد (وهي الفكرة التي ظهرت في العصور الوسطى)، وباندثار هذه الفكرة حلت الفكرة الدنيوية للمجتمع محل الفكرة الدينية. وكان هذا التغير انعكاسًا لنظام طبقي جاء نتيجة لعجز النظام الإقطاعي عن الاعتراف بالقوى الإنتاجية الكامنة في المجتمع، وأتاح عهد الإصلاح للطبقة البرجوازية ركيزة داخل حدود النظام السياسي الجديد الذي قدم بقدوم عهد الإصلاح، غير أن تحقيق أهدافها لم يكن كاملًا. وفي أواخر القرن الثامن عشر ظهرت هذه الحركة الضخمة التي نوجز ذكرها تحت عنوان الثورة الفرنسية، وساعدت هذه الحركة الطبقة المتوسطة في استكمال إجراءات تحريرها. وفي كل حالة من هذه الحالات أثرت الاحتياجات الاقتصادية الجديدة على القيم الاجتماعية. وفي كل حالة من هذه الحالات كان الصراع العنيف، بين القديم والحديث، الثمنَ الذي يُدفع لقاء المجهود المبذول. لقد مر النظام، الذي نُعتبر نحن جزءًا منه، بفترة استغرقت ثلاثة قرون، ليحرر نفسه تحريرًا كاملًا من أساليب الماضي.

وفي مقدورنا أن نلمس الآن، مرة أخرى، تباشير نظام جديد، ومرة أخرى يتعارض النظام الاقتصادي مع الأشكال السياسية التي يعيش في ظلها، ومرة أخرى كذلك يبدأ الصراع بين حقائق الحاضر وآراء الماضي، هذا الصراع الذي يتطلب دائمًا إعادة تشكيل مبادئ الحكم.

وإزاء هذا النوع من المواقف يصبح واجب الفلسفة السياسية الأول دراسة طابع السياسة من حيث وقعها الملموس، لا من حيث فكرتها النظرية. فطبيعة الدولة تكمن فيما تفعله حقًّا لا فيما تدعي أنها تفعله، لقد كان من عادة الفلسفة السياسية — حتى الوقت الحاضر — أن تبرر بدلًا من أن تفسر، كما كان من عادتها أن تحمي الماضي بدلًا من أن تفتح المجال أمام تحرير المستقبل. ويجب أن تبدأ النظرية السياسية الملائمة من الأسس، فتنادي بتعارض الدولة ذات السيادة مع النظام الاقتصادي العالمي الذي تحتاج

إليه، كما يجب أن نوضح أن الدولة — قبل كل شيء — تعتبر راعية للعلاقات الطبقية التي تحرمنا من المدنية الأكثر ثراء، تلك المدنية التي كان من الممكن أن نتمتع بها.

إن إماطة اللثام عن هذه الحقيقة وجعلها أمرًا حاسمًا يتطلب جهدًا طويلًا شاقًّا، وجميع التنظيمات التي تمتعت بماضٍ مجيد تستطيع حتى في تدهورها أن تؤخر موعد ظهور التنظيمات الجديدة. لقد اعتدنا على هذه التنظيمات القديمة حتى صارت سجنًا مألوفًا، بل وعزيزًا يفضل ارتباطه بتاريخ العمر. ويخيل لمعظمنا ونحن نمكث في داخل هذا السجن أن النظر خارج نوافذه غامض يدعو إلى الشك، ويتطلب الجهود المضنية ونحن نزن، في قلقٍ، ثمنَ الهرب من أسوار السجن، دون أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للهرب. غير أن بذل المجهود هو الذي يجعلنا نتقدم آملين. وبغير هذه الطريقة لا نستطيع أن نضيف للمغامرة الإنسانية وقارها الخلاب.


المسك
تبتاع
الله


هنداوي